

محاضرة السيِّد عَجَّين (الطَّهْرِيَّين)

قَضِيَّة سَنَةِ ١٩٤٦

حملة إسماعيل صدقي ضد العناصر الوطنية والديمقراطية

الأستاذ

عَاصِلُ الرُّمَيْنِ

المحامي

الطبعة الأولى ١٩٩٦

القاهرة



اهداءات ٢٠٠٢

الأستاذ/ فاضل محمد العليم القبانبي

الإستاذية

مآثر الشيوخ عجين الرطريين

قضية سنة ١٩٤٦

حملة إسماعيل صدق ضد العناصر الوطنية والديمقراطية



الأستاذ

عادل أمين

المحامي

(الطبعة الأولى ١٩٩٦)

القاهرة

مقدمة

بقلم الأستاذ/ سعيد خيال

بداية الثورة الوطنية المصرية حقاً ثورة ١٩١٩ ، فقد نشبت هذه الثورة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة وكانت مصر جاهزة لها بقيادة سعد زغلول واستعداد الشعب المصرى على قدم وساق ، ووحدة المسلمين والأقباط مسلم بها ، وبهذه المناسبة أروى خبيراً سمعته من أبى - رحمة الله عليه - قال : انه عند مروره على قرية استيت مركز كفر شكر رأى الفلاحين يفكون قضبان سكة حديد الدلتا - خط كان يربط بينها بمدينة ميت غمر - ويحطمون الخط ، لم يكن هذا عجيباً فى زمن الثورة ، لكن العجيب انه شاهد سيدة تحرّم وسطها بحزام وتمسك بيدها عكازاً وتسوق الفلاحين تدفعهم لتحطيم السكة الحديدية ، وهذه شهادة أقدمها لمن لا يعلمون ان الثورة لم تقتصر على سيدة المدينة بل شاركت فيها ببطولة الفلاحة المصرية .

وبثورة ١٩١٩ سبقت مصر بلاد المنطقة بل ربما سبقت العالم الثالث فنالت دستوراً واستقلالاً غير كامل ، لكنها استطاعت أن توظف مكاسبها فى خدمة طموحاتها ، حتى لاحت الحرب العالمية الثانية فعمدت مصر معاهدة ١٩٣٦ وبذلك تحقق على طريق الاستقلال نجاح كبير . والأمر المهم ان التطور شمل للمجتمع المصرى كله ، إذ قام بنك مصر وأقام الصناعات الوطنية فتكوّنت الطبقة العمالية والمهنية حيث التحمت مع الحركة السياسية مع الشباب المثقفين ، مع النساء ومع الأحزاب الوطنية . وانصهر المجتمع كله فى وحدة وطنية تطالب بالاستقلال التام والديمقراطية والحريات واحترام الدستور ، كما تطالب بحقوق العمال والفلاحين والعاملين .

وساعد على ذلك ان الحرب العالمية الثانية كانت بين الفاشية والديمقراطية ، وانحازت مصر للديمقراطية بحكم شيوع الثقافة الفرنسية وبحكم مصالحها التجارية وبخاصة تجارة القطن .

ان انتصار الشعوب يعنى انتصار حقوق الانسان حرية اخاء مساواة ، وما تطورت اليه هذه الحقوق بعد ذلك وبخاصة فى الحصول على الدستور وحق الانتخاب وحكم الأغلبية وسيادة السلطة القضائية وسلطان القانون .

حقاً شملت مصر صحوة وطنية عظيمة تنبعت لها انجلترا فقد شملت الحركة الوطنية كل فئات الشعب وطالب الجميع أن يحمل الاستعمار عصاه على كاهله ويرحل . قامت الحكومة البريطانية بلغت نظر الحكومة المصرية لذلك لاتخاذ الاجراءات اللازمة لضرب الصحوة الوطنية . ويقول تقرير الأمن ان النقراشى باشا رئيس الوزراء فى ذلك الوقت أجل الموضوع ، فلما ذهب حكومته وتولى رئاسة الوزارة اسماعيل صدقى باشا قام بالمهمة . ولكن على اى أساس دخلت السلطة هذه المعركة ؟ على أساس واحد لا غير هو ان فرسان الحركة الوطنية المصرية يروجون للشيوعية الروسية - وهذا غير صحيح ، كل ما فى الأمر ان الاتحاد السوفيتى أعلن تأييده لحركات الشعوب وحقوقها وانه يرفض الاستعمار والاستغلال وبهذا كسب عطف الشعوب وحركات التحرر الى صفه ، وبدا الشباب فى محاولات للتعرف على هذه الدولة الجديدة .

لم تكن مصر صالحة لتطبيق الشيوعية ، لا المجتمع ولا الشعب يرضى بذلك ولا المثقفون . وكل من سئل فى تحقيقات القضية قرر بغاية الوضوح انه لا يعمل على تطبيق الشيوعية فى مصر وان المجتمع غير صالح لهذا وان اصلاح مصر يكون طبقاً للدستور المصرى .

ولو كانت الحكومة المصرية على شئ من العلم لأدركت هذه الحقيقة ولراجعت نفسها فى توجيه التهمة ، ولكن حكومة صدقى

الرجعية كانت مصممة على ضرب الحركة الوطنية . وقد شملت الضربة لجنة نشر الثقافة الحديثة وكُنْتُ رئيساً لها ، وكانت أغراض اللجنة كما جاء بتقرير القلم السياسي تنقسم قسمين : مناصرة الديمقراطية ومحاربة الفاشية وأن الغرض الباطن هو نشر الدعاية الشيوعية . كذلك شملت الحملة هيئات ومنظمات أخرى بلغ عددها ١٦ منظمة تقريباً منها دار الأبحاث العلمية واتحاد خريجي الجامعة ولجنة الطلبة والعمال ومؤتمر نقابات عمال القطر المصري . كما شملت الحملة ٦٩ مناضلاً وطنياً ، وكان من بين المقبوض عليهم الدكتور محمد مندور والأستاذ سلامة موسى وعدد من الوفديين من بينهم الدكتور محمد بلال ومصطفى موسى ومن النساء انجي افلاطون ولطيفة الزيات وثريا أدهم وأسماء حليم وسعاد كامل ، ومن العمال الفرسان الثلاثة يوسف المدرك ومحمود العسكري وطه سيد عثمان مؤسسي لجنة العمال للتحرر الوطني ، وارتكز هذا البرنامج على التحرر من الاستعمار والمطالبة باستقلال وادى النيل بأجمعه ، وبذلك توحدت الحركة المصرية مع السودانية ، كذلك نص هذا البرنامج على التحرر من الجوع والحرمان والقضاء على الاستغلال الأجنبي والثقافي وإطلاق الحرية النقابية وتحديد ساعات العمل والأجور والتأمين ضد البطالة والشيخوخة ورفع مستوى التعليم وضمانة لكل فرد من أفراد الشعب والنهوض بالمستوى الصحي وتقوية الاقتصاد القومي واستيلاء الدولة على المؤسسات الاحتكارية وتنمية المشروعات الصناعية وتأسيس بنك صناعي وطني والتحرر من الرجعية السياسية والفكرية وجعل الأمة مصدرًا للسلطات وتعديل نظام الانتخابات والاعتراف بحق المرأة في الانتخاب وتوسيع سلطة مجلس النواب .

لقد كانت حركة وطنية خالصة ، ولم يكن أمام الحكام سوى وسيلة وحيدة هي اتهام هذه الحركة بالشيوعية والزج بالوطنيين الديمقراطيين في السجون ، والمستفيد من ذلك ليس الوطن بل أعداء الوطن ، فالانجليز والطبقة المستغلة هم المستفيدون .

لقد سبق أن أثبتنا أن السلطة المصرية لم تكن تعلم أنه من المستحيل قيام حكم شيوعي في مصر في هذه الفترة ، وتلك جهالة ما بعدها جهالة ، والآن ثبت أيضاً أن العمال والنقابات والمثقفين والفلاحين لا يشغلهم إلا العمل لتحقيق الاستقلال الوطني .

ومن هذا الكتاب القيم للأستاذ عادل أمين يتبين أن كل من سئل في التحقيقات أنكر التهمة وقرر أن مصر لا تصلح لهذه الدعوة وأن الإصلاح يجب أن يتم طبقاً للدستور وفي حدود النظام الرأسمالي القائم .

إن حملة حكومة اسماعيل صدقي شملت مصادرة الكتب المترجمة والمؤلفة ، ومن هذه الكتب الشيوعية في الاسلام ومؤلفه الشيخ محمد أبو الحسن الغنيمي الحاصل على شهادة العالمية من كلية أصول الدين بالأزهر ، كما شملت حملة السلطة مصادرة مجلة « أم درمان » السودانية التي كانت تعبر عن توحيد الحركة الوطنية بين مصر والسودان واعتقلت السلطة المناضل السوداني عبده ذهب . كذلك صادرت الحكومة كتاب الأستاذ أبو سيف يوسف الذي قرر في التحقيقات أنه استهدف من هذا الكتاب كشف بعض أفكار الأستاذ عباس العقاد ، وأما عن التهمة التي وجهت إليه فقد رفضها جملة وتفصيلاً وقرر أنه يناضل من أجل جلاء الانجليز والنهوض بالوطن وتحقيق الديمقراطية ، أما الأستاذ نعمان عاشور فقد قرر في التحقيقات أن له ميولاً اشتراكية وأن مفهومه للاشتراكية هو توسيع الديمقراطية وأن عنوان المقال الذي حوكم من أجله هو « الشمس تبرز من الشرق » هو مثل شائع في أوروبا وما هو إلا استعارة أدبية .

أما الأستاذ محمود فتحي الرملي فكان من أكفأ العاملين في الحقل الوطني ومن الكتب التي أصدرها كتاب « أهداف الاشتراكية » ، وقد قرر في التحقيقات أن نظام الحكم في مصر ديمقراطي وأن الذين يشجعون الشباب على الثورة هم ولاية الأمور في مصر من العناصر الرجعية والفاشية التي تطارد الديمقراطيين بالارهاب .

وكذلك قرر الأستاذ أنور عبد الملك رئيس دار الأبحاث العلمية أنه يدعو للجلاء والديمقراطية . وأما الأستاذ أنور كامل عثمان فقد رد على المحقق بأن الملكية الخاصة محترمة ولا يجوز أن تمس إلا للمنفعة العامة .

كما كانت قصائد الأستاذ كمال عبد الحليم السبب في اغلاق مجلة الفجر الجديد ولم درمان ومن شعره :

يوم ميلادى الذى اعرفه يوم كافحت فأحببت الكفاح
وقصيدة :

أخى بالسجن هل فى السجن تعذيب وحرمان
وهل يجدى مع الأحرار قضبان وسجان
سوانا يرهب القضبان أو تثنيه جدران
إذا كنا شرارات فنحن اليوم بركبان

والأستاذ فتحى أحمد المغربى اتهم أيضاً بالشيوعية لأنه صاحب ديوان «أنا العامل» . وكان فى طبيعة هؤلاء الوطنيين مصطفى كامل منيب ، وقد رد على اتهمه بالشيوعية بقوله - ان تقرير الواقع لا يعنى اننى ادعو الى الأخذ بالنظام الشيوعى السوفيتى فى مصر . ان النظام الشيوعى قد تحقق هناك لظروف خاصة به ، وأن ظروف وطننا لا تلائمها .

وهنرى كورييل معروف عنه أنه لعب دوراً رئيسياً فى الترويج لليسار فى مصر ، ولكنه أنكر فى التحقيق أنه يدعو لاقامة النظام الشيوعى الروسى فى مصر لاختلاف نظام المجتمعين ، بل قال أنه لا يرى صلاحية مصر لهذا النظام .

لقد جاء فى تقرير للأمن العام عنه ان اجتماعاً عقد فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ حضره هنرى كورييل وأحمد رشدى صالح وسعيد خيال ومصطفى كامل منيب وصالح عرابى حيث اتفقوا على اصدار بيان الى الشعب لا الى الملك ولا الى الحكومة وقد ورد فيه : لا الى

عابدين تتوجهون ولا الى الحكومة وإنما الى الشعب الى الطبقة العاملة الى شبرا الخيمة الى كرموز الى العمال والفلاحين ، وتكررت هذه الفكرة في منشور بعنوان « قلتسقط الرجعية الازهابية » .

وهنرى كورييل هو مكوّن الجبهة الاشتراكية لتأييد المرشحين في الانتخابات التي أصدرت بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٤٤ بياناً بذلك جاء فيه - نحن نريد أن نتولى مصيرنا فلنبدأ يا رفاق بالجهاد .

ان التطور الاجتماعى والطبقى قد تأصل فى مصر ابتداء من ثورة ١٩١٩ حتى وصلت الأوضاع لدرجة اعداد برنامج سياسى لحزب العمال المصرى بعد اتحاد مؤتمر عمال الشركات والهيئات الأهلية مع مؤتمر عمال مصر . والثابت من مشروع البرنامج وفى المقدمة المطالبة بالجلاد عن وادى النيل . والحق أن هذا البرنامج يحمل نهضة مصرية هائلة . يكفى أن يسأل الطالب ماذا لو طبق هذا البرنامج منذ هذا الزمان ؟ لقد ظل مهملأ محارباً حتى قطعت ثورة ١٩٥٢ شوطاً فى الحكم ثم تنهت اليه ونفذت منه ما ارتأت أن تنفذه .

ولكن تبقى مسئولية السلطة المصرية صاحبة الأعمال المتعمد فى اغفال النهضة المصرية وضربها لصالح الاستعمار البريطانى .

لم يكن الوطنيون الشرفاء الذين شملهم الاعتقال فى هذه القضية المعروضة هم العملاء المتهمون بل ان التهمة حقاً موجهة فى الأساس وبحكم للتاريخ الى السلطة المصرية .

ذلك تصحيح تاريخى قام به الأستاذ عادل أمين حين أصدر هذا الكتاب فلننصت اليه ولنستمع الى كل كلمة كتبها فى مؤلفه الممتاز الذى يكشف لشباب مصر مرحلة هامة من مراحلها التاريخية والتي يجب العلم بها فالماضى يرشدنا الى الحاضر ويجعلنا نخطط لمستقبل زاهر لبلادنا وشعبنا .

الباب الأول

البلاغات واذون التفتيش والتحريات

بتاريخ ١٠ يوليه سنة ١٩٤٦ تقدم القسم المخصوص بإدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية الى النائب العمومى لدى المحاكم الوطنية بخمس بلاغات ومعها كشوف بأسماء أشخاص تتضمن انه قد تبين للبوليس من تحريات موثوق بها أن لولئك الأشخاص الواردة اسمائهم بتلك الكشوف يقومون بحركات وأعمال ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وطلبت الاذن بتفتيش منازلهم وأماكن عملهم لضبط ما يوجد بها مما له صلة بهذه الجرائم . وهؤلاء الأشخاص هم طبقاً لما ورد بالكشوف :

- ١- الأستاذ سعيد عبد المعطى خيال ، محامى بالحراسة الألمانية .
- ٢- الأستاذ مصطفى كامل منيب ، محامى ببنك التسليف الزراعى .
- ٣- الأستاذ أحمد رشدى صالح صاحب مجلة الفجر الجديد .
- ٤- الأستاذ محمد عبد الرحمن الناصر ، معيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجي الجامعة .
- ٥- الأستاذ شهدى عطية الشافعى ، مدرس اللغة الانجليزية بالمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية .
- ٦- الأستاذ محمد عبد المعبود الجبيلى ، معيد بكلية العلوم .
- ٧- الشيخ محمد أبو الحسن جاد الله الغنيمى ، طالب بقسم تخصص التدريس بكلية اللغة العربية ورئيس اللجنة العلمية لطلبة الجامعة الأزهرية .
- ٨- الأستاذ محمود فتحى الرملى ، صحفى وصاحب مكتبة الوعى .

- ٩- الدكتور محمد عبد الحميد مندور ، صحفي .
- ١٠- الأستاذ أسعد سليم ، صحفي .
- ١١- جمال الدين غالى ، طالب بكلية العلوم .
- ١٢- الأستاذ لطف الله حنا سليمان ، مدير مكتبة كادموس .
- ١٣- صادق سعد الشهير بإيزاك ، صحفي .
- ١٤- الأستاذ أبو سيف يوسف ، سكرتير تحرير مجلة الفجر الجديد .
- ١٥- ريمون دويك ، صاحب دار القرن العشرين .
- ١٦- الأستاذ رمسيس حنا عوض ، خريج كلية الزراعة وعضو دار الأبحاث العلمية .
- ١٧- الأستاذ لبيب حنا جرجس ، مدرس بمدرسة الايمان الثانوية.
- ١٨- الأستاذ أنور كامل عثمان ، محرر بجريدة الوفد المصرى .
- ١٩- نوح مناحم منته ، موظف بشركة التسليفات .
- ٢٠- عبد اللطيف ذهب حسنين ، مدير ادارة مجلة أم درمان ومدير دار النشر السودانية .
- ٢١- هنرى دانييل كودييل ، صاحب مكتبة الميدان .
- ٢٢- الأستاذ أنور عبد الملك ، موظف بالبنك العقاري المصرى وعضو دار الأبحاث .
- ٢٣- حسام الدين محمد شرف ، طالب بكلية العلوم .
- ٢٤- الدكتور محمد الشحات أيوب عطا الله ، مدرس الصيدلة بكلية الطب .
- ٢٥- الأستاذ أبو بكر نور الدين ، خبير حسابى بقسم الخبراء بوزارة العدل .
- ٢٧- الأستاذ سلامة مرسى ، صحفي .
- ٢٨- كمال أحمد شعبان ، طالب بمدرسة الفنون الجميلة .
- ٢٩- الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى ، محامى بمكتب شقيقه النائب عبد المجيد الشرقاوى المحامى .

- ٣٠- الأستاذ رمسيس يونان ، صحفي ومصور .
- ٣١- الأستاذ نعمان سعد الدين عاشور ، موظف ببنك التسليف الزراعى
وعضو لجنة الثقافة ومحرر بمجلة الفجر .
- ٣٢- الأستاذ سعد لبيب مكاوى ، موظف بالحراسة الألمانية وعضو
لجنة نشر الثقافة الحديثة .
- ٣٣- الأستاذ محمد فوزى طه ، موظف بإدارة الميزانية بوزارة الداخلية
وعضو مجلس إدارة اتحاد خريجي الجامعة .
- ٣٤- فتحى أحمد المغربي ، عامل نسيج سابقاً بشبرا الخيمة .
- ٣٥- الأنسة سعاد كامل واصف ، طالبة بمعهد التربية العالى .
- ٣٦- الأنسة لطيفة عبد السلام الزيات ، طالبة بكلية الآداب ومن
مترجمات اللجنة التنفيذية للطلبة .
- ٣٧- السيدة لطيفة فتحى وشهرتها صفية فتحى ، مدرسة بمدرسة
الليسيه الفرنسية وزوجة ابراهيم فؤاد المانسترلى الموظف بالجيش
البريطانى وعضو دار الأبحاث .
- ٣٨- الأنسة انهى أفلاطون ، مدرسة بمدرسة الليسيه الفرنسية .
- ٣٩- الأنسة ثريا انهم ، طالبة بقسم الليسانس بكلية الآداب وسكرتيرة
رابطة فتيات الجامعة والمعاهد .
- ٤٠- الدكتور عبد الكريم أحمد السكرى ، صاحب مجلة الضمير .
- ٤١- حكمت الغزالى ، عضوة بمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى .
- ٤٢- الأستاذ أحمد يوسف الجندى الحامى ، محام تحت التمرين
بمكتب الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وعضو اللجنة القومية للطلبة
والعمال .
- ٤٣- محمد مدبولى سليمان ، براد بشركة انجلو اميريكان للبواخر
بشبرا الخيمة سابقاً .
- ٤٤- روبير ستون ، طالب بكلية الهندسة وعضو بدار الأبحاث العلمية .
- ٤٥- محمد عبد الحليم ، عامل بمطبعة مصر وعضو مؤتمر نقابات
عمال القطر المصرى .

- ٤٦- فؤاد محيى الدين ، طالب بكلية الطب بجامعة فؤاد وعضو اللجنة الوطنية للطلبة والعمال .
- ٤٧- عز الدين على عامر ، طالب بكلية الطب .
- ٤٨- دافيد ناهوم ، موظف بالبنك التجارى .
- ٤٩- عبد الماجد حسبو ، طالب بكلية الحقوق ومحضر بمجلة أم درمان .
- ٥٠- عصام الدين حفى ناصف ، موظف بدار الكتب .
- ٥١- عمر رشدى ، صحفى .
- ٥٢- محمد خليل قاسم ، طالب بكلية الآداب بجامعة القاهرة .
- ٥٣- زكى مراد ، طالب بكلية الحقوق .
- ٥٤- كمال محمد عبد الحليم ، طالب بكلية الحقوق .
- ٥٥- نجيب سوس ، كمسارى بشركة ترام القاهرة ، عضو مؤتمر نقابات عمال مصر .
- ٥٦- ابراهيم أبو الخشب ، من خريجي الأزهر .
- ٥٧- محمد أمين حسين ، صاحب امتياز مجلة أم درمان .
- ٥٨- حامد حمدان ، طالب بمعهد التربية بالأورمان وعضو دار النشر السودانية .
- ٥٩- عدلى المهيلمى ، طالب بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .
- ٦٠- عبد المجيد محمود المهيلمى ، طالب بكلية الهندسة .
- ٦١- أبو شادى عبد الحميد الكيلانى ، طالب بكلية الحقوق وعضو لجنة الطلبة للتنفيذية بجامعة فؤاد .
- ٦٢- عبد المحسن حموده طالب بكلية الهندسة .
- ٦٣- سعد زغلول فؤاد ، طالب مفصول من كلية الحقوق .
- ٦٤- محمد زكى عبد القادر ، صاحب مجلة الفصول ومحضر بجريدة الأهرام .
- ٦٥- أحمد كامل قطب ، رئيس حزب الفلاح الاشتراكى .
- ٦٦- مدام كلارا عزمى ، زوجة الأستاذ محمود عزمى .

٦٧- الدكتور محمد بلال ، طبيب بالاسعاف .

٦٨- مصطفى موسى ، طالب مفصول من كلية الهندسة .

٦٩- عبد الرؤوف أبو علم ، طالب بكلية الزراعة .

وقد أمر النائب العام محمد منصور بذات التاريخ (١٩٤٦/٧/١٠) الساعة السابعة مساء بتفتيش الأشخاص المبينة أسأؤهم بتلك الكشف وكذلك تفتيش منازلهم ومحال أعمالهم ومكاتبهم وذلك لضبط جميع ما يوجد بها من أوراق ، أو مكاتيب أو رسائل أو مطبوعات أو كتب أو صور أو محررات أو غير ذلك من كل ما يتعلق بترويج المذاهب التي ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالملكة المصرية أو التعريض على ارتكاب هذه الجرائم أو ما يدل على الاشتراك فيها .

كما تقدمت وزارة الداخلية (إدارة عموم الأمن العام ، القسم المخصوص) بذات التاريخ (١٩٤٦/٧/١٠) ببلاغ آخر إلى النائب العام مرفق به كشفين بالأمكن التي ترى إدارة الأمن العام أنها مركز للدعاية الشيوعية ، تطلب فيه الموافقة على غلقها وختمها بالجمع الأحمر ، ووضعها تحت حراسة البوليس توطئة لتفتيشها تفتيشاً دقيقاً وفحص ما يوجد بها من مطبوعات أو نشرات أو غير ذلك .

وفى ذات التاريخ أمر النائب العام بعرض الأوراق على رئيس محكمة مصر ليأذن بتفتيش المكتبات ودور التعاون والأبحاث والثقافة والمجلات وغيرها من المؤسسات المبينة تفصيلاً بالكشوف لضبط جميع ما يوجد بها من أوراق أو مكاتيبات أو رسائل أو مطبوعات أو كتب أو صور أو أدوات وغير ذلك من كل ما يتعلق بترويج المذاهب التي ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالملكة المصرية أو التعريض على ارتكاب هذه الجرائم أو ما يدل على الاشتراك فيها مع الأمر بغلقها وختم أبوابها بالجمع الأحمر ووضعها تحت حراسة البوليس حتى يتسنى تفتيشها في غضون ثلاثة أيام من تاريخ

وفى الساعة السادسة والنصف من مساء يوم ١٠/٧/١٩٤٦ اذن
عبد الحميد وشاحى رئيس محكمة مصر الابتدائية بتفتيش الأماكن
المشار إليها فى خلال ثلاثة أيام من تاريخه ، وهذه الأماكن هي :

- ١- مكتبة الميدان ، صاحبها هنرى كوربيل .
- ٢- مكتبة دار القرن العشرين ، صاحبها ريمون دويك .
- ٣- مكتبة كادموس ، صاحبها ليلى بتريدىس .
- ٤- دار التعاون الصحفى ، صاحبها مصطفى محرم الرملى .
- ٥- مكتبة الوعى ، صاحبها محمود فتحى الرملى .
- ٦- جماعة دار الأبحاث العلمية .
- ٧- لجنة نشر الثقافة الحديثة .
- ٨- اتحاد خريجي الجامعة .
- ٩- الجامعة الشعبية الأهلية .
- ١٠- جماعة أو أسرة تحرير مجلة الفجر الجديد .
- ١١- دار القرن العشرين .
- ١٢- رابطة فتيات الجامعة والمعاهد .
- ١٣- مجلة أم درمان .
- ١٤- مركز الثقافة الشعبية .
- ١٥- مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى .
- ١٦- نادى الشرقية .

وعقب ذلك امر النائب العام باغلاق المحلات والأمكنة المشار إليها
وختمها بالجمع الأحمر ووضع الحراسة عليها حتى يتسنى اجراء
التفتيش فى خلال المدة المحددة لتنفيذ هذا الأمر .

وقد اثبت النائب العام بعد ذلك انه بالنظر الى ما تبين من هذه
الكشوف من أن أولئك الأشخاص مقيمون فى مدن القاهرة والجيزة
والإسكندرية وبورسعيد والسويس فقد دعونا حضرات المعامى العام
ورؤساء نهلات شمال وجنوب القاهرة والجيزة والإسكندرية ونائبي

بورسعيد والسويس اليوم الى مكتبنا وندبنا حضراتهم كل فيما يخصه لتنفيذ هذا الأمر بمعرفتهم أو من يندبونهم من حضرات أعضاء النيابة وضباط البوليس في نواثر اختصاصهم مع تحرير محاضر بنتائج التفتيش .

وقد انتدب المحامي العام ابراهيم خليل العديد من رؤساء ووكلاء النائب العام لتفتيش المذكورين واطاف في محضر الانتداب أنه بناء على أمر سعادة النائب العام بتحديد الساعة الواحدة صباحاً لاجراء هذا التفتيش في وقت واحد فقد سلمنا كلاً من حضراتهم الأوامر الخاصة به قبل الموعد المحدد بوقت كافٍ .

على انه بمراجعة الأسماء المحررة بالمحضر بمعرفة النائب العام بالكشوف المرسلة الى نيابتي شمال القاهرة وجنوب القاهرة ، نلاحظ ان هناك بعض الأسماء لم ترد في المحضر الأول وهي :

١- الخواجة قسطنطين ارتمسيس ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة حسين زكى توفيق .

٢- مدام جان زوجة قسطنطين ارتمسيس ، وقد انتدب لتفتيشها وكيل النيابة حسين زكى توفيق .

٣- الدكتور پول چاكوف ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة أحمد ثابت عويضة .

٤- المسيو باسيل افيمشنيكو ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة أحمد ثابت عويضة .

٥- جان راهتويك ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة أحمد حسن العتيق .

٦- ايفانجلوس سامبوس ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة محمد تاج الدين يسن .

٧- پول الكسندر چاكوب دى كومب ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة وجدان طاهر .

وبتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٩٤٦ انتدب المحامى العام بناء على الاذن الصادر من رئيس محكمة جنوب القاهرة بعض وكلاء النائب العام لتفتيش المكاتب والدور الواردة بهذا الاذن وضبط ما يوجد بها من أوراق وتحريزها ، وكان البوليس قد قام بغلقها وختمها بالشمع الأحمر فى اليوم السابق ١١/٧/١٩٤٦ .

وكان القسم المخصوص تقدم بتحرياته الخاصة بهذا الجماعات ، وجاء بها :

(١) جماعة دار الأبحاث العلمية :

انشأها بعض أعضاء اتحاد خريجي الجامعة ممن يعتنقون المبادئ الشيوعية فى أول مايو سنة ١٩٤٢ ، وأغراض هذه الجمعية الظاهرة هى بث الروح الثقافية بين أعضائها والدعوة الى تنظيم حياة الأفراد والجماعات على أسس علمية صحيحة ، وكذا العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وان لا دخل لها بالمسائل السياسية أو الدينية . ولكن الغرض الحقيقى المستتر هو نشر المبادئ الشيوعية بين الشباب الجامعى تحت ستار البحث العلمى والثقافى ومحاربة الفاشية والنازية والاستعمار وبرنامج هذه الجماعة شيوعى ستالينى ومبدؤها التدرج فى اثارة شعور الطبقات الفقيرة وخاصة الشباب المثقف ضد النظام الرأسمالى وتشكيك الشعوب فى كل حكومة تولت أو تتولى الحكم على اختلاف ألوانها السياسية وتفهم الجمهور انه لا يمكن اصلاح الحال بالمعنى الصحيح إلا إذا تولت الحكم حكومة شيوعية . وتضم هذه الجمعية فى الوقت الحاضر حوالى ٢٠٠ عضو منهم حوالى ٥٠ فتاة ومعظمهم من طلبة كليات الجامعة أو خريجياتها ، ويشترط فى قبول العضو تزكية عنصرين بالدار له وموافقة مجلس الادارة ، ويتردد عليها من وقت لآخر فى مناسبات سياسية مختلفة بعض أعضاء اتحاد خريجي الجامعة ولجنة نشر الثقافة الحديثة وجماعة أم درمان واسرة تحرير الفجر الجديد ورابطة فتاة الجامعة والمعاهد ، كما أن القائمين بأمر هذه

الدار يتردون على هذه الجمعيات ويشتركون في حفلاتها . واجتماعات هذه الدار تعقد بعد ظهر يومى الأحد والخميس من كل اسبوع ويحضرها الأعضاء ومن يدعونهم من أصدقائهم ، ويكون حضور الزائرين بتذاكر دعوة خاصة ويحضر هذه الاجتماعات عدد يتراوح بين مائة وثلاثمائة شخص ، ويلقى فى هذه الاجتماعات محاضرات معظمها سياسية الغرض منها توجيه الحاضرين توجيهاً اجتماعياً يتفق مع الأغراض الحقيقية للدار والاستعداد للثورة والجهاد . وتصدر هذه الدار نشرة دورية كل شهر تقريباً تحوى بعض الأبحاث والمحاضرات التى ألقى فى الدار وهذه المنشورات كل منها عبارة عن كتاب يتألف من حوالى خمسين صفحة يوزع على الأعضاء والزائرين مجاناً ، ويباع فى اجتماعات هذه الدار نسخ من أعداد مجلة أم درمان والطليعة والفجر الجديد كما تباع الكتب التى يصدرها الأشخاص ذوى الميول الشيوعية ، وقد تقدم عبد الرحمن الناصر عضو الدار فى ١٧/١٢/١٩٤٥ - باخطار لوزارة الشؤون الاجتماعية عن تكوين هذه الجمعية ولم يبت الى الآن فى قبول تسجيلها . والقائمون بأمر هذه الدار النشطون والخطرون على الأمن العام هم كل من :

- ١- محمد عبد الرحمن الناصر ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجي الجامعة وأحد مؤسسى الجامعة الشعبية .
- ٢- محمد عبد المعبود الجبيلى ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجي الجامعة وأحد مؤسسى الجامعة الشعبية الأهلية .
- ٣- الدكتور محمد الشحات أبو العطا ، المدرس بكلية الطب وعضو اتحادخريجي الجامعة وأحد مؤسسى الجامعة الشعبية الأهلية .
- ٤- شهدى عطيه الشافعى ، المدرس بمدرسة التجارة بالجيزة وعضو اتحاد خريجي الجامعة وأحد مؤسسى الجامعة الشعبية الأهلية .
- ٥- أبو بكر نور الدين ، خبير بوزارة العدل ورئيس اتحاد خريجي الجامعة .

٦- أحمد شكرى سالم ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجي الجامعة .

٧- مصطفى كامل العيوطى ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجي الجامعة .

٨- جمال الدين غالى ، الطالب بكلية العلوم وعضو اللجنة التنفيذية للطلبة والعمال .

٩- سعاد كامل ، خريجة كلية العلوم والطالبة بمعهد التربية العالى وإحدى المشتركات فى تأسيس الجامعة الشعبية الأهلية .

١٠- لطيفة عبد السلام الزيات ، طالبة بكلية الآداب وعضوة اللجنة التنفيذية للطلبة وللعمال وهؤلاء جميعاً يعتنقون المبادئ الشيوعية وملزمون بالأبحاث الخاصة بها المأماً تاماً وقد حصلنا بصفة سرية على ملخص المحاضرات التى ألقيت فى اجتماعات الدار المذكورة منذ ١٩٤٥/١١/٢٧ حتى الآن ومرفق طيه عدد ٤٧ نسخة من التقارير التى أبلغناها لإدارة الأمن العام بهذا الشأن . وسبق أن تولى حضرة صاحب العزة ابراهيم بك نور الدين وكيل نيابة مصر تفتيش دار هذه الجماعة يوم ١٩٤٥/١٢/٢٠ وضبط بها بعض المطبوعات .

(٢) اتحاد خريجي الجامعة :

أنشئ هذا الاتحاد فى أوائل سنة ١٩٤٢ ، والغرض من انشائه إيجاد رابطة بين الأعضاء وتنظيم جهودهم لرفع شأنهم وترقية حالتهم الأدبية والمادية والاجتماعية وكان من أبرز الداعين الى تكوينه الأستاذ حسين دياب خريج مدرسة التجارة العليا ويضم هذا الاتحاد فى الوقت الحاضر حوالى ألف شخص من خريجي الجامعة والاشترك الشهري للعضو عشرة قروش . ويتردد على مقره فى مساء كل يوم حوالى ٥٠ شخص ، وتلقى فى مساء كل يوم خميس عادة محاضرة اجتماعية يسمعوها حوالى مائة عضو . وقد استمر حسين دياب رئيساً للاتحاد منذ انشائه حتى أواخر سنة ١٩٤٥ حيث اتهم بالقاء محاضرة تتضمن

عيباً في الذات الملكية خلال اجتماع عقد بدار الاتحاد بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ وتولت النيابة التحقيق وأمرت بالقبض عليه وبعدئذ أسندت رئاسة الاتحاد الى الأستاذ أبو بكر نور الدين . ومن بين القائمين بأمر الاتحاد بعض أشخاص من نوى الميل الشيوعية ويعملون على ترويج هذه المبادئ بين الأعضاء فى أحاديثهم الخاصة أثناء وجودهم فى الاتحاد .

والنشطين من بين هؤلاء والخطرون على الأمن العام هم كل من :

- ١- حسين دياب (محاسب) ، ٢- أبو بكر نور الدين (الخبير بوزارة العدل) ، ٣- الدكتور محمد الشحات أيوب عطا (المدرس بكلية الطب) ، ٤- محمد فوزى طه - الموظف بإدارة الميزانية بوزارة الداخلية) ، ٥- عبد الرحمن الشرقاوى (المحامى) .

وهؤلاء جميعاً يعتنقون المبادئ الشيوعية عن عقيدة . وكثير من أعضاء إدارة الاتحاد أعضاء أيضاً بدار الأبحاث العلمية .

ويصدر اتحاد خريجي الجامعة مجلة شهرية باسم « الطلبة» ورئيس تحريرها حالياً الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى المحامى ، وهذه المجلة تمجد المبادئ الشيوعية فى كثير من مقالاتها تحت ستار مكافحة الجهل والفقر والمرض والمطالبة بالعدالة الاجتماعية .

(٣) لجنة نشر الثقافة الجديدة :

أغراض هذه اللجنة تنقسم الى قسمين :

- ١- أغراض ظاهرة وهى مناصرة الديمقراطية ومحاربة الفاشية ونشر الثقافة العامة وذلك بالقاء محاضرات أسبوعية وإصدار كتب .
- ٢- الغرض الباطن نشر الدعاية الشيوعية تحت ستار العدالة الاجتماعية ومحاربة الاستعمار . وزعماء اللجنة المذكورة هم :
- ١- الأستاذ سعيد عبد المعطى خيال المحامى بالحراسة الألمانية .
- ٢- الأستاذ مصطفى كامل منيب المحامى بهنك التسليف الزراعى

وهو شيوعى خطر لديه مكتبة بمنزله عامرة بالمؤلفات الشيوعية الأفرنجية والعربية ويصدر كثيراً من الكتب الشيوعية التى يقوم بتأليفها، وهو يقوم بدراسة واسعة لحالة العمال بمصر ، وقد زار فى شهر مارس سنة ١٩٤٦ مصانع النسيج بالمحلة الكبرى الخاصة ببنيك مصر ، كذا الخاصة بالأهالى ونشر عنها بجريدة الفجر الجديد وبجريدة الحوادث .

٣- الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى محامى بمكتب شقيقه حضرة النائب المحترم عبد المجيد الشرقاوى المحامى ، وهو من الشيوعيين الخطرين ويحرر كثيراً من المقالات التى ترمى الى نشر الدعاية الشيوعية وذلك بمجلة الطلبة لسان حال اتحاد خريجي الجامعة ومجلة الفجر الجديد لصاحبها الأستاذ أحمد رشدى صالح .

٤- نعمان سعد الدين عاشور ، موظف ببنيك التسليف الزراعى وهو من الشيوعيين الخطرين ومحرر بمجلة الفجر الجديد التى تدعو للنظام الشيوعى .

٥- رؤول اسكندر شاهين مكاريوس ، صحفى بجريدة الجازيت وهو من الشيوعيين الخطرين .

٦- أسعد حليم ، صحافى بجريدة منبر الشرق ، وهو من الشيوعيين الخطرين ويقوم باصدار كتب شيوعية وهؤلاء جميعاً هم الأيدى المحركة لادارة نشر الثقافة الجديدة ومصدر النشاط فيها .

(٤) الجامعة الشعبية الأهلية :

انشأها بعض أعضاء اتحاد خريجي الجامعة ودار الأبحاث العلمية والمعروفين للبوليس باعتناقهم المبادئ الشيوعية وذلك فى أوائل سنة ١٩٤٦ . والغرض الظاهر لهذه الجماعة هو العمل على محو الأمية ونشر الثقافة الاجتماعية بين طبقة العمال ، وأما الغرض الحقيقى فهو نشر الوعى الشيوعى بين طبقة العمال رجالاً ونساء وإثارة حرب الطبقات والمطالبة بالعدالة الاجتماعية وتهيئة النفوس للتخلص من

الحالة الحاضرة . وقد بدأ العمل بهذه الجامعة بعد الحصول على ترخيص من قسم الأزيكية بإدارتها باعتبارها مدرسة ليلية غير خاضعة لتفتيش وزارة المعارف وأعدت بها شعبة لتعليم اللغة العربية للأميين وشعبة لتعليم اللغة الفرنسية أو الانجليزية وشعبة للثقافة الاجتماعية . وبهذه الجامعة حوالى عشرة فصول كل فصل يضم حوالى ٢٠ طالباً ، وعدد المشتركين بها فى الوقت الحاضر حوالى أربعمئة شخص من طبقة العمال فيهم حوالى مائة فتاة من عاملات المصانع ، وقيمة الاشتراك الشهرى بها خمسة عشر قرشاً واجتماعاتها يومية بين الساعة السابعة مساءً والتاسعة مساءً ، والقائمون بأمر هذه الجماعة يوجهون عناية خاصة نحوهم اكبر عدد ممكن من عمال المصانع بشبرا الخيمة ورجال الجيش المصرى .

والقائمون بأمر هذه الجماعة النشطون والخطرون على الأمن العام هم :

١- محمد عبد المعبود الجبيلى ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجي الجامعة وعضو دار الأبحاث العلمية .

٢- أحمد شكرى سالم ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجي الجامعة وعضو دار الأبحاث العلمية .

٣- الدكتور محمد الشحات أيوب عطا الله ، المدرس بكلية الطب وعضو اتحاد خريجي الجامعات وعضو دار الأبحاث العلمية .

٤- مصطفى كمال درويش ، الموظف بمصلحة التليفونات وعضو دار الأبحاث العلمية .

ومن بين الأشخاص الذين يقومون بالتدريس فى هذا الدار كل من :

١- مصطفى كامل منيب المحامى ببنتك التسليف وعضو اتحاد خريجي الجامعة وعضو لجنة نشر الثقافة الحديثة .

٢- سعاد كامل ، خريجة كلية العلوم والطالبة بمعهد التربية وعضو دار الأبحاث العلمية وعضوة رابطة فتيات الجامعة والمعاهد .

وجميعهم يعتقدون المبدأ الشيوعي عن عقيدة وعلى قسط وافر من الثقافة الشيوعية العالية .

(٥) رابطة تتيات الجامعة والمعاهد :

تكوّنت هذه الرابطة باتحاد بعض أعضاء اتحاد خريجي الجامعة ودار الأبحاث العلمية ذوى الميول الشيوعية ، وقد أعلن عن تكوينها أواخر سنة ١٩٤٥ قبل سفر كل من الأنسة سعاد كامل والسيدة لطيفة فتحى والأنسة أنجي أفلاطون مبعوثات دار الأبحاث العلمية الى فرنسا لحضور المؤتمر النسائى . وتضم هذه الرابطة الآن حوالى خمسين فتاة من المصريات والسودانيات ومقرها بدار اتحاد خريجي الجامعة ، وهذه الرابطة لازالت بدور التكوين ويطالبين بمساواة المرأة بالرجل . وهذه الرابطة لازالت فرعاً لدار الأبحاث العلمية وقد أخطرت الرابطة وزارة الشئون الاجتماعية بتكوينها ولم يبت بعد فى قبول تسجيلها والعضوات البارزات النشيطات فى هذه الرابطة الخطيرات على الأمن العام هن :

- ١- سعاد كامل واصف ، خريجة كلية العلوم وطالبة بمعهد التربية العالى وعضوة دار الأبحاث العلمية .
- ٢- صفية عبد الحميد فاضل وشهرتها لطيفة فتحى ، مدرسة بمدرسة الليسية وعضوة دار الأبحاث العلمية .
- ٣- لطيفة عبد السلام الزيات ، الطالبة بكلية الآداب وعضوة اللجنة التنفيذية للطلبة والعمال وعضوة دار الأبحاث العلمية .
- ٤- أنجي أفلاطون ، المدرسة بمدرسة الليسية وعضوة دار الأبحاث العلمية .

٥- احسان محمد على ، عضوة دار النشر السودانية .

٦- زين المال رزق السعيد عضوة دار النشر السودانية .

وجميعهن يعتقدن المبادئ الشيوعية وعضوات بدار الأبحاث العلمية وداثماً يحضرن اجتماعاتها وسبق أن أقيمت منهن كلمات فى مناسبات

مختلفة كما يتربعون على دار النشر السودانية ، كما يساهمون في التدريس والاشراف على الجامعة الشعبية الاهلية .

(٦) مركز الثقافة الشعبية :

وهو مركز يديره رمسيس يونان المصور والصحافي ، وهو شيوعي خطر وكان يصدر بمركز الثقافة الشعبية مجلته المسماة «المجلة الجديدة» لنشر الأفكار الشيوعية المتطرفة ، وكان يمول هذه المجلة الشيوعية جورج صادق حنين الموظف بشركة مياه القاهرة وعضو هذه الجماعة ، وقد ألغى اصدار هذه المجلة في ١٩٤٤/٥/٨ لدأبها على الدعوة الى المبادئ الشيوعية .

ويعاون رمسيس يونان شخص يدعى لطف الله حنا سليمان وهو شيوعي خطر ويشغل مديراً لمكتبة كادموس . وقد أوقفت الاجتماعات بمركز الثقافة الشعبية فصارت مكتبة كادموس مركزاً هاماً لاتصالات أعضاء هذه الجماعات سواء بالمكالمات التليفونية أو بالحضور للمكتبة . وقد سهلت الظروف للطف الله حنا سليمان هذه الاتصالات لأن صاحبة المكتبة وتدعى مدام ليلي بتريديس تعتنق المبادئ الشيوعية .

وقد أيدت هذه الجماعة الشيوعي فتحى الرملى بترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب فى أوائل يناير سنة ١٩٤٥ عن دائرة قسم السيدة زينب ، وكان أعضاء الجماعة وأعوانهم يدعون له بين أهل الحى ويساعدونه مادياً وأدبياً ويحضررون اجتماعاته الانتخابية كما كانوا يوزعون نشراته الانتخابية . وقد سقط المذكور فى الانتخابات ، ومع أنهم كانوا يعلمون بهذه النتيجة فإنهم كانوا يبغون من هذا التأييد والمساعدات دعاية قوية لنشر المبادئ الشيوعية والوعى الشيوعي بين الطبقات الفقيرة ، كما أنهم تمكنوا من الدعاية لذهابهم المتطرف . وقد قام أحد أعضاء هذه الجماعة ويدعى بخور مناحم منشه بكتابة بعض عبارات الدعاية لمحمود فتحى الرملى والنظام الشيوعي على بعض الحوائط بمنطقة قسم السيدة والوايلى وقد ضبط متلبساً بتاريخ

١٩٤٤/١٢/٢٨ وصدر أمر عسكري باعتقاله وإفرج عنه بتاريخ ١٩٤٥/٥/١٢ وانقطع عن الاتصال بهذه الجماعة فترة يسيرة ثم عاد الى عضويتها .

وقد كان من بين أعضاء هذه الجماعة شخص يدعى أنور كامل عثمان وهو محرر بجريدة الوفد المصري وهو شيوعي خطر وكان يقوم بنشاط سابق للدعاية الشيوعية قبل اتصاله بهذه الجماعة وقد اتهم وآخرين في يوم ١٩٤١/١/١٥ في قضية الشيوعية الخاصة بالمركز الثقافي الاجتماعي وقد حفظت النيابة القضية ادرياً . كذا اتهم أنور كامل وآخرين بتاريخ ١٩٤٢/٦/١٢ في قضية الشيوعية رقم ٤٤٩ جنائيات عسكرية سنة ١٩٤٢ والتي أجلت لدور مقبل لم يحدد بعد وهي خاصة بجمعية الخبز والحرية .

وفي أوائل سنة ١٩٤٥ حدث نزاع بين لطف الله حنا سليمان وأنور كامل عثمان بسبب وقوع مخالفات ادارية من الأخير خاصة بالاتصال بالخلايا كذا اتصال أنور كامل بالدكتور محمد مندور الوفدي وقد حرر لطف الله حنا سليمان تقرير اتهام ضد أنور كامل عثمان عن هذا النزاع ولدينا صورة فوتوغرافية من هذا التقرير حصلنا عليه بصفة سرية وموقع عليه من لطف الله حنا سليمان .

وهذه الجماعة كانت تقوم بعقد اجتماعات مساء يوم الثلاثاء من كل اسبوع بدارها وقد أوقفت لالتزامها الحذر الشديد ، كما تحدثت اتصالات بين بعض الأعضاء وبين رمسيس يونان بدير اللبنانية .

وقد أوفد المركز رمسيس يونان أخيراً الى فرنسا للاتصال بالهيئات الشيوعية بها ودراسة الأنظمة الشيوعية الجديدة ، وقد غادر ميناء بورسعيد يوم ١٩٤٥/١١/٦ الى فرنسا وعاد الى الوطن عن طريق ميناء بورسعيد يوم ١٩٤٦/٣/٢٤ .

٥ - حالة قيامها بنشاط ستكون أخطر جماعة

شيوعية إذ أنهم يعتقدون المذهب الشيوعي التروتسكى الذى يبرر القيام بأعمال العنف والقوة فى سبيل نشر الدعوة الشيوعية .

وقد ألف أنور كامل عثمان كتاب (لا طبقات) وحققت النياية معه بشأن هذا الكتاب المذكور حيث يحوى دعاية للشيوعية وأخلى سبيله فى يوم ١٧/٢/١٩٤٦ ونظراً لخلافه مع لطف الله سليمان فقد انقطع عن هذه الجماعة ونشط فى الكتابة عن شئون العمال والعمل على اثارتهم وذلك بجريدة الوفد المصرى حيث يعمل محرراً بها .

(٧) جماعة أو أسرة تحرير مجلة النهر الجديد :

هذه المجلة أسبوعية حصل على تصريح باصدارها أحمد رشدى صالح المعروف بميوله الشيوعية فى أوائل سنة ١٩٤٥ ، وقد كان المذكور موظف بمحطة الاذاعة واستغنى عن خدمته لتطرف آرائه وافكاره ، والغرض الذى يرمى اليه من اصدار هذه المجلة هو نشر المبادئ الشيوعية وتهيئة الأذهان لاثارة الرأى العام ضد نظام الحكم المالى واثارة حرب الطبقات ويوجه عناية خاصة لترغيب طائفة العمال فى قراءتها فتذيع أخبارهم وتؤيدهم فى حركاتهم وتكتب عن أطماعهم، ويطببع منها فى الوقت الحالى عشرة آلاف نسخة ترسل منها للاقطار الشرقية حوالى ألف نسخة وتوزع يوم الأربعاء وثمان النسخة الواحدة قرشان .

والأعضاء البارزين فى هذه الجماعة النشطين والخطيرين على الأمن العام هم :

١- أحمد رشدى صالح .

٢- أبو سيف يوسف أبو يوسف .

٣- صادق سعد وشهرته ايزاك .

٤- محمد أبو الحسن جاد الله الغنيمى ، الطالب بقسم التخصص بكلية اللغة العربية وهو مؤلف كتاب الشيوعية فى الاسلام ودورنا فى الكفاح .

وهؤلاء يعتقدون المبادئ الشيوعية ومثقفون ومطلعون سبق أن
أخطرنا ادارة الأمن العام بكتابتنا رقم ٩٩٤ سرى سياسى بتاريخ
١٩٤٦/٣/١٧ و بكتابتنا رقم ٢٠٧٠ سرى سياسى بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢
عن مقالات خطيرة نُشرت بهذه المجلة وسبق للنيابة العمومية أن
فتشت دار المجلة وتولت التحقيق مع صاحبها وبعض محرريها .

(٨) مكتبة الميدان :

تقع بميدان مصطفى كامل ، وصاحبها الشيوعى الخطر هنرى
نسليم دانيال كورييل وتوصى هذه المكتبة جميع المجلات والجرائد
والمؤلفات الأجنبية للشيوعية الواردة من موسكو ومعظمها محرر باللغة
العربية ، كما أنها تحوى كثير من المجلات والمؤلفات التى تدعو
للشيوعية ، كما يرد اليها كثير من هذه المؤلفات من البلاد الشرقية .
ويتردد على هذه المكتبة كثير من الشيوعيين المصريين لشراء الكتب
والمجلات الشيوعية . ويتخذ هنرى كورييل من هذه المكتبة مركزاً
للاتصال بالشيوعيين المنتمين له على أن يكون اتصالاتهم فى اوقات غير
منتظمة ولفترات قصيرة جداً .

وفى يوم ١٩٤٢/٨/٥ صدر امر من الرقيب العام حسن فهمى
رفعت باشا بتفتيش مكتبة الميدان ، وكذا سكن هنرى كورييل ، وقد
ضبط بهذين المكانين عدد كبير من الكتب الشيوعية وصار مصادرتها
وقد اعتقل هنرى كورييل فى يوم ١٩٤٢/٨/٥ وذلك بأمر الحاكم
العسكرى وأُفرج عنه يوم ١٩٤٢/١٠/١١ .

وقد قام هنرى كورييل بمناصرة محمود فتحى الرملى الشيوعى
الذى رشع نفسه لعضوية مجلس النواب فى اوائل سنة ١٩٤٤ ، وقام
بدفع جزء كبير من مبلغ التأمين وقد سقط المذكور فى الانتخابات ومع
أن هنرى كورييل كان يعلم بهذه النتيجة إلا أنه كان ييغى من هذا عمل
دعاية لنشر المبادئ الشيوعية والوعى الشيوعى لدى الطبقات الفقيرة .

ويعتبر هنرى كورييل انشط الشيوعيين حالياً بالقاهرة ويقوم
بالانفاق بسفاه لنشر هذه الحركة وأعوانه المقربون هم :

١- حزقييل ابراهيم متالون ، خريج كلية الحقوق الفرنسية بالقاهرة وتاجر مانيقاتورة .

٢- الدكتور عبد الفتاح محمد القاضي ، طبيب بوزارة المعارف ، وتحدث اجتماعات بمنزله أحياناً .

٣- عبد الفتاح صادق الشرقاوى ، محاسب .

٤- عبد اللطيف ذهب حسانين الشهير باسم عبده ذهب ، مدير مجلة أم درمان ، وهو دائم الاتصال يومياً بهنرى كورييل ، وهو نشط جداً .

٥- كمال أحمد شعبان ، طالب بمدرسة الفنون الجميلة العليا ، وهو على اتصال دائم بهنرى كورييل .

٦- حسين عبد الهادى كاظم ، مستخدم سينما وخالى عمل وسكرتير عام مؤتمر العمال وليس له مسكن ثابت وهو شيوعى خطير ويتصل بهنرى كورييل لتعبئة حركات العمال .

٧- ابراهيم توفيق حافظ العطار ، صول طيار ، وهو كثير الاتصال بهنرى كورييل ومن الشيوعيين الخطرين على الأمن .

ويعتبر هنرى كورييل الممول الظاهر للحركة الشيوعية بالقاهرة .

(٩) مجلة أم درمان :

مقدم أخطارها الأستاذ محمد أمين حسين المحامى وهو سودانى الأصل ، حصل على ليسانس الحقوق من جامعة فؤاد الأول سنة ١٩٤٠ ثم اشتغل بالمحاماة ثم التحرير فى مجلة مصر ، وقد صدرت الموافقة على اصدار هذه المجلة فى ١٢/٣١/ ١٩٤٤ . وقد تمكن الشيوعى هنرى كورييل من استغلال هذه المجلة لنشر الدعاية الشيوعية واستأجرها سرّاً من الأستاذ محمد أمين حسين المحامى وعيّن تابعه عبد اللطيف حسانين ذهب الشهير بعبده ذهب السودانى الشيوعى المبدأ لإدارة هذه المجلة واصدارها . ويقوم عبده ذهب وزملاؤه من الشيوعيين بكتابة مقالات بمجلة أم درمان تتضمن دعاية سافرة لاثارة الرأى العام ضد

النظام الحاضر . ويقوم عبده ذهب بالاتصال يوميا بالشيوعى هنرى كورييل وذلك لآخباره بنشاط مجلة أم درمان الشيوعى وكذا الحصول على التعليمات اللازمة بشأن ما يكتب من مقالات بهذه المجلة ، ويتقاضى عبده ذهب من هنرى كورييل ما يكفيه من المال للقيام بحركته . وقد اتخذ عبده ذهب من دار مجلة أم درمان مركزا للاتصال بالشبان السودانيين والشابات السودانيات وذلك كى يعاونوه على بث الدعاية الشيوعية .

ونظرا لنشاط عبده ذهب فقد أصدرت إدارة عموم الأمن العام بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٦ أمرا بمنع عقد أى اجتماعات بدار مجلة أم درمان بدون ترخيص . وقد لوحظ أخيرا أن عبد الماجد أبو حسبو الطالب بالسنة الثالثة بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول وهو عضو هيئة التحرير بمجلة أم درمان يقوم بالاتصال بالشيوعى هنرى كورييل لنفس الأسباب التى يعمل من أجلها عبده ذهب .

وعبده ذهب شاب غير مثقف مستهتر لا أخلاق له وفساد الأخلاق ولا يبغى من وراء حركته الشيوعية إلا الحصول على المادة من هنرى كورييل ، وهو خطر على الأمن العام .

(١٠) دار القرن العشرين :

انشأها ريمون دويك الشيوعى المعروف وعضو دار الأبحاث العلمية وذلك فى أواخر سنة ١٩٤٥ ، لبيع ومشتري الكتب ، ويرمى من وراء انشائها علالة على الفائدة المادية العمل على نشر المبادئ الشيوعية عن طريق بيع الكتب والطبوعات الشيوعية ، وتعرض بهذه الدار جميع مؤلفات أعضاء لجنة نشر الثقافة الحديثة ومؤلفات كثيرين من الأشخاص الشيوعيين . وهذه الدار على اتصال بمكاتب شيوعية فى لبنان والعراق وفلسطين لتبادل الطبوعات الشيوعية ، ومن بين هذه المكتبات :

١ - جمعية أصدقاء الاتحاد السوفيتى ببيروت .

- ٢- الحزب الشيوعي اللبناني .
- ٣- مكتب اليقظة ببغداد .
- ٤- مكتب دار البعث ببغداد .
- ٥- مكتب دار الحكمة ببغداد .
- ٦- المكتبة العصرية لصاحبها فؤاد لقمان ، الناصرة ، فلسطين .
- ٧- مكتبة بغداد لصاحبها ضياء عبد الوهاب ، بغداد .

وتقوم هذه الدار باستيراد وتوزيع مجلات الشعب والرأي العام والرابطة والوطن والطليلة والطريق من بيروت وصوت الشعب والأديب من لبنان والاتحاد من يافا بفلسطين وكل هذه المجلات شيوعية المبدأ .

ويتعاون هنري كورييل الشيوعي المعروف وصاحب مكتبة الميدان مع ريمون دويك في توزيع الكتب والمجلات والصحف . كما ان احمد رشدي صالح الصحفي يشترك في ادارة هذه الدار وهم جميعاً من الشيوعيين الخطرين على الأمن العام .

(١١) مؤتمر نقابات عمال القطر المصري :

انشىء هذا المؤتمر في اوائل سنة ١٩٤٥ باسم مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية ، وقد رشح المؤتمر المذكورين بعد لتمثيل العمال المصريين لدى مؤتمر النقابات العالمي وهو مؤتمر شيوعي عقد في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ بباريس وهم :

- ١- محمد عبد الحليم رئيس نقابة عمال مطبعة مصر .
- ٢- مراد القليوبي رئيس نقابة عمال ومستخدمى دور السينما .
- ٣- دافيد ناهوم نائب رئيس نقابة عمال ومستخدمى المحلات التجارية .

وقد سافر المندوبون الثلاثة الى باريس لتمثيل عمال القطر المصري بالاشتراك مع محمد يوسف احمد المدرك رئيس اللجنة

التحضيرية ، ولما عاد المندوبون الثلاثة من باريس ازداد نشاط هذا المؤتمر وكان يشرف عليه في هذا الوقت كل من :

١- محمد عبد الحليم رئيس نقابة عمال مطبعة مصر وعامل بها وهو رجل متهور ومشاغب ومحِب للظهور وقد اشترك في تكوين اللجنة الوطنية للطلبة والعمال وسبق أن تردد على دار لجنة نشر الثقافة الجديدة وهي لجنة تعمل على نشر المبادئ الشيوعية .

٢- سيد على ، عامل بمطبعة مصر وسكرتير نقابة عمال مطبعة مصر ونشاطه محدود وهو سكرتير المؤتمر .

٣- حسين كاظم ، مستخدم بدور السينما وخالى عمل الآن وعضو بنقابة عمال ومستخدمى دور السينما وسكرتير المؤتمر وهو شاب مثقف ومتهور ومشاغب ومحِب للظهور ويعتق المبادئ الشيوعية ومن المتصلين بكل من الأستاذ زهير جرانه المحامى والدكتور محمد الشحات المعروف بميوله الشيوعية والمهيمن على لجنة دار الأبحاث العلمية . وحسين كاظم يتصل أيضاً بالثرى المعروف هنرى كورييل الشيوعى الخطر وصاحب مكتبة الميدان . وهو من المتصلين أيضاً بأحمد رشدى صالح الشيوعى المعروف وصاحب مجلة الفجر الجديد ، كما يقوم بتحرير بعض مقالات عمالية فى هذه المجلة .

٤- مراد القليوبى ، مستخدم بسينما مترو ورئيس عمال ومستخدمى دور السينما وهو شاب مثقف ومتهور ومشاغب وخطر على الأمن العام ويعتق المبادئ الشيوعية .

٥- دافيد ناحوم ، موظف بالبنك التجارى ونائب رئيس نقابة مستخدمى وعمال المحلات التجارية وهو شاب مثقف ومتهور ومشاغب وخطر جداً ويعتق المبادئ الشيوعية وسبق تفتيش منزله يوم ١٩٤٦/١/٢٩ بأمر زكى بك دياب وكيل نيابة الاستئناف للبحث عن منشور معنون « بيان مشترك من اللجنة التحضيرية ومؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية » ،والذى يتضمن تعريضاً بالحكومة

والاحتجاج على اعتقال محمد يوسف المنرك ومحمود محمد العسكري
وطه سعد عثمان .

٦- نجيب سوس ، كمسارى بشركة ترام القاهرة وسكرتير نقابة
عمال شركة ترام القاهرة وهو شخص أهوج متحمس فى آرائه لإنجاح
الحركة العمالية وهو يعتنق المبادئ الشيوعية ومحب للظهور ويتظاهر
دائماً بالاخلاص وبالتحمس للحركة العمالية بقصد العمل على جمع
عمال نقابته حوله .

٧- حسين على ، كمسارى بشركة ترام مصر الجديدة ورئيس
نقابة عمال شركة ترام مصر الجديدة وهو رجل متزن ويميل لاصلاح
حالة العمال .

٨- محمد علام ، كمسارى بشركة ترام مصر الجديدة وسكرتير
نقابة عمال شركة ترام مصر الجديدة وهو شخص هادئ ومتزن .

٩- عبد الظاهر محمد الشاهد ، كمسارى بشركة ترام القاهرة
ورئيس نقابة عمال شركة ترام القاهرة وهو متزن وهادئ ويميل
لاصلاح حالة العمال بالطرق المشروعة .

١٠- محسن حافظ بهى ، مستخدم بمحلات العرائس وسكرتير
نقابة عمال فن التطريز والرسم . وهو شاب متزن ويميل لاصلاح حالة
العمال .

١١- عبد الحميد أبو زيد ، رئيس نقابة عمال شركة كوتسكا بطره
ونشاطه محدود .

١٢- محمود حسن الدمرانى ، عامل نسيج بمصنع سباهى
ورئيس لجنة العمال بشبرا الخيمة وهو متحمس جداً فى آرائه لاصلاح
حالة العمال بمصانع النسيج الميكانيكى ومشاغب ويعتنق المبادئ
الشيوعية وقد قبض عليه فى حوادث الاضراب الحالية بشبرا الخيمة
وأفرج عنه .

١٣- سيد خضر ، عامل بمصانع سباهى بشبرا الخيمة وعضو

لجنة العمال بشبرا الخيمة وهو متطرف جداً في أرائه لاصلاح حالة عمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة وهو مشاغب وخطر جداً على الأمن العام ويعتنق المبادئ الشيوعية .

١٤- أحمد العجمى ، عامل بمطبعة شركة الاعلانات الشرقية وعضو نقابة عمال هذه الشركة وهو شخص هادئ ونشاطه محدود ورجل متزن .

١٥- عبد الفتاح حموده ، عامل بشركة النور ورئيس نقابة عمال شركة النور وهو شخص متزن ونشاطه محدود . وعلى اثر القبض على محمود محمد العسكرى ومحمد يوسف أحمد المدرك وطه سعد عثمان فى القضية رقم ٤٨٤ جنابات قسم الخليفة سنة ١٩٤٦ لنشرهم مقالات بمجلة الضمير تحض على كراهية النظام الحاضر أصدر المؤتمر بالاشتراك مع اللجنة التحضيرية نشرة مطبوعة بعنوان « بيان مشترك من اللجنة التحضيرية ومؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية » تتضمن تعريضاً بالحكومة لاستمرار قبضها على الثلاثة المذكورين وإن الحكومة توجه موجة من الارهاب نحو الطبقة العاملة .

وقد دعا المؤتمر لعقد اجتماع بنادى الشرقية يوم ١٤/٤/١٩٤٦ لتكريم أعضاء الوفد السودانى الذى حضر للقاهرة برئاسة الأستاذ اسماعيل الأزهرى ، وقد تصرح باقامة هذا الاجتماع وأقيم فعلاً فى الموعد المحدد .

كذلك سعى المؤتمر لعقد اجتماع بنادى الشرقية يحضره مندوبو نقابات العمال بالقاهرة وبالأقاليم فى الساعة السابعة من مساء يوم أول مايو سنة ١٩٤٦ ، وقد صدر أمر الوزارة بمنع اقامة هذا الاجتماع لأنه اجتماع عام لم يقدم عنه اخطار للبوليس ، وفعلاً أتخذت الاجراءات اللازمة لمنع هذا الاجتماع وقامت القوة اللازمة للملاحظة نادى الشرقية لتنفيذ ذلك ، ولما منع العمال من الاجتماع توجه بعض مندوبيهم وهم : محمود حسين الدمرانى وحكمت الغزالى ومراد القليوبى وحسين

كاظم ومحمد عبد الحليم وسيد على و حسين على وعبد الحميد أبو زيد ومحمود حمزه وعبد الهادي يوسف مندوب عمال المنصورة وحسن محمد حسن مندوب عمال المحلة الكبرى و زكريا حسن عبد السميع مندوب عمال الزقازيق ، وعلى شلبى الخولى مندوب عمال بورسعيد ومحمد شحاته مندوب عمال دمنهور ، للاجتماع بمنزل المرحوم يوسف الجندى بقسم السيدة زينب حيث عقدوا اجتماعاً مساء يوم أول مايو سنة ١٩٤٦ . وكان أهم القرارات التى اتخذت فى هذا الاجتماع هو إلغاء مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية وتكوين مؤتمر جديد باسم مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وقد عُيِّن حسين كاظم سكرتيراً عاماً للمؤتمر الجديد ولم يُعَيِّن أحد رئيساً له .

ويتكوّن المؤتمر الجديد من مجموع نقابات عمال القطر المصرى المنضمة اليه ، ويسمح للنقابات العمالية فقط بالانضمام اليه ولكل نقابة منضمة للمؤتمر الحق فى الاحتفاظ باستقلالها الداخلى من حيث التنظيم بشرط الا يتعارض هذا الاستقلال مع اغراض ولوائح المؤتمر . ويكون المؤتمر هو المسئول وحده فيما يتصل بالمسائل العامة للعمال كالتشريعات العمالية ، كما سيقوم المؤتمر بالاشراف على تنظيم الاتحادات المهنية التى تكون من بين النقابات المنضمة اليه مع انماجها الكلى فى تنظيمه ، كما سيعمل على انشاء روابط وتنظيمات للعمال المحرومين حالياً من الحقوق النقابية ، وسيعمل على انشاء روابط للعاملات لتوجيههن الى الكفاح النقابى

وعقب تكوين مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى كانت تشرف عليه نفس الهيئة التى كانت تشرف على مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية . وقد أبدى المؤتمر نشاطاً ملحوظاً فى بحر شهر مايو سنة ١٩٤٦ حيث قام بارسال مذكرة الى رئيس مجلس الوزراء تتضمن المطالب الآتية -

المطالبة بالجلاء التام عن وادى النيل - تطبيق كادر عمال الحكومة

على جميع عمال مصر - مكافحة البطالة بمنع أصحاب المصانع من غلق مصانعهم - منع توفير أى عامل من عمله - الإفراج عن العمال المقبوض عليهم بسبب نضالهم الوطنى والنقابى - المطالبة بإيقاف تشريد وطرد عمال شبرا الخيمة - تحديد ساعات العمل بحيث لا تزيد عن أربعين ساعة فى الأسبوع مع عدم المساس بالأجور الحالية - تقرير يوم عطلة أسبوعية لجميع العمال - اعتبار يوم أول مايو من كل عام عيداً عاماً لجميع العمال - تحقيق هذه المطالب فى خلال شهر ينتهى يوم ١٩٤٦/٦/٩ حتى يتسنى للمؤتمر تحديد موقفه .

وقد اهتم المؤتمر بمشكلة اضراب عمال النسيج بمصانع شبرا الخيمة وجعلها فى مقدمة المسائل التى يعنى بها كذا اهتم بمسألة تطبيق كادر عمال الحكومة على جميع عمال مصر . ولما أفرج عن محمد يوسف أحمد المدرك ومحمود محمد العسكرى وطه سعد عثمان وهم المشرفون حقيقة على اللجنة التحضيرية جرت مفاوضات بينهم وبين أعضاء الهيئة التنفيذية للمؤتمر لادماج الهيئتين فى هيئة واحدة وقد سارت هذه المفاوضات شوطاً بعيداً نحو الاتفاق وكان كل من حسين كاظم ومراد القليوبى ودافيد ناحوم من العاملين على نجاح المفاوضات .

وقام المؤتمر بنشر دعوة بجريدة الوفد المصرى بالعدد الصادر يوم الجمعة ١٩٤٦/٦/٧ لتحريض جميع العمال فى القطر المصرى على الاضراب يوم ١٩٤٦/٦/١٠ لاهمال الحكومة وتسويقها فى مطالب العمال وانتهاء المدة المحددة فى المذكرة التى أرسلها المؤتمر لرئيس مجلس الوزراء . وقد عمل حسين كاظم سكرتير عام المؤتمر ومراد القليوبى ودافيد ناحوم لنجاح هذا الاضراب فى الموعد المحدد ولكنه لم ينجح لأسباب خارجة عن إرادتهم وهو أن بعض ممثلى نقابات عمال شركة ترام القاهرة وشركة ترام مصر الجديدة وشركة سيارات القاهرة وشركة ثورنيكروفت وشركة السيارات الأهلية وشركة سبرتر كوتسيكا وعمال مطبعة مصر وعمال نسيج شبرا الخيمة

توجهوا في صباح يوم ١٩٤٦/٦/٨ لوزارة الداخلية وقابلوا حسن فهمي رفعت باشا وكيل الوزارة وبعد أن ناقشهم في هذه المطالب وعد بعرضها على رئيس مجلس الوزراء واقتنع ممثلو النقابات بذلك وأنصرفوا بعد أن أعلنوا أرجاء تنفيذ قرار الاضراب الذي كان محدداً له يوم ١٩٤٦/٦/١٠ .

وبعد أن فشل هذا الاضراب ظلت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الجديد مستمرة في اجتماعاتها لبحث هذه المطالب كما أن بعض أفراد هذه الهيئة كانوا يتصلون بوزارة الأمور بوزارة الشؤون الاجتماعية لمعرفة ما تم في هذه المطالب في يوم ١٩٤٦/٦/١٥ حيث عقد اجتماع بدار نقابة عمال شركة ترام القاهرة وحضره أعضاء النقابات المنضمة للمؤتمر وتكونت هيئة جديدة للمؤتمر مكونة من المذكورين ، عبد الظاهر محمد الشاهد ، حسين على ، محمد علام ، محمد عبد الحلیم ، سيد على ، جلال مهنا ، مراد القليوبى ، حسين كاظم ، حكمت الغزالي ، محسن حافظ بهي ، عبد الفتاح حموده ، عبد الحميد أبو زهد ، محمود حسين الدمراى ، سيد خضر ، محمد يوسف أحمد المدرك ، طه سعد عثمان ، محمود حمزة ، عبد الفتاح قنديل ، محمد مدجولى سليمان ، شلبى الخولى من نقابة اللتشات ببورسعيد .

وقد وافق الحاضرون على قرار الاضراب العام يوم ١٩٤٦/٦/٢٥ إذا لم تحل مشكلة عمال النسيج بشبرا الخيمة ومسألة كادر عمال الشركات والمؤسسات الأهلية ، كما اتفقوا على ارسال مذكرة بذلك لرئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الاجتماعية ووكيل وزارة الداخلية وحددوا يوم ١٩٤٦/٦/٢٠ - لاجتماع الهيئة التنفيذية للمؤتمر لمناقشة ما تم في هذه المطالب ، وقد عقدت الهيئة التنفيذية للمؤتمر اجتماعاً الساعة السابعة وخمسة وأربعون دقيقة مساء يوم ١٩٤٦/٦/٢٠ بدار نقابة عمال شركة ترام القاهرة وقرروا الاضراب للعام يوم ١٩٤٦/٦/٢٥ بدعوى أن الحكومة لم تعمل على تحقيق مطالبهم وقرروا ارسال صورة هذا القرارات لادارات الصحف .

وال مؤتمر هيئة غير معترف بها وغير جائز تأليفها طبقاً لقانون الاعتراف بالنقابات وغير مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والذي أوجدها هو حسين كاظم ومراد القليوبى وداقيد ناحوم الشيوعيين يقصد السيطرة على نقابات العمال بالقاهرة تحت ستار المطالبة بحقوق الطبقة العاملة والدفاع عن مصالحهم ، ويرمون من وراء ذلك التدرج بالعمال نحو الشيوعية مع الاحاطة ان نقابة عمال ومستخدمى دور السينما التى يمثلها مراد القليوبى وحسين كاظم لا تضم أكثر من ثلاثين مشتركاً وغير معترف بها رسمياً لأن إذ انها لم تسجل بعد بوزارة الشؤون الاجتماعية وهى فى الواقع نقابة صورية يتخذها حسين كاظم ومراد القليوبى تكةة للاتصال بطوائف العمال والنقابات علماً بأنهما غير عاملين . أضف الى ذلك ان الهيئة شكلت تحت ستار المطالبة بحقوق العمال والدفاع عن مصالحهم وتنظيم شؤونهم النقابية ولكن فى الواقع خرجت على هذه الأهداف واشتغلت بالمسائل السياسية كخطوة نحو تأليف حزب سياسى عمالى .

(١٢) الشيوعيون المخطرون الخطرون على سلامة الدولة

والغير منتمين لجماعة معينة :

١ - سلامة موسى :

محرر بجريدة البلاغ وجريدة مصر وحالته المالية متوسطة وهو كاتب اجتماعى ويعتنق المبدأ الشيوعى و دائماً يحمل فى أحاديثه وكتابهات على الاستعمار ونظام تقسيم الثروة العقارية والدين ويعمل على نشر دعوته بالتحرير بالصحف وإلقاء المحاضرات بدور الجمعيات أو النوادى وقد منع البوليس عقد هذه الاجتماعات وقد لجأ أخيراً الى المناداة بفصل الدين عن الدولة وحرر عن ذلك مقالاً بجريدة مصر يوم ١٩٤٦/٥/٢٠ .

٢ - الدكتور محمد عبد الحميد مندور :

صحفى بجريدة الوفد المصرى ومجلة البعث وهو يعتنق المبادئ

الشيوعية وصديق لأنور كامل عثمان الشيوعى والمحرم بجريدة الوفد المصرى . وقد سبق أن صرّح الدكتور مندور عند اجتماعه بالشيوعيين اتباع أنور كامل عثمان بمنزل الأخير ان الوفد هو الطريق الوحيد لتحقيق المبادئ الاشتراكية التى تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية . والدكتور مندور يحرم مقالات بالجرائد والمجلات الوفدية عن الحركات التقدمية ونشاط العمال واضراباتهم .

٣ - أنور كامل عثمان :

محرم بجريدة الوفد المصرى وهو شيوعى خطر وكان يقوم بنشاط سابق للدعاية الشيوعية قبل انضمامه لجماعة الشيوعى رمسيس يونان بمركز الثقافة الشعبية وقد اتهم هو وآخرين فى يوم ١٥/١٠/٤١ فى قضية الشيوعية الخاصة بالمركز الثقافى الاجتماعى وقد حفظت النيابة القضية ادارياً ، كذا اتهم أنور كامل وآخرين بتاريخ ١٢/٦/١٩٤٢ فى قضية الشيوعية رقم ٤٤٩ جنائيات عليها سنة ١٩٤٢ التى أحيلت لدور مقبل لم يحدد بعد وهى الخاصة بجمعية الخبز والحرية .

وقد انقطع أنور كامل عن ترده على جماعة مركز الثقافة الشعبية فى أواخر سنة ١٩٤٥ لحدوث نزاع بينه وبين لطف الله حنا سليمان الشيوعى الذى حرر تقريراً اتهم فيه أنور كامل عثمان بارتكابه مخالفات ادارية خاصة بالاتصال بالخلايا وكذا اتصاله بالدكتور محمد مندور الصحفي الوفدى ولدينا صورة فوتوغرافية لأصل هذا التقرير موقع عليه من لطف الله حنا سليمان . وقد أُلّف أنور كامل عثمان كتاب « لا طبقات» حارب فيه نظام الطبقات بقصد إثارة الطبقات الفقيرة ضد أصحاب الأموال وقد تولت نيابة مصر التحقيق معه بهذا الخصوص وقبض عليه بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٤٥ وأُدرج عنه بتاريخ ١٧/٢/١٩٤٦ ، ويعاين أنور كامل عثمان شخص يدعى عمر رشدى صحفى وهو شيوعى خطر .

٤ - عصام الدين حفنى ناصف :

موظف بدار الكتب المصرية وهو يعتنق المبادئ الشيوعية ومثقف ثقافة شيوعية عالية ، وهو خال الشاب جمال الدين غالى الطالب بكلية العلوم عضو دار الأبحاث العلمية ، ويقوم عصام الدين حفنى ناصف بتغذية جمال الدين غالى بالمبادئ الشيوعية وما يلقيه من محاضرات بدار الأبحاث العلمية وجميع نشاط عصام الدين حفنى ناصف سرى وسبق اتهمه فى ثلاث قضايا شيوعية .

٥ - محمود فتحى الرملى :

رفيق الحال لم يتم دراسته الثانوية وكان عضو بجماعة مصر الفتاة فى سنة ١٩٣٩ واشتغل محرراً بجريدتها ثم اشتغل بمجلة الشعلة وأخيراً بمجلة آخر ساعة والحوادث . يعتنق المبادئ الشيوعية

وفى ديسمبر سنة ١٩٤٤ رشع نفسه لعضوية مجلس النواب عن دائرة دائرة السيدة زينب على المبادئ الاشتراكية وقد شجعه فى ذلك الهيئات الشيوعية المختلفة وهى لجنة الثقافة الحديثة وجماعة هنرى كورييل وجماعة مركز الثقافة الشعبية وقد اتحدوا جميعاً تحت اسم «الجبهة الاشتراكية» ، وكان الغرض من هذا الترشيح هو نشر المبادئ الشيوعية عن طريق الدعاية بين الطبقات الفقيرة لاثارتها ضد النظام الرأسمالى وتشكيك الأهالى فى هذا النظام وفى كل حكومة تتولى الأمر مهما كان لونها السياسى وقد فشل محمود فتحى الرملى فى الانتخابات .

وقد ألف محمود فتحى الرملى عدة كتب تدعو لاعتناق المبادئ الشيوعية ، وبتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٤٦ افتتح مكتبة له باسم «الوعى» بشارع مجلس النواب وعرض للبيع فيها كثير من الكتب الشيوعية ويحاول المذكور السفر للأقطار الشرقية للاتصال بالشيوعيين ونظراً لأنه غير مرغوب فيه من الجمعيات الشيوعية المصرية المختلفة فإنه لا يجد تأييداً منها ولذلك فإنه يقوم بمجهوده منفرداً وبغايتة الربح المادى

وقد ألف عدة كتب شيوعية وهى الطريق الى الاستقلال آراء
مصطفي أهداف اشتراكية تحت الأنقاض

(١٣) اللجنة التحضيرية :

تكونت هذه اللجنة حوالى شهر أغسطس سنة ١٩٤٥ واتخذت
مقرها لها بدار نقابات عمال المحلات العمومية . وكان الغرض من تكوينها
فى أول الأمر نشر الدعاية لانتخاب محمد يوسف المدرك ممثلاً لعمال
القطر المصرى لدى مؤتمر النقابات العمالية الذى عقد فى باريس شهر
سبتمبر سنة ١٩٤٥ كذا جمع التبرعات من مختلف النقابات للانفاق
منها على سفر محمد يوسف أحمد المدرك الى باريس ومصاريف اقامته
بها طوال مدة انعقاد المؤتمر . كما كان الغرض أيضاً انتهاز الفرصة
لصم أكبر عدد من النقابات اليها توطئة لتكوين اتحاد عام لنقابات عمال
القطر المصرى والذى باشر هذه اللجنة وأشرف عليها هم :

١ - محمد يوسف أحمد المدرك . كاتب تجارى عضو فى نقابة
مستخدمى المجالات التجارية وله مكتب باسم « مكتب المحاسب النقابى »
لتسوية حسابات النقابات والمحال التجارية كما يقوم بتحرير الشكاوى
للعمال التى ترفع لمصلحة العمل والجهات المختصة . وهو رجل متزن
ويميل لحب الظهور ويسعى لاصلاح حالة العمال بالطرق القانونية
وميله اشتراكية . وقد سافر الى باريس فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥
لحضور مؤتمر نقابات العمال العالمى وهو مؤتمر شيوعى وعاد للقطر
المصرى حوالى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥

٢ - محمود محمد العسكرى عامل مسيج ميكانيكى بشبرا
الحيمة سابقاً . وهو رجل يحترف العمل النقابى ومتهور ومشاغف
ومحب للظهور وحطّر جداً على الأمن العام ويعتق المبادئ الشيوعية
وهو محبوب من عمال المسيج بمصانع شبرا الخيمة وكان سكرتيراً
عاماً لنقابة عمال المسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة حتى صدر امر
مصلحة العمل بخلقها وفعلاً أغلقت ومارالت مغلقة حتى الآن . وقد أمر

الحاكم العسكري باعتقاله في ١٩٤٢/٩/٢٦ لتحريض عمال النسيج بشبرا الخيمة على الاضراب والشغب واعتقل فعلاً بمعتقل الزيتون وأفرج عنه في ١٩٤٤/٥/٢٢ . ولما عاد لإحداث شغب مرة أخرى وتحريض عمال النسيج على الاضراب أعيد اعتقاله في ١٩٤٥/٥/٥ وأفرج عنه في ١٩٤٤/٥/٢٨ . وهذا العامل يعتقد المبادئ الشيوعية وهو متصل بكل من الدكتور محمد زهير جرانه المحامي وكذا بالأستاذ يوسف درويش المحامي وهنري كورييل الثرى والشيوعي المعروف وصاحب مكتبة الميدان .

وقد قام محمود العسكري باستئجار مجلة الضمير وصاحبها الدكتور عبد الكريم السكري حوالى شهر يولييه ١٩٤٥ ليعمل على ترويع مبادئه بين العمال وكان يقوم بتوزيع هذه المجلة بصفة شبه اجبارية على عمال النسيج بمصانع شبرا الخيمة وذلك بسبب نفوذه بينهم وكان يدير هذه المجلة بالاشتراك مع زميله طه سعد عثمان سكرتير التحرير .

٢- طه سعد عثمان ، عامل نسيج بشبرا الخيمة سابقاً وهو رجل متهور ومشاغب ومحبوب من عمال النسيج بمنطقة شبرا الخيمة وقد كان رئيساً لنقابة عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة حتى أصدرت مصلحة العمل أمراً بإغلاق دار النقابة ومازالت مغلقة حتى الآن ، ومتطرف جداً في آرائه . ولما قامت حركة الاضراب والشغب بين عمال النسيج بشبرا الخيمة فقد صدر امر عسكري باعتقاله في ١٩٤٥/٥/٥ وأفرج عنه في ١٩٤٥/٥/٢٨ .

وقد قام طه سعد عثمان بتأليف كتاب بعنوان « نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة » وهذا الكتاب يتضمن سوء حالة عمال النسيج ومجهود النقابة في تمسين حالتهم كما يتضمن دعوة العمال الى الالتجاء الى الاضراب كوسيلة للدفاع عن حقوقهم المقتضية واستخلاصها من الرأسمالية المسلحة بالمال والجاه والنفوذ وان الاضراب

سلاح نافع مضمون النجاح . وقد أشار المؤلف لنجاح هذا الاضراب أن يكون عاماً ويجب توافر النقود اللازمة لمساعدة العمال مدة الاضراب .

٤- محمد مديولى سليمان ، براد بشركة انجلو امريكان للبواخر بشبرا الخيمة سابقاً وسكرتير نقابة شركة البواخر النيلية بشبرا الخيمة وخالى عمل الآن وهو مشاغب ومتهور ومن المطالبين باصلاح حالة العمال ومتطرف جداً فى آرائه ويعتق المبادئ الشيوعية وقد ازداد نشاطه بدرجة محسوسة بعد القبض على يوسف المدرك ومحمود العسكري ، وطه عثمان فى القضية رقم ٤٨٤ جنائيات الخليفة ، فقام فى فترة حبسهم احتياطياً بطبع نشرات دورية تتضمن احتجاج اللجنة التحضيرية على القبض على زعمائها وارسل تلغرافات احتجاج الى رئيس مجلس الوزراء والى مصطفى العريس رئيس اتحاد عمال لبنان وعضو الهيئة التنفيذية للشرق فى الاتحاد العالمى للنقابات والى الاتحاد العالمى للنقابات بهاريس .

وقد قام المذكور بطبع منشور بتاريخ ١٩٤٦/١/٢٦ بعنوان : بيان عن الموقف السياسى ، ويتوقع لجنة العمال للتحرير القومى ويتضمن تمريضاً على كراهية الحكومة الحاضرة ، وقد حاول طبع هذا المنشور بمطبعة المطرقة بشارع الخليج المصرى لصاحبها عبد العزيز حسين خاطر ولما شعر محمد مديولى سليمان بمراقبة هذه المطبعة امتنع عن التوجه اليها وقام بطبع المنشور فى مطبعة أخرى لم يستدل عليها وقد ضبط المذكور واعترف بطبع هذا المنشور . وتحرر عن هذا الموضوع المحضر رقم ٢٨ أحوال قسم الدرب الأحمر يوم ١٩٤٦/١/٣٠ وارسل المحضر والمضبوطات والمتهم لنيابة الخليفة وأخلى سبيله وحفظ المحضر ادارياً .

وبعد عودة محمد يوسف أحمد المدرك من مؤتمر النقابات العالمى ازداد نشاط هذه اللجنة ازدياداً كبيراً وقام محمود محمد العسكري باستئجار مجلة الضمير من الدكتور عبد الكريم أحمد السكرى وتولى

محمود محمد العسكري ادارتها وأسندت سكرتارية التحرير الى طه سعد عثمان ونقل ادارة الجريدة من بنى سويف الى الجيزة وقام بطبعها بمطبعة المكتب الثقافى الدولى واخذ يصدر هذه المجلة أسبوعياً ويوزع أعدادها بالاشتراك مع طه سعد عثمان بصفة اجبارية على عمال مصانع النسيج بشبرا الخيمة وقد عمل محمود محمد العسكري على ضم محمد يوسف المدرك لهيئة تحرير المجلة واخذوا ينشرون فيها المقالات المتطرفة التى تضمنت دعوة العمال والفلاحين للجهاد لتحرير مصر من المستعمر الأجنبى وتحذير العمال من الثقة بالحكومات والأنظمة الحاضرة واتهام الحكومة باهمال مطالب البلاد القومية والدعوة لحرب الطبقات وفى يوم ١٩٤٦/١/٢٠ أصدر الأستاذ زكى دياب وكيل نيابة استئناف مصر أمراً بتفتيش مساكن الدكتور عبد الكريم أحمد السكرى صاحب امتياز هذه المجلة مجلة الضمير ومطبعة المعهد الثقافى الدولى ، وقد فتشت هذه الأماكن فعلاً فعثروا بها على بعض اصول المقالات المطلوب ضبطها وضبط المذكورون وتقيّدت ضدّهم القضية رقم ٤٨٤ جنايات الخليفة سنة ١٩٤٦ ونسبت اليهم تهمة التحريض على كراهية طائفة من الناس وقدموا للمحاكمة أمام محكمة جنايات مصر بجلستها المنعقدة يوم ١٩٤٦/٥/١٦ بسراى محكمة مصر وتولى الدفاع عن المتهمين كل من الأساتذة/ عبد الرحمن الرافعى ومحمد زهير جرانه ، وأحمد حسين ومحمد عيسى وصدر الحكم فى هذه القضية بجلسة ١٩٤٦/٥/٣٠ الذى قضى بحبس طه سعد عثمان ثلاثة شهور مع الشغل عن تهمة نشر مقالة تحض على كراهية طائفة من الناس وتبرئته من باقى التهم ، وتغريم الدكتور عبد الكريم أحمد السكرى مبلغ عشرين جنيهاً لسماحه للمتهم طه سعد عثمان بنشر مقالة بمجلته تحض على كراهية طائفة من الناس ، وبراءة محمود محمد العسكري ومحمد يوسف أحمد المدرك ، وإفراج عن المتهمين جميعاً .

ولما كان كل من محمد يوسف أحمد المدرك ومحمود محمد

العسكري وطه سعد عثمان وهم المشرفون فعلاً على اللجنة التحضيرية محبوسين احتياطياً في المدة ما بين ١٩٤٦/١/٢٠ و ١٩٤٦/٥/٣٠ - فقد كان يشرف على هذه اللجنة طوال هذه الفترة كل من المذكورين بعد :

١- عبد الفتاح قنديل ، قهوجى بقهوة تريومف ورئيس نقابة عمال المحلات العمومية وهو رجل متهور ومشاغب .

٢- عبد العليم عماره ، عامل نسيج بمصنع النصر رقم ٣ ووكيل لجنة العمال بشبرا الخيمة وهو رجل مشاغب ونشط في الحركة العمالية .

٣- سيد محمود شهرته سيد جزر ، عامل نسيج يدوي وعضو نقابة عمال النسيج اليدوي وهو مشاغب .

وهذه اللجنة متصلة بمؤتمر نقابات العمال الدولي ببائريس ويصل إليها بطريق البريد من المؤتمر الدولي نشرات باللغة الانجليزية بعنوان مجلة المعلومات ، وتقوم اللجنة التحضيرية بترجمتها الى اللغة العربية لتوزيعها على دور النقابات المختلفة .

وهناك مفاوضات جارية الآن بين أعضاء هذه اللجنة وبين اللجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصري لادماج كل من اللجنة التحضيرية ومؤتمر نقابات عمال القطر المصري في هيئة واحدة .

كما علمنا ان محمود محمد العسكري ومحمد يوسف المدرك وطه سعد عثمان اتفقوا مع الدكتور عبد الكريم أحمد العسكري على اعادة اصدار مجلة الضمير على أن يتولى الدكتور عبد الكريم أحمد العسكري رئاسة التحرير ويقوم محمود محمد العسكري بإدارة المجلة ، وسيعاد اصدار هذه المجلة قريباً .

والنقابات التي تؤيد هذه اللجنة هي :

١- نقابة عمال المحلات العمومية ، ٢- نقابة عمال الأحذية ، ٣-

نقابة عمال الصيدليات ومخازن الأدوية ، ٤ - نقابات عمال شركة سوكونى فاكوم ، ٥ - نقابات عمال شركة شل ، ٦ - نقابات عمال النسيج اليدوى ، ٧ - بعض عمال النسيج لميكانيكى بشبرا الخيمة ، ٨ - نقابة عمال شركات البواخر النيلية بشبرا الخيمة .

وقد ظهر أن هذه اللجنة قد خرجت عن الأغراض العمالية والنقابية التى ألفت من أجلها وأخذت تتدرج فى الاشتغال بالأمور السياسية وتسمى لضم النقابات إليها بقصد تأليف اتحاد عام منها توطئة لتكوين حزب سياسى للعمال بالقطر المصرى .

وهذه اللجنة هيئة غير معترف بها وغير جائز تأليفها طبقاً لقانون الاعتراف بالنقابات وغير مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية ، والمحرك الأول لها هو محمود العسكرية الخالى عمل ولا مورد له حالياً ، وهو أداة فى يد هنرى كورييل الشيوعى الذى يوجهه التوجيه المطلوب ويتولى الاتفاق على حركته .

(١٤) لجنة العمال للتحرير الوطنى :

عقب تكوين اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى فكر محمود محمد العسكرية فى انشاء لجنة سياسية للعمال باسم لجنة العمال للتحرير القومى - الهيئة السياسية للطبقة العاملة - واتخذ مقراً لها بمكتب محمد يوسف أحمد المدرك ، ويشرف على هذه اللجنة كل من :

- ١- محمد يوسف أحمد المدرك ، ٢- محمود محمد العسكرية ،
- ٣- طه سعد عثمان ، ٤- محمود محمد قطب ، ٥- محمد مدهولى سليمان ، ٦- محمود حمزه سم

وهؤلاء الستة هم من ضمن المشرفين على اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وهم جميعاً معروفين بمشاغباتهم وتعدد حوادث تحريضهم العمال على الاضراب . وقد أدخلوا فى روع العمال انهم الهيئة السياسية للطبقة العاملة وطبعوا كتيباً صغيراً بعنوان

- « برنامج لجنة العمال للتحرير القومى - الهيئة السياسية للطبقة العاملة » . وهذا الكتيب يحوى برنامجاً سياسياً مطولاً يهدف الى تحرير الطبقات الشعبية ويبيّن أن أهم أغراض اللجنة ما يأتى :
 - التحرر من الاستعمار والمطالبة باستقلال وادى النيل بأجمعه .
 - العمل على التحرر من الجوع والحرمان والقضاء على الاستغلال الأجنبى .
- رفع مستوى العمال المادى والفنى والثقافى وإطلاق الحرية النقابية وتحديد ساعات العمل والأجور والتأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة .
- تحديد الملكيات الكبيرة وإلغاء الوقف الأهلى وتنمية الجمعيات التعاونية .
- رفع مستوى صفار الموظفين وجنود الجيش والبوليس .
- رفع مستوى التعليم وضمانه لكل أفراد الشعب .
- النهوض بالمستوى الصحى .
- تقوية الاقتصاد القومى واستيلاء الدولة على المؤسسات الاحتكارية وتنمية المشروعات الصناعية وتأسيس بنك صناعى وطنى .
- التحرر من الرجعية السياسية والفكرية .
- جعل الأمة مصدر السلطات وتعديل نظام الانتخابات والاعتراف بحق المرأة فى الانتخابات وتوسيع سلطة مجلس النواب وإلغاء حق حل مجلس النواب وتقرير مسئولية النواب والوزراء عن أعمالهم السياسية والإدارية جنائياً ومدنياً وسياسياً وتحريم الاشتغال بأعمال الشركات والبنوك على الوزراء أو أعضاء البرلمان .
- اصلاح السلطة التنفيذية وذلك بإلغاء البوليس السياسى وإلغاء المصاريف السرية .
- إطلاق الحريات الفردية وضمائها .

وهذا البرنامج موقع عليه من الستة أشخاص المشرفين على هذه اللجنة وسبق أن ضبط محمود محمد العسكري في ليلة ٨/١٠/١٩٤٥ خارجاً من مكتب محمد يوسف المدرك ومعه عدد ٥٣٠ نسخة من البرنامج ومعه أحمد على خضر عامل نسيج مفصول من مصنع امبابه وتحرر عن ذلك المحضر رقم ٨٧ أحوال قسم الموسيقى يوم ٨/١٠/١٩٤٥ ، وقد أغلق مكتب محمد يوسف المدرك وختم عليه بالجمع الأحمر بختم ضابط مباحث قسم الموسيقى لعدم وجود المفتاح وأرسل المحضر والمضبوطات لحضرة حسن فهمى رفعت باشا وكيل وزارة الداخلية .

كما أصدرت هذه اللجنة منشوراً آخر مطبوعاً بعنوان « لجنة العمال للتحرير القومي - نداء وبيان » بتاريخ ٨/١٠/١٩٤٥ ومذيل بتوقيع محمد يوسف المدرك ومحمود محمد العسكري وطه سعد عثمان ومحمود محمد قطب ، ومحمد مديولى سليمان ومحمود حمزه . وهذا المنشور يتضمن حثاً للعمال والمواطنين على محاربة الرأسمالية وإثارة حرب الطبقات ، ويتهم الحكومات بمساعدة الرأسماليين ، وأن العمال لن يتوجهوا بعد اليوم الى الحكومات أو الأحزاب لتحقيق مطالبهم ، وهو يدعو العمال لانقاذ مصر من الاستعمار والرجعية السياسية والفكرية ، ويحث الطبقة العمالية والفلاحين والعمال وصغار المنتجين والموظفين وجنود الجيش ورجال البوليس للقضاء على الرجعية وقد أصدر رئيس نيابة شمال القاهرة مساء يوم ١٣/١٠/١٩٤٥ أمره بتفتيش دار نقابة عمال المحلات العمومية لضبط ما يوجد من هذا المنشور ، وقد صار تفتيش دار هذه النقابة وضبطت نسخة واحدة من هذا المنشور وأوراق أخرى واعترف محمود محمد العسكري ومحمد متولى سليمان بقيامهما بالاشتراك مع باقى المشرفين على لجنة العمال للتحرير القومي بطبع هذا المنشور

وقبض عليهما ، ولما عرضت الأوراق المضبوطة والمقبوض عليهما على حضرة أبو العنين بك سالم رئيس نيابة شمال القاهرة أمر بالافراج عنهما ، وقد حضر مع المتهمين الأستاذ بهجت لطفى المحامى نيابة عن الأستاذ محمد زهير جرانه المحامى والمعروف عنه اعتناقه للمهادنة الشيوعية .

وبتاريخ ١٩٤٦/٢/٢٠ أمر رئيس نيابة شمال القاهرة بفتح مكتب محمد يوسف أحمد المدرك بحضور الأستاذ محمد زهير جرانه المحامى أو من ينتدبه وتفتيشه وضبط ما يوجد من أشياء ومطبوعات يعاقب على حيازتها قانوناً وقد صار تفتيش مكتب المدرك مساء يوم ١٩٤٦/١/٢٠ بحضور الأستاذ محمد بهجت لطفى نيابة عن الأستاذ محمد زهير جرانه وضبطت الأوراق الآتية :

- عدد (١١٤٠) نسخة من المكتب المعلنون « برنامج لجنة العمال للتحريض القومى » .

- عدد (٥٨٦) نسخة من المنشور المعلنون « لجنة العمال للتحريض القومى - نداء وبيان » .

ووجدت أوراق أخرى وحرر عن ذلك المحضر رقم ٩٢ أحوال قسم الموسيقى يوم ١٩٤٦/١/٢٠ وأرسلت المضبوطات مع المحضر لرئيس نيابة شمال القاهرة .

وقد طلب صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء استدعاء كل من : محمود محمد العسكري ومحمود محمد قطب وطه سعد عثمان ومحمود حمزه لقابلة دولته بدار الرئاسة وقد أنذرهم دولته بالكف عن نشاطهم وحذرهم من سوء العاقبة وصرفهم .

(١٥) اللجنة الوطنية للطلبة والعمال :

كوّنت هذه اللجنة فى أوائل سنة ١٩٤٦ عندما قامت الحركة

الوطنية للمناداة بالجللاء ووحدة وادى النيل وذلك بقصد توحيد جهود كل من الطلبة والعمال ، وليس لها مركز ثابت وتجتمع عادة بمنزل الأستاذ أحمد يوسف الجندى الذى يشرف على هذه اللجنة .

وتتكوّن هذه اللجنة من المذكورين بعد :

- ١- فؤاد محيى الدين ، طالب بكلية الطب ويعتقد المبادئ الشيوعية .
- ٢- أحمد السويفى ، طالب بكلية التجارة ويعتقد المبادئ الشيوعية .
- ٣- الأنسة لطيفة الزيات ، طالبة بكلية الآداب وتعتنق المبادئ الشيوعية .
- ٤- عبد الرؤوف أبو علم ، طالب بكلية الزراعة ويعتقد المبادئ الشيوعية .
- ٥- اسماعيل البديوى ، خريج كلية العلوم ويعتقد المبادئ الشيوعية .
- ٦- حسين كاظم ، مستخدم بدور السينما سابقاً وخالى عمل الآن ، وعضو نقابة عمال ومستخدمى دور السينما وسكرتير عام مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وهو شاب متهور ومشاغب ومحب للظهور ويعتقد المبادئ الشيوعية ويتصل بكل من الأستاذ محمد زهير جبرانه المحامى والدكتور محمد الشحات المهيمن على لجنة دار الأبحاث العلمية وهنرى كورييل ، وجميعهم من الشيوعيين الخطرين جداً وكذلك يتصل بأحمد رشدى صالح الشيوعى المعروف وصاحب مجلة الفجر الجديد .
- ٧- محمد عبد الحلیم ، عامل بمطبعة مصر وعضو مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ، وهو متهور ومشاغب ومحب للظهور ويعتقد المبادئ الشيوعية وقد سافر الى فرنسا لحضور مؤتمر النقابات العالمى الذى عقد فى باريس فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ مندوباً عن مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية الذى ألقى واستبدل اسمه بمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى .
- ٨- مراد القليوبى ، مستخدم بسيما مترو ورئيس نقابة مستخدمى وعمال دور السينما وعضو فى مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ،

وهو شاب متهور ومشاغب وشيوعى خطر ، وسافر الى باريس مع محمد عبد الحليم لحضور مؤتمر النقابات العالمى الذى عقد فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ .

٩- محمود حسين الدمرانى ، عامل نسيج بمصنع سباهى بشبرا الخيمة ورئيس لجنة العمال بشبرا الخيمة وهو متحمس جداً فى آرائه وشيوعى المبدأ ، وقد قبض عليه فى حركة الاضراب والاعتصام الحالية بين عمال النسيج بمصانع شبرا ثم أفرج عنه بكفالة .

١٠- نجيب سوسى ، كمسارى بترام القاهرة وسكرتير نقابة عمال شركة ترام القاهرة وعضو نقابات عمال القطر المصرى ، وهو شخص أهورج ومتحمس فى آرائه لنجاح الحركة العمالية ويعتقد المبادئ الشيوعية وهو من المحبين للظهور ويتظاهر دائماً بالاخلاص والتحمس للحركة العمالية بقصد جمع العمال حوله .

١١- سيد خضر ، عامل نسيج بمصنع سقال بشبرا الخيمة وعضو لجنة العمال بشبرا الخيمة ، وهو عضو مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ومتطرف جداً فى آرائه وهو مشاغب وخطر على الأمن العام وشيوعى المبدأ .

١٢- سيد على ، عامل بمطبعة مصر وسكرتير نقابة عمال مطبعة مصر ، وعضو مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى .

١٣- محمود حمزه سعد ، جزمجى بمصنع أحذية ، عضو اللجنة التحضيرية ، وعضو لجنة العمال للتحرير القومى وعضو مجلس ادارة نقابة عمال الأحذية ، وهو شاب متهور ومشاغب ومن المطالبين باصلاح حالة العمال ومتطرف جداً فى آرائه وشيوعى المبدأ .

ولما قامت حركة المطالبة بالاجلاء ووحدة وادى النيل يوم ١٩٤٦/٢/٢١ واصيب فيها بعض الوطنيين وقتل بعضهم قامت اللجنة الوطنية بنشر دعوة للاضراب العام بجريدة الأهرام فى العدد الصادر يوم ١٩٤٦/٢/٢٨ باعتبار يوم ٤ مارس سنة ١٩٤٦ يوماً

للحداد العام وناشدت المصريين جميعاً أن يعطلوا كل مرافق الحياة وإيقاف دولا ب العمل حتى يعتبر هذا اليوم يوم تعجيد للشهداء وحتى يعتبر ذلك اليوم تعبيراً صادقاً عن اجماع الشعب على قضيتة وتعجيدة لضحايا جهاده، وكانت هذه الدعوة بتوقيع حسين كاظم ، وسيد على عن العمال وفؤاد محيي الدين واسماعيل السيوفى عن الطلبة .

كما أن اللجنة الوطنية للطلبة والعمال كانت تفكر فى اعداد وثيقة يوقع عليها جميع الزعماء تتضمن تمهدهم بعدم قبول الحكم إلا إذا أعلن الجانب البريطانى من جانبه قبول الجلاء التام عن أرض وادى النيل .

وقامت اللجنة الوطنية بالاشتراك مع مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى باقامة حفل تكريم للوفد السودانى الذى حضر للقاهرة برئاسة الأستاذ اسماعيل الأزهرى وهذه الحفلة اقيمت فى الساعة السابعة مساء يوم ١٤/٤/١٩٤٦ بنادى الشرقية بقاعة النيل .

وقد قل نشاط هذه اللجنة فى الوقت الحالى نظراً لانشغال الأعضاء من الطلبة بالامتحان السنوى .

١٩٤٦/٦/٢٤ .

الباب الثانى

«دار الفجر»

انصب الاتهام الموجه الى الأستاذ مصطفى كامل منيب المحامى
والأستاذ أسعد حليم الصحفى على قيامهما باعتبارهما ناشرين
ومالكين لدار الفجر بطبع ونشر الكتب الآتية :

- ١- ثمانية أيام فى الصعيد - بقلم السيدة أسما حليم .
- ٢- الرفيق ستالين - ترجمة مصطفى كامل منيب .
- ٣- الزواج والأسرة فى الاتحاد السوفيتى - ترجمة مصطفى كامل منيب .
- ٤- الدين فى الاتحاد السوفيتى - ترجمة مصطفى كامل منيب .
- ٥- مسئولية الهتلريين الجنائية - ترجمة مصطفى كامل منيب .
- ٦- الماركسية والحرب - ترجمة مصطفى كامل منيب .
- ٧- تقدم الانسان - ترجمة مصطفى كامل منيب .
- ٨- من تحت الأنقاض - بقلم فتحى الرملى .
- ٩- مصر بعد اعلان الحرب - بقلم أسعد حليم .
- ١٠- جماعة مصر الفتاة - ترجمة أسعد حليم .
- ١١- الجيش الأحمر - ترجمة أسعد حليم .
- ١٢- كنت فى ليتوانيا - ترجمة أسعد حليم .
- ١٣- قضية السودان - بقلم أسعد حليم .
- ١٤- الثقافة السوفيتية - ترجمة مصطفى اسماعيل سويى .
- ١٥- اليابان ومشاكل الشرق الأقصى - ترجم أمين ت كلا .
- ١٦- الجنيه المصرى والاسترلينى ومشكلة الأرصدلة الاسترلينية - بقلم ابراهيم سعد الدين .

- ١٧- حرية العقل فى مصر - بقلم سلامة موسى .
- ١٨- الجلاء وسياسة الاستعمار فى الشرق العربى .
- ١٩- الزواج والأمومة والعائلة فى التشريع السوفيتى - ترجمة مصطفى كامل منيب .
- ٢٠- أنا العامل - بقلم فتحى أحمد المغربى .

وقد أقر الأستاذ أسعد حليم فى التحقيقات بمسئوليته عن الكتب التى أصدرتها الدار سواء كانت باسمه أو أسماء المؤلفين الآخرين باستثناء كتب الأستاذ مصطفى منيب وكتاب فتحى المغربى لأن هذا الكتاب الأخير قدمه وتولى الإشراف عليه وطبعه الأستاذ مصطفى كامل منيب . كما قرر أن دار الفجر أنشأت فى أوائل سنة ١٩٤٤ ، وعندما واجهه المحقق بأنه تبين أن من بين العشرين كتاباً التى أصدرتها الدار ثمانية تبحث فى المسائل المتعلقة بروسيا أجاب بأنه يلاحظ أن هذه الكتب صدرت فى أثناء الحرب وكانت روسيا تلعب فيها دوراً كبيراً ، وكانت مجهولة من عامة القراء وكانت جميع الجرائد تكتب عنها ، كما أن كل هذه الكتب أو أكثرها وافق عليها الرقيب على المطبوعات بلا استثناء حيث أنها صدرت أثناء الحرب ، وجميع هذه الكتب موضحة فى قائمة بأخر كتاب الزواج والأمومة والعائلة الذى صدر بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

وكان القسم المخصوص بإدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية قد تقدم بخطاب سرى سياسى بتاريخ ٦/٦/١٩٤٦ الى النائب العام يطلبه فيه بأنهم اطلعوا على الكتاب المعنون « أنا العامل » من مطبوعات دار الفجر بالقاهرة تأليف فتحى أحمد المغربى فوجدوا المؤلف يهدف الى تصوير طائفة العمال فى صورة تثير نفوسهم ضد طائفة أصحاب الأعمال ، كما وجدوا فيه تمهيداً وترويجاً للنظام الشيوعى والتحريض على ارتكاب الجنايات والجنىح ، وطالبوا بالتنبيه باتخاذ اللازم قانوناً نحوه .

ولما كان فتحى أحمد المغربى هو أحد الذين قبض عليهم فى ١١

يوليه سنة ١٩٤٦ فقد أحال النائب العام بتاريخ ١٤/٧/١٩٤٦ البلاغ الى الأستاذ أحمد موالى وكيل النيابة للتحقيق ، وبتاريخ ١٥ يوليه استجوب وكيل النيابة فتحي أحمد المغربي الذي اقر بأنه مؤلف كتاب « انا العامل » وان دار الفجر هي التي قامت بنشره .

وقد واجه المحقق فتحي أحمد المغربي بأنه نشر بهذا الكتاب افكاراً تهاجر مبادئ الدستور الأساسية وتتضمن ترويحاً وتحبيكاً للمذاهب التي ترمى لتفكيك مبادئ الدستور ، وذلك بتحميذه صراحة الحكم في روسيا ، بأن أورد في صحيفة ٣٢ من هذا الكتاب بعنوان شيء من التاريخ روسياً عبارة « ترجمة حرفية لقصة شعب تصدر من اليهود المبودية » . كما أشاد بنظام روسيا مصيداً ومروجاً هذا النظام وذلك بالأبيات الآتية :

روسيا كانت في الزمان الأولى
يحكمها فيصر اسمه بطرس له نفوذ
والشعب كان بالظلم دائماً مبهتلى
والحكم الأسود اللي كان كله شذوذ

كما جاء في هذا الزجل :

في الوقت ده كان عندهم راجل أمين
وأمين على مبدأ نضاله في الحياة
راجل ومحبوب الجميع اسمه لينين
هو طبيب الشعب جهز له دواء
نادى بمبدأ اسمه مبدأ في الوجود
هو النظام الاشتراكي في البلاد
أحسن نظام يحمل تاريخ للفيلود
ويغلي كل رسامالي كالجمااد

وقد اعتبر المحقق ان هذه العبارات غاية فى الوضوح من حيث تحبيذ النظام الشيوعى الذى اقامه لينين .

كما واجه المحقق فتحى أحمد المغربى بما ورد بالصفحة ٣٤ من هذا الكتاب ما يقطع بعلمه ان وصول الحاكم الى الحكم بروسيا كان بطريق المؤامرات والقوة ، إذ قال :

قصيره أقول لما نوى على الانقلاب
دبر مؤامرة علشان موت الطفلة
موت اللى كانوا بينهشوا زى الكلاب
وبعملنوا عالشعب متقولش هواه
٧ نوفمبر شعب روسيا هاج وماج
وجت له قوة فوق عزيمة واندفاع
والثورة قامت دغرى عملت ارتجاج
تبص تلقى يومها قصر الكرملين
سلخانة فيها الدبح والموت بالرصاص
والشعب كله متبع خطوة لينين
وبسدره داخل عا الولاد دخلة حماس

ثم اثبت المحقق ان هذا الزجل قد قطع فى الدلالة على أن النظام الشيوعى تحقق فى روسيا بالقوة ، فلذا ادعى الكاتب وحيد المذهب الشيوعى فإنما يجب نظاماً يكون الوصول اليه بالقوة وهو الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٧٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات .

كما اعتبر المحقق ان ما ورد بنهاية القصيدة من الأبيات الصريحة فى تحبيذ هذا النظام ونحوه :

الاشتراكية عدالة نظامها مش خفى
لها ناس بتكتب للشعوب المظلومين

كما انه قال :

ومن تاريخ روسيا يبان لنا شعبيها
اعظم شعوب الدنيا فى الروح والكفاح
علشان كده مبادئها سامية نحبها
والدنيا تعرف انها أم الصلاح

كما اتهم المحقق فتحى المغربى بأنه حرّض طائفة العمال على بغض
طائفة الرأسماليين وان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام ،
بقوله فى الصحيفة التاسعة من هذا الكتاب :

وعيت لقيت نفسى فى ورش
لما انعميت وبقيت دبش
من صاحب المال الحسن
عياننى وربالى العمل

وقد رد فتحى المغربى على هذا الاتهام بأنه كان يصف حالته
شخصياً وأنه كان ينام على حصيرة فى بيته ، وأنه مش عيب لما يقول
كده وأنه شايف أيام بؤس أكثر من كده ، وان هذا الأمر لا يتعلق بحالته
فقط بل بحالة باقى العمال الآخرين .

واستفسر منه المحقق عما قصده بمبارته :

لا قانون نزل مالى عينه
ولا مائة بتأثر عليه

فأجاب بأنه يقصد صاحب المال ، ذلك لأن معظم القوانين العمالية
غير منفذة فى المصانع ولو كانت منفذة لكانت حالة العمال أفضل .

وواجهه المحقق بأنه صوّر فى كتابه هذا العامل فى صورة بؤس
وعرى وجوع وصور أصحاب الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال فى

صورة مفادرة بشكل يتضمن تعريض العمال على بعض اصحاب رؤوس الأموال وان من شأن هذا التعريض تكدير السلم العام ، إذ قال :

في ناس عبيدها حذاها الخير
لايسة الحرير والصوف والقطن والكثان
وانا التي مائى ذليل جسمى كمان عريان
وولادى وسط البلد مكسيه بالهرابيد
تشم ريحه القصور أبكى وأعيش عيان

فرد على ذلك بقوله : أنا شخصياً حصل لى كده فى يوم عهد
لكتبت البيتين دول ،

كما واجهه المحقق بأنه قال فى صحيفة ١٤ من هذا الكتاب عبارات
فيها تعريض صريح للعمال على بعض رجال الأعمال ومحاربتهم مما
يكدر السلم العام ، بقوله :

قضيت حياتك ليه فى البؤس والأوهام
وانت الشريف النبيل بتلقى طول عمرك
تشقى وتتعب لغيرك تتغذى بالأحلام
فانت سجنين وأجهال قضتها فى استعباد
ما تفوق صح النوم حارب فى الاستبداد
اللى بترفع هممتهم قالوا علينا حمار
يكفى بقى استنطاع وطلوع على اكتافنا
ناقص علينا العروسة والجلدة والجلاد
ليه اتخلقنا لنسبهم ونتجوع
ونعيش فى ذل النذل وعيالنا تجوع
لحد امتى حننقى لمبة فى ايديهم

سنين وفاتت ودايسنا برجليهم
اكرمنا فقرا ومالهم بيحميمهم
ناظرين لنا باحتقار آل هما أسيادنا
بكرة لا بد نكسرهم ونعميهم

وعقب الانتهاء من استجواب فتحى أحمد المغربى طلب وكيل
النيابة الأستاذ أحمد موافى احضار الأستاذ مصطفى كامل منيب
المحامى لاستجوابه ، وتم هذا الاستجواب يوم ١٦ يوليه سنة ١٩٤٦ ،
فقرر انه هو الذى قام بنشر الكتيب المعنون « أنا العامل » وهو مجموعة
أزجال شعبية ألّفها فتحى أحمد المغربى وأنه قام بكتابه مقدمة هذا
الكتيب الذى كان يباع بخمسة قروش وان عدد النسخ المطبوعة خمسة
آلاف .

وقد واجهه المحقق انه بنشره لهذا الكتاب يكون قد حيدّ نظاماً
يرمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة
الاجتماعية بالقوة فى المملكة المصرية ، فرد بأن هذا الأمر غير صحيح
لأنه ليس فى هذا الكتاب ما يدعو الى هذا ، يضاف الى ذلك انه ليس من
رأيه ولا من رأى كاتبه على ما يعتقد الدعوة الى تغيير مبادئ الدستور
الأساسية أو نظام الهيئة الاجتماعية . كما رأى المحقق انه بنشر هذا
الكتاب يكون أيضاً قد حرّض طائفة العمال على بغض طائفة
الرأسماليين بشكل يكدّر السلم العام . فرد عليه الأستاذ مصطفى كامل
منيب بأن هذا غير صحيح إذ أن ما كتب فى الكتاب هى الحقيقة وأنه
يستطيع أن يقدم ألف دليل ودليل على ان القوانين العمالية غير محترمة
ولا منفذة من اصحاب الأعمال أو الحكومة بفروعها المختلفة سواء من
مكتب العمل أو من النيابة العامة ، فإذا كانت الحكومة حريصة حقاً على
وضع الأمور فى نصابها وإذا كانت تريد الانصاف والاتفاق بين العمال
وارباب الأعمال فقد كان حرياً بها أن تنفذ القوانين القائمة فتعطى
العمال حقوقهم الضائعة وترد عدوان اصحاب الأعمال وتأخذ رجال
الحكومة المقصرين فى ادا مواجباتهم بالعقاب ، واستطيع ان أقدم مثلاً

واحدًا على خرق القوانين العمالية فإن قانون الأحداث يحظر تشغيل ما بين التاسعة مساء والخامسة صباحاً ، ومع ذلك فقد شاهدت بعضى رأسى لحدائق فى مصانع المحلة الكبرى يشتغلون من الحادية عشر والنصف مساء الى السابعة والنصف صباحاً . وقد كتبت عن هذا الموضوع مراراً وقلت فى كتاباتى ان تنفيذ القوانين الموجودة يحل مشاكل العمال ويكفل السلام العام وأهلفت هذه المسائل عن طريق المشيشينى باشا الى صدقى باشا ولكن الحكومة مع ذلك لم تحرك ساكنًا . فإذا تكلمت اليوم عن ضرورة انصاف العمال واخراج القوانين العمالية وتنفيذها قيل اننى أحرّض العمال على اصحاب الأعمال وانى استحق العقاب مع انى لم أفعل شيئاً سوى المتابعة بتنفيذ القوانين العمالية . والذين يستحقون العقاب فى الواقع هم الذين يخرقون هذه القوانين والذين يتهاونون فى تنفيذها من رجال الحكومة وهى مسئولية خطيرة تستوجب عقابهم لأن القوانين ليست حبراً على ورق بل هى وضعت لتنفيذها وكتاباتى كلها لم تخرج عن هذا الأمر وهو احقاق الحق بتنفيذ القوانين التى لا يحترمها ارباب الأعمال التى يتهاون فى تنفيذها المسئولون فى الحكومة .

ثم اضاف الأستاذ مصطفى كامل منيب : اما عن تقديمى لكتاب «انا العامل» ونشره فإننا مسئول عن كل فكرة فيه ولا أرى فيه ما يخالف القانون . ففتحنى المغربى قد صورّ الواقع كما حصل فى روسيا ولم يقصد الدعاية والترويج ، وأنا أقهم ان الدعاية والترويج هى ان يقول ان نظامنا غير صالح واننا يجب أن نأخذ بالنظام الذى حدث فى روسيا . فإذا قال ان الروس عندهم راجل أمين على مبدأ نضاله فى الحياة وأنه محبوب الجميع اسمه لينين وأنه طبيب الشعب جهّز له دواء ، فهو لم يقل سوى الواقع ولا علاقة له بما يوجد عندنا فى مصر ولا شأن له بالترويج . وإذا قال انه نادى بمبدأ اسمى مبدأ فى الوجود هو النظام

الاشتراكي في البلاد ، فليس في هذا تحبيذ للنظام الذي أقامه لينين لأن هذه الفقرة خاصة بروسيا وأنه ليس فيها ما يدعو إلى الأخذ بهذا النظام عندنا ، فإن كان هذا النظام قد صلح في روسيا فليس معنى ذلك أننا ننادى بتطبيقه الآن في مصر . فقد يعتقد الانسان من الناحية النظرية ان الاشتراكية هي أسمى مبدأ في الوجود ولكن من الناحية العملية لا يرى ان مصر من مصلحتها تطبيق الاشتراكية فيها لأن لنا وضعاً خاصاً وما نطالب به هو تدعيم الدستور والمحافظة عليه من أعدائه وتنفيذ القوانين القائمة والتي يثبت عدم تطبيقها . وأما عن تقديمي لهذا الكتاب فلا يمكن فصله عن سائر المطبوعات التي أخرجتها وأنا أحيل إلى كتاب تقدم الانسان وفيه بيّنت موقفتنا من الاشتراكية وواجهنا في المرحلة الحاضرة في مصر . واذكر اني بعد نشرى لكتاب « أنا العامل » كتبت مقالاً في مجلة الشعب عن أحوال العمال في المحلة الكبرى واستاء صدقى باشا من المقال واتصل بالشيشينى باشا مدير بنك التسليف وقال له اننى ادعو العمال إلى الثورة وأبلغنى إذا لم اكف عن الكتابة فإنه سيقدمنى إلى المحاكمة فكتبت مقالاً في العدد التالى من نفس المجلة سجلت فيه اتهم صدقى باشا وقلت اننى لا اهدف إلى الثورة مطلقاً أو تحريض العمال على ذلك بل انى ادعو إلى تنفيذ القوانين العمالية واحترامها ، ولكن الذين يخترقون القوانين يتحججون بعد ذلك ويتهموننا بأننا نعمل على تغيير مبادئ الدستور والدعوة إلى الثورة .

وقد اعتبر الحق انه ما ورد بقصيدة فتحى المغربى الزجلية من أنه من تاريخ روسيا بيان لنا شعبها أعظم شعوب الدنيا في الروح والكفاح وعشان كده مبادئها سامية نحبها والدنيا تعرف انها لم الصلاح - اعتبر هذه العبارات واضحة في التحبيذ والترويج أما التحبيذ فظاهر من عبارة الاشارة بالمبدأ وإعلان حبه وأما الترويج فممن نشر الكتاب بين الناس . وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك أنه بالنسبة للبيت الأول فلم يفعل فتحى المغربى سوى تسجيل الحقيقة فقد أثبتت الحرب الأخيرة ان روسيا بشعوبها هي اقوى شعوب الدنيا وهذه الحقيقة لا

يجادل فيها انسان بل ان الصحف تذكرها صباح مساء على مختلف
الوانها كما يذكرها اصدقاء روسيا وأعداء روسيا على السواء ، أما عن
كونه أم الصلاح وان مبادئها سامية نحبها ، ففرّق بين حب الشيء وهذا
يدخل في حرية الرأي والاعتقاد وبين الدعوة العملية الى الأخذ بهذا
المبدأ في مصر وهذا ما لا تدل عليه الأبيات ، وليس في بال الكاتب ولا
في بالي التحبيذ بمعنى الأخذ بالنظام في مصر وإنما هي فكرة اعلان
الرأي .

وأشار المحقق الى أن مؤلف هذه القصيدة الزجلية قد أشار الى
ناحية القوة التي وصل بها لينين الى ايجاد هذا النظام بقوله انه - لما
نوى على الانقلاب دبّر مؤامرة عlishان موت الطفلة ، ٧ نوفمبر شعب
روسيا هاج وماج وحت قوة فوق عزيمة واندفاع ، الثورة قامت دغرى
عملت ارتجاج تلقى يومئذ قصر الكرملين سلخانة فيها الدبح والموت
بالرصاص . ورأي المحقق ان صياغة الأبيات تد على انها دعوة صريحة
لمذهب لا يتحقق إلا بالقوة كما انه من الواضح ان مذهب لينين لا يتحقق
إلا بالقوة ، كما ان المؤلف أشاد بعدالة هذا النظام .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بأن هذه الفقرات
كلها لا تعدو أن تكون تسجيلاً للحقائق التي حدثت في روسيا سنة
١٩١٧ وهي حقائق لا ينكرها أي انسان ولا يستطيع أن يغفلها كما انها
حقائق أصبحت جزء من التاريخ يذكرونها صراحة في كل كتب التاريخ
ولا يفهم بتاتاً من هذه الفقرة انها تدعو الى الأخذ بالطريق الذي حدث
في روسيا .

فعاد المحقق وتسامل ليس في تحبيذ نظام والاشادة به دعوة الناس
الى الأخذ بهذا النظام ومطالبتهم بالعمل على تطبيقه وفيه أيضاً ترويج
لهذا النظام ، فرد الأستاذ مصطفى كامل منيب على هذا التساؤل بقوله
انه لا يرى فيما كتبه الكاتب تحبيذاً أو ترويجاً فهو من ناحية قد سجل
الحقائق كما حدثت في روسيا بالضبط ولم يفعل في هذا سوى ما

يفعله أى انسان ويمكن أن توجه اليه تهمة التحبيذ أو الترويع إذ كان الكاتب قد ذكر صراحة انه يدعو المصريين الى الأخذ بهذا المبدأ على الطريق الذى حدث فى روسيا وهذا ما لم يقله الكاتب كما انى أعرف انه ليس هذا من رأيه بل هو شخص يدعو فى كتاباته ونشاطه الى استقلال مصر وكفالة الحريات التى يقررها الدستور فى حدود النظام الرأسمالى القائم فى مصر ، فإذا كان قد كتب عن حقائق حدثت فى روسيا فقد كتبها من الناحية التاريخية وبنون أن يقصد انتهاج نفس الطريق عندنا فى مصر بل هو ضد هذا الرأى كما انى شخصياً ضد هذا الرأى ويثبت ذلك بالنسبة لى كتاباتى الكثيرة وعدم وجود شيء يثبت رغبتى وعملى على تغيير مبادئ الدستور ونظام الهيئة الاجتماعية.

كما قرر المحقق ان قصيدة « أنا العامل » تضمنت وصفاً لحالة البؤس التى يعانيتها العمال من جوع وحالة أصحاب رؤوس الأعمال فى صورة مغايرة مما يشكل تحريضاً للعمال على بغض أصحاب رؤوس الأموال ومن شأن هذا التحريض تكدير السلم العام .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بأن كل ما كتب فى هذا الكتاب عن العمال وعن استبداد أصحاب الأعمال هو فى الواقع أقل من الحقيقة ، بل انى أعرف من المظالم ما تشيب لها الولدان ، ولست أعرف كيف يكون مجرد ذكر الحقائق والجرائم التى تلحق على العمال سبباً لأخذ الكاتب بالعقاب ، فى حين ان الذين يستحقون العقاب هم الذين يرتكبون هذه الجرائم ، فإذا أتينا بعد ذلك وكتبنا عن بؤس العمال وعن استبداد أصحاب الأعمال وهى حقائق واقعة نستطيع ان نقدم عليها أدلة رسمية قيل ان هدفنا هو تحريض العمال على أصحاب الأعمال ، ولكن هذه التهمة غير صحيحة فإننا لا نقصد بتاتاً غير اعطاء العمال حقوقهم فى ظل النظام القائم فى ظل الدستور والقوانين وأخذ المسؤولين عن تضيق حقوق العمال بالعقاب الذى تنص عليه القوانين .

واعتبر المحقق ان ما قاله الكاتب موجهاً الخطاب الى العامل ما تفوق
صح النعم حارب في الاستبداد ، وما انتهى اليه بكره لا بد نكسرهم
ونعميهم قاصداً بذلك اصحاب رؤوس الأموال هو نوع من التحريض .

وقد رد على ذلك الأستاذ مصطفى كامل منيب بأنه يعتقد ان ما قاله
فتحي المغربي يقصد من ورائه تنبيه العمال الى حقوقهم التي تكفلها
القوانين ومع ذلك فإنهم عنها في غفلة وهو يقصد تحقيق مطالبهم
بالطرق المشروعة السليمة .

وفي الخامس من شهر أغسطس سنة ١٩٤٦ بدأ وكيل النيابة
الأستاذ احمد موافي في استجواب الأستاذ مصطفى كامل منيب
المحامي بخصوص التهمة التي أسندتها اليه وزارة الداخلية وقسمها
المخصوص بإدارة عموم الأمن العام بعد الاطلاع على محضر تفتيش
منزله ، فسأله عما إذا كان يعتنق مبادئ اقتصادية أو اجتماعية معينة
فنفى اعتناقه لمبدأ معين ، فسأله عما إذا كان قد قرأ عن المذاهب
الاقتصادية المختلفة فأجاب بالإيجاب ، فسأله عن ماهية المذاهب
الاقتصادية المختلفة وقرائاته فيها ، فأجاب بالتفصيل ، فسأله عن
مدلول الاشتراكية والشيوعية ، فأجاب - بأن الشيوعية غير
الاشتراكية - وان كانت الاشتراكية في معناها العام تشمل الشيوعية .
والشيوعية هي إلغاء الملكية الفردية في وسائل الانتاج وتلاشي الحكومة
بكافة فروعها من جيش وبوليس وغيره ، وهي مرحلة لم تتحقق ومن
الصعب تصوّر ماذا ستكون عليه الأمور في الدولة الشيوعية بالضبط ،
أما بالنسبة للاشتراكية كما تحققت في الاتحاد السوفيتي فهي غير
الشيوعية ، فالاشتراكية كما هي في الاتحاد السوفيتي لازالت بعض
الأسس الرأسمالية قائمة مثل الاحتفاظ بالملكيات الخاصة الصغيرة في
الزراعة والتجارة الى جانب وجود الحكومة بكافة هيئاتها .

وقد سأل المحقق الأستاذ مصطفى كامل منيب عن الكيفية التي
تحقق فيها هذا النظام ، فأجاب بأنه كان هدف الاشتراكيين تحقيق
الاشتراكية بالطريق السلمى واستمروا في هذا الطريق إلا أن الظروف

اضطرتهم الى العنف فى بعض الأحيان . وعندما قرر ذلك الأستاذ مصطفى كامل منيب وجه المحقق له الاتهام بالدعوة للنظام الذى تحفل فى روسيا بالعنف ، فرد على ذلك بقوله انه لم يحدث أن دعوت الى الأخذ بهذا النظام ، ولقد ذكرت فى الكثير من كتاباتى اننا لا نرهد تحقيق الاشتراكية فى مصر ، وأن ما أراه هو الأخذ ببعض الإصلاحات بالطرق المشروعة فى حدود النظام الرأسمالى القائم عندنا ، وقد ذكرت ذلك صراحة فى كتاب لى عنوانه « تقدم الانسان » .

ثم سأله المحقق عن السبب الذى حمله على ترجمة كتاب عن الرفيق ستالين ، فأجاب بأنه قام بترجمة هذا الكتاب منذ ثلاث أو أربع سنوات وقت أن كان الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات مشتركة فى حربها المشروعة ضد ألمانيا وإيطاليا ، وكان ستالين يقوم بدور مهم فى هذه الحرب والكتاب خاص بمزايا ستالين من الناحية العسكرية . وقد لاحظت أن كتباً كثيرة قد نشرت عن القادة الغربيين ولم ينشر شيء عن ستالين فنشرت هذه الترجمة انتماءً للنقص الذى لاحظته فى الثقافة العامة والرأى العام . ومضمون هذا الكتاب تأييد حرب الديمقراطيات ضد دول المحور وهذا التأييد قائم على أسس علمية ومذكورة به أنواع الحروب وهى الحروب المشروعة وغير المشروعة وانتهى كاتب الكتاب الى أن حرب الديمقراطيات ضد خصومها حرب مشروعة بعكس حرب دول المحور ضد الديمقراطيات فهى حرب غير مشروعة باعتبار أن معاربة دول المحور لخصومها هى من أجل الرجوع بالانسان الى الوراء .

ثم سئل بعد ذلك عن كتاب الزواج والأمومة والعائلة فى التشريع السوفيتى ، فأجاب بأن هذه الأمور تنظمها قوانين وإجراءات من أجل حماية الأمومة والعائلة ولم أجد فى هذا النظام ما يختلف فى اسمه عن نظام الزواج كما هو قائم فى جميع الدول المتقدمة بعكس الأقوال التى كنا نسمعها والتى تقوم على غير أساس من الصحة والصديق .

كما سئل عن كتاب الدين فى الاتحاد السوفيتى فذكر أن موضوع

الكتاب ان الحريات مكفولة لجميع الأديان في الاتحاد السوفيتي وأن الأديان لا تحارب كما يشيع البعض .

وأما عن كتاب الماركسية والحرب الذي ترجمه الأستاذ مصطفى كامل منيب فهو تأييد لحرب الديمقراطية . وأضاف ان كل هذه الكتب قد صدرت في ظل الرقابة على المطبوعات التي لم تجد مانعاً من نشرها. هذا وقد قمت بترجمة كتب أخرى منها رواية فونتمارا وهي رواية عن بؤس الفلاحين الايطاليين والمجتمع الايطالي في ظل الفاشية وكتاب عن الهند وكتاب عن مسئولية هتلريين الجناثية وآخر عنوانه تقدم الانسان . وترجمتي لبعض الكتب عن النشاط الروسي هو استكمال للنقص في الثقافة عندنا في مصر فقد لاحظت ان هذه النواحي لم يكتب عنها ولم تقدم الى جمهور المثقفين فنقلت هذه الكتب لكي يقف عليها كل انسان وله ان يكون رأيه كما يرى.

ولكن المحقق كان يرى ان تنبيه أذهان الناس الى نواحي النشاط المختلفة في بلد ما يعتبر دعوة الى اعتناق النظام القائم في هذا البلد وقد رد على ذلك الأستاذ مصطفى كامل منيب بأنه لم يدعو في كتاباته الى هذا بل انه ذكر في الكثير من الكتابات انه لا يهدف الى تحقيق الاشتراكية في مصر بل كنت أشيد بالديمقراطيات . ومن أهم العوامل التي دعتني الى الاهتمام بهذه الناحية انه كان يؤيد حرب الديمقراطية قلباً وقالباً وأرى ان نصرتها للانسانية . ولكني لاحظت ان خصوم الانسانية في مصر كانوا نشيطين في الدعاية ضد قضية الديمقراطية ويستغلون الهجوم على الاتحاد السوفيتي بالطمع في قضية الديمقراطية ومن ثم أخذت ارد على هذا الطعن بتأييد الحرب ورد هذه المزاعم التي لم يكن من هدف لها غير الاضرار بالقضية الديمقراطية وبالتالي بقضية الانسانية بصفة عامة .

وعاد المحقق بعد ذلك لمناقشة الأستاذ مصطفى كامل منيب في كتاب الزواج والأمومة والعائلة في التشريع السوفيتي والمقدمة التي قام

بكتابتها لهذا الكتاب والتي جاء بها « يسرنا أن نقدم اليوم الى أبناء البلاد العربية كتاب الزواج والأومة والعائلة في التشريع السوفييتي » . والكتاب الى جانب شموله لكل التطورات التي حدثت في التشريع في مسائل الزواج والأومة والعائلة في الاتحاد السوفييتي فهو كتاب قيم يعالج هذه المسائل معالجة علمية واضحة ويؤيدها بأسانيد قاطعة وهي نصوص القوانين السوفيتية ونحن على ثقة من أن الكتاب سيفيد أبناء البلاد العربية فائدة كبرى في الوقوف على ناحية هامة من نواحي الحياة في الاتحاد السوفييتي ، هذه الناحية التي يجهلها الكثيرون بحكم عدم وجود أمثال هذا الكتاب في المكتبة العربية وبحكم الافتراطات الكاذبة عن الاتحاد السوفييتي التي كان الشرق العربي مرتعاً لها لمدة أكثر من ربع قرن والتي لا يزال الرجعيون والماجورون والمفرضون بيننا يفترونها حتى اليوم مثل قول حسن سرى باشا في أكتوبر سنة ١٩٤٥ وهو يقصد التهجم على الاتحاد السوفييتي « الشيوعية هي الاباحية » .

وقد اعتبر المحقق ان كتابة مصطفى كامل منيب لهذه الفقرات بمثابة دعوة وترويج لنظام قام في بقعة من الأرض وهي روسيا .

وقد رد مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله - لقد سبق ان أوضحت ان من رأيي فهم حقيقة الأحوال في كل دولة فهماً كاملاً ومنصفاً ، ومن هذه الدول الاتحاد السوفييتي ، ولا معنى نكزي لحقيقة الأحوال في الاتحاد السوفييتي نكراً كاملاً منصفاً وضحى مزاعم مهر المنصفين ولا معنى ذلك انى ادعو الى النظام السوفييتي ، لقد سبق ان كررت في كتاباتى اننا لا نهدف ولا نرمى الى تحقيق الاشتراكية في مصر .

ولقد اثبت المحقق بعد ذلك اطلاعه على المقدمة الواردة بكتاب الزواج والأسرة في الاتحاد السوفييتي والمحررة بقلم مصطفى كامل منيب والتي تقع في ستة عشر صحيفة والمؤرخة ١٩ فبراير سنة ١٩٤٤

وواجه كاتب المقدمة بما ورد فيها ما نصه : ولم تلبث شعوب العالم أن أدركت أيضاً أن محاكمات موسكو سنة ١٩٢٨ - ٢٦ لم تكن مؤامرات دسوية كما كان يشيع الحكام المفرضون ولكنها كانت العدالة تجتث العناصر الضارة من المجتمع السوفيتي وتطهر وطن الاشتراكية من أصحاب الانحرافات والخوف التروتسكيين وغيرهم ممن كانوا يعملون في الخفاء لطلعن الاتحاد السوفيتي في اللحظة المواتية طعنة قاتلة ، واعتبر المحقق ان هذه العبارات تعتبر تحبيذاً لنظام تأسس على القوة ويقضى على التروتسكيين الذين كانوا ينادون بالديمقراطية . ولقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله انه لا يمكن ان يعنى ذكر حقائق تاريخية أو حوادث معينة يعرفها الجميع قد تمت في الاتحاد السوفيتي تحبيذاً أو ترويحاً لمجرد ذكر هذه الحقائق والأحداث بالصدق ، يضاف الى ذلك اني في هذه المقدمات وغيرها لم اكن انتهي الى المطالبة بالأخذ بالنظام الاشتراكي أو السوفيتي بل كنت انادي بتقريب الصلات بين جميع شعوب العالم على اسس السلام والتعاون وتجنب الحروب مع احتفاظ كل دولة بنظامها الخاص ولقد اشرت الى ذلك في هذه المقدمة لهذا الكتاب .

وعاد المحقق فنذكر انه ورد بمقدمة هذا الكتاب انه قد أصبح بادياً للعيان ولكل الشعوب ان التعليم والثقافة في الاتحاد السوفيتي ارقى وأعظم منها في أي بلد آخر ، ونشوء ثقافة جديدة لم توجد في غير الاتحاد السوفيتي وهي الثقافة الاشتراكية ، واعتبر المحقق ان الاشارة بالثقافة في ظل نظام معين والقول بأنها ليست موجودة تحت ظل غير هذا النظام هي في الواقع دعوة وتحبيذ لهذا النظام .

فرد على ذلك الأستاذ مصطفى كامل منيب بقوله ان هذه حقيقة ودول العالم تختلف درجات في تقدمها ورفقها ، وإذا كان الاتحاد السوفيتي قد سبق كثيراً من دول العالم كما وجدت به ثقافة اشتراكية فإن مرجع ذلك ظروفه الخاصة ووجود النظام الاشتراكي لأن هذه المسألة تتبع ظروف كل بلد وأحواله وقد أوضحت اني لا أرى ولا اطلب بتحقيق الاشتراكية في مصر .

فعاد المحقق وأشار الى انه ورد بهذه المقدمة - لقد كان من أبرز نتائج ثورة أكتوبر التغيير الهائل الذى طرأ على حياة الأسرة بالاتحاد السوفيتى إذ تسامت الأسرة ، واعتبر المحقق ان الكاتب قد استخلص نتيجة طيبة كانت ثمرة تلك الثورة وفى ذلك تحبيذ لنظام كان وليد ثورة أكتوبر أى كان وليد القوة .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله انه قد تحققت الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى لأن الظروف فى الاتحاد السوفيتى وحدها قد اقتضت ذلك وقد قام هذا النظام بالاتحاد السوفيتى لأنه كان ملائماً له ، والذى أقامه ان التحبيذ للنظام السوفيتى أو الاشتراكية يتحقق إذا كنت انتهى الى المطالبة بالأخذ به عندنا وهو أمر لم أدع اليه بل كنت أدعو الى خلافه .

وأشار المحقق بعد ذلك الى ما ورد فى هذه المقدمة - وقد كان الافتراء على الاتحاد السوفيتى وطن الاشتراكية فى مقدمة الأسلحة التى تستخدمها الفاشية فى محاربة الحرية والعدالة ، وبذلك تكون قد قرئت عبارة الاشتراكية بالاتحاد السوفيتى وأشدت بالنظام القائم فيه محبداً بلفظ الاعجاب مما يؤكد تحبيذك وترويجك لهذا النظام .

وقد رد مصطفى كامل منيب على ذلك بأنه قد كتب هذه المقدمة إبان الحرب التى كان يقودها الاتحاد السوفيتى مع الدول الديمقراطية الرأسمالية ضد دول المحور الفاشية ، وينصب اعجابى كما ذكرت على الاتحاد السوفيتى فى دوره فى الحرب ضد القوى الفاشية التى كانت تنأوى الديمقراطيات الرأسمالية والاتحاد السوفيتى معاً ، وهذا الاعجاب كان يصدر من كل مؤيد لجهة الديمقراطية على اختلاف نزعاتهم ، أما ذكر وطن الاشتراكية فقد كان اقراءاً للحقيقة وهى ان نظام الاتحاد السوفيتى هو النظام الاشتراكى .

ثم واجهه المحقق بما ورد فى هذه المقدمة ما نصه - وهاتى فى صدد الافتراءات التى كان تختلف على الاتحاد السوفيتى قولهم بأن الناس هناك

ينبذون الأطفال ويتخلون عنهم كلية للحكومة ، وانه لما كانت الشيوعية عاجزة وسيئة فقد كان مصير الأولاد دائماً هو الهيام على وجوههم فى الطرقات والخلاء - ثم عقيت على ذلك بقولك : والواقع ان هذا الادعاء لا يتلوى على ذرة من الحق - فتكون بذلك قد اشدت صراحة بالحكومة الشيوعية ونقيت ما يقال عنها من امور تتعلق بمصير الأولاد وعقيت بأن الادعاء غير صحيح بصياغة فيها تصبى لنظام الحكم بنفى ما يقال عنه من امور غير صحيحة .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله : ان خصوم الاتحاد السوفيتى عندما يطعنونه كانوا ينعتونه الى جانب طعنهم بأنه شيوعى فى حين ان النظام القائم فى الاتحاد السوفيتى ليس شيوعياً بل هو نظام اشتراكى ، فانا نشير الى الدفاع عن الشيوعية بل لقد ورد لفظ الشيوعية كقوله يطلقها أعداء الاتحاد السوفيتى على نظامه وما جاء فى قولى خاص بأن هذه الافتراضات غير صحيحة وان نظام الزواج والأسرة هناك ليس كما يزعمون وهذا من قبيل تقرير الواقع لا غير .

فعماد المحقق وأوضح لكاتب المقدمة أنه قد أشار الى ان النظام القائم فى ظل الحكومة الشيوعية من ناحية الأطفال نظام ليس له وجود فى بلد آخر وان هذه الإشارة تفيد معنى الاشادة بالنظام نفسه فقلت بأن هذا النظام قد انطلق يعالج المشكلة باخلاص واقتدار حتى استطاع أخيراً ان تنهض من أيديهم القوة الهائلة ، بل ان ميزة السوفيت هى ان العلاقات العائلية عندهم أقوى منها فى أى بلد آخر .

واكد الأستاذ مصطفى كامل منيب أنه لم يذكر ان هناك حكومة شيوعية لأن النظام فى الاتحاد السوفيتى ليس شيوعياً ، أما ما جاء بشأن قيام السوفيت بانقاذ الأطفال وتقديمهم وامتنازهم فى ذلك على سائر البلدان فقد كان تقريراً للواقع هناك ، وقد سبق أن ذكرت أن للاتحاد السوفيت ظروفه الخاصة التى مكنته من هذا التقدم الذى لم يعد خافياً والذي ظهر فى فترة الحرب وتحدث عنه الجميع على مختلف

ميولهم وأحزابهم وطبقاتهم . كما انى لم اذكر بتاتا انى اطلب او دعوت الى الأخذ بهذا النظام عندنا . ومن ثم فلا ارى فى قولى تحبيذا او ترويجا .

على ان المحقق أصّر على أنه فى سبيل تحبيذ هذا النظام قال كاتب المقدمة ما نصه :

« يستحيل أن يوجد نظام يحترم المرأة ويعطيها كل حقوقها ويعاملها على قدم المساواة مع الرجل ويطبق كل ذلك عمليا بشكل لم تعرفه الانسانية من قبل ، فالواقع أن أحوال المرأة فى المجتمع السوفيتى على النقيض من كل هذه الافتراضات فقد ارتفع مركزها بعد أن كانت فى الحضيض » .

وقد استخلص المحقق من ذلك ان المعنى الذى قصده كاتب المقدمة هو رفعة شأن المرأة فى ظل النظام القائم فى روسيا الآن ذلك النظام الذى أصبح حقيقة واقعة نتيجة الثورة مشيراً فى ذلك الى حالتها السيئة قبل هذا النظام ، وهذا الأسلوب الذى قارن به الكاتب بين حالتين متناقضتين فى ظل نظامين مختلفين هو فى الواقع تحبيذ وترويج للنظام الذى تحسنت حالة المرأة فيه ، فقد ارتفع مركزها طبقاً لأقوال الكاتب بعد أن كانت فى الحضيض .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله : ان ما ذكرته هو تقرير للواقع فى الاتحاد السوفيتى ، وتقرير الواقع لا يعنى اننى ادعو الى الأخذ بالنظام السوفيتى عندنا ، فإن النظام الاشتراكى قد تحقق فى الاتحاد السوفيتى لظروفه الخاصة فإن ظروف وطننا لا تلازمه بل تناقض الأخذ بهذا النظام ، وهذا ما ذكرته فى كتابات صريحة حيث قلت اننى لا ارى تحقيق الاشتراكية عندنا حتى ولا بالطريقة السلمية بل اننا يمكننا التقدم بأوضاع وطننا فى ظل النظام القائم وهو النظام الرأسمالى يضاف الى ذلك هذه الحقائق الخاصة بالاتحاد السوفيتى ليست مقصورة على من يدينون بالاشتراكية من مختلف كتاب العالم

هل لنا نجد كثيراً من الكتاب الذين يؤمنون بالنظام الرأسمالي ويعادون الاشتراكية يذكرون هذه الحقائق صراحة وينادون بالأخذ بالأصلاحيات التي تمت في الاتحاد السوفيتي في حدود النظام الرأسمالي القائم في بلادهم ، ومع ذلك لا يمكن بداهة أن نقول أن مثل هؤلاء الكتاب يحبلون الاشتراكية ، فمجرد ذكر الحقائق كما هي في الاتحاد السوفيتي وبيان أوجه النقص في بلادهم والتي يجب معالجتها لا تثريب عليه . وقد كان ذكر هذه الحقائق عن الاتحاد السوفيتي تنشر في كثير من الصحف عندنا إلى جانب الكتاب الذين كانوا يذكرون هذه الحقائق .

وعاد المحقق إلى تقرير أن ما ورد في هذه المقدمة من أنه إذا كان هناك نفر من الناس قد جهلت نفوسهم على الظلم والاستبداد ولا يرون غير الاستغلال فليختصروا وليقولوا صراحة نحن نكره حرية المرأة ونحن نبغض النظام السوفيتي لأنه يوفر الحرية للمرأة - هذا القول يؤدي إلى معنى تصبيح نظام أسس على الثورة لأنه يعترف للمرأة بالحرية .

وقد أوضح الأستاذ مصطفى كامل منيب أن هذه الفقرة كتبها أساساً في الرد على عباس محمود العقاد إذ كنت قد لاحظت في كتاباته أنه يدعو إلى حرمان المرأة من بعض حقوقها المشروعة وفرض قيود جائرة عليها ، وقد أدى هذا الموقف إلى أن يقول أن المرأة في الاتحاد السوفيتي في مركز منحط وتعمى الشقاء ، ومن ثم فالفقرة تدور على أن السبب الذي يدفعه إلى تقييد المرأة بالقيود الجائرة ، وطعنه في وضع المرأة لاسوفيتية يشبع رغبته في حرمان المرأة من حرياتها وحقوقها ، كما أن آرائه في مجموعها تهدف إلى حرمان أبناء الشعب من الذكور من حقوقهم ، وإن من الأسباب التي تجعله يحمل على النظام السوفيتي وغيره من النظم الديمقراطية هو عدم إيمانه بتوفير الحريات والحقوق للمرأة والرجل على السواء .

وبجلسة استجواب تالية ذكر المحقق بمحضره الخاص بالتحقيق مع

الأستاذ مصطفى كامل منيب ان الذى استخلصناه من مقدمة كتاب الزواج والأسرة فى الاتحاد السوفيتى انك لم تتكلم عن الاتحاد السوفيتى مجرداً ولو تكلمت عن ذلك لما نعت الخيانة عليك ذلك انما الذى تأخذك عليك انك فى ثنايا الكلام عن هذا الاتحاد تكلمت عن النظام الذى قام فى ظل ذلك النظام الذى أسس على الثورة وحينئذ وروجت لهذا النظام بما اشرت اليه من صفات كانت فى نظرك وليدة هذا النظام .

وقد رد على ذلك الأستاذ مصطفى كامل منيب بقوله : لقد ذكرته فى المقدمة حقيقة الأحوال فى الاتحاد السوفيتى وان الكاتب المصنف يتحتم عليه أن يذكر الحقائق بصدق وهذه الحقائق من نفسها إذا برزها كمزايها فلأنها كذلك . وأنا اعتقد انى لم افعل شئ سوى ذكر هذه الحقائق بحرية وهى الحرية التى يكفلها الدستور والقانون ، ولا لرى ان ذكر هذه الحقائق وابداء رأى فيها عند تقريرها ، ولا بد لى كاتب من أن يكون له رأى واضحاً فى كتاباته ولا يعتبر ذلك تعصباً أو ترويحاً للنظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى ، لأنى اعتقد ان التعصب والترويح يتوافران إذا دعوت الى الأخذ بهذا النظام عندنا فى مصر وهذا ما لم اقله صراحة ولا ضمناً ، بل ان النتيجة التى انتهيت اليها هى الرغبة فى معرفة الأحوال فى الاتحاد السوفيتى معرفة علمية دقيقة هذا الى جانب تعزيز صلات الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى ، كما يجب أن يكون هو الشأن بين مصر وسائر دول العالم وقد ذكرته هذا صراحة فى ختام المقدمة .

ثم انتقل بعد ذلك فى مناقشة كتاب الدين فى الاتحاد السوفيتى الذى قام بترجمته مصطفى كامل منيب الذى كتب مقدمته وتقع فى ٢٤ صفحة مؤرخة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، وعلى غصوه هذه المقدمة شرع المحقق فى مناقشة كاتبها ، فواجهه بأنه ذكر فى هذه المقدمة ان كل نظام سابق من النظم التى عرفها المجتمع الانسانى وبالتبعية للمبادئ والأفكار السائدة الالاصقة بها انما تحترم كلها مجتمة أناساً محبطين ،

ثم قلت وإذا نحن عرفنا ان سنة العالم هي التطور فانا لا نعجب بعد ذلك إذا رأينا ان حراس العالم في كل عصر وأصحاب الأمور فيه يحارصون دائماً أبداً كل تجديد ويحاربون كل دعوة حرة وفكرة تقدمية ، فماذا عنيت بذلك ؟

فأجاب الأستاذ مصطفى كامل منيب انه قصد من هذه الفقرة ان العالم دائماً في تقدم مستمر بزيادة الحقوق والحريات التي يتمتع بها افراد الناس وهي سنة التطور والتقدم الانساني ولكن التطور والتقدم يلقي مقاومة واعتراضاً من بعض الحكام فيبقى الأمر قائماً بين الناس وهذه الطائفة في أخذ ورد في حدود الأوضاع القائمة ثم يتم ظفر هؤلاء الناس بالحريات والحقوق الجديدة بالطرق المشروعة .

فسأله المحقق لقد قلت ما نصه : ويتضح لنا ان محاربة كل تجديد ودعوة حرة وكل فكرة تقدمية إنما يرجع الى مرمى أولى الأمر وأصحاب النظام السائد الى عدم الانتقال من استقلالهم واستيلائهم ولو كان في التطور وحثاً فيه السيادة والخير للمجتمع الانساني ، فأى نوع من التطور قصدت ؟

فأجاب : إنني أقصد التطور الطبيعي المشروع في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فمثلاً إذا كان هناك بلد بها صناعة ولكنها غير متقدمة وبالتالي لا توجد بها نقابات عمال فإن هذا البلد بعد نهوض الصناعة بها وتقدم أحوالها وكثرة عمالها فإن الأمر يقتضي مجازاة لهذا التطور أن تسن تشريعات عمالية تنظم حقوقهم وواجباتهم ، ومثل هذه التشريعات تفيد المجتمع ومن ثم فإن تحقيق مثل هذه التشريعات يعتبر ضرباً من التطور الذي أشرت اليه وهو تطور يتم بالطرق السلمية ، وبداية تجد من يمانون مثل هذا التطور وهم الذين أشرت اليهم في الفقرة ولكن معاداتهم لا تمنع مع ذلك من تحقيق هذه التشريعات لأنها تعود على المجتمع في مجموعه بالخير .

فعلق المحقق على هذه الاجابة بأنها تضمنت ان التطور يتم بطريق

سلمى فى حين انه ورد بالصفحة السابعة من هذه المقدمة ما نصه :
« افتراننا نعجب بعد ذلك إذا كان العالم قد شهد فى السبعة والعشرين
سنة الأخيرة فيضاً من الأباطيل والأكاذيب اختلقها الرجعيون عن
حقيقة الأحوال فى الاتحاد السوفيتى وعن النظام الجديد الذى انبثق مع
ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ . فتكون بذلك قد قرنت النظام الجديد بهذه
الثورة ، مما يدل على ان التطور قد يكون بثورة .

وقد اجاب الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله ان التطور
فى مجموعه فى رأى يتم بالطريق السلمى ، وإذا كان قد تم التحول فى
روسيا بطريق العنف فهذا الى جانب كونه أمراً استثنائياً فإنه خاص
بروسيا ولا يمكن أن نقول ان تطور العالم يتم كما حدث فى روسيا .

فواجهه المحقق بأنه قد حبّذ هذا النوع من التطور الذى تم فى
روسيا بما حملت فيه على الرجعيين الروس والرجعيين فى كل بقعة
من بقاع العالم قائلًا فى صحيفة (٧) : « انهم لم يتخروا وسعاً فى
استخدام كل ما يمكنهم استخدامه للطمع فى الاتحاد السوفيتى وفى
نظام الجديد » . ونقصد ما أشرت اليه من ناحية النظام القائم فى
الاتحاد السوفيتى والذى أسس كما قلنا من قبل على الثورة وأخذت
تنهى على من يهاجمون هذا النظام بما قلته من أنه قد بلغ بهم الاجرام
حداً لم يتدوروا معه عن الاستهانة والعبت بكل أسس الحق والحرية
والخير . الى أن قلت - ولئن كانت الأكاذيب التى اختلقت عن الاتحاد
السوفيتى وعن نظامه لا حصر لها وتستوى جميعها فى السخافة
والهوان والضعف .

فاجاب الأستاذ مصطفى كامل منيب على هذا الاتهام المستفيض
بقوله - ان من عنيت بهم من خصوم الاتحاد السوفيتى هم افراد
معينين . لم أقصد بخصومه غير الاشتراكيين على العموم لأن هناك
جانهاً كبيراً من الرأسماليين على الرغم من عدم ايمانهم بالنظام
الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى إلا انهم لا يعانون ولا يغترون عليه بل

نجدهم يدعون الى التعاون معه فى حدود احتفاظ كل دولة بنظامها وعلى أساس أن لكل دولة النظام الذى يتفق معها وأن النظام السوفيتى هو الذى يتفق مع الأحوال فى هذا البلد . وأنا أقصد الرد على مزاعم النفر القليل وعلى أكاذيبه . ولئن كان قصدى من قولى هو بيان سلامة الأحوال فى الاتحاد السوفيتى فى نظامه القائم ، فإننى لم أطلب أو ادعو الى الأخذ بهذا النظام عندنا .

ولكن المحقق ذكر له : ولئن لم تطالب بهذا النظام صراحة فعبارتك تؤدى الى معنى المطالبة به ، فقد قلت فى ذم النظام المخالف ما نصه : « لكن كيف يتأتى للجائحة ألا تزنى ؟ وكيف يستطيع الجائع ألا يسرق ، ألا ترى أن جوهر الدين قد خولف هنا أيضاً أن زعماء الرجعيين حكام ذلك المجتمع وحراسه هم المسئولون عن مخالفة تعاليم الدين وقواعده بحكم النظام الذى يفرضونه على الناس ، ثم قلت : بأنه احقاقاً للحق لو ظهرت اخلاق فاضلة يمثل هذا المجتمع الذى تمنعه فإنما تكون وليدة الطبقة الشعبية واشتد ساعدها حتى يأتى اليوم الذى تعصف فيه هذه الطبقة بالحكام وتحكم المجتمع بدلاً منه وهنا تسود الأخلاق الفاضلة والقيم الصادقة والفهم الصحيح لجوهر الدين .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ما أورده المحقق بأنه يرى أن كتاباته لا تنطوى لا صراحة ولا ضمناً على الأخذ بالنظام السوفيتى وتمحيذه والعمل على تحقيقه عندنا ، فإننى الى جانب ذكرى لمجرد الحقائق فى الاتحاد السوفيتى فإن رأى الصريح الذى وضحته فى كتابات لى والذى أسجله هنا هو اننى لا أرى الأخذ بالاشتراكية عندنا حتى ولو بالطريق السلمى ، بل أن رأى الصريح الواضح هو أن ما نطالب به هو مجرد اصلاحات فى حدود النظام الرأسمالى القائم - أما الرجعيون الذين أشرت اليهم وانتقدتهم فإننى قصدت بهم الدكتاتوريين الذى يحكمون بلادهم حكماً استبدادياً ولا توجد نسمة للديمقراطية فيها كما كان الأمر فى ايطاليا الفاشية والمانيا النازية ، أما حكام انجلترا

ومصر وغيرهما من الدول الديمقراطية في الوقت الحاضر فهم مثلاً لا يمكن أن نعتبرهم مثل حكام ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية ، لأن النظام القائمة في إنجلترا ومصر هي نظم ديمقراطية ومادام النظام القائم في بلد ما هو النظام الديمقراطي فإن الشعب هو الذي يكون مسير الأمور.

وعاد المحقق لاثمهم بأنه حبّذ الشيوعية في الصحيفة (١٢) من هذه المقدمة بما نصه : « ومن الاتهامات التي يخلطها بعض الحكام المناوئة للتطور والتجديد زعمهم أن الشيوعية تصارب الدين وأن الشيوعيين يحتقرون الأديان ويعملون على تقيضها وانهم يسومون المتدينين العذاب والهلاك وقد لا يكون هناك اتهام أوضح من هذا الاتهام ، بل نحن لا يمكننا إلا أن نقول أن مثل هذا الافتراء الغريب هو افتراء ممعن في المغالطة إذ لم يحدث مطلقاً أن حارب الشيوعيون الأديان لمجرد كونها أدياناً ، بل ليس من أصول الشيوعية مطلقاً محاربة الدين .

وقد رد مصطفى كامل منيب على ذلك بأن ما ذكرته هو من باب تسجيل حقائق علمية وقفت عليها من دراساتي ، وهذه الفقرة خاصة بالاتحاد السوفيتي والشيوعية والشيوعيون يطلقها الرجعيون على السوفيت في معاداتهم لهم ، وكل ما قصده من هذه الفقرة هو القول بأن السوفيت لا يحاربون الدين .

وأخيراً ذكر المحقق - لقد اختتمت المقدمة قائلاً : وأخيراً أرجو أن يجد هذا الكتاب بشقيه المترجم والموضوع من قراء العربية الاهتمام الذي يجعل أهمية الموضوع الذي يحالجه الكتاب لا سيما بعد أن دلتنا التجارب على أن بعض الحكام سواء الموجودين منهم في الخارج أو في الداخل يريدون أن يتخذوا من مسألة الدين في الاتحاد السوفيتي وغيرها سلاحاً يستخدمونه في التشهير بالنظام السوفيتي وبالاتحاد السوفيتي ، بل أضفت إليه أيضاً - النظام السوفيتي ذلك النظام الذي قام على أساس من الثورة .

وقد رد مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله : هناك بعض الناس

يهدفون من وراء حملات على النظام السوفيتي والاتحاد السوفيتي الى
الواقعة بين دول العالم ، وأنا أرى أن هؤلاء النفر يضررون الشعوب وأن
من مصلحة الانسانية أن يسود التفاهم بين دول العالم والا يتحامل
فريق على نظام فريق آخر بل أن يكون موقف كل فريق هو على
اساس ان لكل نظامه الذي يوافقه ، وليس شرطاً إذا قيل ان النظام
السوفيتي يتفق مع الاتحاد السوفيتي وأن طعنه يضر مصلحة الشعوب
ان يقال ان مثل هذا الرأي هو تجهيز لنظام يهدف من وراء التحريض الأخذ
به عملياً عندنا .

وعندما سأل وكيل النيابة المحقق الأستاذ صمطفي كامل منيب هل
لديك دفاع آخر تريد ابداءه قال : أريد أن أبين موقفى فى نشر ما تقدم
من رسائل وكتب وهى : الزواج والأمومة والمائلة ، والزواج والأسرة
فى الاتحاد السوفيتي ، والدين فى الاتحاد السوفيتي . وأوضح أيضاً
أرائى بصراحة - فأولاً : ان نشرى لهذه الكتب والموضوعات هو من
قبيل استكمال ناحية فى الثقافة والمعلومات العامة كنت قد لمست مدى
النقص الكبير فيها ، وأنا اعتقد ان من مصلحة الانسانية أن ترتقى
الثقافة وتستوفى جوانب النقص فيها . ثم انى قد كتبت وترجمت هذه
الكتيبات فى فترة الحرب التى كان يقودها الاتحاد السوفيتي مع
الديمقراطيات ضد دول المحور وقد كنت أؤمن بأن نصرة الديمقراطية
هو من مصلحة الانسانية ، وقد لاحظت وقتها ان خصوم الديمقراطيات
وتقدم الانسانية يستغلون جهل الناس بالأحوال فى الاتحاد السوفيتي
فى محاربة قضية الديمقراطية ، فأخذت أكتب فى هذه الموضوعات كى
أرد على هؤلاء الخصوم سلاحهم الذى كانوا قد شهروه للاضرار
بقضية الديمقراطية العالمية وبقضية الديمقراطية فى كل دولة من دول
العالم ، يضاف الى ذلك ان الكتابة عن الاتحاد السوفيتي كانت قد أخذت
تحتل دوراً مهماً فى فترة الحرب نظراً للدور الذى كان يؤديه الاتحاد
السوفيتي فكانت الصحف صباحاً ومساءً والكتاب على مختلف نزعاتهم
يشيدون ببطولة السوفيت وبقوة دولتهم نتيجة ملامة النظام فى

الاتحاد السوفيتي . واني أعتقد انه إذا فكرنا في محاسبة هذه الصحف وهؤلاء الكتاب على كتاباتهم الماضية فإن مثل هذا الموقف خليق بكل انسان الابتعاد عنه لأن الظروف الآن غير ما كانت عليه في فترة الحرب . وقد كانت الحرب تقتضى الكتابة دائماً عن الاتحاد السوفيتي وغيره من الديمقراطيات الحليفة والاشارة بها والطمع في دول المحور ، وليست كتاباتي سوى من قبيل هذه الكتابات التي اقتضت الظروف وقتها كتابتها . وأود أن أبين موقفى من النظام السوفيتي والاتحاد السوفيتي ، فأنا أعتقد أن لكل دولة نظامها الذى يلائم ظروفها وإن كل دولة في ظل نظامها تسير في طرق التقدم ، وإن النظام السوفيتي يطابق ويلائم الاتحاد السوفيتي كما يتفق النظام الرأسمالى مع أوضاعنا في مصر ، ولم يكن ذكرى لملاءمة النظام السوفيتي للاتحاد السوفيتي اقتصاد من ورائه بتاتا الدعوة الى الأخذ بهذا النظام عندنا ، بل كل ما أبتغيه هو عدم السعى الى الوقية بين دول العامل عن طريق التحامل على أنظمة الدول ومن ذلك فقد كان هدفى من كتاباتى عن الاتحاد السوفيتي هو فهم الأمور في هذا البلد فهماً سليماً والعمل على تقرير صلات الصداقة والتعاون بين الدولتين مع احتفاظ كل منهما بنظامها السائد فيها . وأحب أن أسجل أن ذكرى لحقيقة الأحوال في الاتحاد السوفيتي مع ذكرى لملاءمة النظام السوفيتي في الاتحاد السوفيتي ما دمت لا أدعو للأخذ بهذا النظام عندنا هما أمران يكفلهما القانون والدستور عن طريق مواده التى تكفل حرية الرأى . كما يهمنى أن أبين أننى لم أنكر مطلقاً في أية كتابة من كتاباتى تغيير النظام الرأسمالى القائم . وقد ورد ذلك صراحة في كتاب عنوانه تقدم الانسان ذكرت فيه أننا لا نشهد تغيير النظام الاجتماعى الموجود في مصر . وقد جاء في مقدمة هذا الكتاب بصحيفة (٤) ما نصه : نحن نضع استقلال مصر وتخلصها من الاستعمار في البند الأول من جدول أعمالنا العاجلة ثم أننا نريد في حدود النظام الرأسمالى القائم تدعيم وتعميق الديمقراطية في بلادنا ورفع مستوى معيشة شعبنا ووضع الدولة يدها على رأس المال الأجنبى

الضخم الموجود في وطننا ولا سيما على الشركات الاحتكارية وحماية الهيئات الشعبية وتقويتها وفي مقدمتها نقابات العمال وعدم محاربة تكوين الأحزاب العمالية والشعبية التي تقتضيها مصلحة مصر وغير ذلك من المطالب التي لا تعدو أن تكون مطالب ديمقراطية ، كما جاء في صحيفة (٥) قضيتنا الآن ليست قضية قيام الاشتراكية في مصر بل هي قضية التخلص من الاستعمار البريطاني أولاً وقبل كل شيء وهذا هو حكم الواقع الذي لا يمكننا تجاهله أو تخطيه . وأرى وأعتقد أن مثل هذه الكتابات تقطع بأنه ليس من مبدئي ولا هدفي الدعوة الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو نظام الهيئة الاجتماعية أو تحبيذ مذاهب تهدف لهذا ، وأضيف الى ما تقدم اني أؤمن بأن تقدم مصر هو في احترام الدستور والقوانين القائمة وتنفيذها وإن موقفى هو موقف المعادة لخصوم الدستور والحريات التي تكفلها هذه القوانين كما أنه موقف المطالبة والعمل من أجل احترام الدستور والقوانين وتنفيذها وإجراء اصلاحات في حدود نظام الحكم القائم . ولود أن أشير ان كتاباتى التي سئلت فيها فيما عدا الكتاب الأول قد أجازتها الرقابة ولم تر فيها ما يمنع من نشرها ولا أنهم من موقف الرقابة غير أنها لم تر في هذه الكتابات ما يهدد سلامة الدولة ونظامها الاجتماعى في ذلك الوقت عند اصدار هذه الكتب . يضاف الى ما تقدم انه ليست كتاباتى قاصرة على ما حقق معنى من أجله بل لى كتب تتضمن إشادة وتأييد للديمقراطية والنظم الديمقراطية ومعادلة للنظم الدكتاتورية ، فقد صدر لى كتاب عنوانه : العدو الذى نكافحه ، وقد ذكرت فيه صراحة انى ديمقراطى وانى لا أنشد غير المطالبة بالاصلاحات المشروعة وبالطرق السلمية فى حدود النظام القائم . وأخيراً لا أعتقد ان كتاباتى إبان الحرب قد أضرت قضية البلد أو ناحية من نواحيها ، بل ان كتاباتى فى مجموعها كان لها أثرها فى تقوية الديمقراطية عندنا فى مصر ونشوء طائفة من المثقفين المصريين تؤمن إيماناً عميقاً بقضية الديمقراطية . والنظام الديمقراطى وتقوم اليوم بالدفاع عن النظام الدستورى عندنا فى كتاباتها وفى

نشاطها الثقافي . ولم يحدث أبداً أن ترتبت على كتاباتي أضرار تذكر أو أنها استخدمت لأهداف تضر النظام الاجتماعي القائم عندنا .

وقد انتهت النيابة العامة في تحقيقاتها الخاصة بدار الفجر للنشر الى اتهام كل من فتحى أحمد المغربي ومصطفى كامل منيب وأسعد حلیم ، فاتهمت فتحى أحمد المغربي بأن ألف كتاباً يحوى ازجالاً وضع مقدمته مصطفى كامل منيب وقد تم طبعه وتوزيعه على الجمهور خلال عام ١٩٤٦ فيه تمجيد للثورة الشيوعية واشادة بنتائجها وتحبيذ لمنهجها الثورى واستعراض لأعمال القوة والاعتداء والعنف التى تمت خلال تلك الثورة ودعوة للشعوب الى ترسم خطاها لنهل النتائج التى أسفرت عنها .

كما اتهمت مصطفى كامل منيب بأنه ترجم كتب الزواج والأسرة والأمومة والعائلة والدين فى ظل النظم الشيوعى وقدم لكل منها بمقدمة تتضمن تحبيذاً لذلك النظام والثورة التى قام عليها فى عام ١٩١٧ فى صورة دفاع عنه وقد تم طبع هذه الكتب ونشرها على الجمهور خلال سنوات ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ .

كما اتهمت كل من مصطفى كامل منيب وأسعد حلیم باعتبارهما ناشرين ومالكين لدار الفجر والنشر قاما بطبع ونشر الكتب المذكورة فى التهمتين السابقتين على الجمهور .

الباب الثالث

الشيوعية في الاسلام

فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ حرر القسم المخصوص بإدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية مذكرة جاء بها :

أصدر محمد أبو الحسن الفنيلى الحاصل على شهادة العالمية من كلية أصول الدين ببشبرا والطالب حالياً بقسم تخصص التدريس بكلية اللغة العربية بالصليبه نشرة عن دار التحرير الفكرى بعنوان الشيوعية فى الاسلام طبعت بدار مطبعة اللواء يدرب البرابرة ووزعها على المكاتب لبيعها .

وقد ورد فى النشرة المذكورة ما يأتى :

١- فى الصفحة (٢) تحت عنوان « الدولية الشيوعية كارل ماركس نهى الاشتراكية الأولى »

ب- فى صفحة (٦٠ ٥) تحت عنوان « الفرد والمجموع، لماذا لا تكون الأرض كلها ملكاً للأمة وتكون الحكومة قيمة عليها ويكون الفلاحون جميعاً مزارعين ، فيشتغل كل بحسب طاقته ثم يأخذ كل بحسب حاجته . لماذا لا تكون المصانع والمعامل وجميع موارد الثروة ملكاً للجميع فما دمنا مشتركين فى تحصيل الأرزاق وأحداث الثروات فالواجب يقضى باقتسامها من كل وإلى كل . لماذا لا تشاع الأبنية والدور بين الناس ما دمنا مشتركين فى بنائها وإقامة جدرانها وتشبيدها حجراتها من كل وإلى كل . لماذا والهواء والشمس مشاعة بين الجميع فلماذا لا يشاع فى العقار ومصادر الثروة بين الجميع من كل وإلى كل . العلة فى سوء التوزيع وجشع الملاك وأصحاب رؤوس الأموال الذين يعملون جهدهم على تعطيل الانتاج أملاً فى الريح الوفير . فما هو

الحل وما هو المحرج من هذه الظلمات المتراكمة والمفاسد المتلاطمة والجواب عن ذلك سهل ويسير . فتش عنه وابحث عنه . نقب عنه سوف تجده فى كلمة واحدة هى الشيوعية .

جـ- فى صفحة (٧ ، ٨) تحت عنوان « ما هى الشيوعية » :

النظم الرأسمالية مسئولة عن النفاق والكذب والرياء والخيانة والتسول والتشرد والزنا وتجارة الأعراض الشائعة فى خمسة أسداس العالم فى حين أن فى السدس الآخر تعسكر قوة النظام الشيوعى وراء نظام اقتصادى ثابت البنيان قوى الأركان لا تزعمه الأعاصير ولا تزلزله ثورة البراكين . الشيوعية التى ينظر اليها العالم كمبعث للنور وملجأ للتحرير . ان الشيوعية كما اقهمها ويشاركنى فى فهمها كل شيوعى فى أنحاء العالم كمبعث للنور وملجأ للتحرير تركز على العمل وإلغاء الملكية فالواجب والحالة هذه بجرة قلم واحدة ان تلغى الملكية الفردية حرصاً على بقاء العالم .

د- فى صفة (١٠) تحت عنوان « الاسلام والعمل » :

ومن ذلك يظهر خطر أولئك الذين وضعوا من الحياة اللصوصية والفصب يستنزفون الثروة ويستنزفون دماء أبناء الشعب تؤيدهم شرمة من أرباب النفاق درجوا فى اكنافهم وتربوا بين احضانهم وسماوا انفسهم بالحكومة غشاً وورداً ولو انصفوا لسماوا انفسهم جلادى الشعب . فسحقاً لهم وترحاً بعدلتهم كما بعدت ثود .

هـ - وفى صفحة (١٢) تحت عنوان « نسخ الناسخ والمنسوخ » :

ما كنت بدعاً من المسلمين ولا خارجاً عن الدين إذا أنا ناديت اليوم بجواز بناء المجتمع الانسانى على أساس الشيوعية الاسلامية الاولى .

و- وفى صفة (١٥) تحت عنوان « الرد على الشبهة الثالثة » :

والآن قف معى رويداً ايها الرفيق ونادى بما ناديت به والى الامام نحو الحرية ووادى النور

واختتمت وزارة الداخلية مذكرتها :

« يتبين مما تقدم ان المؤلف عمد في الكتيب المذكور الى تحبيذ النظم الشيوعية والترويج لها الامر الذي تجرمه المادة ١٧٤/٢ عقوبات والتي قطعت في مذكرتها الايضاحية في انها تحظر تحبيذ النظريات الشيوعية حتى ولو صرح للحزب بأنه لا يشير الى استعمال القوة .

ولذلك اقترح احالته الى النيابة العمومية .

تحريراً في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

وقد أرفقت وزارة الداخلية مذكرتها بنسخة من هذا الكتيب وهذا نصه :

الشيوعية في الاسلام

محمد أبو الحسن الغنيمي

مرّت على الاشتراكية فترة من الدهر لم تكن خلالها شيئاً مذكوراً، فلم تخرج عن انها مثال من المثل الخيالية ونظرة من النظرات (الأوتوبية) والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التصوّرات الذهنية .

على ان هذه النظرة الى الاشتراكية لم تمنع بعض احرار الفكر من عمل تجارب عملية تقربها الى الواقع المحسوس . ففيما بين عام ١٨٠٠-١٨٢٩ أنشأ (روبرت أوين) مصنعا كبيرا للقطن في (نيولا مارك) في اسكتلندا كشريك ومدير (٥٠٠ عامل) فنجح نجاحاً باهراً وزاد عدد سكان مستعمرته الى (٢٥٠٠) شخص ، وفي هذه المدينة الروبرتية ساد العدل والشرف فانعدمت الخمر والسرقة وسادت الاستقامة واستغنى عن البوليس ودور الاحسان والقوانين .

هكذا استطاع (روبرت أوين) أن يقرب الاشتراكية الى اذهان الناس ويخطو الى الامام بهذا الحلم اللذيذ حتى جاء (كارل ماركس) فأخذت الاشتراكية طابعاً علمياً وابتدأ المذهب يأخذ الصيغة الواقعية .

الدولية الأولى :

أسس هذه الدولية « كارل ماركس » نخب الاشتراكية الأول وهو رجل الماني الأصل انحدر من أبوين يهوديين . ابتدا حياته محامياً بعد أن تخرج من جامعة (مين) ثم انكب على دراسة الفيلسوف الألماني (هيجل) ولم يلبث حتى لوحث اليه دراسته بنظريته الشهيرة (الجبرية الاقتصادية) التي أصبحت أساس أبحاثه فيما بعد . ثم درس الاقتصاد وضاقت به ألمانيا فسافر الى إنجلترا وهناك بدأ حياة الكفاح والتضال بين طبقة العمال .

وفي سنة ١٨٤٧ أصدر مع زميله (إنجلز) البيان الشيوعي محدداً فيه أغراض الماركسية راسماً الخطط للعمال ليتولوا السلطة مستعملين لفظ الاشتراكية والشيوعية بمعنى واحد في هذا البيان .

وفي سنة ١٨٦٥ وجه نداء للعمال في جميع أنحاء العالم ليتحدوا ويكافحوا في سبيل ثورة (البروليتاريا) إذ أن قضية الحرية واحدة في جميع أجزاء العالم فيجب أن تكون حركة الطبقة العاملة عامة وشاملة وبعبارة أوضح يجب أن يشترك كل العمال في جبهة التحرير العالمي ضد طبقة البرجوازيين المنحلة . وكانت هذه هي الصيغة الأولى التي سرعان ما انهارت بسبب التهور والفوضى فانحلت في عام ١٨٧٤

الدولية الثانية :

بعد أن توفي ماركس بدأ زميله (إنجلز) الجهاد مرة ثانية حاملاً لواء الماركسية فشكل في عام ١٨٨٤ الدولية الثانية التي أصابها الفشل في مهدها بسبب الانتهازيين والوصوليين . ففي مؤتمر أنتشمير والد الذي عقد في سبتمبر سنة ١٩١٥ حيث حضر مندوبو ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والبلقان والسويد والنرويج وسويسرا وبولونيا وروسيا وهولندا وغيرها . انقسم المؤتمر بسبب عدم العمل ضد الحرب إلى قسمين ، فالجناح الأيسر على رأسه الرفيق لينين ألقى تبعة الحرب على رأس الجناح الأيمن واقترح تأسيس الدولية الثالثة

وهكذا أصبحت الدولية الثانية فى نظر لينين مجموعة من الأحزاب الانتهازية والتي أصبح من الخطر على الماركسيين وجودها ، فبعد أن كانت تعمل على احباط الماركسية سرّاً أصبحت تجاهر بمحاربتها فانضم أعضاءها الى صفوف الرأسماليين وأخذوا يعملون على تحقيق مظاهر البرجوازية بتأليب عمال كل قطر لمحاربة اخوانهم عمال الأقطار الأخرى ليكسبوا المستعمرات لسيادتهم البرجوازيين معتمدين على الالفاظ الخلافة والوعود الكاذبة كالدفاع عن أرض الوطن ورد عدوان الأجانب عن بلاد الآباء والأجداد .

وبعد ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ أعلن لينين ان الدولية الثانية قد فشلت فتشكلت الدولية الشيوعية وعقدت مؤتمراً لها فى موسكو سنة ١٩١٩

وقبل انعقاد المؤتمر الأول تشكلت لجنة الحزب الشيوعى الروسى المركزية وأمانة الخارج فى ٢٤ أبريل سنة ١٩١٩ وأصدرت منشوراً أوضح فيه غرض الدولية الشيوعية ومهمتها وهو أن تستولى طبقة البروليتاريا (العمال) على الحكومات وذلك بطريقة محو أجهزة حكومات الرأسمالية واقامة أجهزة حكومة عمالية مع اعلان بيكتاتورية الطبقة العاملة وتشكيل سوفيت (مجلس شورى) للعمال والفلاحين والجيش الأحمر ونزع سلاح الطبقة الرأسمالية لتسليح الطبقة العاملة والعمل على الاعتراف بحركات العمل حتى المسلحة التى تناضل ضد الحكومات من أجل الثورة العالمية الكبرى .

ومنذ هذا التاريخ الذى تأسس فيه الكومنترن (الدولية الشيوعية) أصبحت الشيوعية تطلق عليها اللينينية على أساس المذهب الماركسى وتميزت الأحزاب الانتهازية الأخرى باسم الاشتراكية وما هى من الاشتراكية فى شيء ولكنها الانتهازية تسمى نفسها ما تشاء .

الفرد والمجموع فى سنتى التعاون والتنازع

يقول الفيلسوف الروسى الكبير الكونت تولوستوى فى كتابه
الآفات الاجتماعية وعلاجها ، رأيت أمامى فى هذه الحياة كقطيع من
الثيران والبقر والعجول داخل سياج من سلك خارجه مرعى أخضر
جميل وعشب كثير وبداخله عشب قليل غير كاف فلذا تتزاحم
وتتراكض وتتناطح للحصول على هذا العشب العسير ، وكان صاحب
الماشية رجلاً كريم السجايا متبصرراً رأها مرة فأخذها ما رأى من سوء
حالتها ، ففكر فيما يصلح شأنها ويزيد من انتاجها ويمنع قويعها عن
ضعفها وظالمها عن مظلومها فابتنى لها حظيرة طلقة الهواء عذبة الماء
وجعل لها مظلة تقيها حر الشمس وبرد الشتاء وربط أطراف قرونها
منعاً لتناطحها الشديد عن تزاحمها وتنازعها . وخصص جزءاً منها
للثيران المسنات والبقرات العجاف وطوقه بالأسلاك لتأمينها فى آخريات
أيامها غائلة الزمن وشر عدوان فتيانها وشجار الأقوياء . ولما رأى
العجول تنضوّر جوعاً حيث ان الكثير منها يقتل بعضها البعض
ويموت ، وما تبقى منها يعيش هزيراً غير عامل ولا يصلح للعمل فكر
فى وجوب إعطائها لبناً تفطر عليه كل يوم لتعيش وتبقى على قيد
الحياة .

والحق يُقال ان صاحب الماشية بذل طاقته لاصلاح حالها بيد انى لما
سألت عن اجتناب أمر واضح هو ازالة السياج التى هى داخله وإطلاقه ،
قال لو فعلت والله ما استطعت حلها ولما انتفعت بنتائجها .

وهذا مثل طيب يمثل لنا بجلاء خطر هذا التنازع والتناطح ووجوب
كبح السفه عن طريق العمل حرصاً على الانسانية وحفظها من الفناء .
وعلى أن التعاون هو الطريق الوحيد للسعد من النظم الفردية وهو العامل
الانسانى لردع لبنة التنازع لما بينهما من التناقض والتباين ، فحيثما

وجد التنافس قل التعاون وإذا زاد التعاون قلت النزعة الفردية . وليس يخفى علينا أن الفرد لا قيمة له في الحياة بدون الجماعة ، والجماعة هي الرافعة للفرد مادياً وأدبياً ، وإن شئت فقل أن تكوين الفرد وبقائه في الكون يتوقف على تعاون المجتمع وعلى مقدار مساهمة الجماعة وفي معاونة الانسان ، فالمنزل لا يبنى من نفسه والوقود لا يحترق على ذاته والماء والخبز والملابس لا تنزل من السماء فلا من ولا سلوى بل لا بد في كل ذلك من أيدي تعمل وأجسام تتحرك وقوى تنفذ وبماء تحترق .

فالفرد لا اثر له وحده في الحياة ولا تظهر قوته إلا مع غيره وكلنا يعرف تلك القصص التي تعبر عن سعة التعاون وحاجة الناس بعضهم الى بعض ، فالنجار يريد مسماراً والمسمسار عند الحداد والحداد يريد بيضة والبيضة عند الدجاجة والدجاجة تريد حباً والحب عند الفلاح والفلاح يريد فاساً والفاس يريد ... الخ . وهكذا دواليك سلسلة متصلة وكل يعمل مع غيره في سبيل المجموع .

فالواجب إذن والحالة هذه أن نقوى سعة التعاون ونسير بها الى الأمام حتى تحقق الانسانية مثلها العليا وترفعها من حضيض الانانية الى ذروة الاشتراكية القويمة والمبادئ الاجتماعية السليمة التي توحى اليها بدروس الايثار وتنادينا أن نظل متحدين متعاونين متكاتفين في استخراج الثروة من الطبيعة وتحصيل الأرزاق من مواردها ، ثم نحن بعد ذلك نستأثر بها دون الجميع . فلماذا لا تكون الأرض كلها ملكاً للأمة وتكون الحكومة قيمة عليها ويكون الفلاحون جميعاً مزارعين فيها ، فيشتغل كل بحسب طاقته ثم يأخذ كل بحسب حاجته . لماذا لا تكون المصانع والمعامل وجميع موارد الثروة ملكاً للجميع فما دمننا مشتركون في تحصيل الأرزاق وأحداث الثروات فالواجب يقضى باقتسامها وكل والى كل .

ولماذا لا تشاع الأبنية والدور بين الناس ما دمننا مشتركين في بنائها

واقامة جدرانها وتشبيد حجراتها . من كل والى كل . الماء والهواء
والشمس مشاعة بين الجميع فلماذا لا يشاع العقار ومصادر الثروة بين
الجميع من كل والى كل

سيتقول السفهاء من الناس ان الأرض قليلة لا تكفى حاجة البشر
فى حين ان الشمس والهواء لا تحصى ولا تنفذ . لكن يكفى أن نقول
لهؤلاء ان مستر (جودوين) قد أكد منذ قرن ونصف أن فى العالم من
الثروة ما يكفى كل الأحياء . وإن معهد جالوب للأحصاء قرر أن الأرض
وما فيها تكفى حاجة الأحياء إذا ما اشتغل كل انسان ساعتين فى اليوم .
فالعلة ليست فى الانتاج وقلة الموارد ولكن فى سوء التوزيع وجشع
الملاك وأصحاب رؤوس الأموال وكلنا سمع وعلم بتلك المهازل التى تقع
كل يوم تحت بصرنا ونلمسها بحواسنا التى باتت تهدد الانتاج العالمى
بالدمار والرجوع به الى العصور البدائية . فالشركات الكبرى والمصانع
وكبار الملاك يعملون جهدهم على تعطيل الانتاج املاً فى الربح الوفير
وطمعاً فى الخير الكثير إذ أن غرضهم الأول من الانتاج الربح لا اخراج
السلع أو نفع الناس . فلذا كثيراً ما نراهم يعمدون الى الانتاج فيحرقونه
أو يلقيون به فى البحر كى يقل المعروض فيرتفع السعر كما فعلت
البرازيل بينها وأمريكا فى قطنها . فقد روت الجرائد الأمريكية فى سنة
١٩٠٥ ان فى النية حرق مقدار من القطن لئلا يهبط سعر القطن وقد
ايدت التلغرافات هذا العمل . وما لنا نذهب بعيداً وهنا فى مصر كثيراً
ما نترك الأرض بوراً ولا تؤجر حتى لا يتعرض الايجار للانخفاض فى
حين ان الفلاح يرحب بزراعتها لأنه محتاج وأى محتاج .

فلا حجة بقلة الانتاج . فالانتاج كثير والثروة كثيرة ومصادرها
اكثر ولكن العدل قليل . فإذا سلمنا بهذه المظالم وسلمنا بما وصل اليه
المجتمع فما هو الحل وما هو المخرج من هذه الظلمات المتراكمة
والمفاصد المتلاطمة

والجواب عن ذلك سهل ويسير . فتش عنه . ابحث عنه . نقب عنه
سوف تجده فى كلمة واحدة هى الشيوعية

ما هي الشيوعية

لقد تجسدت مبادئ الرأسمالية فى خمسة أسداس العالم تخلى وراءها أغلبية تعاني الفقر والجهل والمرض . وكان النظام الفردى هو المسئول عن هذه الجيوش الجرارة وهو المسئول الأول عن معاناة هذه الجيوش من السرقات وجرائم السلب والنهب والاغتيل والنصب وهو المسئول الأول عن تجسّم الأثنية فى المجتمع الرأسمالى وما يتبعها من نفاق وكذب ورياء وخيانة ، ومسئول عن التشرد والزنا وتجارة الأعراض الى غير ذلك من مظاهر الفساد الشائعة فى خمسة أسداس العالم ، فى حين أن فى السدس الآخر تعكسر قوة النظام الشيوعى وراء نظام اقتصادى ثابت البنيان قوى الأركان لا تزعه الأعاصير ولا تزلزله ثورة البراكين . فما هي الشيوعية التى خلقت هذا النظام اللتين ؟ ما هي الشيوعية التى كالت الضربات للجيوش النازية المجنونة وريتها خاتمة خاسرة تنعى هتلرها وموسولينها أمام برلين ؟ ما هي الشيوعية التى خلقت من اتحاد الجمهوريات السوفيتية أمة متماسكة البنيان بعد أن كانت تسيطر عليها القيصرية وتغرقها باراجيفها الشيطانية ؟ ما هي الشيوعية التى ينظر اليها العمال فى جميع أنحاء العالم كمبعث النور وملجأ التحرير ؟ ما هي الشيوعية التى هدف جميع الشيوعيين فى أنحاء العالم أن يقفوا فى الطليعة لصد عدوان الاستعمار والاستغلال والمدافعة عن الحرية والأرض ، فقد كانت القوات الشيوعية الصينية وعلى رأسها الجنرال ماوتسى تونج فى مقدمة المدافعين عن الأراضى الصينية ضد الفاشيست اليابانيين . كذلك كان الشيوعيون فى اليونان ويوغسلافيا ورومانيا وجميع بلدان أوروبا هم طلائع المقاومة ضد الاستعمار النازى فى اوطانهم فى الوقت الذى ارتدى فيه الملوك والوزراء بين أحضان هتلر وعملاته فى أوروبا من أمثال بيتان وفيچان وغاملان وميخائيلو فتش والملك بطرس وبولس وليوبولد .

ان الشيوعية كما افهمها ويشاركني في فهمها كل شيوعى فى انحاء العالم تتركز على مبدئين اساسيين هما هيكل الشيوعية أو بعبارة أوضح هما كل الشيوعية :

الأول : العمل :

فمادامت النظم الرأسمالية قد شطرت المجتمع شطرين وكونت فيه طبقتين إحداهما تعمل وتكدح فى سبيل الانتاج وإحداث الثروات والثانية كسلى لا تفعل شيئاً فى حين انها تستأثر وحدها بالثروات وتتمتع بجهود الطبقة العاملة ظلماً وعدواناً . وكانت هذه الظاهرة أحد أسباب الانحلال فى المجتمع البرجوازى فإننا اردنا الاصلاح فليكن رائدنا العمل مع الجميع وللجميع وان « من يعمل يأكل ومن لا يعمل يموت » .

الثانى : إلغاء الملكية الفردية :

لقد أثبتت النظم الفردية عدم صلاحيتها للحياة بسبب ركونها الى سنة التاريخ وترك حبل الملاك وأصحاب رؤوس الأموال على الفارب فأثرت طائفة وتركزت أخرى وأصبح الفقر مخيماً عل معسكر الطبقة العاملة فتعددت الجرائم وانحلت عرى الأخلاق وانفصلت وشائج المودة بين الناس وأصبح العالم على شفاير جرف هاوى . يوشك أن يفسد وينهار كما أوضحنا آنفاً فالواجب والحالة هذه وبجرة قلم واحدة أن تلغى الملكية الفردية حرصاً على بقاء العالم وتقدمه وهذا يتحقق صوت العدالة الذى يؤكد لنا ان الحق والشرف بأبهيان الا ان يشترك الناس بعضهم بعضاً فى الانتاج ماداموا مشتركين فى تحصيل الأرزاق كل بحسب حاجته .

هذه هى الشيوعية وهذه هى الاشتراكية كما فهمها ماركس وانجلز ولينين وكما رأها ولا يزال عليها الرفيق ستالين ، وليست الاشتراكية أو الشيوعية أمراً وراء هذين الأساسين ، وليست الشيوعية فوضى واضطراب أو مجون وإباحية كما يريد البرجوازيون تشويه الحقائق وإلباس الحق فى ثوب الضلال .

والآن لعلك فهمت ان الاشتراكية والشيوعية لفظان مترادفان لحقيقة واحدة ومذهب واحد نادى به ماركس وانجلز ولينين . وبعد ذلك فما موقف الاسلام إزاء هذين الأساسيين ؟ أو بعبارة أشمل ما موقف الاسلام نحو العمل والغاء الملكية الفردية .

الاسلام والعمل

لقد وفى الاسلام العمل نصيبه من المدح ما أورده فى غير ما آية . وجاءت السنة والسلف الصالح مؤيدين لذلك حاثين عليه . أما القرآن فقولُه جل ذكره : « وان ليس للانسان إلا ما سعى » . وهذه الآية تفيد أن ليس للانسان إلا سعيه وان الذى يعيش على حساب الغير سارق ومجرم أثيم .

والله الذى أوجب العمل وحثَّ عليه لم يبيح للانسان الكسل فى أشد أوقات مرضه فهو يأمر مريم عليها السلام بالعمل حتى تاكل فيقول : « وهزى اليك بجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً فكلى واشربى » . وإذا أمر الله مريم بالعمل وهى فى شدة مخاضها فمن باب أولى أن يأمر بالعمل والتعب فى سبيل الرزق كل فرد صحيح الجسم سليم البنية قوى التركيب

وقال تعالى : « وجعلنا الليل لباساً والنهار معاشاً » أى وقت يلزم فيه السعى لتحصيل العيش وترقب الرزق بالعمل .

وقال تعالى : « فابتغوا عند الله الرزق » أى اعملوا حتى تحصلوا على ما يقدم بضروراتكم » .

وقال تعالى : « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله » وهو أمر بوجوب جوب البلاد والضرب فى طولها وعرضها رغبة فى العمل والانتفاع بما خلق جلت عظمته من الخيرات .

وقال تعالى : « فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » فيجارى كل انسان بمقدار عمله

أما السنة فالأحاديث الواردة في فضل العمل أشمل من أن تعد وأكثر من أن تعد ، فمن ذلك ما روى أن النبي ﷺ كان جالساً ذات يوم مع أصحابه فنظروا إلى شاب ذي جلد وقوة وقد بكر يسمى فقالوا : ويح هذا لو كان شبابه وجلده في سبيل الله . فقال ﷺ - لا تقولوا هذا فإنه إن كان يسمى على نفسه ليكفيها المسألة فهو في سبيل الله ، وإن كان يسمى على أبوين ضعيفين أو ذرية ضعاف ليفنيهم ويكفيهم فهو في سبيل الله .

وقال : « اعمل لدينك كأنك تمشي أبداً » .

وقال : « لئن يأخذ أحدكم حبلاً فيحتطب خير من أن يأتي رجلاً أعطاه الله من فضله فيسأله إعطاء أو منعه » .

وقال : « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده » .

وهكذا فضّل النبي العمل في أية حرفة من الحرف على الاستئانة والكسل وانتظار المن والسلوى والنهب والسرقة باسم القانون .

أما السلف الصالح رضوان الله عليهم فيكفي أن نسجل هنا قول رجل من كبار رجال الاسلام هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « ما من موطن يأتيني الموت فيه أحب إلى من موطن اتسوق فيه لأهلي أبيع واشترى » . وقال : « لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ويقول اللهم ارزقني فقد علمتم أن السماء لا تطرأ ذهباً ولا فضة » .

وبمثل ذلك حضّ الدين على العمل ورغب فيه مراعاة التقدم العمراني وحرصاً على مصلحة البشر وبقاء النوع الانساني ، ومن هنا يظهر لنا خطر أولئك الذين ينامون في بيوتهم يأكلون ويشربون ويتمتعون كما تأكل الأنعام ويتمتع اتكالاً على العبيد المسخرين في مزارعهم ومصانعهم ، أولئك الذين ناموا واستكانوا في غفلة وركود فتصيبهم أيقاظاً وهم رقود رضوا من الحياة بالصوصية والغصب حتى أصبحوا كالكلاب تنبحك لتأكل فضلة خبزك وتلعق بقية أنانك ، أولئك الذين يحمل الشقاء بالبلد الذي يحملون فيه إذ يستنفدون دماء أبنائه

تؤيدهم شرذمة من أرياب النفاق درجوا في اكنافهم وقرّبوا بين
أحضانهم تسموا بالحكومة غشاً وزوراً ولو انتصفوا لسموا أنفسهم
جلادى الشعب . وقد نسوا أو تناسوا انهم عالة على المجتمع وجرثومة
فساد تنخر في عظم الحياة بعبيدين عن روح الاسلام وأوامره ونواحيه
الذى ينادى بالمبدأ الذى نادت به الشيوعية « ومن يعمل يأكل ومن لا
يعمل يموت » فسحقاً لهم وترحاً كما بعدت ثمود .

الملكية الفردية في نظم الاسلام

ذكر أهل المغازى والسير وحدث رجال السنة والأثر ان المهاجرين
الأولين من المسلمين عندما نزلوا المدينة كانوا في فقر مدقع وقلة مال
وسوء حال مما جعل الرسول الكريم يفكر تفكيراً سليماً في تخفيف
هذه الضائقة التى حلت بأصحابه ومعالجة هذه المشكلة بنظام اقتصادى
متين يضمن للمهاجرين حياة شريفة وعيشاً انسانياً عالياً . هؤلاء
المهاجرون الذين تركوا أهلهم وديارهم وأموالهم حباً في نشر مبادئ
الاسلام وفراراً بدينهم من أهل الكفر والفجور ولا عجب في ذلك
فالاسلام دين العدالة والحرية والمساواة يغذى المرء على لائحة آخر قطرة
من دمه حباً في تعاليمه السامية ومبادئه العالية التى سوّت بين
المسلمين وحطمت القيم الجاهلية والمقاييس المادية . فلا حسب ولا
نسب ولا فخر بعدد رجال وكنوز أموال فالناس من آدم وأدم من تراب
ولا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى « إن أكرمكم عند الله اتقاكم » .

هؤلاء المهاجرون من الذين اعتنقوا الاسلام وهاجروا من أجل
الاسلام وجاهدوا للاسلام وعاشوا في الاسلام وللاسلام .

هؤلاء المهاجرون الفقراء ماذا كان موقف الاسلام منهم « ما هو
النظام الذى رآه الرسول حلاً لمشكلتهم ؟ وهل أفلح هذا النظام أم أخفق ؟
هذا ما سنعالجه الآن ورائدنا الحق للحق وبليتنا الحديث وكتاب الله
الكريم .

الخمس :

ذكر الامام البخارى فى صحيحه عن أبى جحيفة قال : « أخى النبى ﷺ بين سليمان وأبى الدرداء ... » الى آخر الحديث .

واذن ففى الاسلام شىء اسمه « المؤاخاة » حدث بعد الهجرة فى المدينة . فما هى هذه المؤاخاة ؟ وهل لهذه المؤاخاة علاقة بالنظام الاقتصادى الذى تبحث عنه كحل لمشكلة الفقر بين المسلمين ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة نحيل القارئ الى ما رواه الإمام البخارى فى صحيحه بالسند المتصل من عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال :

لما قدمنا المدينة أخى رسول الله ﷺ بهينى وبهين سعد بين الربيع «انى أكثر الأنصار مالاً فاقسم لك نصف مالى وانظر أى زوجتى هويت نزلت لك عنها فإذا حلت تزوجها » الى آخر الحديث .

لعلك قد فطنت إليها الأخ الى الحل الذى عالج به الرسول ﷺ هذه المشكلة المهمة ، وعلمت بعين بصيرتك وبصرك ان الرسول الكريم عندما رأى تضارب القوى الاقتصادية وتناقض المعسكرات الطبقيّة وأن كفة المهاجرين تميل الى الكفاف وأن الكفة المقابلة لها التى تمثل الأنصار راجحة غنية رأى الرسول الكريم منعاً لهذا الصراع الطبقي وحلاً لتلك المسألة الملّوية أن يشارك الناس بعضهم بعضاً فى أموالهم وثرواتهم ، فإن الأنصار يقتسمون أموالهم وثوارهم وثمارهم ونسائهم مع المهاجرين الفقراء ، ولم يثر أحد من الأنصار على هذا الوضع ولم تقم قائمة الأغنياء حيال هذا الحل ، بل تقلبوه بصدور رحبة وقلوب واسعة ونفوس قاننة ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد فحسب بل زاد الى أكثر وأكبر ، فليس هناك موارث بالرحم والقربى إذ أن طبيعة النظام الاقتصادى الذى أقامه الرسول أملت على المسلمين الارث بالهجرة والدين ، فلا يرث الابن أباه ولا الأب ابنه بل يرث المهاجر الأنصارى والعكس بالعكس «ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا فى سبيل الله

والذين أوتوا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من وليتهم في شيء حتى يهاجروا ، صدق الله العظيم .
هكذا كان المهاجرون والأنصار بعضهم أولياء بعض إذا مات هذا ورثه ذاك لا أب ولا إبناء ولكن هجرة وإخاء .

وبذلك أفلح الرسول عليه السلام في محاربة الفقر ومحو آثاره وتهئية العيش وضمانه لكل مهاجر ، وبذلك الوضع الاقتصادي أمكن للرسول أن يعالج أكبر مشكلة اجتماعية وأن يهدم النظم التنازعية البالية ويقيم نظاماً يحقق العدالة بين الجميع ويسوى بين المسلمين بعضهم مع بعض مما جعلنا نؤمن بأن أشد المصلحين بأساً وأعظمهم قدراً لا يستطيع أن يعالج الأمر بمثل ما عالج به الرسول هذه المشكلة حتى ليحق لنا أن نسمى هذه الرحلة الإصلاحية في حياة الرسول بالمجتمع الشيوعي الاسلامي . واذن فالشيوعية طبقت في الاسلام في فترة من الزمن كان الظرف الاقتصادي يتطلب هذا النظام .

وليست هذه المشكلة اليوم مشكلة نظام طبق فقط ولكن المشكلة التي تهم كل باحث ومفكر هل يمنع الاسلام أهله من أن يعيدوا بناء المجتمع على أسس الشيوعية الأولى ؟ وهل يمانع الاسلام في تطبيق هذا النظام مرة ثانية ؟

والجواب طبعاً لا يمنع ولا مانع ، وإنني إذ أضع لا ، أعرف ما هي وما الذي يترتب عليها من نقد ولوم وتعنيف ، وإنني كعالم اسلامي يعرف ما يقول ويقدر ما ينطق أثبت هنا غاية وما يتفرع على لا ؟ بالرد على من يخالفني بنعم وأقصى حجته وما يتمسك به أن هذا النظام كان لفترة زمنية ولت وادبرت وحل محله نظام آخر ، فشرعت الملكية والزكاة وأصبح الارث لأولى الأرحام ، فنسخ هذا الحكم سابقه وأبطله بحلولة محله ، ولأجل أن أقول لا وأثبت لا وما تدل عليه لا تذكر بكل سرور انه لا ناسخ ولا منسوخ .

ما كنت بدعاً من المسلمين ولا خارجاً عن الدين إذا لنا ناديت اليوم

بجواز بناء المجتمع الانساني على اساس الشيوعية الاسلامية الاولى .
فالاسلام من طبيعته المرونة والصلاحية لكل زمان ومكان ، يابى
أن يقف جامداً أمام هذه المتناقضات الغريبة التى نشاهدها اليوم فى
المجتمع الراسمالى وينادينا بأنه احكامه اصلحية وانظمته عالمية تناسب
الأحوال المتقلبة والأزمة المتجددة ، فإننا وجد ظرف يناسب حكماً من
الأحكام أخذ به فى هذا الظرف ، ودين الله يسرّ فلا مانع مثلاً من
تطبيق نظام المؤاخاة إننا وجدت العوامل الاقتصادية وظهور طبقة غنية
وأخرى فقيرة كما كان عند الهجرة وكما هو الحال الآن .

والآن قف معى رويداً أيها الرفيق وانظر بربك الى هذه الشبهة
الباطلة واحكم بنفسك عليها وانى لعلى يقين من انك ستضع صوتك
بجانب صوتى وتنادى بما ناديت به والى الأمام نحو الحرية ووادى
النور.

وقد قامت النيابة العامة بالتحقيق مع محمد أبو الحسن الغنيمى
بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤٦ ، وسُئل عما إذا كان كتاب الشيوعية فى
الاسلام من تأليفه ، فأجاب بالإيجاب ولته طبعه بمطبعة دار اللواء فى
شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وقد طبع منه (٢٠٠) نسخة وسعر النسخة
(١٥) مليماً .

وعندما سأله المحقق عما قصده بإصداره هذا الكتاب ، قال إيقاف
العلماء على حكم شرعى دينى .

وعندما سُئل عما يقصده من هذه العبارة ، قال : أقصد من ذلك ان
الاسلام دين عام جاء بتشريعات مختلفة تناسب الأزمنة المتعددة ،
والأوقات المتقلبة وهذا سر اعجاز القرآن على مر الأزمنة الدهور ، فالسر
فى اعجاز القرآن هو قبوله لجميع الفرق الاسلامية المختلفة . وقد وجدت
عصور فى الاسلام غرّت فيه الفلسفة اليونانية الشرق الاسلامى فقام
الفلاسفة المتعددون من المسلمين للتوفيق بين الدين الاسلامى وغيره
من المذاهب الاغريقية فكان ابن سينا والفارابى وغيرهما من فلاسفة

المسلمين الذين تمكنوا من التوفيق بين الفلسفة والدين . وجوهر الشريعة الاسلامية يتطلب مسايرة الظروف والتطورات والأخذ بالعلوم المستجدة .

وقد تقدم الشيخ محمد مصطفى المراغى بمذكرة اصلاحية قصد بها اصلاح الأزهر وتشكيل كليات مختلفة للمحافظة على الشريعة فأنشئت كلية أصول الدين ومن مهمتها التوفيق بين الاسلام والمذاهب الاجتماعية الأخرى ، ولذلك اطلعت على مذاهب اجتماعية متعددة ومن بينها الشيوعية فكتبت هذا البحث لألفت نظر المسلمين عامة والعلماء خاصة الى أن الدين الاسلامى به نظام مشابه للشيوعية الأولى والأجدر الركون اليه بعيداً عن أى مذهب خارج عن الاسلام .

وقد حددت المبادئ التى تتشابه مع الاسلام بالعمل والخص عليه فى كلا المذهبين وقرب المشابهة بين نظام المؤاخاة الاسلامى والتحديدات التى تفرضها الشيوعية على الملكية الفردية . فالمؤاخاة الاسلامية نظام جد فى الاسلام مؤداه أن يتنازل الأغنياء للفقراء عن بعض ثرواتهم وإن يشارك الفقراء الأغنياء فيما أعطاهم الله من فضله ، ولا شك أن هذا تشابه قوى بين الشيوعية والاسلام . وقد سميت هذا النظام الذى أسسه الرسول بالشيوعية الاسلامية الأولى حتى لا يتطرق الشك الى انى أقصد فى كتاباتى المذاهب الشيوعية الأخرى . فأننا لا ادعو ولا أروج ولا أحيد للمبدأ الشيوعى وإنما ادعو الى نظام المؤاخاة الاسلامى . والوسيلة فى ذلك الدعوة بالحسنى من فوق المنابر ومن أئمة الوعظ والارشاد . وإذا اعترض سبيلى أولو الأمر أقف وأقول كما قال الرسول « ربّ اهدى قومي » .

وقد واجهه المحقق بما ورد فى صفحتى ٥ ، ٦ من الكتاب تمت عنوان : الفرد والمجموع ، حيث جاءت عبارات - لماذا لا تكون الأرض كلها ملكاً للأمة وتكون الحكومة قيّمة عليها ويكون الفلاحون جميعاً مزارعين فيشتغل كل بحسب طاقته ثم يأخذ كل بحسب حاجته . فرد

على ذلك بقوله انه ذكر بالنصف الأول من الكتاب معلوماته عن الشيوعية عن لسان مؤلفاتهم وكتبهم المتداولة وكل ما ورد فيه ليس إلا من باب النقل عن كتبهم وذلك بقصد المقارنة بين الشيوعية ونظام المؤاخاة الاسلامى ، فقد سردت هذه المذاهب لمجرد البحث التاريخى .

فسأله المحقق إذا كنت تبغى من وراء ذلك مجرد البحث التاريخى فما الذى تقصده من العبارة الواردة بأخر الصحيفة الثامنة من كتابك : هذه هى الشيوعية وهذه هى الاشتراكية كما فهمها ماركس وانجلز ولينين ، وكما رآها ولا يزال عليها الرفيق ستالين - وليست الشيوعية فوضى واضطراب ومجون وإباحية كما يريد البرجوازيين تشويه الحقائق وإلباس الحق ثوب الضلال ، ثم سأله : اليس هذا ترويجاً وتحبيذاً للمذهب الشيوعى .

وقد نفى الكاتب ذلك وأوضح ان هذه من العبارات الواردة فى الكتب التى اطلع عليها .

فعاد المحقق وذكر انه يفهم من العبارة الأخيرة انك تبدى رأيك بصراحة فى المبدأ الشيوعى وتنفى عنه الفوضى والاضطراب مما يستنتج منه أنك تمبذه . فأصر الكاتب على ان هذه العبارة مرددة ومعادة فى كتبهم وأنه قد نقلها عنهم .

ولكى يؤكد محمد حسن الفنى انه لا يروج لو يحيد الشيوعية ذكر انه مما ينفى عنه ذلك انه كان منذ سنتين عضواً فى جمعية نهضة القرى لمكافحة الأمية وكان يدرس للعمال وكان الدكتور محمد مظهر سعيد هو المدير للجمعية فكلفه بأن يبحث عن كل انسان يشك فى امره انه شيوعى ، سواء من العمال الذين يحضرون الدروس أو من الطلبة أو غيرهم - « ففعلاً كنت أذكر له بعض الأشخاص الذى تحوم حولهم الشبهة وكان يؤكد لى ان هذه الأسماء تبحث من جانبه وترسل الى جهة عليا » .

إلا أن المحقق ذكر انه : « يؤيد تمبيذك وترويجك للمبدأ الشيوعى

ما جاء فى الصفحة العاشرة من كتابك : ومن هنا يظهر لنا خطر أولئك الذين ينامون فى بيوتهم يأكلون ويشربون ويتمتعون كما تأكل الأنعام وتتمتع أتكالاً على العبيد المسخرين فى مزارعهم ومصانعهم .. تؤيدهم شرذمة من أرباب النفاق تربوا بين أحضانهم وسموا أنفسهم بالحكومة غشاً وزوراً ولو انصفوا لسموا أنفسهم جلادى الشعب .

واعتبر المحقق ان فى هذا مناداة بالغاء الملكية وتحريض طائفة على أخرى .

فأجاب الكاتب بأنه لم يقصد بهذا الترويع ولا تحريض طائفة على أخرى وإنما قصد أن يتكلم تعريضاً على المستعمرين منهم الذين يوصفون بأنهم يحلون بالبلد وأنه لم يقصد طوائف الشعب المصرى .

وذكره المحقق بأنه جاء بالصحيفة الثالثة عشر من هذا الكتاب بالمعبرة الآتية :

« ما كنت بدعاً من المسلمين ولا خارجاً عن الدين إذ أنا ناديت اليوم بجواز بناء المجتمع الانسانى على أساس الشيوعية الاسلامية الأولى ، وسأله عما يقصده من هذه العبارة .

فأجاب بأنه قد حدد النظام الذى أتممه الرسول وسماه تارة باسم نظام المؤاخاة الاسلامى وتارة باسم الشيوعية الاسلامية الأولى ، فهذه العبارة لا تعنى غير نظام المؤاخاة الاسلامى .

وأخيراً سأله المحقق عما يقصده من عبارة تؤيدهم شرذمة من أرباب النفاق سمووا أنفسهم بالحكومة ، فأجاب : أقصد بذلك الحكومات التى تتعاون مع المستعمرين أى كانت تلك الحكومات .

وقد وصل الى المحقق خطاب من مجهول مؤرخ ٥ يناير سنة ١٩٤٦ جاء فيه ان محمد أبو الحسن الغنيمى لم يؤلف كتاب الشيوعية فى الاسلام إلا بقصد التعمية لعلمه ان كثيرين يترهبون به بعد أن هارب المذهب الشيوعى وكان جاسوساً عليه . وقد سئل المذكور فى

شان هذا الخطاب فذكر ان الكثيرين كانوا يعرفون عنه انه كان يقاوم الشيوعية ويقوم بالتبليغ عنها للدكتور مظهر سعيد وذلك بأن يقدم له أسماء يسمع ان اصحابها يشتغلون بالشيوعية مثل فتحي الرملى وانور كامل .

وقد استدعى المحقق الدكتور مظهر سعيد الذى قرر ان ابو الحسن أخبره ان بعض الشبان المتعلمين اتصلوا به وتكلموا معه فى المبادئ الشيوعية كلاماً هداماً خطيراً ، فكلفته أن يتصل بهم ويطلعه على أحوالهم شفوياً ليتدبر الأمر ، وأنه قد تحقق من صدق تقاريره من مصادر أخرى وكان لهذه التقارير فائدة كبيرة فى تنوير بعض الجهات العليا والحكومية وتنبيه الأذهان الى هذا الخطر الجديد .

وفى نهاية التحقيق الذى أجرته النيابة العامة مع أبو الحسن الغنيمى فى ٢٣ يناير سنة ١٩٤٦ قررت القبض عليه وحبسه احتياطياً لمدة أربعة أيام على أن يراعى التجديد فى الميعاد .

وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦ نظرت المعارضة فى أمر حبس أبو الحسن الغنيمى أمام رئيس محكمة مصر الأهلية الذى قرر الافراج عنه إذا دفع ضماناً مالياً قدره عشرة جنيهات .

وبتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٤٦ كان محمد أبو الحسن جاد الله الغنيمى من بين من اذن - النائب العام بتفتيشهم ووجد بمنزله بأبى تيج كتابين هما روح الاشتراكية لجوستاف لبيون - وما هي الماركسية لا ميل بيرنز . وقد حقق معه بتاريخ ١٤ يولييه ١٩٤٦ فذكر انه حصل على هذين الكتابين من إحدى المكتبات ، وعندما سئل عن الغرض الذى يهدف اليه من الحصول على مثل هذه الكتب ، اجاب - أنا من رجال الدين ويهمنى أن اطلع على كل شيء ثقافى حتى اكون على بصيرة من المذاهب التى تتجهج على الدين أو تتنافى معه

كما ذكر فى نهاية اقواله انه الف كتاباً عنوانه الشيوعية فى الاسلام

وكان موضوع تحقيق معه ولم يتم التصرف فى القضية بعد ، فأمر المحقق بعرض القضية التى أشار إليها المتهم .

وكان القلم السياسى بمحافظة القاهرة قد أشار فى تقريره المقدم عن المتهم أنه كتب وطبع ووزع كتاباً أخرب عنوانه « دورنا فى الكفاح الوطنى » فأمر المحقق بالبحث عن نسخة من هذا الكتاب ، وذكر محمد أبو الحسن الفغيمى أن الأستاذ أحمد رشدى صالح رئيس تحرير مجلة الفجر الجديد هو الذى قام بطبع هذا الكتاب .

دورنا فى الكفاح الوطنى

وقد مهد المؤلف فى كتابه هذا بالكلام عن نضال مهما اختلفت مظاهره وتنوعت أشكاله وتعددت أسماؤه فإنه متحد الغاية متفق النهاية لاتفاقه فى الهدف وهو تحرير الانسانية من الآم العوز ومخاوف المرض ومصائب الجهل والانطلاق من القيود التى فرضتها الأنظمة الرجعية البالية ، ثم تحدث بعد ذلك عن نضال الطبقات الشعبية وقرر أنه لا يوجد شئ يمنع الانسانية عن بلوغ هدفها والوصول الى غايتها ، والنضال ضد بقايا الاقطاع والأشكال الاجتماعية الرجعية الأخرى سواء كانت فى الاقتصاد أو السياسة . ثم قال : وقد يدرك القارئ من هذه الكلمة الموجزة صدق النظرية الماركسية وعمقها تلك التى ترى العالم وحدة متماسكة تتأثر كل بقعة فيه بعدت أو قربت بالأحداث والحركات التى تقع فى أى جزء من أجزاء العالم . وأضاف : وقد كان لتضارب القوى الاقتصادية والسياسية أكبر الأثر فى خلق هذا الصراع الذى تشهده الانسانية بين معسكرات العالم المتباينة .

وقد قام وكيل النيابة المحقق بسؤاله فى هذا الخصوص فأبان له انه فى هذا التمهيد اخذ ينمى على النظم القديمة رجعيتهما وأخذ يهدف الى أنظمة اجتماعية تقدمية فى نظره وأشار فى هذا الخصوص الى النظرية الماركسية واعتمد فى هذا الصدد على نضال وكفاح دعامتها القوة ، فهو بذلك قد حبّذ وروّج لنظريات وآراء ومذاهب ترمى الى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالملكة المصرية بالقوة .

وقد أجاب أبو الحسن الغنيمى على ذلك بقوله - لا يشتتم من هذه المقدمة رائحة التحجيز ، فالتعبير بكلمة نضال أو كفاح لا تعطى معنى القوة مطلقاً ، وليس هناك من نظام تقدمت به لابدال النظام القائم وليس بالكتاب أى شىء يشير الى هذا ، على أن المقصود بالنضال والكفاح الذى أتحدث عنه فى المقدمة هو النضال والكفاح بين مختلف الشعوب الاستعمارية وهذه حقيقة واقعة لا يمكن لانسان انكارها فالنضال بين انجلترا وأمريكا وبين انجلترا وفرنسا حقائق ثابتة ، أما ان هذا النضال يهدف الى تحرير الانسانية من الآم العوز ومخاوف المرض ومصائب الجهل فهى الحريات الأربع التى نادى بها ميثاق الأطلنطى ، وأما الكلام عن اليمين واليسار والرجعى والتقدمى فالمراد من الرجعى كل من يحبذ الاستعمار وأما التقدميين فهم أولئك الذين يكافحون ضد الاستعمار من جميع الشعوب ، أما ان الاستغلال هو العائق للانسانية عن التقدم فالمراد به الاستغلال الذى يقع من جانب الأمم الاستعمارية ضد شعوب المستعمرات ، والمراد بعبارة أن مظهر الاستغلال هو الوقوف فى طريق الطبقات ومنعها من أن تمارس حقها فهو تأكيد لمبادئ الدستور لممارسة حقوقها القانونية ، وأما نضال الشعوب ضد الاستعمار وضد بقايا الاقطاع التى يخلقها الاستعمار فهو كلام عن الاستعمار فى البلدان الخارجية وليس له أى دخل فى نظم مصر ولست أدري كيف يحارب أو يتهم بقلب وتغيير نظام الدستور من هو فى صف الدستور ، ولست أرى فى كتابى رائحة تغيير النظم الاجتماعية فى البلاد المصرية .

وقد أشار المحقق بعد ذلك الى : ورد بالكتاب الصراع بين طبقتى العمال والفلاحين من جهة والملاك من جهة أخرى وما بينهما من خلاف ، فلا غرو إذا وجدنا الصراع الطبقي بين القوتين يكاد يودى بإحداهما ولن يكون البقاء إلا للقوة الفتية وهى كما يستفاد من سياق الكتابة قوة العمال والفلاحين . أى أن الكاتب قد تحدث عن صراع بين قوتين سينتهى بانتصار إحداهما على الأخرى بالقوة . كما يستفاد من

هذه الصياغة ان النظام الاجتماعى بالملكة المصرية قائم على نظام الطبقات .

وقد رد الكاتب على ذلك بأن كلمة صراع لا تفيد القوة لا لغة ولا عرفاً ، والمقصود بالصراع الذى يستفاد من الكتاب هو الصراع بين بلدان العالم الخارجية بدليل انى لم اذكر مصر مطلقاً وقد ذكرت الصراع فى فرنسا وفى يوغسلافيا وفى اسبانيا وفى الأرجنتين وفى اليابان وفنزويلا والصين وايران وليست هذه البلاد فى مصر ، وهذا الكلام الذى ذكرته كلام مذكور فى جميع الجرائد ، فليس فيه ما يدل على انى أريد تغيير نظام الحكم فى الهيئة الاجتماعية وليس مجرد الحديث عن نزاع قائم فى العالم الخارجى يعد ترويجاً لنظم اجتماعية أخرى .

كما واجهه المحقق بما ورد فى الكتاب تحت عنوان الصراع بين الكتلة الرأسمالية والكتلة الاشتراكية تضمن اشادة بالاشتراكية والاعيب الرجعية العالمية التى ترمى الى اعاقه القوى الشعبية عن السير الى الامام ، واعتبر المحقق ان عبارة السير الى الامام يستفاد منها الوصول الى الاشتراكية ، وان فى هذا دعوة الى نظام يختلف عن النظام الاجتماعى القائم فى مصر بواسطة الكفاح الذى هو فى نظر الكاتب هو القوة ، واعتمد المحقق فى هذا التفسير الى الثورات العديدة التى أشار اليها الكاتب .

وقد رد أبو الحسن الغنيمى على ذلك بأن الكتاب ينقسم الى قسمين الأول تحليل للوضع السياسى بعد الحرب العالمية والثانى موقف رجال الدين من القضية الوطنية . أما كلمة السير الى الامام فلا تعنى النظام الاشتراكى أو الدعوة الى النظام الاشتراكى لأن المراد منها هو استعمال الحروب كأداة لاستغلال البشر واستعمار البلاد وهو كلام عن النزاع القائم بين معسكر الاستعمار البريطانى والأمريكى وبين الاتحاد السوفيتى . وأما حديثى عن الثورات فهو لبيان موقف رجال الدين من القضية الوطنية التى تشملها هذه الثورات .

وقد انتهت النيابة العامة فى تحقيقاتها الخاصة بمحمد أبو الحسن جاد الله الغنىمى الى توجيه الاتهام اليه لتحبيذه وترويجه مذاهب ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بأن ألف ونشر كتاب الشيوعية فى الاسلام الذى تم طبعه وتوزيعه على الجمهور خلال سنة ١٩٤٦ حبذ فيه الشيوعية ودعا لالغاء الملكية الفردية زاعماً ان هذا نظام اقره الاسلام وتساءل لم لا تكون الأرض كلها ملكاً للامة وتكون القوامة للحكومة ويكون الفلاحون جميعاً مزارعين فى الأرض فيشتغل كل بحسب طاقته وينال كل بحسب حاجته ولم لا تكون جميع موارد الثروة ملكاً للناس اجمعين ماداموا يساهمون جميعاً فى تحصيل الأرزاق وإحداث الثروات مطالباً بأن تشاع مصادر الثروة والعقار بين الجميع قائلاً : ان الثروة كثيرة ولكن العدل قليل وان الحل والمخرج من هذه الظلمات المتراكمة والمفاسد المتلاطمة لا يكون إلا بانتهاج المنهج الشيوعى وان الجواب سهل ويسير تدل عليه كلمة واحدة هى «الشيوعية» .

كما ألف ونشر كتاب « دورنا فى الكفاح الوطنى » الذى تم طبعه وتوزيعه على الجمهور خلال عام ١٩٤٦ أظهر فيه إعجابه بالنظرية الماركسية وحبذ الشيوعية والكفاح فى سبيلها قائلاً : أنه مهما تعددت أشكاله وتنوعت مظاهره وأسماؤه فهو متحد فى الغاية وهدفه الانطلاق من القيود التى فرضتها الأنظمة الرجعية البالية ، ثم أشار الى نضال الطبقات الشعبية وقال : ان النضال ضد بقايا الاقطاع والأشكال الرجعية الأخرى سواء فى الاقتصاد والسياسة هو الذى يدعو لتضارب القوى الاقتصادية والسياسية وله اكبر الأثر فى خلق الصراع الدائم بين طبقتى العمال والفلاحين من جهة والبرجوازيين من جهة أخرى وان الانتصار محتوم فى هذا الصراع الطبقي وخص بالذكر ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ فى روسيا ونعى على رجال الدين محاربة تلك الثورة وتخويعهم الرجعية فى ذلك ومناهضتهم عشاق الحرية والمساواة .

الباب الرابع

حول الفلسفة الماركسية

كان الأستاذ أبو سيف يوسف من بين الذين أذن النائب العام بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٩٤٦ بتفتيش منازلهم ومقار أعمالهم ، وقد تم هذا التفتيش فى الساعات الأولى من صباح يوم ١١ يولييه ١٩٤٦ طبقاً لتعليمات النائب العام وقد قام بتفتيش منزل الأستاذ أبو يوسف يوسف ومقر عمله بدار الفجر الجديد وكيل النيابة الأستاذ عدلى بغدادي ، وشرع بالتحقيق معه صباح ذلك اليوم ، وواجهه بالبلاغ الذى قُدم من وزارة الداخلية الى النائب العام والذى يتضمن اتهامه بترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية وان هذا الأمر قد تأيد بما ضبط لديه من أوراق ، فنفى هذا الاتهام وقال : « أنا لم أقم أبداً بنشاط شيوعى ، وإذا كانت بعض النشرات والكتب فيها ما يدعو الى الشيوعية فإننى لم أقم باذاعة هذه الآراء وكان كل مجهودى قاصر على قراءتها » . فأعاد عليه المحقق الاتهام بأنه متهم بالترويج لمذاهب ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الاجتماعية بالمملكة المصرية ، فقرر أنه لم يقم بشيء من هذا على الإطلاق وأنه يدعو الى عكس ذلك بدليل أنه كتب مقالات تدافع عن الدستور المصرى فى مجلة الفجر .

وفى يوم ١٢ يولييه سنة ١٩٤٦ أرسل القسم المخصوص بوزارة الداخلية خطاب سرى سياسى الى النائب العام ألقاه فيه « حول الفلسفة الماركسية » لمؤلف أبو يوسف أبو يوسف يشير الى أن الحرية الفردية ارتفعت بالثورات وأن النظام الرأسمالى قائم على استغلال الانسان للانسان وأن الحريات تحت لواء ذلك النظام ورقية تفسر لصالح

طبعة معينة دون الطبعة الكابحة ويتضمن ترويجا وتحبيذا للنظم القائمة فى الاتحاد السوفيتى . وأرفق القسم المخصوص بهذا الخطاب نسخة من هذا الكتاب رجاء التنبيه باتخاذ اللازم قانونا . وقد أشّر النائب العام فى ذات التاريخ بانتداب وكيل النيابة الأستاذ أحمد موافى لاستكمال التحقيق .

وقد شرعت النيابة العامة فى التحقيق معه بتاريخ ٢٤ يوليه سنة ١٩٤٦ حيث أفاد أنه حصل على ليسانس الآداب سنة ١٩٤٣ واشتغل مدرسا بمدرسة المحلة الكبرى الثانوية لمدة سنة ثم انتقل للاشتغال بمحطة الاناعة لمدة سنة ونصف ، ثم عمل بمجلة الفجر الجديد كسريتر للتحريير بها حتى تاريخ استجوابه ، وانه بعد التحاقه بهذه المجلة من الطبيعى ان يشتغل بالسياسة إذ أنها مجلة سياسية ، وان الدائرة السياسية التى يشتغل فى حدودها تنحصر فى الاشتغال بالمطالب الوطنية ضد الاستعمار الانجليزى وذلك بالكشف باستمرار عن الاعيب السياسية الانجليزية فى مصر وفى غيرها من المستعمرات وفى المؤتمرات الدولية وان تربط ذلك كله بالأغراض الاقتصادية التى يرمى الاستعمار الانجليزى الى تحقيقها على حساب هذه الشعوب ، إذ ان هذا الاستعمار يرمى الى أن يبقى البلد المستعمر فى حالة متأخرة صناعيا حتى يضمن توزيع منتجاته فى أسواقها وهو فى هذا السبيل يسيطر على بعض الأدوات الحكومية لينفذ هذه السياسة .

وقد سأل المحقق عن النظام الاقتصادى الذى يرى تطبيقه ، فأجاب بأنه لا يمكن تطبيق نظام اقتصادى فى صالح الشعب المصرى ما لم يتخلص أولا وقبل كل شىء من سيطرة الاقتصاد الانجليزى ، وفى هذه الحالة يمكن تصنيع البلاد بكيفية يرتفع معها مستوى طبقات العمال والفلاحين ، وضرب مثلا لذلك بمشروع خزان زسوان لتوليد الكهرباء حتى يمكن اضاءة قرى الصعيد ويستفيد منها مجموع الشعب لاستخراج السماد والحديد وغير ذلك من المشروعات الصناعية وأبعاد

الشركات الاحتكارية وإدارة هذه الشركات لصالح الشعب . وليس معنى هذا القضاء على النظام الرأسمالي وإنما معناه إبعاد المشتغلين الأجانب عن الاستيلاء بالشعب .

وعندما طلب منه المحقق أن يرسم النظام الاقتصادي الذي يجب أن يسود كما هو مرتسم في ذهنه ، أجاب بأنه ليس متخصصاً في الاقتصاد ولا يجب أن يتعرض لأشياء لم تقع بعد وإنما هناك أهداف مباشرة تحقق للبلاد كثيراً من الخير وأول هذه الأهداف هو الاستقلال سياسياً وعسكرياً واقتصادياً . وقرر أنه ليس متخصصاً في الاقتصاد ولكن يستطيع أن يحدد أهداف النظام المنشود بأنه يتيح الفرصة لكل مواطن لكي ينمي مواهبه وقواه العقلية .

وقد سأله المحقق عن معرفته للشيوعية ، فأجاب - أنه درس بكلية الآداب في السنة الثانية جميع المذاهب الاقتصادية والاجتماعية وأنه كلف مع زملائه رسمياً من قسم الفلسفة بعمل بحث في مادية التاريخ عن كارل ماركس ، وقد قام بعمل هذا البحث ثمانية عشر طالباً وطالبة كان واحداً منهم وقد حصل على بحثه هذا على سبعة عشر درجة من عشرين ، ومن بين ما درسه في هذا الخصوص النظام الشيوعي ومبناه أن يطلب من كل إنسان حسب قوته ويعطى حسب حاجته ، وأضاف - وهذا النظام كما اعتقد لم يتحقق إلى الآن في أي دولة من دول العالم حتى في روسيا ولا تزال هناك سنين طويلة جداً قبل أن يتحقق بشكل تقريبي .

كما طلب منه المحقق أن يذكر خلاصة لما كتبه في مادية التاريخ فذكر أنه قال في هذا البحث أن ماركس لم يكن هو الفيلسوف الوحيد الذي نبه إلى أهمية العوامل الاقتصادية في التاريخ فهناك يونانيون عاشوا قبل الميلاد وفلاسفة في عصر النهضة قد أشاروا إلى أهمية العامل الاقتصادي في توجيه حوادث التاريخ ولكنهم لم يتكلموا عنها بطريقة منظمة وعلى العكس من ذلك كارل ماركس ، ومع ذلك فقد قلت أن

العوامل الاقتصادية ليست هى كل شىء فى التاريخ وانها تتأثر بالأفكار الدينية والأخلاقية وغير ذلك . وقد انتهيت فى هذا البحث الى أنه لا يجب أن تكون نظرتنا الى التاريخ محدودة ، فلكى نعرف جميع العلل والحوادث فى عصر معين يجب أن نحيط بجميع العوامل الاقتصادية والفكرية والسياسية والدينية ... إلخ .

وقد سأله المحقق عن الكتب التى قراها عن المادية التاريخية ، فأوضح أن الأستاذ الذى كلّفهم بهذا البحث أشار اليهم بالرجوع الى كتب ماركس وانجلز وهى موجودة فى مكتبة الجامعة . كما قرأ البيان الشيوعى الذى كتبه ماركس سنة ١٩٤٨ ، وكتب هذا البيان فى ظروف وفى بلاد لم تكن فيها ديمقراطية وكان غرضه أن ينشأ حزباً موحداً من العمال ليفوز بالحكم السياسى وهذا واضح فى كلامه فى البيان .

وعندما استفسر المحقق عن كيفية وصول هذا الحزب الى الحكم ، قرر أن ماركس قد كتب أن الحزب العمالى السياسى لا يمكن أن يستولى على الحكم فى ظل الارهاب السائد فى ذلك الوقت إلا بالقوة . واعتقد أن هذه النظرية تلائم العصر الذى كتبت فيه فقط ، فإذا ما وجدت ظروف حكم ديمقراطية كان من المستحسن أن يناضل العمال فى سبيل حقوقهم بالاستعانة بهذه الوسائل الديمقراطية عن طريق تكوين نقابات واتحادات للنقابات وعن طريق ترشيح ممثلين فى مجلس النواب والمجالس البلدية وعن طريق استخدام الصحافة دون التعرض لأى حذف أو قمع واعتقد أنه إذا كانت الحكومات المشرفة على تنفيذ مواد الدستور مخلصه فى تنفيذها بالنسبة لجميع طبقات الشعوب فإن هذا كفىل بأن يحق للعمال ما يريدونه ، على أنهم إذا لم يصلوا فليناضلوا نضالاً سلمياً فى سبيل الفوز بمطالبهم ولا أرى أن يلجأوا الى العنف لأنه ليس فى مصلحة الشعوب .

ولكن المحقق أصر على أن البحث الخاص بالمدينة الفاضلة قد اقتبس نظرية كارل ماركس وهى تشير الى استخدام القوة فى سبيل تحقيق المطالب ، فرد على ذلك بقوله انه لا يمكن التسليم بجميع أقوال ماركس

فقد قال بنظرية القوة في ظروف كانت تستدعي استخدام القوة وجميع المؤمنين بتعاليم ماركس حتى في الاتحاد السوفيتي لا يطبقونها تطبيقاً حقيقياً بمعنى أنهم يختارون منها ما يتلاءم وظروف مجتمعهم ودرجة تطوره .

ثم شرع المحقق في استجوابه عن كتابه « أصول الفلسفة الماركسية » فقرر أنه كتب هذا الكتاب في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ وأن دار القرن العشرين للنشر وصاحبها الأستاذ أحمد رشدي صالح قد قامت بنشره .

وقد أوضح الأستاذ أبو يوسف أنه هدف من كتابه « حول الفلسفة الماركسية » كما حدده في مقدمة هذا الكتاب هو الكشف عن الأعياب الأستاذ عباس محمود العقاد وإدعائه أنه أكبر عالم وأكبر فيلسوف ، وقد رأيت أن من يقرأ آراءه عن الفلسفة الماركسية لا يقبلها بأي حال واشك كثيراً في أن الأستاذ العقاد إنما يعتمد تشويه هذه النظريات لأغراض خاصة . فالفلسفة الماركسية هي مجموعة النظريات التي كتبها ماركس وتلميذه أنجلز في كتبهما عن الطبيعة والاقتصاد والمجتمع ، وقد ذكر الأستاذ العقاد في كتابه « في بيتي » أن كارل ماركس كان فيلسوفاً ألياً وكان يعامل الناس معاملة الحيوانات ، في حين أن جميع مؤرخي الفلسفة يتفقون على أن فلسفة ماركس فلسفة دياكتيكية وليست فلسفة ألياً ، وقد ذكر أيضاً الأستاذ العقاد آراء لا يمكن أن يسلم بها كل محب للحقيقة ولذلك رأيت أن أرد عليه في الموضوع الذي تيسر لي فيه بعض الاطلاع .

وطلب منه المحقق أن يفرق بين الفلسفة الديالكتيكية والفلسفة الألية حيث أنه عمد في كتابه حول الفلسفة الماركسية إلى الكلام عنهما ، فأجاب - للتفريق بين الفلسفتين نضرب لذلك مثلاً بسيطاً ، تقول الفلسفة الألية أن الإنسان يتحكم فيه العوامل الطبيعية والجغرافية وعوامل البيئة تحكماً مطلقاً في حين أن الفلسفة الديالكتيكية تقول أن

الانسان مسيطر على العالم المادى كما انه يتأثر به ووسيلة سيطرته هى معرفة هذا العالم فعن طريق هذه المعرفة يستطيع أن يحرر نفسه من كل سيطرة مادية أو اجتماعية ، والصراع بين الانسان وبين الطبيعة لا ينتهى ابداً ، وكل معرفة يتوصل اليها الانسان هى نصر على الطبيعة وتحكم النظرية الديالكتيكية المجتمع من الناحية الاقتصادية ، فإذا كان العلم موجهاً فى الحل الأول نحو خدمة المجتمع كان التطور والسيطرة على الطبيعة أسرع ما يمكن وعلى العكس من ذلك عندما يخضع العلم للسيطرة التجارية ويسخر فى أغراض لا تحترم الانسانية يكون تطور المجتمع بطيئاً جداً .

ثم واجهه المحقق بما ورد فى الصحيفتين ٢١ ، ٢٢ من كتابه حول الفلسفة الماركسية عن معنى المادية فى الفلسفة الماركسية وانتهائه الى تحليل الفلسفة الماركسية الى انها ترمى من الناحية المادية الى أمور أحدها فهم العالم على حقيقته حتى يتسنى اخضاعه وبقوة ، وتسائل المحقق كيف يكون اخضاع العالم وتغييره ؟ فأجاب - بأن المقصود بالعالم هنا العالم المادى أى الطبيعة نفسها - فعاد المحقق الى تساؤله وهل الانسان يدخل فيها ، فأجاب نعم لأن الانسان جزء من الطبيعة طبقاً لهذه النظرة . فتسائل المحقق - وكيف يتسنى اخضاع الانسان وتغييره ، فأجاب - تقصد النظرية فهم الأحوال المحيطة بالانسان والمؤثرات التى تؤثر فيه ودراسة أساليب تفكيره وطرق معيشتة وطبيعة جسمه وغير ذلك . فتسائل المحقق ، وهل تتناول فيما تتناوله هذه الطبيعة نظام الانسان الاجتماعى والاقتصادى وكيف يتغير هذا النظام ، فأجاب - نعم تتناوله ، وأما عن كيفية تغييره فذلك يكون بدراسة واقعه دراسة علمية ، فدراسة الأرض التى يعيش عليها وطبيعتها ودراسة العلاقات الانسانية نفسها والأسس التى يقوم عليها كل هذا يساعدنا على تغيير حياة الانسان أو على الأصح تحسينها .

ثم قرر المحقق ان الانسان الآن فى مصر فى وضع معين وعلى حال معين فكيف يتحسن وما هو السبيل لذلك ؟ فأجاب - أولاً يتحسن

وضع الانسان فى مصر بفهم الأحوال التى يعيش فيها ، واقتصاد الأحوال المادية التى يعيش فيها ، هذا الفهم يساعدنا على تشخيص الأمراض الاجتماعية التى تحط من أحوال المصريين . فتساءل المحقق عن الأحوال المادية التى يعيش فيها الانسان فى مصر ، فأجاب - الشعب المصرى يعيش فى ظل استعمار اجنبى يرمى الى ابقائه جاهلاً وفقيراً لكى يستفيد على حساب الشعوب الأخرى ، فمعرفة هذه الحقيقة المادية الأولى تعلمنا أن أول شىء يجب التخلص منه لتحسين حالة الشعب المصرى هو الاستعمار الانجليزى .

ثم انتقل المحقق بعد ذلك الى مناقشة الأستاذ ابو سيف يوسف فيما ورد بكتابه حول الفلسفة الماركسية فى صحيفتى ٣٦ ، ٣٧ عن الحرية والفلسفة الماركسية والتى أشاد فيها بفضل الثورات فى القضاء على نظام الطبقات ، وما ورد بصحيفة ٣٧ ما نصه : « التاريخ اذن يعلمنا أنه لا وجود للحرريات الفردية طالما انقسم المجتمع الى طبقة تستغل وغالبية تخضع وتشقى وان هذه الحرريات ان كان قد اكتسب بعضها فلم يكن ذلك إلا عن طريق كفاح الشعوب ضد مستغليها ، وقد أجاب على ذلك بقوله أنه لم يقصد بالاشارة الى الثورات كعامل فى القضاء على نظام الطبقات وإنما كل ما فعله هو أنه سجل بعض أحداث تاريخية تحققت بالفعل فى بعض الدول كفرنسا وانجلترا من القرن السابع عشر والثامن عشر فى ظل النظم الاستبدادية .

فعاد المحقق وواجهه بما قال بعد ذلك : « اننا نعلم حق العلم انه فى ظل النظام الرأسمالى القائم على استغلال الانسان لا يمكن أن توجد حرية حقيقية بالنسبة للغالبية العظمى لسببين أولهما هو ان الحرريات فى المجتمع البرجوازى حريات ورقية وهى تفسر فى هذا المجتمع لصالح طبقة معينة دون الطبقة الكاسحة ، واعتبر المحقق هذا القول انه بمثابة تحجيز وترويج لنظام أساسه القضاء على نظام قضاء يعتمد على الثورات .

وقد أجاب الأستاذ أبو سيف يوسف على ذلك بأن قال : « لم أتكلم عن النظام الرأسمالى على الإطلاق وإنما قلت النظام الرأسمالى القائم على استغلال الانسان للانسان ، فكأنى هنا أنتقد ناحية الاستغلال فى النظام الرأسمالى فهذه هى التى تحول بين بعض الحكومات غير الديمقراطية وبين تحقيق الحرية المنصوص عنها فى الدستور لكل انسان .

وسئـل بعد ذلك عما يراه فى نظام الطبقات ، فأجاب بأن كل نظام يبقى ويزول بحسب صلاحيته أو فسادِه وبفض النظر عن رغبات الأشخاص فإذا كان نظام معين يوصم بطابع الاستبداد فإنه يكون من غير المتوقع أن يدوم هذا النظام طويلاً وذلك بحكم طبيعة الأشياء .

فسئـل عن معنى نظام الطبقات فى ذهنه ورأيه فيه ، فأجاب بأنه هو النظام القائم على الملكية الفردية واستغلال الملاك لنشاط غير الملاك فى غالب الأحيان ، أما عن رأيه فيه فإذا كان هذا النظام يتيح للطبقات الفقيرة فرصاً متكافئة فإنه يكون نظاماً فاضلاً .

فنبهه المحقق الى أنه قد ورد فى كتاب حول الفلسفة الماركسية ان التاريخ قد علمنا انه لا وجود للحريات الفردية طالما انقسم المجتمع الى طبقة تستغل وغالبية تخضع وتشقى وان هذه الحريات ان كان قد اكتسب بعضها فلم يكن ذلك إلا عن طريق كفاح الشعوب ضد مستغليها ، فيكون الكاتب بذلك يحبذ كفاحاً ينتهى الى القضاء على نظام المجتمع فيه طبقتين طبقة مالكة وطبقة غير مالكة . فأجاب بأنه لم يكن الهدف من كلامه عن الطبقات ازالة طبقة أو سيطرة أخرى وإنما كان يتكلم عن ظاهرة الاستغلال فحسب ، هذا الى ان الكفاح قد يكون عنيفاً وقد يكون سلمياً وكلمة الكفاح لا تفيد العنف إلا فى الموضع الذى تستغل فيه .

وسأله المحقق عما ورد فى صحيفة (٥٣) من الكتاب عن الماركسية فى التطبيق ما نصه : « وقد زعم العقاد ان قادة الاتحاد السوفيتى

الماركسيين قد آمنوا ببعض مبادئ ماركس ثم عدلوا عنها عندما فشلوا في تطبيقها فعداوا وأقروا حق التملك والتوريث والفروق في المعاش وإعلان العصبيّة القوميّة ، ولكن العقد يستغل للأسف ثقة قارئه به عندما يتحدث عن العشرين سنة من التجارب الفاشلة ولكن يحق لنا أن نسأله أية تجارب فاشلة . وأخذت تتكلم عن الملكية الخاصة ثم أشرت الى طريقة تطبيقها في الاتحاد السوفيتي وتكلمت عن الملكية الاشتراكية التي تتناول وسائل وأدوات الإنتاج والملكية الخاصة التي تتناول أدوات ووسائل الاستهلاك ثم عن اجرة العامل ثم قلت ان الماركسية ان لم تنكر هذا الحق المقدس في التملك ولكنها تنكر ان تؤدي الى استقلال الانسان للانسان وفي هذه الصياغة تمهيد للماركسية وقد قلت إنها نظام اقتصادي يختلف عن نظامنا الاقتصادي في مصر والسبيل الى تحقيقه يكون بالقوة .

وقد رد الأستاذ أبو سيف يوسف على ذلك بقوله : يلاحظ انني لم اكن بصدد تمهيد نظام اجتماعي معين إنما كنت أناقش المبادئ العامة في الفلسفة الماركسية ، وقد أوردت هذه النقطة بالذات لأن العقد حاول أن يوهم القارئ بأن الثورة الروسية قد حققت النظام الشيوعي وألغت الفوارق بين الطبقات في حين أن هذا لم يحدث وأنا لم أحبذ النظام السوفيتي ولكني أؤيد المبدأ القائل بعدم استقلال الانسان للانسان .

فعاد المحقق الى تذكيره بأن قال : بصراحة أنه لا وجود للحريات الفردية طالما انقسم المجتمع الى طبقتين وان الوصول الى الحريات عن طريق الكفاح ، فرد على ذلك بأنه قال انه عندما ينقسم المجتمع الى طبقتين مستغلة والثانية مستغلة أعني انني خصصت الحكم وقصرته على وجود الاستغلال لاعلى وجود الطبقات ، ثم قلت ان الكفاح ليس من الضروري أن يعنى العنف أو الثورة فمنع تكافح في الحياة بأساليب شتى .

فقرر المحقق ان عبارة الكفاح كانت مسبوقة بالإشارة الى ثورات

حدثت بالفعل في انجلترا وفرنسا فكرر الأستاذ أبو سيف يوسف ما سبق أن قاله أن هذه الثورات قد حدثت منذ مئات السنين وقد ذكرتها على سبيل المثال لتقرير وقائع حدثت ولا يعنى ذلك اننى أدعو الى القيام بثورات مماثلة .

وقد سئل الأستاذ أبو سيف يوسف عن علاقته بمجلة الفجر الجديد التى يراس تحريرها الأستاذ أحمد رشدى صالح وعن المقالات التى نشرها فى هذه المجلة ، فذكر أنه يعمل كمسكرتير تحرير هذه المجلة منذ خمسة شهور وأنه نشر منذ هذا التاريخ حوالى خمسة عشر مقالاً وقبلها حوالى عشرة مقالات وكان معظم هذه المقالات فى الفلسفة وبعضها فى الأدب والبعض الآخر فى السياسة . وكنت اهتم بمواقف الأحزاب فكتبت مقالتين عن الوفد أحدهما مؤيداً وثانيهما مهاجماً وكانت كتاباتى فى الغالب عن السياسة الداخلية . وعن الأغراض التى تهدف اليها مجلة الفجر الجديد ، ذكر أنه يبدو من المقالات المنشورة بها انها ترمى الى هدفين الأول التحرر القومى والثانى التحرر الفكرى ، فالتحرر القومى ينحصر فى تعريف المواطنين حقوقهم السياسية وتنبيههم الى الدفاع عنها والتمسك بها ومقاومة الاحتلال الانجليزى والتحرر الفكرى يتم عن طريق نشر الآراء الحديثة شرقية كانت أم غربية ومحاوله القضاء على كل مذهب فكرى يساعد على انحلال الاخلاق او الأفكار القومية . كما نقوم بشرح السياسة المصرية شرحاً عقلياً ومعنى ذلك القضاء على الخرافات والأوهام التى تحول بين الشعب وبين فهم الحوادث السياسية ومجريات الأمور .

وقد سئل الأستاذ أبو سيف يوسف عن أحد الكتب التى وجدت بمنزله عند تفتيشه وهو كتيب بقلم أبو الحسن الفنىمى وعنوانه «الاسلام والشيوعية» ، فقال أن هذا الكتاب غامض جداً لا يدل على فهم كاتبه للشيوعية ولا للاسلام إنما هو بحث متعسف ليس له قيمة علمية .

الباب الخامس

مجلة الفجر الجديد

بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ حرر القسم المخصوص بإدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية مذكرة جاء بها ان مجلة الفجر الجديد التي يصدرها الأستاذ أحمد رشدي صالح دأبت على تمهيد وترويج النظم الشيوعية ، فمن ذلك أنه ورد في العدد الثالث عشر الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

أولاً : في الصحيفة الثالثة كلمة بعنوان « تراثنا الوطني بين حماته وأعدائه » مذكلة باسم أحمد رشدي صالح ورد فيها ... والواقع ان جماهير شعبية كثيرة قد ساهمت في هذه الثورة (بقصد ثورة ١٩١٩) مساهمة فعالة ، فلما انتهت الثورة لم تكن ثمراتها قسمة عادلة بين طبقات الشعب المختلفة انما كان نصيب الطبقة الهرجوازية اكبر نصيب فأصدر الدستور وفي جوهره ضمانات عظيمة لهذه الطبقة وأوجد البرلمان ولم يدخله عضو من الطبقات الشعبية وأصدرت القوانين فإذا بها في معظمها للطبقات الرأسمالية ، ولعل خير مثال على حرمان الطبقات الشعبية من ثمرات هذا الكفاح الدامي الذي أشعلته في ثورتها ان الفلاحين قد حرموا من حق تكوين النقابات وان عطل قانون انتخابات العمد ولم يصدر به مرسوم حتى الآن وهو الذي نادت به جموع الفلاحين والثائرين من الثورة العربية وان حرم العمال من تكوين اتحاد نقابات وان شرد الاشتراكيون المصريون .

وأوضح القسم المخصص ان العبارات الواردة فيما تقدم كلها تحريض على كراهية النظم الأساسية للدولة كالدستور والقوانين

وتوجيه لمجموع الشعب لوضع عثرات تعوق الحكومة عن انجاز الأعمال المنوطة بها بما يدخل تحت حكم المادة (١٧٤) عقوبات التى تحظر التمريض على قلب نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى أو على كراهيته أو الازدراء به .

ثانياً : فى الصحيفة السادسة بعنوان « ثورة أكتوبر » مذيلة باسم احمد سعيد جاء فيها ان ثورة أكتوبر (يقصد ثورة روسيا الاشتراكية) تضرب للشعوب المثل التاريخى فى المنهج العلمى الذى يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية أى الحرية الكاملة ، وهو يظهر كل يوم وكل ساعة ان الطبقة العاملة هى دون غيرها من الطبقات التى تستطيع أن تحل المشكلة بكفاحها وانتصارها لأنها الطبقة الخالقة الطبقة الانسانية التى لا يمكن أن ترتشى .

وقد أوضح القسم المخصوص ان فى هذا المقال تحبيذ للسوفيياتية التى قامت فى روسيا والثورة التى قام ذلك النظام على اكتافها وهى ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ ، الأمر الذى ينطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ عقوبات .

ثالثاً : فى الصحيفة العاشرة تحت عنوان « كلمة » مذيلة باسم نعمان عاشور جاء فيها - فى سبتمبر اجتمعت اللجنة المركزية للحزب واقترت الأخذ بهبرنامج لينين بالقيام بالثورة المسلحة ثم عهدت اليه الاعداد للثورة وتكوين الحرس الأحمر من العمال والفلاحين وفى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ تكلم لينين فى المؤتمر وقال أيها الرفاق سنشرع فى تحقيق الثورة ، وهكذا بدأ تاريخ الفقراء وقضى نهائياً فى سدس الكرة الأرضية على استغلال الانسان لأخيه الانسان ، وتحقق فى النهاية حلم أجيال من النفوس الحرة التى ظلت تصرخ فى غياهب التاريخ البشرى وتنشد الحق وتأمل الخير وتروم للانسان حياة كريمة على الأرض . وينجاح الثورة البروليتارية الاشتراكية دخلت الانسانية فى عصر جديد ، وأشرف ليل الرأسمالية الطويل الحالك على النهاية وما

هو نهار الاشتراكية يبرز أخيراً ، والشمس تبدو من الشرق .

وأوضح القسم المخصوص ان في المقال تحبيكاً لمذهب لينين وترويجاً لقيامه في الشرق بما يقع تحت طائلة الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ عقوبات .

ويرى القسم المخصوص ان الروح التي تلى على أحمد رشدي صالح حشو مجلته بالاشارة الى الثورات روح كلها خطر على الأمن العام في المملكة المصرية ، واقترح احالة الأمر الى النيابة العمومية .

وفي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ أصدرت النيابة العامة أمرها بتفتيش منازل الأستاذ أحمد رشدي صالح رئيس تحرير مجلة الفجر الجديد ونعمان السيد عاشور والبحث عن شخص اسمه أحمد سعيد يحرر في مجلة الفجر الجديد ويرجع حسبما نصرت ادارة القلم السياسي ان هذا اسم مستعار .

وفي يوم الجمعة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ قام وكيل النيابة الأستاذ مختار قطب بمصاحبة ضباط ادارة القلم السياسي لتنفيذ اذن رئيس النيابة ، وقد أثبت في صدر محضره وقد علمنا قبل مغادرتنا القلم السياسي ان نعمان عاشور موجود بادارة لجنة نشر الثقافة فأمرنا بالقبض عليه وارساله الى بندر الجيزة ريثما يتم التفتيش المطلوب ، وكنا قد علمنا من حضرة رئيس النيابة ان هؤلاء متهمون بالترويج للمذاهب الشيوعية .

وانتقلت النيابة الى ادارة مجلة الفجر فوجدت بها الأستاذ أحمد رشدي صالح والأستاذ صادق سعد وعلى الراعي والأستاذ أبو سيف يوسف ، وقد شرع وكيل النيابة في التفتيش فوجد مقالاً بتوقيع أحمد سعيد وباستفساره من الأستاذ رشدي صالح عن كاتب هذا المقال فأخبره ان كاتبه هو الأستاذ صادق سعد الذي يوقع مقالاته أحياناً باسم أحمد سعيد ، وقد أقر الأستاذ صادق سعد ذلك ، وقد تم تفتيش من اذن بتفتيشه ثم شرع وكيل النيابة في سؤالهم .

وقد استجوبت النيابة العامة الأستاذ أحمد رشدي صالح في يوم الجمعة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وسألته عن الغرض الذي أنشئت من أجله مجلة الفجر الجديد فقال إنها مجلة ثقافية غرضها أن تنشر مقالات في الأدب والفكر والاقتصاد والسياسة من الناحية النظرية وفيما يتعلق بالاقتصاد فالمجلة ليس لها أهداف عملية وإنما هي تريد أن توضح من الناحية النظرية المذاهب والمدارس المختلفة في أوجه الحياة المختلفة ومنها الناحية الاقتصادية . والمجلة تتناول المسائل الاقتصادية بشكل ثانوي وتتناولها في مختلف أوضاعها ونظمها وليس لها هدف معين في تحقيق نظام اقتصادي معين .

وعندما أشار المحقق إلى أن المجلة تعنى فيما يتعلق بالمذاهب الاقتصادية بالمذهب الاشتراكي ، رد الأستاذ أحمد رشدي صالح بأن عنده توضيح بسيط لماهية الاشتراكية التي تتعرض لها المجلة ، فالاشتراكية كأي نظام اقتصادي آخر تتناولها المجلة من الناحية النظرية وهي تعنى بالسير في الاتجاه العام ، ووجهت المجلة عناية عامة للأنظمة الاقتصادية المختلفة فإذا درست مقالات الخمسة عشر عدداً التي صدرت من مجلة الفجر الجديد يظهر أن المجلة تناولت النظم الديمقراطية والديمقراطية الاشتراكية والاشتراكية والنظم الاقتصادية السائدة في الشرق الأقصى والأوسط

ولكن المحقق عاد وأشار إلى أن المجلة تتعرض للماركسية بالمدح فأجاب الأستاذ أحمد رشدي صالح على ذلك بأن المجلة تعرضت للماركسية كنظرية علمية وقد أثبتت في مقالات متعددة الأساس العلمي للنظرى للماركسية . هذا الأساس الذي يدرس الآن في الجامعة في معهد الصحافة بكلية الآداب وبعض أقسام كلية الحقوق .

ثم استجوبه المحقق بخصوص المقالة الممنونة «ثورة أكتوبر» التي كتبها وهي خاصة بثورة روسيا الاشتراكية وفيها مدح للنظام السوفييتي والطبقة العاملة ووصفت هذه الطبقة أنها هي الطبقة التي

نستطيع أن نحمل الشعلة بكفاحها وانتصارها لأنها الطبقة الخالقة للطبقة الإنسانية التي لا يمكن أن ترتشى .

وقد أجاب الأستاذ أحمد رشدي صالح على ذلك بقوله - المجلة مدحت وتمدح التيار الديمقراطي الذي ساد معظم بلاد العالم عقب هزيمة الفاشية وقد كتبت المجلة صفحتين بعد انتصار العمال في انجلترا تظهر من الناحية النظرية هذا الحادث الديمقراطي ، فهي إذا مدحت الديمقراطية بشكل عام فليس من أهدافها أن تختص ديمقراطية دون غيرها بالثناء ، والمجلة كتبت في مناسبات عدة منها ذكرى الثورة الفرنسية ومنها ذكرى تصريح فبراير في مصر ومنها ذكر وعد بلفور وفي هذه المناسبات وغيرها كانت تظهر الجانب المناهض للاستعمار

وعاد المحقق فذكر انه جاء بالمقال أنف الذكر العبارة الآتية : « هذه الثورة أي ثورة أكتوبر تضرب للشعوب المثل التاريخي في النهج العلمي الذي يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية أي الحرية الكاملة ، مما يستفاد منه ان الاشتراكية هدف .

فأجاب الأستاذ أحمد رشدي صالح على ذلك بقوله : الاشتراكية هما معناها الحريات الديمقراطية كما عبّرت عنها مقررات المؤتمرات الدولية الأخيرة في طهران ومالطة وسان فرانسيسكو وهدفت الى تأمين حياة الفرد والشعوب ضد الخوف والجهل إذ هدفت الى رفاهية الشعوب

فتسائل المحقق عما إذا كانت هذه المؤتمرات قد أسهمت هذه الأشياء لفظ الحرية الاشتراكية فأجاب بأنها استعملت كلمات مرادفة للاشتراكية مثل عبارة « المصلحة العامة الجماعية » ، وفي هذا المعنى كتبت الفجر الجديد

فسأله المحقق : إذا كانت المؤتمرات الدولية قد أخذت بعبارة المصلحة العامة الجماعية فلم اخترت في التعبير عنه بالمجلة لفظ الاشتراكية

فأجاب : لأن الاشتراكية إذا اقتصرَت على معانيها وهي تأمين الفرد من الفقر والمرض والخوف واستهداف المصلحة العامة للمجتمع فهي تهدف تماماً لمعنى الكلمة

ثم سأله المحقق عن مقاله الذى نشره بالعدد الثالث عشر فى الصفحة الثالثة بامضاءه وعنوانه « تراثنا الوطنى بين حماة وأعدائه » الذى ذكر فيه الثورة المصرية وأسفت أن ثمراتها لم تقسّم قسمة عادلة بين طبقات الشعب المختلفة وقلت أن من نتائجها أن شرد الاشتراكيون المصريون فأجاب الأستاذ أحمد رشدى صالح على ذلك بقوله - أن هذه حقيقة ذكرت فى كتب التاريخ ومنها كتاب الاستعمار البريطانى فقد قال هذا الكتاب : أن حزب الوفد لما ولى الحكم بطش بمواطنين مصريين منهم الاشتراكيون ، وهم على الأغلب الديمقراطيون الذين كانوا يريدون توسيع الحقوق الديمقراطية .

وأخيراً واجهه المحقق بتحريات رجال البوليس السياسى بأنه يعمل على ترويج النظام الشيوعى فى مصر ويعمد من هذا إلى قلب نظام الحكم ، فنفى ذلك قال هذا غير صحيح بالمرّة وإنما أعمل فى الفجر الجديد وفى كتيبى ومنها مشكلة قناة السويس التى ظهرت فى سنة ١٩٤١ وكتاب كرومر فى مصر الذى ظهر فى ظل الرقابة وكتاب الاستعمار البريطانى فى مصر الذى يطبع الآن وفى مقالاتى عن الحركة الوطنية أعمل كوطنى ديمقراطى يريد توسيع الحقوق الديمقراطية ولا أهدف إلى قلب نظام الحكم .

ثم استجوبت النهاية العامة بعد ذلك المهندس صادق سعد ، فسالته عن مقاله المنشور بمجلة الفجر الجديد عن « ثورة أكتوبر » التى تضرب المثل التاريخى فى المنهج العلمى الذى يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية .

فأجاب بأنه يؤيد المنهج العلمى الذى يجب أن يتبع للحصول على الحرية ، وألصد بالمنهج العلمى الدراسة العلمية للمجتمع وتطوره .

وقد اعترفت الثورة الروسية بحقوق القوميات ومنها الحقوق السياسية والاقتصادية الأمر الذى أدى الى تحسّن الانتاج ورفع الأجور وتحديد ساعات العمل . وهذه هى الحرية الاشتراكية التى أقصدها .

ولما واجهه بتحريات البوليس السياسى بأنه يعمل على ترويج المذاهب الشيوعية وقلب نظام الحكم رد بأنه يعمل على استقلال مصر ضد الاستعمار الأجنبى وعلى اشاعة الحقوق الديمقراطية للشعب المصرى .

ثم استجوبت النيابة الأستاذ نعمان سعد الدين عاشور الذى قرر ان له ميولاً اشتراكية وان المبادئ التى يعتنقها فى هذا الصدد ان الاشتراكية عبارة عن توسيع الديمقراطية وكفالة حرية الرأى والعقيدة واجراء الاصلاحات الاقتصادية التى تعود بالفائدة على المجموع وتحقيق الديمقراطية السياسية ، وأقصد بالاصلاحات الاقتصادية تعميم الصناعة فى مصر وفرض ضرائب تصاعدية على أصحاب رؤوس الأموال ، وهذا هو أنسب تطبيق للاشتراكية فى مصر . والحقوق الديمقراطية هى حق الفرد فى ابداء رأيه بحرية ومنع اعتقاله أو القبض عليه دون وجه حق .

ولكن المحقق نبهه الى أن هذه الحقوق موجودة فعلاً فى القوانين المصرية ، فأجاب بأنه يقصد أن هناك عيوباً فى التطبيق ، كما انه رغب فى توسيع نطاق هذه الحقوق ، إذ انى اعتقد ان حرية الفرد ليست مجرد حرية فكرية وإنما هى حرية اقتصادية وسياسية . والحرية الفكرية معناها ان الانسان يعتقد المبدأ الذى يشاؤه ، والحرية السياسية أن يكون للانسان كلمة فى سياسة بلاده ، والحرية الاقتصادية أن يكون لكل انسان الحق فى العمل ، واعتقد أن الحرية الاقتصادية غير مكفولة فى القوانين المصرية لأن كل انسان ليس له الحق فى العمل ، وكذلك الحرية السياسية غير مكفولة الكفالة الكافية لأنه ليس لكل انسان الحق فى اعتناق ما يشاء من النظريات أو النظم السياسية .

وعندما سأل المحقق ما إذا كان ينعى على القوانين المصرية

قصورها عن هذا الغرض إجاب بالإيجاب ، وعندما سُئل عن الطريق الذى يريد أن يسلكه لهذا الغرض ، إجاب الطريق الديمقراطى . فواجهه المحقق بتحريات البوليس السياسى أنه يعمل على قلب نظام الحكم فنفى ذلك .

وعقب انتهاء الاستجواب أمر المحقق بالقبض على كل من أحمد رشدى صالح وصديق سعد ونعمان سعد الدين عاشور وحبسهم أربعة أيام احتياطياً .

وفى صباح يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ أعيد سؤال الأستاذ أحمد رشدى صالح والمهندس صديق سعد والأستاذ نعمان سعد الدين عاشور بمعرفة وكيل نهاية شمال القاهرة الأستاذ امام الخريبي .

وقد استفسر المحقق من الأستاذ أحمد رشدى صالح عن تاريخ التصريح له بإصدار مجلة الفجر الجديد ، فذكر أن ذلك كان فى شهر مايو سنة ١٩٤٤ . فسأله المحقق عما إذا كان يدين بالمبادئ الاشتراكية ، فأجاب بأنه سبق أن سُئل فى التحقيق السابق هذا السؤال وإجاب ان البرنامج الذى يعبر عن عقيدته الاجتماعية والسياسية موضح فى مقالاته بالفجر الجديد وفى كتبه ، وخلاصته انى أستهدف توسيع الديمقراطية ورفع مستويات الطبقات الشعبية وإشاعة الحريات السياسية وخاصة حرية الفكر وقبل هذا أو بعده التحرر من الاستعمار الانجليزى ، فإذا سميت هذه المبادئ بالمبدأ الاشتراكى فأنا ادين به .

ثم واجهه المحقق بما جاء فى إحدى مقالاته المنشورة بمجلة الفجر الجديد بعنوان « تراثنا الوطنى بين حماته وأعدائه - جاء بها - والواقع ان جماهير شعبية كثيرة ساهمت فى هذه الثورة مساهمة فعالة فلما انتهت لم تكن ثمراتها قسمة عادلة بين طبقات الشعب المختلفة وإنما كان نصيب الطبقة البرجوازية أكبر نصيب فأصدر الدستور . وفى جوهره ضمانات عظيمة لهذه الطبقة ولوجد البرلمان فما دخله عضو من الطبقات الشعبية . وسأله المحقق عما يقصده من هذه العبارة .

فأجاب الأستاذ أحمد رشدي صالح على ذلك بقوله : لنا استقري واسجلها تاريخياً ففى ذكرى لنتائج الثورة المصرية استعرضت بعد هذه الفقرة ما غنيتها بها فقلت لعل خير مثال على حرمان الطبقات الشعبية من ثمرات هذا الكفاح الدامى الذى أشعلته فى ثورتها ان الفلاحين قد حرموا حق تكوين النقابات وان عطل قانون انتخاب العمد ولم يصدر به مرسوم حتى الآن وهو الذى نادت به جموع الفلاحين والثائرين فى الثورة العرباية ، اى اننى قصدت الى ابراز ان الثورة المصرية التى قام بها الشعب ضد الاستعمار واشتركت فيها جموع العمال والفلاحين والمثقفين وكبار ملاك الاراضى والرأسماليين قد انتهت الى حالة نال منه فريق أكثر مما نال الفريق الآخر ، هذه هى الحقائق التاريخية . ولا يفهم من ذلك مطلقاً انى أنتقد مواد الدستور لأن كون بعض الفئات استفادت أكثر من غيرها من تطبيق الدستور لا يعنى ان الدستور فى ذاته فيه مطعن ولذلك فإننى اطالب بأن يتمتع المصريون جميعاً بالحقوق الدستورية كاملة . وأما عن قولى : فأصدر الدستور فى جوهره ضمانات عظيمة للطبقة البرجوازية ، فلا يعتبر انتقاداً للدستور وإنما اتقيمه ، اى اننى لا أنقده فأظهر معانيه فقط ، وليس معنى قولى هذا ان ليس بالدستور ضمانات عظيمة للطبقات الأخرى وهذا واضح من سياق تمجيدى للثورة المصرية والنظام البرلمانى الدستورى - وأما عن سبب العيوب التى ظهرت بعد تطبيق الدستور فيرجع الى ان القوانين التى صدرت استناداً الى الدستور لم تسايرها فى مستواه واتساعه فعلاً الدستور ينص على حرية الفكر فى حدود القانون وبينما قانون المطبوعات الذى يعمل به صدر فى سنة ١٨٨١ اى قبل صدور الدستور بأربعين عاماً ، ومثلاً نص فى الدستور على أن حق الانتخاب والترشيح مكفول لكل مصرى فى حدود القانون بينما وضع حد للترشيح فى مجلس الشيوخ ، والذى اقتصده بالذات هو ان القوانين المستندة الى الدستور تضع حدوداً هى التى أنقدها وأريد أن توسع هذه القوانين .

ثم سأله المحقق عما يعنيه من قوله ان الاشتراكيين المصريين شربوا . فأجاب بأنه قد سئل هذا السؤال في التحقيق السابق فقال ان هذه حقيقة تاريخية ذكرها الأستاذ محمد رفعت بك في مذكراته عن مصر وكذلك ذكرها بالنص « اميل بيرنز » عضو حزب العمال البريطاني في كتابه الاستعمار البريطاني في مصر ، وقلت ان هؤلاء الاشتراكيين الذين شربوا أوردتهم كحقيقة تاريخية فقط .

كما سئل عن سبب نشره لمقال « ثورة أكتوبر » مذكياً باسم أحمد سعيد رغم ان في هذا المقال تحبيذاً للشيوعية ، فأجاب بأن نشر هذا المقال وغيره بمناسبة ذكرى الثورة الاشتراكية وهي كغيرها من الأحداث التاريخية العامة قد تعرض لها الفجر الجديد ، فقد كتبت الفجر الجديد مقالات عن الثورة الفرنسية قبل هذا ومجدها ، فالتعرض للثورة الاشتراكية كان على أساس انها حدث تاريخي هام يهم جمهور القراء ان يعرفوا جوانبه المختلفة خاصة ونحن في اعقاب حرب انتصر فيها الحلفاء وعلى رأسهم انجلترا وأمريكا وروسيا السوفيتية .

ولكن المحقق أشار الى أنه قد وردت عبارات في مقال ثورة أكتوبر تدل على ان الناشئ يمجّد ويحبذ المبدأ الشيوعي ، فقد جاء في هذه المقالة « وقد أظهر النظام السوفيتي منذ نشأته وهو يظهر كل يوم وكل ساعة ان الطبقة العاملة هي دون غيرها من الطبقات التي تستطيع أن تحل المشكلة بكفاحها وانتصارها لأنها الطبقة الخالقة الانسانية التي لا يمكن أن ترتشى » .

وقد رد الأستاذ أحمد رشدي صالح على ذلك بقوله - أعتقد ان هذا المقال واحد من عشرات بل مئات المقالات والكلمات التي قيلت عن روسيا خاصة بعد الحرب الأخيرة وفي أثنائها والتي انصب معظمها على النظام والتي قالها رجال لا يحبذون الشيوعية من أمثال تشرشل ومن رجال مسئولين آخرين عرفوا بكرهيتهم للمبادئ الشيوعية . ثم ان هذه الفقرة تقريرية وتستطيع أن نرجع الى مثلاً او اكبر في كتب

أسقف كنتبرى وهو من رجال الدين فى إنجلترا ومعروف أيضاً أنه لا يحدد المبادئ الشيوعية والذي تباع كتبه هذه فى مصر وهى تحمل أوصافه للنظام السوفيتى ، وهذه الكتب توجد فى مكتب الجامعة .

ولكن المحقق أصر على أن مما يؤيد تحبيذ رشدى صالح للمبدأ الشيوعى نشره لمقال معنون « ستالين فى الثورة الاشتراكية » والمذيل باسم نعمان عاشور ، فقد جاء فى هذا المقال العبارة الآتية « فى سبتمبر اجتمعت اللجنة المركزية للحزب واقترت الأخذ ببرنامج لينين بالقيام بالثورة المسلحة ثم عهدت اليه الاعداد للثورة وتكوين الحرس الأحمر من العمال والفلاحين وكانت شمس اكتوبر قد أشرقت على أول حكومة للعمال والفلاحين على وجه الأرض برياسة لينين ، وهكذا بدأ تاريخ الفقراء من اليوم وما بعده قضى نهائياً فى سدس الكرة الأرضية على استغلال الانسان لأخيه الانسان وتحقق فى النهاية حلم أجيال من النفوس عن الحرية التى ظلت تصرخ فى غياهب التاريخ البشرى تنشد الحق وتأمل الخير وتقيم للانسان حياة كريمة على الأرض . وينجاح الثورة الاشتراكية دخلت الانسانية فى عصر جديد وأشرف ليل الرأسمالية الطويل الحالك على النهاية ، وها هو نهار الاشتراكية يبزغ أخيراً والشمس تبدو من الشرق .

وقد أجاب الأستاذ أحمد رشدى صالح بقوله : أن هذه المقالة استعراض تاريخى لحوادث الثورة يبدأ من سنة ١٩١٤ ويتقصى الحوادث المختلفة فى روسيا حتى وقوع الثورة الاشتراكية وقد قصد به كما هو واضح من سياقه أن يعطى صورة تاريخية لما حدث ، ولا أظن أن هذا المقال يحمل أى تحبيذ للشيوعية ، فهو يبدأ بإعلان الحرب سنة ١٩١٤ وبموقف الاشتراكيين الديمقراطيين من هذه الحرب وينشوب المظاهرات ويثنى بقيام حكومة كرينسكى الديمقراطية ويعرض الى وصول لينين من المنفى ثم يستطرد الى انشاء مجلس السوفيت وبرلمانات فى مناطق الحدود والوسط يشير الى مواقف ستالين من هذه

الأحداث جميعاً ، هذا هو جوهر المقال فإذا استعمل الكاتب استعارات في الفقرة موضوع المؤاخذة ، فإنه قد استعمل في بقية المقال نفس الأساليب ، فقال مثلاً حينما دقت طبول الحرب الاستعمارية تقدمت الجيوش نحو خندق الجنود واطفئت أنوار أوروبا المتأججة ... الخ .

ولكن المحقق استمر على إصراره من أن الفقرة التي أوردها في أسوأه السابق لا تعتبر سرناً تاريخياً وإنما هي من عمل كاتب المقال وفيها تمهيداً ظاهر للمبدأ الشيوعي .

وقد أوضح الأستاذ أحمد رشدي صالح أن هذه الفقرة تقول : كانت شمس أكتوبر قد أشرقت على أول حكومة للعمال والفلاحين على وجه الأرض برئاسة لينين » . فهذه حقيقة . ثم ورد بالمقال « وهكذا بدأ تاريخ الفقراء من اليوم وما بعده قضى نهائياً في سدس الكرة الأرضية على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان » فواضح أن الكاتب يعنى بعبارة « يبدأ تاريخ الفقراء من اليوم » أن حقيقة جديدة من التاريخ قد ولدت تماماً كقول المؤرخين أن تاريخ الرأسمالية قد بدأ مع الثورة الفرنسية فهذه حقيقة تاريخية وضعها الكاتب في استعارة قريبة جداً من الحقيقة وعبرة تحقق في النهاية حلم أجيال من النفوس الحرة التي ظلت تصرخ في غياهب التاريخ البشري السحيق تنشد الحق وتأمل الخير وتقيم للإنسان حياة كريمة على الأرض ، وواضح أن الكاتب قد قال أن ثورة الاشتراكية كانت حلم أجيال من النفوس البشرية ، ومن درس التاريخ يعرف أن الانسانية بعد عهد أفلاطون إلى الآن وهي تحلم بتحقيق الاشتراكية . ثم أن الكاتب قال حلم الأجيال من النفوس البشرية ولم يقل حلم كل الناس فهذا نوع مما يفكر فيه الناس ويقرره المؤرخون ، وأما جملة تصرخ في غياهب التاريخ البشري السحيق تنشد الحق وتقيم للإنسان حياة كريمة على الأرض فقد انصبت على هذه الأجيال من النفوس الحرة . وأما قول الكاتب التاريخ البشري السحيق ، فلا بد أنه عني في التاريخ الماضي ، وأما نشدان الحق والخير والحياة الكريمة

على الأرض فكانت من أهداف الحالمين باقامة الاشتراكية ، اى أن الكاتب فى كل هذه الفقرة حسب كلامه انصب على حلم الاشتراكية قبل قيامها . اما جملة بنجاح الثورة الاشتراكية البروليتارية دخلت الانسانية فى عصر جديد فيعنى بالضبط ان مرحلة لم تكن موجودة قبل قيام الثورة الاشتراكية قد بدأت ، اما جملة اشرف ليل الراسمالية الطويل الحالك على النهاية وها هو نهار الاشتراكية يبرز أخيراً والشمس تبدو من الشرق ، فمرتبط بالرد الذى قيل أعنى انه قال اشرفت شمس اكتوبر وبدأت مرحلة جديدة واشرف ليل الراسمالية على النهاية وبدأ نهار الاشتراكية فى البروز والشمس تبدو من الشرق ، كل هذا فى روسيا إبان الثورة الاشتراكية . واما استعمال كلمتي نهار الاشتراكية تبرز والشمس تبدو من الشرق ، فواضح ان الشرق هنا هو روسيا كما هى معروفة لكثير من علماء السياسة وايضاً واضح الاستعارة فى كلمتي نهار والشمس والشرق من الشرق .

وعقب الانتهاء من استجواب الأستاذ أحمد رشدى صالح للمرة الثانية ، بدأ المحقق فى استجواب المهندس صادق سعد للمرة الثانية التى قرر أنه يكتب فى كل عدد من أعداد مجلة الفجر الجديد من غير أجر ، وان هدفه من ذلك هو البحث العلمى وخدمة الوطن ، وعندما سئل عن اعتناقه مبدأ اجتماعى معين ، اجاب - اعتقد ان حالة المجتمع المصرى السيئة الآن ترجع بشكل رئيسى الى قبضة الاستعمار على جميع نواحي الحياة فى مصر اقتصادية واجتماعية وسياسية وان تحسين هذه الحالة إنما يأتى أولاً وقبل كل شىء برفع مستوى الطبقات الفقيرة وبتوسيع الديمقراطية .

وعندما سأل المحقق عن الوسيلة التى يراها موصلة الى رفع مستوى الطبقات الفقيرة ، اجاب بأن الوسيلة التى تؤيدها وتدعو اليها لها ناحيتان مرتبطتان الأولى نقل الاحتكارات الكبرى الى ملكية الدولة مثل شركة المياه والترامواى والنور والبنك الأهلى وتمكين الدولة من مراقبة

الانتاج الكبير وتوجيهه مثل تحديد زراعة القطن و انتاج النسيج والسكر ،
والثانية اجتماعية وسياسية أى الاعتماد على الطبقات الفقيرة ومنظماتها
فى الحكم السياسى والتشريع والدفاع عن البلاد ، ويمكن ادراك نظرتى
الى المجتمع المصرى والطريقة التى ادعو اليها للنهوض به من مجموعة
المقالات التى نشرتها فى مجلة الأسبوع ومجلة الفجر الجديد ومن
كتابى مشكلة الفلاح ومأساة التعمين الذى ظهرها خلال هذه السنة .

وعندما سئل : هل معنى هذا أنك تدعو الى إلغاء الطبقات ، أجاب :
ادعو الى تحسين حالة الطبقات الشعبية الفقيرة وهى الغالبية الكبرى فى
المجتمع المصرى والى محاربة قبضة الاستعمار على بلادنا تلك القبضة
التي اعتبرها السبب الرئيسى لمشاكلنا جميعاً . وأنا لا ادعو الى إلغاء
الملكية الفردية وإنما اطالب بنقل ملكية الاحتكارات الكبرى الى الدولة ،
كما انى اوضحت فى كتابى مشكلة الفلاح مطلبتى بتحديد الملكية
الزراعية بخمسين فداناً ، كما أيدت مشروع خطاب بك فى مقالة لى فى
الفجر الجديد .

وأما عن نشره فى مجلة الفجر الجديد عن ثورة أكتوبر ، فقد قرر
أنه كتب هذا المقال بمناسبة ذكرى الثورة الاشتراكية وقد قصد أن يحل
حدثاً تاريخياً علمياً وقد ظهر هذا المقال فى العدد الثالث عشر من مجلة
الفجر الجديد بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

وقد سأل المحقق عن تفسيره لما جاء فى هذا المقال من ان النظام
السوفيتى قد اظهر منذ نشأته وهو يظهر كل يوم وكل ساعة ان الطبقة
العاملة هى دون غيرها من الطبقات التى تستطيع ان تحل المشكلة
بكفاحها وانتصارها لأنها الطبقة الخالقة الطبقة الانسانية التى لا يمكن أن
توتشى فقرر أن هذا لا يخرج عن اقرار علمى لحوادث وقعت وأشياء
وجدت ، فالطبقة العاملة كانت فى طليعة الحركات التحريرية التى قامت
فى أوروبا ضد الاستعمار النازى وفى طليعة المجهود الحربى الذى بذلته
الدول الحليفة وهى تكون الأغلبية الكبرى من الاتحاد السوفيتى . وقد
أبرزت فى هذا المقال دور الطبقة العاملة فى الكفاح التحريرى .

على الأرض فكانت من أهداف الحالمين باقامة الاشتراكية ، اى إن الكاتب فى كل هذه الفقرة حسب كلامه انصب على حلم الاشتراكية قبل قيامها . أما جملة بنجاح الثورة الاشتراكية البروليتارية دخلت الانسانية فى عصر جديد فيعنى بالضبط ان مرحلة لم تكن موجودة قبل قيام الثورة الاشتراكية قد بدأت ، أما جملة اشرف ليل الراسمالية الطويل الحالك على النهاية وها هو نهار الاشتراكية يبرز أخيراً والشمس تبدو من الشرق ، فمرتبط بالرد الذى قيل اعنى انه قال اشرفت شمس اكتوبر وبدأت مرحلة جديدة واشرف ليل الراسمالية على النهاية وبدأ نهار الاشتراكية فى البروز والشمس تبدو من الشرق ، كل هذا فى روسيا إبان الثورة الاشتراكية . وأما استعمال كلمتي نهار الاشتراكية تبرز والشمس تبدو من الشرق ، فواضح ان الشرق هنا هو روسيا كما هى معروفة لكثير من علماء السياسة وايضاً واضح الاستعارة فى كلمتي نهار والشمس والشرق من الشرق .

وعقب الانتهاء من استجواب الأستاذ أحمد رشدي صالح للمرة الثانية ، بدأ المحقق فى استجواب المهندس صادق سعد للمرة الثانية التى قرر أنه يكتب فى كل عدد من أعداد مجلة الفجر الجديد من غير أجر ، وان هدفه من ذلك هو البحث العلمى وخدمة الوطن ، وعندما سئل عن اعتناقه مبدأ اجتماعى معين ، اجاب - اعتقد أن حالة المجتمع المصرى السيئة الآن ترجع بشكل رئيسى الى قبضة الاستعمار على جميع نواحي الحياة فى مصر اقتصادية واجتماعية وسياسية وان تحسين هذه الحالة إنما يأتى أولاً وقبل كل شئ برفع مستوى الطبقات الفقيرة ويتوسيع الديمقراطية .

وعندما سأل المحقق عن الوسيلة التى يراها موصلة الى رفع مستوى الطبقات الفقيرة ، اجاب بأن الوسيلة التى أؤيدها وأدعو إليها لها ناحيتان مرتبطتان الأولى نقل الاحتكارات الكبرى الى ملكية الدولة مثل شركة المياه والترمواى والنور والبنك الأهلى وتمكين الدولة من مراقبة

الانتاج الكبير وتوجيهه مثل تحديد زراعة القطن وإنتاج النسيج والسكر ،
والثانية اجتماعية وسياسية أى الاعتماد على الطبقات الفقيرة ومنظمتها
فى الحكم السياسى والتشريع والدفاع عن البلاد ، ويمكن إدراك نظرتى
الى المجتمع المصرى والطريقة التى أدعو اليها للنهوض به من مجموعة
المقالات التى نشرتها فى مجلة الأسبوع ومجلة الفجر الجديد ومن
كتابى مشكلة الفلاح ومأساة التعمين الذى ظهر خلال هذه السنة .

وعندما سئل : هل معنى هذا أنك تدعو الى إلغاء الطبقات ، أجاب :
أدعو الى تحسين حالة الطبقات الشعبية الفقيرة وهى الغالبية الكبرى فى
المجتمع المصرى وإلى محاربة قبضة الاستعمار على بلادنا تلك القبضة
التي اعتبرها السبب الرئيسى لمشاكلنا جميعاً . وأنا لا أدعو الى إلغاء
الملكية الفردية وإنما أطالب بنقل ملكية الاحتكارات الكبرى الى الدولة ،
كما انى أوضح فى كتابى مشكلة الفلاح مطالبتي بتحديد الملكية
الزراعية بخمسين فداناً ، كما أيدت مشروع خطاب بك فى مقالة لى فى
الفجر الجديد .

وأما عن نشره فى مجلة الفجر الجديد عن ثورة أكتوبر ، فقد قرر
أنه كتب هذا المقال بمناسبة ذكرى الثورة الاشتراكية وقد قصد أن يحل
حدثاً تاريخياً علمياً وقد ظهر هذا المقال فى العدد الثالث عشر من مجلة
الفجر الجديد بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

وقد سأله المحقق عن تفسيره لما جاء فى هذا المقال من أن النظام
السوفيتى قد أظهر منذ نشأته وهو يظهر كل يوم وكل ساعة أن الطبقة
العاملة هى دون غيرها من الطبقات التى تستطيع أن تحل المشكلة
بكفاحها وانتصارها لأنها الطبقة الخالقة الطبقة الانسانية التى لا يمكن أن
ترتضى فقرر أن هذا لا يخرج عن إقرار علمى لحوادث وقعت وأشياء
وجدت ، فالطبقة العاملة كانت فى طليعة الحركات التحريرية التى قامت
فى أوروبا ضد الاستعمار النازى وفى طليعة الجهود الحربى الذى بذلته
الدول الحليفة وهى تكون الأغلبية الكبرى من الاتحاد السوفيتى . وقد
أبرزت فى هذا المقال دور الطبقة العاملة فى الكفاح التحريرى .

وأما عن عبارة أشرف ليل الرأسمالية الطويل الحالك على النهاية وما هو نهار الاشتراكية يبرز أخيراً ، فهذا التشبيه اختتم به هذا المقال للتعبير عما حدث في روسيا وهو أيضاً من الحقائق التاريخية ، وأما عبارة الشمس تهدو من الشرق فهي خاتمة تفيد أن الاشتراكية نجحت في روسيا نتيجة للثورة التي عرضت لها عرضاً علمياً صرفاً في طول المقال وكان من المحتم أن اختتم المقال بهذه الجملة لأنني عرضت في سياق المقال لوجهتيّ نظر مختلفتين ، وهو لا يعدو أن يكون تشبيهاً معبراً عن ذلك .

وبتاريخ ١٩٤٥/١٢/٣٠ وبعد عرض وكيل النيابة المحقق الأوراق على رئيس النيابة قرر الإفراج عن المتهمين الثلاثة : أحمد رشدي صالح وصادق سعد ونعمان سعد الدين عاشور إذا دفع كل منهم ضماناً مالياً قدره عشرة جنيهات .

ولما كانت قائمة الأسماء التي تقدمت بها وزارة الداخلية إلى النائب العام في العاشر من يولييه سنة ١٩٤٦ والتي أصدر أمراً بتفتيشها في ذات التاريخ قد تضمنت أسماء كل من الأستاذ أحمد رشدي صالح والأستاذ نعمان سعد الدين عاشور والمهندس صادق سعد وتفتيش منازلهم ومقار أعمالهم ، فقد استجوبوا بمعرفة النيابة وصدرت أوامر بحبسهم احتياطياً .

وقد نفى الأستاذ نعمان عاشور في التحقيق الذي أجرى معه بتاريخ ١٩٤٦/٧/١١ تهمة الترويج للمذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالملكية المصرية وقرر أنه يحترم الدستور وأن هذه التهمة توجه إليه من وقت لآخر وكلها باطلة ولا أساس لها .

كما نفى الأستاذ أحمد رشدي صالح في محضر تحقيق النيابة الذي حرر في ذات التاريخ مثل هذا الاتهام ، وأوضح أنه سبق أن حقق معه في مثل هذا الاتهام وأقرج عنه ولا يعرف ما تم في هذا التحقيق .

وبتاريخ ٢٤ يولييه ١٩٤٦ أعيد سؤال أحمد رشدي صالح وسُئل عن عضويته في جماعة نشر الثقافة الحديثة ، فقرر انه ليس عضواً بها الآن ولكنه كان عضواً بها خلال سنة ١٩٤٢ الى سنة ١٩٤٥ وأن هدفها هو نشر الثقافة الحديثة بواسطة القاء المحاضرات وإصدار الكتب ، والذي يذكره انها لم تتناول شيئاً عن الشيوعية - وسُئل عن ملاحظاته على نظام الحكم المقرر في القطر المصري وعلى نظام الملكية الفردية الذي نص عليه الدستور ، أجاب : ان ما كتبته من مقالات وما أصدرته من كتب يدل بوضوح على أنني أدعو دائماً الى رعاية الدستور وتدعيم الحكم النيابي الديمقراطي المبني عليه وليس لي ملاحظات على الملكية الفردية .

كما سُئل عن المراكز التي شغلها في جماعة نشر الثقافة لأجاب : انه كان عضواً في مجلس الادارة لحوالي ستة أشهر . وعن سبب تركه هذه الجماعة ذكر أنه انصرف عنها في سنة ١٩٤٥ لتحسين حالته المالية فعمل في مكتب الانباء الحديثة الأمريكي ومثل اسطوانات الدعاية الأمريكية بالإضافة الى عمله الرئيسي في الاناعة التي التحق بها في أكتوبر سنة ١٩٤١ واستقال منها في يونيه ١٩٤٥ بعد أن أنشأ مجلة الفجر الجديد في مايو سنة ١٩٤٥ .

وعندما واجهه المحقق بما جاء في تعرييات البوليس السياسي من أن الغرض الذي يرمى اليه من إصدار هذه المجلة هو نشر المبادئ الشيوعية المتطرفة وتهينة الأذهان لاثارة الرأي العام ضد نظام الحكم الحالي واثارة حرب الطبقات ، قرر ان مقالاته الثلاثة والأربعين التي نشرها في مجلة الفجر الجديد تظهر أنه يدعو الى استقلال مصر واحترام الدستور وانه لا يوجد مقال واحد من بينها في غير هذه المواضيع ، اما عما نشرته المجلة من أخبار تتعلق بالعمل ، فقد تم نشر مقالات عن مطالب العمال النقابية ولم تتعرض لغير هذه المطالب في شيء يتصل بحركات العمال ، وكان يأتيها في بريد المجلة خطابات نقابية بمطالب مختلفة كتعديل ساعات العمل وهذه المطالب كان ينشر معظمها في الجرائد اليومية .

كما قرر انه لم يلحظ بالمقالات التي كانت تنشر بالمجلة ويطلع عليها أى شيء يتعلق بإلغاء الملكية الفردية أو تغليب طبقة العمال على طبقة أصحاب الأعمال وقرر ان المجلة كانت تصدر نصف شهرية واستمرت كذلك لمدة ستة أشهر ثم أصبحت تصدر أسبوعياً نتيجة لزيادة نصيبها من ورق التموين .

وقد واجهه المحقق بتحريات البوليس السياسى التى تفيد ان اذاعة المجلة لأخبار العمال ونشرها مقالات عن أطماعهم وتأييد المجلة للعمال فى حركاتهم هى من أسباب الرواج ، فرد على ذلك بقوله ان كشف التوزيع تدل على كذب تقارير البوليس السياسى إذ أن مصدر الرواج كان فى الأقاليم حيث لا توجد تجمعات عمالية إنما يوجد مثقفون .

وقد واجهته النيابة العامة بما ورد بتقرير القلم السياسى المؤرخ ١٠/١٩٤٥/٢١ ان المجلة نشرت بعدها الصادر فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ نص نداء لجنة العمال للتحرير بتوقيع محمد يوسف أحمد المدرك ومحمود محمد العسكري وطه سعد عثمان ومحمود محمد ومحمد مدبولي ومحمود حمزه ، وانه نشر بنفس العدد مقالاً بعنوان « بل قيادة شعبية » من تأليف تضمن طعنات فى الرأسمالية فطلب أن يواجه بالمقال .

كما واجهته النيابة العامة بتقرير هذا القلم المؤرخ ١١/١٩٤٥/٢٢ بأنه كان يقوم بتأليف جمعية شيوعية تحت ستار انها جمعية ديمقراطية باسم جمعية أصدقاء الفجر الجديد . فأجاب بقوله انه فعلاً قام ببعض خطوات نحو انشاء جمعية ثقافية بهذا الاسم ولم يكن لها أى اتجاه سياسى شيوعى ولا ديمقراطى وقد توقفت هذه الخطوات لعدم وجود أعضاء . وقد فكرت فى انشاء هذه الجمعية بقصد تزويد الفجر الجديد بمقالات لنقص عدد المحررين بالمجلة .

وسأله المحقق عما ورد بذات التقرير من أن المجلة نشرت بالعدد الثالث عشر مقالات تحت عنوان ثورة أكتوبر ، ستالين فى الثورة

الاشتراكية ، شاعر الثورة الاشتراكية فلاديمير ماياكوفسكى ، صورة من حياة لينين ، تراثنا الوطنى بين حماته وأعدائه . وقد انتهى التقرير الى ان هذه المقالات تتضمن تحبيذاً للأنظمة السوفيتية واثارة لطبقات العمال والفلاحين . فأجاب بأن النيابة قد سبق وحققت معه فى ثلاث من هذه المقالات فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وأطلق سراحه بعد احتجازه عشرة أيام .

وقد سأل المحقق عما جاء فى تقرير القلم السياسى المؤرخ ١٦ مايو سنة ١٩٤٦ من انه نقل مقر الادارة الى مكان متسع وانه كان يفكر فى اصدار مجلة الفجر الجديد كجريدة يومية يشترك معه فى تحريرها بعض الأعضاء المتفقة معه فى ميوله الشيوعية وان تكون هذه الجريدة اليومية لسان حالكم ، فأجاب انه فعلاً نقل مقر المجلة عدة مرات إلا ان بقية ما ورد فى تقرير القلم السياسى لا صحة له إطلاقاً .

كما واجهه المحقق بما ورد بتقرير القلم السياسى المؤرخ ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ ان مقالاً نشر بالعدد الصادر فى ١٥ مايو ١٩٤٦ بتوقيع محمد كمال تضمن عبارات مثيرة ، فقرر ان هذه قصيدة وليست مقالاً وطلب أن يواجه بها .

ثم طلب منه المحقق ان يذكر شيئاً عن المقالات التالية : ١- نتهم الاستعمار وشركاه ، ٢- هذه الوزارة يجب أن تستقيل ، ٣- نريد حكومة ديمقراطية ، ٤ - وحدة المواطنين هى الهدف ، ٥- يخدعون الشعب بكملمات الحرية الوطنية الديمقراطية ، ٦- بوادر خطيرة ، ٧- الوطن ولحن المجاهد ، ٨- لنتحد فى المطالبة بحكومة ديمقراطية ، ٩- ايها العمال قاوموا محاولات التفرقة . وقد ذكر الأستاذ أحمد رشدى صالح فى خصوص هذه المقالات ان كلها ما عدا الأخيرة من كتابته وطلب مواجهته بها .

ثم سألت النيابة العامة عما ورد فى تقرير القلم السياسى المؤرخ ٢٦ مايو سنة ١٩٤٦ من ان اجتماعاً كان مزعماً عقده دعت اليه رابطة فتيات

الجامعة والمعاهد وأسرة الفجر الجديد ولجنة نشر الثقافة وأسرة تحرير أم درمان ودار الأبحاث العلمية بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٤٦ بدار - الأبحاث العلمية ، فهل تذكر شيئاً عن هذا ؟ فأجاب : تسلمت برقية بصفتي رئيس تحرير الفجر الجديد من الدكتور خليل البديري عضو اللجنة العليا بفلسطين وقد أرسل مثلها الى جميع المجلات الوطنية وحزب الوفد والحزب الوطني طبقاً لما جاء في رأس هذه البرقية ، ومضمون هذه البرقية الذي نشرته مجلة الفجر الجديد طلب المساعدة من الهيئات والصحف الوطنية لعرب فلسطين في سعيهم لعرض قضيتهم على مجلس الأمن ، فنشرت هذه البرقية ودعوت الى عقد اجتماع وطني ودعوت هيئات أخرى غير التي أشرت إليها ولكن الاجتماع صوبد بدعوى أنه اجتماع عام لم يأخذ تصريحاً . وقد أبلغني المحافظ كتابياً بأمر المصاهرة لعدم اخطار المحافظة بالاجتماع وكنا نظن انه مادامت الدعوة ستوزع على أعضاء هذه الجمعيات فقط ان الاجتماع سيكون خاصاً .

ثم سئل في الكتاب المعنون « دفاع عن فلسطين » وعما إذا كان من تأليفه ، فذكر ان هذا الكتاب تضمن مجموع الكلمات التي كانت ستلقى في الاجتماع المشار اليه وكانت كلمتي المنشورة فيه عن الحركة الوطنية الفلسطينية وباقي الكلمات هي أيضاً عن الحركة الوطنية وضد الاستعمار والصهيونية وكان المتفق أن يلقيها على التوالي عبد الرحمن الناصر ومصطفى كمال العيوطى ولطيفة الزيات وصالح سعد وسعيد عبد المعطى خيال وعبد الرحمن الشراوى وعبد هب حسنين .

ورواجه المحقق بما هو ثابت من تحريات البوليس السياسى انه على اتصال بلجنة نشر الثقافة الحديثة ودار الأبحاث العلمية وهنرى كورييل الشيوعى المعروف وعبد هب رئيس مجلة تحرير أم درمان الشيوعية ، فأجاب : هذا غير صحيح لأنى تركت لجنة نشر الثقافة من سنة ونصف ومنذ هذا التاريخ لم أذهب الى هناك ولم ألق محاضرة فيها ،

وأما دار الأبحاث فقد ذهبت إليها في السنتين أو الثلاث الماضية مرتين أو ثلاث على ما أنكر ، وكورييل لم أره إلا في سجن الاستئناف في هذه القضية وعبد دهب ليس لي به اتصال إطلاقاً وكنت أحب أن أواجه بأدلة على وجود هذا الاتصال .

وكان قد ضبط بمنزل الأستاذ أحمد رشدي صالح أوراق كرتون بشكل بطاقات تعرف اصطلاحاً بفیشات ومثبت عليها مقتبسات من كتب مختلفة ، وقد سُئِلَ عن هذه الفیشات وعددها ٤١ صفحة في التحقيق الذي أجرى معه بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٤ - وعما إذا كان مؤلفها ، فقال : ان هذه الأوراق بخطي وهي مذكرات خاصة وهي تلخيص لبعض الكتب وأنه قد حررها من سنتين أو سنة ونصف إذ كان يزعم نشر كتاب بعنوان : ما هي الديمقراطية .

وبتاريخ ٢ أغسطس ١٩٤٦ نوقش بالتفصيل فيما ورد بهذه الفیشات ، فقد جاء في الصفحة التاسعة ان الديمقراطية البرجوازية مختلفة فاسدة فيها طغيان الفرد على الفرد وظلم الطبقة للطبقة فسُئِلَ عما يقترح علاجاً لما ذكر عن الطبقات ، فأجاب - ان هذا البحث العلمي لم تتح له العلانية بأي شكل من الأشكال وهو كما هو واضح يتناول نظري لماهية الديمقراطية وليس عندي اقتراح بالنسبة لعلاج ما تعرضت له صفحة تسعة .

ثم أوضح المحقق للأستاذ أحمد رشدي صالح انه بعد استعراضه لكيفية بدء الديمقراطية الحديثة والثورة الفرنسية ذكر في الصفحة ١٦ ان « بايوس » وتلاميذه يرون ان ما تدعو اليه البرجوازية من حرية وأخاء ومساواة لن تقوم مادامت هناك فوارق اقتصادية بين الطبقات لأن هذه الفوارق تسبب اختلافاً في الميزات الاجتماعية وكانوا يرون ان واجب الشعب ان يتسدد ولكن لا على أن تكون سيادته السياسية غاية لذاتها بل وسيلة الى المساواة الاقتصادية . وهذه هي البذرة الأولى للاستراكية . وأضاف المحقق انه يبين من ذلك انك استطردت في سياق هذا البحث الى

الاشتراكية . فرد على ذلك بقوله : رأى « بايوف ، وغيره ممن يمثلون مدرسة فكرية ظهرت في أوائل القرن التاسع عشر حقيقة سرديتها وكان لا بد في الكلام عن نشوء الديمقراطية الفرنسية أن استطرد الى هؤلاء المفكرين بوصفهم أصحاب آراء كانت موجودة آنئذ كباحث علمي استقرأ التيارات المختلفة وقد ذكرت بالفعل هذه التيارات المتضاربة كما ذكرها عشرات الكتاب ممن تعرضوا للديمقراطية الحديثة في نشأتها ، وقد جاء ذكر « بايوف ، عرضاً أثناء الحديث وفي الصفحة السادسة عشر مما يدل على أن رايه ثانوي جداً في البحث .

ثم سأل المحقق بعد ذلك عما ورد في صفحة ٢٢ في نظام الرأسماليين انه إذا قامت حرب انخرط أبناء الشعب في القتال وفي السلم يدفعون ضرائب باهظة تكفي للصرف على مستلزمات الامبراطورية ثم إذا جاء دور الحقوق والأنصبة كان نصيب البرجوازيين نصيب الأسد وحظ الآخرين الفتات ، الى أن جاء في صفحة ٢٣ لأن أصحاب الأموال أو المصانع يستثمرونها على نطاق واسع فتتكاثر أرباحهم وبالتالي تزيد سطوتهم ، إنما المحرومين من المال والعمال والذين يعملون بالمزارع والمنشآت المالية لا يحصلون إلا على القليل التافه .

وقد رد الأستاذ أحمد رشدي صالح على ذلك بقوله انه واضح من صفحة ٢١ وما بعدها ان هذا الكلام جميعه منصب على الاستعمار إذ قلت في دور الاستعمار ترى الديمقراطية تجتاز دوراً لا يتصل بطبيعتها الحقبة بأى رباط ، فدعاة التحرير الذين دافعوا عن حرياتهم في وطنهم وثاروا لحريات غيرهم في الأوطان الأخرى لا يرون بأساً في أن يحاربوا الحرية في المستعمرات ، وأنصار الديمقراطية الذين ملأوا الكتب ودهجوا الصفحات ونمقوا الكلام والخطب لا يرون شيئاً عجيباً في مقاومتهم للحركات الديمقراطية في البلاد المستعمرة ، الى أن قلت ثم هؤلاء الداعين للمساواة والحرية في أوطانهم يضعون باستعمارهم للغير

قيوداً على حرية مواطنيهم فيكثروا من واجباتهم ويعد ذلك تأتى الجملة التى اقتبستها النياية مباشرة مما يقطع بأن الكلام الأتى كله منسوب على الاستعمار أى اننى لم أتعرض للرأسمالية كراسمالية وإنما تعرضت لها كمستعمرة .

فسأله المحقق لماذا عانيت باثبات ما قاله ستالين لمستر هوى هوايت، فى صفحة ٢٦ : ما هى تلك الحرية التى يتمتع بها شخص متعطل يهيم على وجهه جوعاً ولا يجد وسيلة لاستثمار عمله . ان الحرية الحققة تعيش حيث لا يكون استغلال حيث لا يوجد ظلم حيث لا توجد بطالة ولا يكون فقر وحيث لا يرتعد المرء فرقاً من غده الذى سوف يحمل له تعطلاً أو سوف يأتيه بحرمان من بيته وطعامه .

وقد رد على ذلك بقوله انه لم يعن باثبات هذه العبارة بشكل خاص وإنما ذكرها فى الكلام عن معانى الديمقراطية المعروفة الثلاثة وهى الحرية والاخاء والمساواة وقد أوردت فى كل معنى أقوالاً مختلفة ، وفى معنى الحرية بالذات ذكرت أقوال « جون ستراتشى » فى صفحة ٢٥ قبل ذكرى لكلام ستالين ، وجون ستراتشى هذا كاتب انجليزى معروف بأنه من نقاد النظام السوفيتى وأراء ستالين وغيره .

فسأله المحقق : ألا يفهم من ذلك انك تحبذ النظام الشيوعى خاصة وانك دندت فى صفحة ٣١ بالرأسماليين يملكون وسائل الانتاج ثم قلت فى صفحة ٣٢ فليس عجيباً ان أن يحس المفكرون الأحرار ان الحرية المتوافرة للفرد فى ظل الديمقراطية البرجوازية ليست حرية صحيحة .

فأجاب على ذلك بقوله : لا يفهم من ذلك إطلاقاً اننى أحبذ النظام الشيوعى خاصة وإن ما أوردته النياية من انى قلت فى صفحة ٣١ ان الرأسماليين يملكون وسائل الانتاج لا يدل على شىء ذكرت هذه الفقرة التالية بالنص فالذين يملكون وسائل انتاج السلع لا يملكون وسائل انتاج الآراء ، وقلت بعد ذلك فى أيديهم الصحافة والاذاعة والسينما ودور النشر والمطابع ، والفقرة التى اقتبستها النياية من ص

محاربة لأنها الخطر الداهم على مصلحته . فما الذى تعرفه عن اتحاد العمال العالمى ؟

فأجاب : قرأت فى الصحف اليومية أخبار المؤتمرات العالمية ومنها مؤتمر نقابات العمال العالمى ، ومن تتبعى لأخبار هذا المؤتمر عرفت القليل من غاياته كتقليل ساعات العمل والقضاء على بقايا الفاشية فى البلاد التى كانت فيها فاشية ويلاحظ ان جميع هذه المؤتمرات الدولية عقدت فى انجلترا أو فرنسا أو أمريكا واشتركت معها معظم بلاد العالم وأوفدت الحكومة المصرية ممثلينها اليها ، كما ان هذا المقال بالذات كتب بمناسبة انتخاب مصر عضواً فى مجلس الأمن التابع لمنظم الأمم المتحدة .

ثم سئل عن المقال المنشور بالعدد الرابع والعشرين الصادر بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٤٦ تحت عنوان « وحدة الوطنيين هى الهدف من تكوين اللجنة الوطنية من العمال والطلبة » ، والتى اعتبرها هى الجبهة الوطنية الشعبية وهاجم فيها مصر الفتاة والاخوان المسلمين ثم أورد فى نهاية المقال العبارة الآتية : ويؤكد فشل القيادة الحزبية الرأسمالية وجريانها فى ذيل الحوادث وأبرز الحاجة الوطنية الى قيادة شعبية ديمقراطية تكون اهدافها واضحة جلية ويكون يعنىها اهداف المناضلين الوطنيين وهم الآن الطبقات الشعبية ، ثم سأل المحقق هل لك رأى فى قيادة الأمة فى النظام الحاضر ؟

فأجاب على ذلك بقوله : كتبت الصحف وتكتب عن فشل القيادات الحزبية القائمة ودعت الى جمع الشباب من كل حزب واستعملت شعارات لا حزبية بعد اليوم ، وهذا اتجاه عام أخذت به فى هذا المقال . فالمقابلة بين قيادة لجنة الطلبة والعمال المكونة من ممثلين لجميع الأحزاب وبين القيادات الحزبية القائمة هى التى أقصدها من هذا المقال .

فسئل : ولماذا قرنت القيادة الحزبية التى تراها فاشلة بالرأسماليين وأيدت من الناحية الأخرى القيادة الشعبية وقوامها العمال والطلبة .

فرد على ذلك بقوله : قلتُ بالحرف يؤكد فشل القيادة الحزبية الرأسمالية واستعمال كلمة رأسمالية هنا وصف للقيادة كقولنا قيادة طلابية أو قيادة عمالية أو قيادة صناعية ، وفشل القيادة الحزبية الرأسمالية فكرة تتردد دائماً عل لسان الصحفيين ، وبالنسبة للشطر الثانى وهو - أهدت من الناحية الأخرى القيادة الشعبية وقوامها العمال والطلبة ، فتلاحظ انى أيدت تكوين جبهة من الوطنيين وقلتُ فى عنوان المقالة جبهة وطنية واحدة ، وفى ثنايا المقال دعوة الى جميع الشباب من كل حزب وكل هيئة للنضال ضد الاستعمار بعيداً عن القيادات الحزبية وأبرزت فى نهاية المقال الحاجة الوطنية الى قيادة شعبية ديمقراطية مما يظهر اننى لم أركز تأييدى على لجنة الطلبة والعمال بدليل ان خلاصة المقال هو ابراز الحاجة الوطنية الى قيام قيادة شعبية لم تكن قائمة فى ذلك الوقت .

غير أن وكيل النيابة المحقق استفسر بقوله : ألم تر ان القيادة الحالية قيادة رأسمالية ؟ فأجاب : القيادة الحالية مختلطة بين رأسمالية وغيرها أى فى كل محيط كالطلبة والعمال ، فهناك قيادات كلجان الطلبة ولجان العمال وهى تشترك دون شك فى توجيه وقيادة الجماهير المنضمة اليها، وقد دعوت فى هذا المقال وغيره الى جمع كل الوطنيين سواء تحت القيادات الحزبية القائمة أو اللجان المنعزلة منها فى جبهة وطنية واحدة .

وعندما سُئل عما إذا كان يعتقد أن من بين القيادات الحزبية قيادة غير رأسمالية ، أكد أن القيادة الوفدية تعتبر قيادة شعبية ، كما أنه لم يتعرض فى المقال لقيادة الأحزاب .

وسُئل عن استعمال القوة والعنف كوسيلة من وسائل الكفاح الشعبى ، فأجاب بأنه لم يتعرض فى أى مقال من مقالاته لهذا الأمر بل العكس دعى الى استعمال الأساليب الديمقراطية السلمية ، بل أنه ذكر

فى هذا المقال بالذات ان هناك حاجة وطنية الى قيادة شعبية ديمقراطية
أى تستعمل الوسائل الديمقراطية فى الكفاح .

ولكن المحقق نبه الى أنه ذكر فى التحقيق ان كلمة رأسمالية وصفاً
للقيادة وان فشل القيادة الحزبية الرأسمالية فكرة تتردد دائماً على
السنة الصحفيين مما يدل على انه كان يقصد الطعن على القيادة الحزبية
الرأسمالية .

وقد رد على ذلك بقوله : أنا لم أقصد الطعن فى الرأسمالية وإنما
قررت وبمعنى أدق استعملت بشكل تقريرى القيادة الحزبية
الرأسمالية.

ثم انتقل التحقيق بعد ذلك الى المقال المنشور بالعديد السابح
والعشرين الصادر فى ٢٧ مارس سنة ١٩٤٦ تحت عنوان « يخدمون
الشعب بكلمات الحرية الوطنية الديمقراطية » ، الذى جاء به ان أبسط
مظاهر الحياة الديمقراطية أن يتمتع العمال الصناعيون والزراعيون بحق
تأليف النقابات والاتحادات ، فهل ترى أن العمال محرومون من هذا
الحق فى ظل نظام الحكم القائم ؟ فأجاب بأن : الحكومة الوفدية فى سنة
١٩٤٢ اعترفت للعمال الصناعيين بحق تكوين النقابات ولم يتعرض
القانون للعمال الزراعيين وقد طالب غيرى من الكتاب باعطائهم هذا
الحق القانونى كإخوانهم العمال الصناعيين عن طريق التشريع ، بل ان
دولة صدقي باشا نفسه قد تعرض لحالة العمال الزراعيين فى أكثر من
مرة ودعى الى العناية بهم .

وذكر المحقق انه جاء بهذا المقال « ومن أسس الحياة الديمقراطية أن
يضمن للطبقات الشعبية مستوى من الحياة لائق بها حتى يمكنها أن
تمارس حقوقها الديمقراطية » . وسأله عن وسائل تحقيق هذا الأمر فى
نظره . فأجاب : بتنفيذ الاصلاحات وسن القوانين وبغير هذا من الطرق
التي يراها البرلمان والتي أخذت تلوح بوضوح فى هياتنا فى السنين
الأخيرة كالتشريعات التى سنتها حكومة الوفد وما بعدها من تأليف

اللجان والقيام بالأعمال الانشائية واستغلال المرافق مثل كهربية خزان اسوان .

ولكن وكيل النيابة المحقق ذكر له انه حينما تعرض للمعنى الوطنية فرّق بين نوعين الأول وهو الذى تأخذ به الحكومة ، والمعنى الثانى هو الذى يراه ملائماً وقلت ان النوع الأول معناه ابقاء الحالة الاجتماعية على ما هى عليه وقتل الروح الديمقراطية والمعنى الثانى اعطاء الطبقات الشعبية مكانها الاجتماعى الجدير بها وتعميق الديمقراطية بحيث لا يمنع الأحرار من النشاط وبحيث تحطم براكين الفاشية والطائفية المزدولة ، ومعنى الأولى الدفاع عن مصالح أقلية قليلة ومعنى الثانية الدفاع عن مصالح جمهرة شعبنا ، وسأله : فما هى اعتراضاتك بالتفصيل على الحالة الاجتماعية الراهنة ؟

اجاب الأستاذ أحمد رشدى صالح على ذلك بقوله : ملاحظاتي على الحالة الاجتماعية الراهنة ان هناك جهلاً تشقى به الملايين وهناك مرضاً متفشياً وهناك فقر ، وقد أحس المسئولون خطورة هذه الأمراض الاجتماعية فبدأوا يعالجونها وأنا أدعو فى هذا المقال الى تعميق وتوسيع العلاج بالطرق الديمقراطية وهى التشريعات والاصلاحات ومجانية التعليم وتعميم الخدمة الطبية وما الى ذلك .

ثم انتقل المحقق بعد ذلك الى مناقشة ما ورد فى المقال المنشور بالعدد الثامن والعشرين الصادر فى ٣ ابريل سنة ١٩٤٦ تحت عنوان : «بؤس خطيرة» : هل يدبرون انقلاباً أشد رجعية ، والذى جاء فيه ما يلى : تعلمنا خلال الحوادث الأخيرة فى الحركة الوطنية ان الطبقات الشعبية أخذت تعبّر عن استقلاليتها تعبيراً قوياً ، استقلاليتها عن القيادات البرجوازية القائمة . ان أهداف الحركة الوطنية منذ الآن وفى المستقبل بالطبع أصبحت تتناقض مع أهداف بعض الفئات ، أصبحت تعنى ان التحرير هو التحرير الكامل عن الاستعمار والاستغلال . وقد سأله المحقق لماذا ذكرت البرجوازية وأشارت الى بعض الفئات ونوّهت عن الاستقلال ؟

وقد رد على ذلك بقوله : فى الفقرة التى اقتبستها النيابة فكرتان مستقلتان ، الأولى أن الطبقات الشعبية أخذت تعبر عن استقلاليتها عن القيادات البرجوازية القائمة ، والمقال مكتوب فى إبان حوادث الحركة الوطنية عندما كانت جموع الشعب من مختلف الأحزاب تخالف أوامر القيادات الحزبية المتضاربة وتنضم كتفاً لكتف فى مكافحة الاستعمار ، أى أن مخالفة هذه الجماهير لتعليمات القيادات الحزبية المختلفة هى دليل على استقلاليتها عن هذه القيادات . وأما الفكرة الثانية وهى أن أهداف الحركة الوطنية أصبحت تناقض أهداف بعض الفئات فتعنى أن حركة الجماهير الشعبية إلى التحرير والديمقراطية تناقض مصالح أعداء الديمقراطية والدستور من الفاشيين وأعوان الاستعمار ، أما الفكرة الثالثة وهى أن التحرير هو التحرر الكامل من الاستعمار والاستغلال فتوضحة الجملة التى تلتها وهى الاعتناق من الاستبداد أى الاستعمار ، هو حياة كريمة حرة لجماهير الشعب أى التحرر من الاستغلال ، هو الديمقراطية التى وصفتها بأنها هى السبيل للاستقلال . ويبدو من كلامى عن الاستعمار فى هذا المقال أننى أقصد التحرر من الاستغلال والتحرر من ربة الاحتكارات الاستعمارية والأجنبية التى بحث أصوات الوطنيين بمطالبة الحكومة بالاستيلاء عليها كشركة النور والترام ... إلخ .

ثم سأله المحقق : لماذا ذكرت فى هذا المقال أن الحكومة تترك العمال العاطلين دون أن تعمل لهم شيئاً جاداً ثم أنها سمحت لبعض أصحاب المصانع أن يهددوا بتخفيض الأجور وأن العمال يستهدفون إلى مظالم وأن سياسة الحكومة تهدف إلى تحطيم صفوف العمال وتفكيك الحركة النقابية .

وقد رد على ذلك بأن ورد بهذا المقال مؤاخذات على تصرفات الحكومة ومقسم إلى عناصر منها عنصر قائم بذاته بعنوان « ويحاولون تفريق صفوف العمال » والهدف واضح من هذه الملاحظات وهو أن تقلع الحكومة عن ما اعتبره خطأ ، أى الهدف اصلاحى كما هو واضح .

وقد واجهه المحقق بأنه قال بصدد استعراض الأدوار الاجتماعية :
السنا نرى اليوم أن الحكومة الحالية هي التي لم ينتخبها الشعب والتي
يشترك فيها رئيس اتحاد الصناعات هي التي تدعى أنها ستقضى على
الفقر ، وسأله هل من رأيك تشكيل حكومة على وجه معين ؟ فأجاب -
طلبت في مقال آخر باقامة حكومة منتخبة أى اجراء انتخابات حرة
تنجلي عن قيام حكومة لم أهددها .

ولكن المحقق ذكر ان سياق المقال يدل على انك ترى أن يشترك
العمال في الحكم ، إذ قلت ثم اننا نشاهد تكتل الرجعيين يشتد يوماً
بعد يوم فتتقارب الأحزاب التي تمثل كبار الملاك وكبار الرأسماليين
وتقف في وجه الهيئات السياسية الأكثر شعبية منها وتأمّر على
أبعادها عن الحكم .

وقد أجاب الأستاذ أحمد رشدي صالح على ذلك بقوله : ان سياق
المقال يدل على عكس ما ذهب اليه النياية إذ دعوت الى تكوين حكومة
ديمقراطية منتخبة وقد قلت في نهاية المقال وهو خلاصة ما معناه : ايها
الوطنيون المخلصون ليكن هدفكم جلاء المستعمر واقامة حكومة
ديمقراطية منتخبة ، وهذا يعنى اجراء انتخابات بين الأحزاب القائمة
ومن تكن له الأغلبية يشكل الحكومة ولا شك انها ستكون من العمال ،
أما عبارة الأحزاب التي تمثل كبار الملاك وكبار الرأسماليين فهي تعنى ان
هذه الأحزاب تقف في وجه الوفد وهو ما وصفته بالهيئات السياسية
الأكثر شعبية ، أما الأحزاب الرأسمالية فهي الأحزاب الأخرى وأنا لا
أقصد العمال لأنهم ليسوا هيئة سياسية ولا حزباً ، والكلام هنا منصب
على الهيئات السياسية .

فَسُئِلَ - ولماذا قلت تحت عنوان « تحذيره » ان هناك ترتيبات تعمل
للقيام بانقلاب أشد رجعية من الحالي ودعوت العمال الى تدعيم نقاباتهم
والالتفاف حول هيئتهم السياسية لجنة العمال للتحرير القومي ؟ فأجاب
بأنه : اشيع أثناء كتابة هذا المقال ان البرلمان سيحل وان النقابات ستحل

وان بعض الأحزاب وهى الوفد سيتعرض للحل أو التعتيل وأن غير هذا من الهيئات الوطنية ستوقف . ولذلك دعوت الطلبة أن يؤيدوا اللجنة التنفيذية للطلبة والعمال الى أن يلتفوا حول نقاباتهم والموظفين الى أن يجتمعوا حول اتحاداتهم ودعوت الى التمسك بهذه الهيئات الديمقراطية التى يقرها الدستور ايماناً منى بأن الديمقراطية هى عصب مقاومة الاستعمار ، فأنا لم أخص العمال بالثناء ان يلتفوا حول منظماتهم ، وانما ذكرتهم ضمن الجماعات المختلفة .

ثم انتقل الاستجواب بعد ذلك الى المقال المنشور بالعدد الثامن والثلاثين من مجلة الفجر الجديد الصادر فى ١٢ يونيه سنة ١٩٤٦ تحت عنوان « أيها العمال قاوموا محاولات التفرقة » ، الذى جاء به لقد أحس خفراء الطبقة الرأسمالية ان الوعى بين العمال قد ازداد وان التنظيم فى صفوفهم قد اشتد وان نضالهم فى المصانع والنقابات واللجان العمالية قد بلغ مرحلة خطيرة ، فتسائل المحقق - الا ترى فى هذا التعبير حُصاً على كراهية الرأسمالية ؟ فأجاب : لا أرى ذلك لأن المقال موجه ضد بعض المحاولات التى قام بها بعض الوزراء والصحفيين والعمال أنفسهم لتكوين حزب عمالى ، أى ان الكلام فى هذه الفقرة منصب على جميع من ساهم فى هذه المحاولات عاملاً أو صحفياً أو وزيراً وليس موجهاً ضد الطبقة الرأسمالية فليس هناك من حض على كراهيتها . وكل ما فى المقال نقد لتصرفات أفراد يمثلون الطبقات المختلفة .

وبتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٦ واصلت النيابة استجواب الأستاذ أحمد رشدى صالح فواجهته بالمقال الذى ورد بالعدد الحادى عشر من مجلة الفجر الجديد الصادر بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٥ تحت عنوان « بل قيادة شعبية » ، الذى جاء به ان القيادة الحاضرة قيادة طبقة واحدة من طبقات الشعب قيادة الرأسماليين وكبار الملاك . هذه القيادة فشلت فى توجيه الشعب الى غاياته الوطنية ، وسأله المحقق : لماذا تعتبر ان قيادة الشعب الحاضرة هى قيادة الرأسماليين وكبار الملاك ؟

وقد اجاب الأستاذ أحمد رشدي صالح على ذلك بقول انه : ذكر في معرض التحقيق امس ان القيادة البرجوازية هي قيادة الأحزاب الموجودة على الساحة يستثنى منها الوفد ، وفي هذا المقال يتضح من السياق ان الوفد أيضاً مستثنى ، ومعنى الجملة التي بدأنا بها المقال يحده سياق المقال نفسه فإذا هذا المعنى هو بعينه ما ذكرته امس انى أعنى القيادة الحزبية غير الوفدية ، وقد ذكرت الجملة التي أوردتها النياية استهلالاً بتحليل وضعية سياسية كانت موجودة منذ عشرة أشهر حينما كتبت المقال وكنت أقصد فى ذلك الوقت القيادات الحزبية باستثناء الوفد .

فاشار المحقق الى ما ذكره فى سياق المقال ان القيادة الراسمالية حاربت حرياتنا الديمقراطية مراراً وتكراراً ففريق منها عمل جاهداً لتحطيم نهضتنا الديمقراطية وفريق منها هادن بقايا الاقطاع للقضاء على الحركة البرلمانية والفريق الأكبر الممثل فى الوفد لم يعمل دائماً على تدعيم نهضتنا الديمقراطية ولم يتخذ موقفاً صلباً من الاستعمار واعدها الديمقراطية من المصريين وأكثر من هذا لم تقدم القيادة الراسمالية إلا فى حالة الوفد أخيراً على القيام باصلاحات اجتماعية واقتصادية واسعة ... الخ ، وقرر المحقق ان هذا يدل على انك قصدت ادراج قيادة حزب الوفد ضمن القيادة الراسمالية .

فرد رشدي صالح على ذلك بقوله : ان هذه الفقرة لا تغير ما كتبتة عن الوفد واعتبارى له قيادة شعبية ، وهذه الفقرة تعتبر نقداً لتصرفاته بل ان فيها ابراراً لما قام به من اصلاحات اجتماعية وأنا أعنى بالقيادة الراسمالية قيادة بعض الأحزاب ولا أعنى انها تمثل طبقة معينة ، فقد أوضحت فى هذا المقال مثلاً ان بين القيادات الحزبية التى وصفتها بالراسماليين اقساماً راسمالية لم تتجه اتجاه هذه القيادات وانها أقرب الى اتخاذ موقف الوفد وغيره من القيادات الشعبية ، اى اننى لم أقصد اطلاقاً بهذه التسمية انها قيادة تمثل طبقة معينة .

واشار المحقق بعد ذلك الى ما قاله الأستاذ أحمد رشدي صالح فى

سياق المقال ما نصه : بدأت القيادة البرجوازية قيادة الرأسماليين المصريين توجه حركتنا الوطنية بشكل ظاهر منذ ثورة سنة ١٩١٩ ، والقيادة البرجوازية التي تمثل الطبقة الرأسمالية لم تقض نهائياً على الاقطاع عندنا ، فالطبقة الرأسمالية عندنا متداخلة مع الاقطاع ، ثم قلت فى نهاية المقال : لئن خابت القيادة البرجوازية الحاضرة فى توجيه حركتها ولئن بدى عليها الانهيار والجمود ، والطبقات الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة والمثقفون الأحرار فى تحرك الى الأمام ، أفليس من رأيك ان الطبقة العاملة يجب أن تكون على رأس الطبقات الشعبية التي تتولاها القيادة ؟

وقد رد رشدى صالح على هذا بقوله : لم أتعرض لمكان الطبقة العاملة من القيادة والذي قلته هو الطبقات الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة والمثقفون الأحرار فى تحرك الى الأمام وهذا التحرك لا يعنى القيادة بأية حال ولكن يعنى الحركة الى الأمام فى ظل قيادة أخرى ليست بالضرورة عمالية أو قيادة مثقفين ، وقد أشركت مع العمال المثقفين الأحرار وهؤلاء من مختلف الطبقات رأسماليين ومتوسطين وشعبيين مما يدل على انى لم اكن أعنى أن تقود الطبقة العاملة الطبقات الشعبية .

وعاد المحقق فذكر ان عنوان المقال هو « بل قيادة شعبية » ومفهوم هذه العبارة انك تتطلب شعبية خاصة وانك طعنت على القيادة الحاضرة التي وصفتها بأنها قيادة رأسمالية . واجاب على ذلك بقوله : قيادة شعبية أى قيادة تمثل المصالح الشعبية وليست بالضرورة مكونة من الطبقات الشعبية وقد يشترك فى هذه القيادة فئات رأسمالية أو متوسطة أو مثقفين ... الخ .

وانتقل المحقق بعد ذلك فى مناقشة ما ورد بالعدد الرابع والثلاثين الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٦ من بعض أبيات من الشعر تحت عنوان « المنحدر » صور فيها مؤلفها حالة صائم على الرغم من تعود

حالة البؤس من الصغر حتى كاد أن ينفجر ، وسأله المحقق - هل اطلعت على هذه الأبيات واجزت نشرها ؟ فأجاب : اطلعت عليها واجزتها . فسئل : وهل ناقشت المؤلف فى سبب نشر هذه الأبيات ؟ فأجاب : لم أناقشه ولعلها جاءتنى بالبريد فنشرتها .

فتسأل المحقق ؟ ألا ترى أن هذه الأبيات تنصرف الى حالة العمال والطبقات الفقيرة ؟ فأجاب : لم أقهم منها هذا والصور الشعرية التى أوردها الشاعر مطلقة غير مرتبطة بأشخاص أو مكان ولا تستهدف الحديث عن شيء معين بذاته فقد قال : هنا صائم لم يرد أن يصوم ، ولم يقل من تراه هذا الصائم وفى أية بلد هو . وكذلك قال : هنا صابر ضل فى صبره ، ولم يقل أى فرع من الصبر يقصده ، ولا فى أى بلد يعيش هذا الصابر ، وقال هنا مارد عاش فى قمقم ولم يفسر من هو هذا المارد ، وقرن الانفجار بالمارد وليس بالصائم .

وأخيراً ذكر المحقق انه قد لاحظ من مراجعة أعداد مجلة الفجر الجديد انها تكتب فى المسائل المتعلقة بالعمال من حيث الدفاع عن مصالحهم وتأييد نقابات واتحادات وقد جاء فى تقرير البوليس السياسى ان هذه المجلة تهدف الى نشر المبادئ الشيوعية وتهيئة الأنهار لاثارة الرأى العام ضد نظام الحكم الحالى ، فرد الأستاذ أحمد رشدى صالح بأن : النيابة قد تعرضت فى التحقيق لعشرة أو إحدى عشر مقالة كتبتها عن الحركة الوطنية وجاء ذكر العمال فيها بشكل ثانوى جداً وليس بشكل دائم ثم ان هذه المقالات موضوع التحقيق تمثل جزءاً يسيراً جداً مما كتبه أنا فى مجلة الفجر الجديد فضلاً عن انها تمثل جزءاً يسيراً تافهاً مما نشرته المجلة فى أعدادها الثلاثة والأربعين أى بمقالاتها حوالى الخمسمائة وقد استجوبتني النيابة فى أسطر معدودة من هذه المقالات . ولما دفاع المجلة عن مصالح الشعب وعن حقه فى تكوين هيئاته ومنظماته التى أقرها الدستور واعترفت بها القوانين فإن هذا الدفاع بالذات عن الحقوق القانونية للبليل واحد من أدلة كثيرة على

أن اتهام البوليس السياسى للمجلة بأنها تروج لأراء ضد أنظمة الحكم اتهام باطل ، فنحن نتمسك بالدستور والقوانين والحياة الديمقراطية وندافع عنها فى كل صفحة عن أسس نظام الحكم الحاضر .

وكان وكيل النيابة الأستاذ أحمد موافى قد قام بتاريخ ٢٥ يوليه سنة ١٩٤٦ باستجواب المهندس صادق سعد روفائيل الذى قرر أنه يكتب فى مجلة الفجر الجديد منذ العدد الثانى أو الثالث ، وينشر بها خلاصة بعض الأبحاث الاقتصادية التى يقوم بها إذا أنه عضو فى الجمعية الملكية للاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء ، ويقوم ببحث عن النظام الاقتصادى المصرى وخاصة النظام الزراعى وأنه قد قرأ عن كل المذاهب الاقتصادية ومنها المذهب الاشتراكى ، وعندما سأله المحقق عن معلوماته العامة عن الشيوعية ، أجاب : هو نظام اجتماعى يحقق شعار من كل حسب قوته ولكل حسب حاجته ولم يطبق هذا النظام فى أى بلد حتى الآن .

وأما عن النظام الاجتماعى المطبق فى روسيا فهو النظام الاشتراكى .

وقد سأله المحقق عن مقاله المنشور فى مجلة الفجر الجديد تحت عنوان « ثورة أكتوبر » وأن يكون قد روج لنظام أصبح حقيقة واقعة عن طريق الثورة والقوة وهو نظام يختلف فى أسسه وقواعده ومبادئه عن المبادئ الأساسية فى الدستور المصرى ، فأجاب : ليس فى هذا المقال ترويج وإنما تحليل علمى لحوادث تاريخية معروفة للجميع .

فقرر المحقق أنه قد ورد بالمقال المذكور عبارة « لقد حاول الرجعيون نوى الاكوان السياسية المختلفة أن يخفوا المميزات الفريدة لثورة أكتوبر » وتعبير اخفاء المميزات الفريدة للثورة تحبيذ لما أسفرت عنه هذه الثورة . فأجاب صادق سعد بأنه لم يقل مزايا وإنما قلت مميزات أى الخطوط الرئيسية للعناصر المختلفة التى تداخلت فى هذه الثورة وأعطتها هذا الشكل وتلك النتائج .

كما قرر المحقق انه وردت بهذا المقال العبارة الآتية : « ان انتصارات الاشتراكية هي النتيجة التي لا مفر منها للثورة الاشتراكية نقطة التحول في طريق البشرية » . كما اعتبر الاشارة الى انتصارات الاشتراكية تحبيذاً لهذا النظام .

وقد رد على ذلك صادق سعد بأن قال : هذا طبعى إذ أنه يربط بين الأسباب ونتائجها ومثل هذا القول يمكن أن يقال عن النازية في ألمانيا ، وأنا لم أفعل شيئاً سوى تقرير حوادث تاريخية معروفة .

وذكر المحقق انه : قد ورد أيضاً بهذا المقال ما نصه ان ثورة أكتوبر قد أفسحت لأول مرة في التاريخ المجال أمام الحكم البروليتارى ليحقق مجتمعاً جديداً يتميز أساساً عن جميع المجتمعات الأخرى في التاريخ . واعتبر المحقق ان في هذا الأسلوب تحبيذاً لنظام تحقق بالقوة وبغاير مبادئ الدستور الأساسية ، وقرر صادق سعد انه مجرد سرد لحوادث تاريخية وتحليل وبيان لمميزاتها لا المزاي التي تظهر عند التحليل العلمى للتاريخ .

وأشار المحقق الى ماورد في هذا المقال : « فى المجتمع الاشتراكى الذى أسسته ثورة أكتوبر لا تستولى طبقة طفيلية على نتيجة جهود الكادحين بل ينتج الشعب لنفسه ويراقب الانتاج ويشرف عليه حيث ان وسائل الانتاج ملك له وليس ملكاً لغيره ، واعتبر هذا القول تحبيذاً لهذا النظام . إلا ان صادق سعد قرر انه ليس فى هذا تحبيذ للمجتمع الاشتراكى . ثم أشار المحقق الى خاتمة المقال حيث ذكر الكاتب : « غير ان ثورة أكتوبر ذات مغزى آخر للشعوب مغزى أوسع وأعمق مما يحاول ان يلصقه بها الرجعيون ، فهي تحاول أن تؤكد للشعوب ان الحصول على الحرية ممكن وان الحرية ليست بعيدة عن البشرية . ان ثورة أكتوبر تضرب للشعوب المثل التاريخى فى المنهج العلمى الذى يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية أى الحرية الكاملة » واعتبر المحقق ان مثل هذا القول يشير صراحة الى المنهج الذى يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية وهو منهج ثورة أكتوبر .

وقد رد صادق سعيد على ذلك بأنه : فسر الحرية الاشتراكية بالحرية الكاملة ، والحرية ليست شيئاً مجرداً بل يتوقف تحقيقها على تحقق عناصر مادية ، وهى هنا خاصة بالوضع فى روسيا ، وهذه الفقرة تتعلق بمغزى الثورة لا بالثورة نفسها .

وبتاريخ ٢٦ يوليه سنة ١٩٤٦ قام ذات المحقق باستجواب الأستاذ نعمان سعد الدين عاشور الذى قرر انه كتب فى مجلة الفجر الجديد ثلاث مقالات الأولى عن ستالين فى الثورة الاشتراكية والمقال الثانى عن القصة فى الأدب المصرى المعاصر والمقال الثالث تكملة للمقال الثانى . كما قرر انه نشر مقالاً آخر فى مجلة الطليعة التى يصدرها اتحاد خريجي الجامعة وموضوع هذه المقالة عن برنارد شو وهـ جـ . ويلز .

وعندما سئل عن مقال ستالين فى الثورة الاشتراكية ، قرر ان هذا المقال تضمن عرضاً تاريخياً وأدبياً للدور الذى لعبه ستالين فى الثورة الاشتراكية ، فقد اشترك فى قيادة الثورة مع بقية الزعماء أمثال لينين وتروتسكى وانتهت الثورة بتأسيس الاتحاد السوفيتى وهذه معلومات واردة فى كل الكتب وهى حقائق تاريخية لا تعتبر تحبيذاً ولا ترويحاً .

وقد أثبت المحقق ان المقال اختتم بالعبارة الآتية : وهما هو نهار الاشتراكية يبرز أخيراً والشمس تبدو من الشرق - واعتبر المحقق ان هذه العبارة صريحة الدلالة فى اعتبار النظام الذى تحدث عنه الكاتب كنتيجة للثورة البروليتارية الاشتراكية كالشمس وقد بدت من الشرق .

وقد رد الأستاذ نعمان عاشور على ذلك بقول ان : عبارة والشمس تبدو من الشرق ، هى مثل لاتينى مشهور فى الأدب الأوربى كله ، وأنه وجد انه مناسب جداً كخاتمة لهذا المقال وليس فيه ما يشعر بالتحبيذ أو الدعوة الى نظام مخالفة للدستور ، وإنما هو مجرد استعارة أدبية .

وبعد ان انتهت النيابة العامة من تحقيقاتها مع الأساتذة نعمان سعد الدين عاشور وصديق روفائيل وأحمد رشدى صالح ، انتهت الأول (نعمان عاشور) بأنه ألف مقالاً بعنوان « ستالين فى الثورة الاشتراكية،

نُشر بالعدد الثالث عشر من السنة الأولى لمجلة الفجر الجديد بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ الذى طبع ووزع على الجمهور وقد حيزَ المتهم فى هذا المقال الشيوعية وكفاحها الثورى ودعا لهما مشيداً بالثورة الروسية التى قام بها الشعب الروسى فى أكتوبر سنة ١٩١٧ وبالنشائج التى نجمت عنها هذه الثورة وقال انها اشترقت على أول حكومة للعمال والفلاحين على وجه الأرض برئاسة لينين واعتبرها بدءاً لتاريخ الفقراء وقضاء نهائياً على استغلال الانسان لأخيه الانسان وانها فى الواقع تحقيق حلم أجيال من النفوس الحرة التى ظلت تصرخ فى غياهب التاريخ البشرى السحيق تنشد الحق وتأمل الخير وتضمن للانسان حياة كريمة على الأرض ويرجع ذلك حسب ادعائه الى نجاح الثورة فى روسيا حيث أشرف ليل الرأسمالية الطويل الحالك على النهاية ، ثم قال : ها هو نهار الاشتراكية يبرز أخيراً والشمس تبرز من الشرق .

واتهمت النيابة العامة صديق سعد بأنه ألف مقالاً بعنوان « ثورة أكتوبر مرحلة تحول فى تاريخ البشرية » وقد نُشر هذا المقال بالعدد الثالث عشر من السنة الأولى لمجلة الفجر الجديد بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ الذى طبع ووزع على الجمهور ، وقد حيزَ المتهم فى مقاله هذا الشيوعية وكفاحها الثورى عن طريق امتداح ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ قائلاً ان طبقة العمال وطبقة الكادحين استولت فى هذه الثورة على الحكم السياسى فى روسيا وأفسحت هذه الثورة لأول مرة فى التاريخ المجال أمام العمال وخلق مجتمع جديد لا تستولى طبقة طفيلية فيه على جهد الكادحين بل ينتج الشعب لنفسه ويراقب الانتاج الاجتماعى ويشرف عليه لأن وسائل الانتاج ملك له لا لغيره ، وقد استطاع الحكم البروليتارى بتحطيم الاستغلال والطفيان وإزالة نظام الطبقات أن ينظم الانتاج المادى والأدبى وأن يوفر التعليم والراحة والعلمانية للشعب ومن ثم فإن ثورة أكتوبر تتصل اتصالاً وثيقاً بتاريخ البشرية فهى أعمق فى مفزاتها من تصورات الرجعيين لأنها تؤكد للشعوب ان الحرية ليست بعيدة المنال ، وتضرب للشعوب - كما يقوله

- المثل التاريخى فى المنهج العلمى الذى يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية اى الحرية الكاملة .

كما اتهمت النيابة العامة أحمد رشدى صالح بصفته رئيساً لتحرير مجلة الفجر الجديد أنه نشر بالعدد الثالث عشر من السنة الأولى الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ المقالين سالف الذكر .

مقال

نؤيد حكومة ديمقراطية

المنشور بجريدة نور الفجر الجديد العدد السابع عشر
الصادر بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٤٦

وافتنا البرقيات بانتخاب مصر عضواً فى مجلس الأمن الدولى ويتأييد دول الجامعة العربية لمصر ومساندتها لها فى وجه منافسة تركيا التى سعت حثيثاً كي تمثل الشرق الأوسط .

كانت هذه الأنباء دليلاً نيراً ساطعاً على ما قلناه مراراً على صفحات الفجر الجديد وهو ان دول الجامعة العربية لا تريد أن تكتل مع دول سعد أباد ... وكيف تتقارب إليها ولواء الاسكندرونة لم يندمل جرحه بعد فى سوريا ومشكلة الأكراد لم تسو حتى الآن بين العراق وايران وتركيا ، ثم ان دول الجامعة تعلم جيداً ان تكتلها مع دولتى سعد أباد ليس فى صالحها وإنما هو فى مصلحة الرجعيين فى هاتين الدولتين ومن مصلحة الاستعمار الذى يريد ان يتخذها سبيحاً يقى امبراطوريتها .

ولكن لانتخاب مصر عضواً فى مجلس الأمن دلالة اعمق من ذلك وله نتائج ابلغ واشمل ، فمصر تلعب دوراً رئيسياً فى الجامعة العربية وعلى عاتقها تقع مسئولية جسيمة فى سير هذه الجامعة فى الطريق القويم الذى تفيقه الشعوب العربية وهو طريق التحرر من الاستعمار وتدعيم الديمقراطية وتلافى انحراف الجامعة الى التفاهم مع

الاستعمار والبطش بالحريات وتشجيع العناصر الفاشية في البلاد العربية كما حدث بالفعل أخيراً في مصر والعراق ولبنان والواقع ان مصر كانت ولا تزال أميل الى الانحراف بالجامعة العربية عن الطريق الذي تستهدف الشعوب العربية ، وليس هذا غريباً من مصر الآن وفيها وزارة عُرِفَت بالمعاطلة ازاء المستعمر ، والتردد والضعف ازاء المشاكل والعلاقات الدولية . ولعل آخر مثل على تأثير مصر السيئ في سير الجامعة العربية هو هذا القرار بتأجيل دورة الجامعة العربية المقبلة الى مارس دون مراعاة الظروف الدقيقة التي تمر بها بلادنا العربية الآن وبدون تقدير التطورات العالمية التي باتت تطلعننا كل يوم بشيء جديد يستوجب الدقة والسرعة من البت .

ولعل القراء كذلك لم يغرب عن بالهم المحاولات المكشوفة التي قام بها بعض ساسة المتصلين بالجامعة العربية لربطها أكثر فأكثر بالاستعمار البريطاني وعزلها باستمرار عن محيط العلاقات الدولية .

وأخر ما وافقنا به البرقيات عن تذبذب الجامعة وتخاذلها هذا الذي اذاعته وكالة الأنباء الفرنسية في صبيحة ١٤/١/١٩٤٦ من ان الجامعة العربية ستنقض القرار الذي اتخذته لمقاطعة البضائع الصهيونية وهذا نزولاً على الرغبات التي تبذلها بريطانيا ، فانتخاب مصر في هذه الظروف الدقيقة الحرجة يجب أن يثير في نفوسنا أشياء كثيرة . وأول هذه الاعتبارات ان امكانيات جديدة قد فتحت أمامنا لتصل بين قضيتنا الوطنية والتطورات العالمية وان نكسر الحلقة الفولانية التي ضربها الاستعمار حولنا فتخرج بعلاقتنا عن المحيط الثنائي بيننا وبين بريطانيا الى المحيط العالمي .

والاعتبار الثاني هو ان دول الجامعة العربية قد برهنت هذه المرة كما برهنت في بعض المناسبات على امكانية سيرها في الطريق الذي لا يفيد الاستعمار وان في يدها الآن فرصة واسعة لتدعيم أسس التقارب بيننا وبين دول العالم الأخرى فقد انتخبت العراق ولبنان وسوريا اعضاء

فى لجان أخرى ، كما انها برهنت على تقديرها لدور مصر ورغبتها فى شد أزرها فى المحيط الدولى .

لهذا نحن نرى ان انتخاب مصر عضواً فى مجلس الأمن الدولى والثقة الجديدة التى منحت لها والفرصة الواسعة التى فتحت أمامها كى تناضل الاستعمار فى ميدان لم ييسر لها قبل الآن . كل هذا يحتم قيام وزارة أوسع تمثيلاً لمصر من الوزارة الراهنة وأعمق ديمقراطية وأشد اقداماً وأصلب فى الكفاح الوطنى . ان الوزارة القائمة أضعف وأعجز من ان تؤدى رسالة مصر وتلعب الدور المطلوب الآن . الحكومة الراهنة تغاضت عن الاعيب الاستعمار لا فى مصر وحدها بل فى الشرق العربى ، والحكومة الراهنة أوفدت مندوباً فى مؤتمر سان فرانسيسكو فكان من أشد المندوبين رجعية . وكانت مواقفها بما رضى عنها الاستعمار أشد الرضا وما يضّر الكفاح الوطنى أبلغ الضرر . ولسنا نظن أن القراء قد نسوا معارضته فى تمثيل النقابات العمالية فى المؤتمرات الدولية رغم ان هذه النقابات وغيرها من المنظمات الشعبية هى القوى التحريرية الأولى فى كفاح البلاد الوطنى .

والحكومة الحاضرة أرسلت مندوبها الى مؤتمر مكتب العمل الدولى فكانت موقفه مثل موقف زميله فى مؤتمر سان فرانسيسكو مواقف رجعية يؤيدها الاستعمار ويرضى عنها ويتحمس لها ، ولعل القراء مازالوا يذكرون تعريضه بالعامل المصرى واتهامه بالتأخر عن زميله الأوروبى ثم دعوته الى عقد مؤتمر عمل للشرق الأوسط ، وهذه هى غاية ما يمتنى الاستعمار وما يطلب ... إذ أنها تحطيم لوحدة الطبقات العاملة العالمية تلك الوحدة التى تجلت فى مؤتمر النقابات العالمى فى لندن وباريس التى حاربها الاستعمار أشد محاربة لأنها الخطر الداهم على مصالحه . هذه الحكومة الخائبة فى محيط العلاقات الدولية هى بعينها التى تصانر الاجتماعات السياسية والثقافية رغم انتهاء الأحكام العرفية ، وهى التى تقبض على الصحفيين والفكرين

الأحرار وتقدمهم للمحاكمات وتترصد حركاتهم وتعد عليهم كلماتهم ،
وهي بعينها التي شردت زعماء النقابات وقفلت بعضها بالقوة ، وهي
أيضاً التي خابت في المحافظة على الأمن أشد الخيبة فتكررت الاغتيالات
السياسية وتضاعف عدد الجرائم في ظلها .

هذه الحكومة الضعيفة الخائبة لا تستطيع أن تنهض بالتبعات
الجديدة الملغاة على عاتق مصر لأنها لا تمثل الشعب ولا تحترم ارادته
ولا تؤمن بالديمقراطية وليس من شك أن الشعوب العربية تريد أن
تتعاون مع مصر وإنها تريد أن تعطي مصر مكانتها القيادية . ولكن هي
تتعاون معها وتقدمها على أساس حر وعلى أساس تمكينصرية
واحترام ارادة الشعوب العربية . ولقد برهنت الحكومة الراهنة انها
ليسوا كفؤاً للقيام بمسئوليتها الجديدة .

الحكومة الراهنة حجر عثرة في طريق بلادنا وهي عقبة في
سبيلنا الى التحرر من الاستعمار كما انها عقبة كأداء في طريقنا الى
التعاون مع الشعوب العربية الحقيقية . ثم انها حكومة اهابية استبدادية
لا تقوم على اساس الديمقراطية ولا تحترم الحريات التي كفلها
الدستور ، لذا ونحن نستقبل هذه الأنباء الطيبة بانتخاب مصر عضواً
في مجلس الأمن نرفع أصواتنا احتجاجاً على استمرار الوزارة النفرشية
في الحكم رغم فشلها وتخاذلها أمام الاستعمار .

ونطالب بقيام حكومة ديمقراطية تحترم حرياتنا وتنهض بتبعاتها
الوطنية .

أحمد رشدي صالح

مقال

هل يدبرون انقلاباً أشد رجعية

المنشور بمجلة الفجر الجديد بالعدد الثامن والعشرين

بقاربخ ١٣ أبريل سنة ١٩٤٦

يحاولون تحطيم اللجان الوطنية :

تعلمنا خلال الحوادث الأخيرة في الحركة الوطنية ان الطبقات الشعبية اخذت تعبر عن استقلالها عن القيادات الهرجوازية القائمة واستقلاليتها في أسلوب نضالها فقد ألغت اللجان المشتركة من الطلبة والعمال لأول مرة في تاريخ مصر وأظهرت أنها أشد حياة ، فقد بدأت هي الحركة وجرت خلفها الفئات والطبقات الأخرى ، وهذا كله يعنى كما قلنا في الفجر الجديد مراراً ان أهداف الحركة الوطنية منذ الآن وفي المستقبل بالطبع أصبحت تتناقض مع أهداف بعض الفئات وأصبحت تعنى ان التحرر هو التحرر الكامل من الاستعمار والاستغلال ، هو الانعتاق من الاستبداد ، هو حياة كريمة حرة لجماهير الشعب ، أصبحت تعنى ان الديمقراطية هي سبيلنا الى الاستقلال وان الجماهير الشعبية وعلى رأسها العمال هي محور النضال . وعلى ذلك حدث ما توقعناه من قبل من محاولات حكومية واستعمارية وفاشية للقضاء على اللجان الوطنية ، وكان من قيام الحكومة والاستعمار والفاشست بهذه المحاولات مضمون معين ومفردى واضح هو أن هذه الجهات جميعها تتعاون من وعى أو غير وعى وأنها تتساند عن اتفاق أو غير اتفاق وان الاستقلال من الاستعمار وتحطيم الفاشية وإقامة حكومة ديمقراطية وحدة واحدة لا تتجزأ .

لجان الطلبة :

ولعلنا ان نفهم ما ذهبنا اليه تمام الفهم متى ربطنا المحاولات المتكررة ضد لجان الطلبة بالمحاولات الدائمة ضد اللجان العمالية ، فقد

وضحنا كثيراً أن الحكومة ومؤيديها والعناصر الفاشية قد التحقت رغباتهم عن تكوين لجنة يناهضون بها لجنة العمال والطلبة الوطنية وقد كونوها بالفعل باسم اللجنة القومية ثم لما فشلت هذه اللجنة تحت ضغط الحركة الوطنية وبوعى العناصر المكافحة تعرضت اللجنة الوطنية لمضايقات الحكومة فأخرجت الوزارة القوانين الخاصة بالنشر واستعملتها لتعوق تسرب أنباء هذه اللجنة الوطنية إلى الرأي العام . أما بالنسبة للجنة التنفيذية العامة للطلبة فقد وضعتها الحكومة ومؤيدوها والفاشيون موضع المعادة وهدفاً للضغط . وآخر ما تجلت عنه حركة التخريب التي يقومون بها أن انسحبت بعض العناصر من اللجنة وأعلنت أن هناك يدًا لجنبية فيها ، ولقد فصلنا السبب الذي دعاها إلى أن تقول مثل هذا الكلام ، فقد قلنا أن مثل هذه العناصر هالها وأفزع الحكومة معها أن تتولى انتصارات اللجنة التنفيذية العامة وأقبالها على تكوين اتحاد عام للطلبة مما جعل هذه العناصر تسارع باتخاذ موقف عدائي وخطوات إيجابية لتحطيم وحدة الطلبة ، ولكن فاتهم أن الحركة الوطنية المخلصة سائرة معها سواء قاوموها أو تخلوا عنها .

ويحاولون تفريق صفوف العمال :

وكما أنهم عملوا على تحطيم وحدة الطلبة فكذلك يعملون بين العمال فقد تركت الحكومة العمال المعاطلين دون أن تحمل لهم شيئاً جاداً بل سمحت لبعض أصحاب المصانع كمصنع النيل بشبرا أن ينتقل إلى الاسكندرية فيشرد عماله . وها هي تسمح لبعض المصانع الأخرى بأن تقفل أبوابها فيشرد عمال جيد . وها هي ذى تسمح لبعض أصحاب المصانع أن يهددوا بتخفيض الأجور . ومعنى هذا أن السياسة الهادفة إلى عزل جماهير العمال في محيط قضايها الخاصة سائرة إلى الأمام . أضف إلى هذا أن بعض زعماء العمال النقابيين المعروفين بصلاتهم ومواقفهم الوطنية مسجونون منذ أشهر . ثم أن لجنة العمال للتحرير القومي وهي لسان الطبقة العمالية السياسى تتلقى كل يوم

اضطهاداً جديداً . ثم ان معظم الصحف لا تنشر شيئاً عن هذه المظالم التي تصب على العمال ومعنى هذا ان السياسة الهادفة الى تحطيم صفوف العمال مستمرة بل مدعمة . وهناك أيضاً اتجاهات الى تفكيك الحركة النقابية وهذه هي اتجاهات الحكومة والاخوان المسلمين ، فقد أرادت الحكومة أن يكون العمال نقابات مصنعية ينعزل بعضها عن بعض بدلاً من النقابات العامة التي تجمع كتل العمال ، فلما فشلت فيما أرادت قام الاخوان المسلمون يدعون الى نفس الفكر وتأخذ شكلاً طائفياً منعزلاً وسيحبط العمال هذه المحاولة لا شك لأنها ضد مصالحهم وضد كفاحهم النقابي .

ويحاولون استغلال حالة الضجر العام :

فإذا أضفنا الى مجهوداتهم في اضعاف الجبهة الشعبية للعمال والطلبة انهم يحاولون استغلال حالة الضجر العام ليعلموا حكماً اشد رجعية إن لم يكن فاشياً في الحكم الحالي تمكنا من معرفة مدى خطورة الأدوار التي تمر بنا الآن ، فمثلاً نعلم ان هناك ضجراً عاماً ضد الاستعمار فيحاول الفاشيون أن يستغلوا هذا الضجر لتكوين الكتائب كما يقول الاخوان وفرّق الفلانج كما يقول صالح حرب ، ويحاولون أن ينشروا الحقد العرقي ضد الأجناس الأخرى فتقع حوادث نوفمبر الخ ، وتعلم أن هناك سخطاً على الفساد في محيط السياسة ولذا يحاولون أن يقضوا على الأحزاب وهي مظهر من مظاهر النظام الديمقراطي البرجوازي بأن ينادوا لا أحزاب بعد اليوم وبأن يشيعوا فكرة الحزب الواحد بل أن تكون جبهة تضم كل الأحزاب في كتلة واحدة . ونعلم أن هناك سخطاً على المآسي والمظالم الاجتماعية والفقر والجهل والمرض فيحاول الفاشيون أن يستغلوا هذا السخط في ابعاد الأذهان وصرف الانتباه عن هذه الأمراض الاجتماعية وصرفها عن المظالم السياسية وعن الضغط الارهابي الذي تقوم به الحكومات غير الديمقراطية فيهددون الطريق الذي يؤدي الى أي نظام حكم يعالج هذه

الأمراض الاجتماعية . السنا نرى اليوم أن الحكومة الحالية وهى التى لم ينتخبها الشعب والتى يشترك فيها رئيس اتحاد الصناعات هى التى تدعى أنها ستقضى على الفقر ... الخ ؟ ثم اننا نشاهد تكتل الرجعيين يشتد يوماً بعد يوم فتطالب الأحزاب التى تمثل كبار الملاك وكبار الرأسماليين وتقف فى وجه الهيئات السياسية الأكثر شعبية منها وتقامر على ابعادها دائماً عن الحكم . وهذا التكتل من جانب والتفكك الذى يهزونه فى صفوف العمال والطلبة من جانب آخر يساعدهم كثيراً على الوصول الى أهدافهم خاصة وانهم يحاربون الحريات الديمقراطية باستمرار حتى أصبح الحصول على بعض الحقوق المقررة فى الدستور والقوانين كحق الاجتماع تتفضل بها الحكومات على الشعب ، ويفرقون الفاشيين بالتأييد وفى ذات الوقت تتلقى العناصر الفاشية كل تأييد ، فقد رأينا بعضها يسافر الى الاسكندرية ليضرم الروح الاستفزازية بين الجماهير وتعود تحت أنف الحكومة سليماً حراً ، ورأينا بعضها يصرح له باصدار صحيفة ، بل سمعنا ان التموين أجزل لها كمية الورق ، بل سمعنا انه قد جرت مفاوضات قبل تولى مبنى الحكم على اجراء انتخابات ، بل سمعنا ان هناك اتفاقاً بين الحكومة وبعض الجهات المعروفة بنزعاتها غير الديمقراطية على مقاومة الحكومة الديمقراطية وعلى مهاجمة اللجان الوطنية وتفكيك وحدة الطبقة العاملة .

ونحذر ان هذه البوادر تدل جميعاً على ان هناك ترتيبات تعمل للقيام بانقلاب اشد رجعية من الحالى . ولكن هذه التدبيرات فاشلة لا محالة متى اقبل المخلصون الوطنيون على مسئولياتهم فى ادراك تام ، متى أيد الطلبة اللجنة التنفيذية العامة وقوموها ، متى تمسكوا باللجنة الوطنية ، متى دعم العمال نقاباتهم . متى التفتوا حول هيئتهم السياسية ولجنة العمال للتحريض القومى » . متى التفت الموظفون حول اتحاداتهم

التي تدافع عن مصالحهم . متى وجدت الرابطة بين هذه الجهات جميعاً، تلك الرابطة التي تخدمها وتضع أمام شعبنا المتناضل بداية طيبة مخلصه جديدة يمكن أن نلتف حولها ونعمل بتوجيهاتها .

اننا نؤمن ومعنا الوطنيون المخلصون بأن تكتيل الجماهير الشعبية في منظماتها وفي لجانها الوطنية ، في هيئاتها السياسية ، في اتحاداتها المهنية ، في نقاباتها ، وتعميق الصلة بينها والمثابرة في مناهضة المستعمر على أساس مصلحة شعبنا وعلى مستوى ديمقراطي هو الذي سيفشل كل هذه المناورات والتدبيرات .

فيا أيها العمال قوموا نقاباتكم والتفوا حول هيئاتكم السياسية .

ويا أيها الطلبة قودوا لجانكم وانضموا إليها .

ويا أيها الوطنيون المخلصون ليكن هدفكم جلاء المستعمر وإقامة ديمقراطية سليمة .

أحمد رشدي صالح

قصيدة المنحدر

نُشرت بالعدد الرابع والثلاثين من جريدة نور الفجر
الجديد بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩٤٦

تعالوا الى ذلك المنحدر نمرغ أعيننا في الحفر
تعالوا نمزق هذه السجو ن بهنصر عالمنا المنذر
كهوف ينام بها الأبريا ونحسب ان ليس فيها بشر
وبؤس يحملق في القائمين ويصرخ في جنبات الحجر
وهم في مضاجع لا تستريح اليها الجنوب ولا تستقر

هنا صائم لم يرد ان يصوم ولكن تعود منذ الصغر
هنا صائم ضل في صبره وامعن فيه الى أن كبر
هنا ساعد مثقل بالحديد اتفاق واقسم أن ينتصر
هنا مارد عاش في قمقم ولكنه شاء أن ينفسجر
تعالوا نحرك هذا الرما د فبين الرماد وميض الشرر
ولا تنفروا من كفاح الظلا م فقد أن الليل ان يندثر
وهذي طلائع فجر اطل علينا وأوشك أن ينتشر

ولا بد للفجر ان ينتشر

محمد كمال

الباب السادس

ماذا علمتنا هذه الحرب

بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ حرر القلم السياسى بإدارة القسم المخصوص بوزارة الداخلية مذكرة أثبت فيها كاتبها ان جماعة دار الأبحاث العلمية قد اعتادت تحييد النظم الشيوعية والترويج بها ، وأخيراً قامت بنشر وتوزيع نشرات دورية ترمى الى هذا الغرض . فقد جاء بالنشرة رقم (٣) صفحة ٨٢ تحت عنوان كلمة التحرير : وهذه الأبحاث المتواضعة التى تقوم بها لجان الدار ان كان يقصد بها من شىء فهو اشارة السبيل للعمال .

كما جاء بذات النشرة صفحة (١٠١) تحت عنوان : الاصلاح الزراعى ، لقد أصبح يستدعى مبضع الجراح وليس مسكناته ، فالأرض يجب ان يعاد توزيعها وان يعطى من لا أرض لهم نصيباً منها يقومون بزراعة .

وورد بالنشرة رقم (٥) صفحة ١٨١ تحت عنوان اللجنة السياسية للعمال ، فى أوائل اكتوبر شكّل العمال هيئة سياسية لوضع برنامج عام لهم بما يدل على وعيهم ونضجهم السياسى . وترى ان اتحاد العمال فى اتحاد نقابى عام لهو الخطوة الأولى فى سبيل جمع شمل الطبقة العاملة طليعة الشعب فى كفاحه التحريرى وحينئذ تستطيع الطبقة العاملة بهذا الاتحاد تطبيق برنامجها السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

كما جاء بذات النشرة صفحة ١٩٢ تحت عنوان : مسرحية هزلية ... الخائنون ، بتوقيع شين ، الخائنون هم أصحاب الأكوف ومئات الأكوف من الأفدنة ، هم حملة الأكوف من الأسهم فى الشركات البريطانية والمصرية ، هم الذين لا يعملون شيئاً وإنما يعيشون على كسب الملايين .

وكذلك ورد بذات النشرة صفحة ٢٢٢ تحت عنوان « ماذا علمتنا هذه الحرب » بتوقيع أحمد شكرى سالم : لقد أظهرت لنا هذه الحرب الاتحاد السوفيتى بشكله الحقيقى كقوة شعبية كهيبة ، قوة ترمى الى تدعيم سليم يقوم على أساس الارتفاع بمستوى معيشة الشعوب وتأمينها ضد الفقر والعوز ، كقوة ترمى الى تخليص الانسان من استعباد اخيه الانسان ، كقوة ترمى الى ايجاد عائلة من بنى الانسان يعيشون على قدم المساواة فى عالم حر ليس فيه مالك ولا مملوك ، فنظرة العالم الآن الى الاشتراكية او الشيوعية تختلف اختلافاً بيناً عما كانت قبل الحرب ، فالشيوعية الآن هي قوة من القوى المنتصرة بل تقف فى طليعة القوى المنتصرة ، والذي لا يأخذ من التاريخ فى تطوره الدروس المختلفة يكون شخصاً يعيش خارج التاريخ . أما نحن فلسنا نرى التاريخ يمر امامنا ونحن مكتوفون ولكننا مشتركون فيه متأثرون به ومؤثرون فيه .

وانتهى كاتب المذكرة الى ان كل ما تقدم فيه تحبيذ للنظريات التى تهرمها المادة ١٧٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات .

وقد أرفقت بمذكرة العلم السياسى قائمة بأسماء أعضاء دار الأبحاث العلمية التى تصدر هذه النشرات والمسئولين عن ادارة دار الأبحاث العلمية وهم الدكتور محمد الشحات مدرس الكيمياء بكلية العلوم وأبو بكر نور الدين خبير بوزارة العدل .

وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ افتتح وكيل نهاية شمال القاهرة الأستاذ ابراهيم نور الدين محضره الذى اثبت فيه تكليف رئيس النهاية بالبحث عن كاتبى هذه المقالات او ناشرى هذه النشرات مع تفتيش دار الأبحاث وضبط ما قد يوجد بها من أوراق او أشياء لها علاقة بالجريمة .

وقام وكيل النهاية بتفتيش دار الأبحاث العلمية فوجد بعض النشرات التى تصدرها الدار ، وبعض أوراق مطبوعة بالآلة الكاتبة تتضمن ملخصاً لأخبار الدول الأجنبية ومن بينها مقالة عنوانها

الاشتراكية التي يريدونها اغنياؤها لمصر للزميل كمال العيوطى فقام بضبطها ، كما وجد الكتب الخاصة بالحياة فى الاتحاد السوفيتى .

وقام وكيل النيابة بسؤال شهودى عطية الشافعى الذى قرر انه عضو فى دار الأبحاث وان غرضها القيام بالأبحاث العلمية وتطبيقها على المجتمع ، وان لكل عضو أن ينشر ما يشاء من أبحاث فى النشرة التى تصدرها الدار ، ونفى معرفته أسماء أعضاء هيئة تحرير هذه النشرة . وعندما سئل عن شكرى سالم أجاب انه من أعضاء الدار ، وعندما سئل عن عنوانه قال انه لا يذكره لأنه ليس مسئولاً عن الإدارة الآن .

كما قام وكيل النيابة المحقق بسؤال الأستاذ ظريف عبد الله الذى أجاب بما أجاب به الأستاذ شهودى عطية وأضاف أنه من شروط الالتحاق بالدار عدم اشتغال الأعضاء بالسياسة وعدم الانضمام لأى حزب سياسى .

وبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ سئل الأستاذ أحمد شكرى سالم بمعرفة وكيل النيابة الأستاذ الإمام الخريبي فقرر انه عضو بدار الأبحاث العلمية وأنه هو كاتب المقال الذى نشر فى العدد الخامس من نشرة دار الأبحاث العلمية والمعنون « ماذا علمتنا هذه الحرب » ، وعندما سئل عما قصده من نشر هذه المقالة ، أجاب - ما تراءى لى من دروس علمتنا ايها هذه الحرب ، وعندما سأل المحقق عما يقصده من أن الحرب اظهرت لنا الاتحاد السوفيتى بشكله الحقيقى كقوة شعبية كهيبة لها وزنها فى الموقف العالمى ، أجاب انه قصد بشكله الحقيقى أن الناس قبل هذه الحرب كانوا يعتقدون أنه فاشستى وظهر لنا خلال هذه الحرب انه معاد للفاشية وكل قوة تعادى الفاشية فهي شعبية ، لما عن لها وزنها فى الموقف العالمى فالاتحاد السوفيتى هو أحد الدول الكبيرة المشتركة فى مجلس الأمن الدولى .

فاستفسر منه المحقق عما يقصده من قوله ان الاتحاد السوفيتى هو قوة ترمى الى تخليص الانسان من استعباد أخيه الانسان ، فأجاب

انه يقصد انها ترمى الى القضاء على الفاشية التي تعمل ضد مصلحة الانسان وكانت ترمى الى استعباد الانسانية .

فسئل وماذا تقصد من ذلك بأنها ترمى الى ايجاد عائلة من بنى الانسان يعيشون على قدم المساواة فى عالم حر ليس فيه مالك او مملوك ، فأجاب انه بالنسبة للجزء الأول أى ايجاد عائلة من بنى الانسان يعيشون على قدم المساواة فى عالم أحر فأظن على ما أتذكر ان هذا التعبير قد جاء فى ميثاق الأطلسى ، أما عن ليس فيها مالك ولا مملوك فهى كقوة من القوى الديمقراطية المعادية للفاشية ترمى الى تخليص العالم من الفاشية التى ترمى الى استغلال الانسانية .

وقد فسّر المحقق بأن عبارة « ليس فيها مالك ومملوك» تتضمن تحبيذاً يرمى الى إلغاء النظام الرأسمالى إلا أن الأستاذ أحمد شكرى سالم أوضح أن هذا تفسير خاطئ لأن هذا التعبير لا يعنى عدم وجود الملكية الفردية أو شئ من هذا القبيل ، لأن التعبير اللغوى الذى يعبر عن هذا قد يكون مالك أو غير مالك ، ونحن نعرف أن المملوك لم يكن موجوداً إلا فى عهد العبودية وليس هناك عبودية الآن فالذى رمى اليه هو عدم وجود دولة تملك الدولة الأخرى .

فعاد المحقق فاستفسر منه عما يقصده اذن من قوله ان نظرة العالم الى الاشتراكية أو الشيوعية تختلف الآن اختلافاً هائلاً عما كانت عليه قبل الحرب ، فأجاب بأنه سبق أن قال ان العالم كان ينظر الى الشيوعية أو الاشتراكية معتبراً إياها فاشستية تقف جنباً الى جنب مع الفاشية الألمانية مثلاً ، ولقد ظهرت الآن ان البلد الشيوعية تحارب الفاشية فنظرتنا الآن تخالف النظرة السابقة وأضاف انه لا يمكن أن يستنتج من ذلك مطلقاً اننى احبذ المبادئ الشيوعية ، كما ان الشيوعية تقف معادية للفاشية لأنها إحدى الدول المشتركة فى هيئة الأمم المتحدة .

ولما كان أحمد شكرى سالم من بين الأشخاص الذين اذن النائب العام بتفتيشهم بتاريخ ١٠/٧/١٩٤٦ فقد انتدب رئيس نيابة شمال

القاهرة وكيل النيابة الأستاذ محمد محمد محفوظ لاتخاذ هذا الاجراء الذى تم فى الساعة الثانية من صباح يوم ١١/٧/١٩٤٦ ولم يمتد بمسكنه على شيء له صلة بهذا التحقيق ، وعاد وكيل النيابة بحسبة المتهم الى نيابة شمال القاهرة حيث شرع فى التحقيق معه الساعة السادسة والنصف صباحاً .

وواجهه بالاتهام المنسوب اليه بأنه متهم مع آخرين بترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للمهينة الاجتماعية للمملكة المصرية . فأجاب - بأن هذا الاتهام ليس له أى اساس على الاطلاق وأنه أول من يحترم الدستور ويحافظ عليه . فقرر وكيل النيابة المحقق القبض عليه وحبسه أربعة أيام على ذمة القضية تبدأ من يوم ١١/٧/١٩٤٦ .

ولم يزل يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٤٦ بدأ أحد وكلاء النيابة الآخرين وهو الأستاذ أحمد موافى التحقيق مع الأستاذ أحمد شكرى سالم ، فطلب منه أن يذكر خلاصة عن تاريخ حياته ، فنكر انه ولد بالقاهرة سنة ١٩٢٢ وبعد حصوله على شهادة التوجيهية من مدرسة فؤاد الأول الثانوية التحق بكلية العلوم حيث تخصص فى الكيمياء وحصل على البكالوريوس بمرتبة الشرف الأولى سنة ١٩٤٢ فعين معيداً وما زال حتى الآن يقوم بأبحاث للحصول على الماجستير فى الكيمياء والطبيعة وأنه مرشح لبعثة للخارج للحصول على شهادة الدكتوراه . وأنه لم يكن له أى نشاط سياسى وهو طالب ، وليس له مبدأ اقتصادى .

ولما سُئل عما يعرفه عن الشيوعية كمذهب اقتصادى ، أجاب بأنه يعرف أنها موجودة فى روسيا وأن معلوماته لا تتجاوز معلومات أى شخص عادى ، كما انه لم يدرس أى دراسة فيها وليس لديه سوى المعلومات العامة . فسأله المحقق وما هى هذه المعلومات العامة ، فأجاب بأن معلوماته عنها ان روسيا ليس بها نظام رأسمالى وأن النظام الشيوعى يختلف اختلافاً أساسياً عن النظام الرأسمالى وعندما سُئل

عن أوجه الخلاف الموجودة بين النظامين ، أجاب أنه لا يستطيع أن يحددها علمياً لأنه لم يدرس هذه النواحي ، ويخيل لى أن البلد هناك هو بلد العمال كما يقولون ومعنى هذا أن العمال هناك هم الذين يحكمون وقد أصبح هذا النظام حقيقة واقعة بعد الثورة التى حدثت فى روسيا سنة ١٩١٧ .

ثم واجهه وكيل النيابة المحقق بما ورد بالتقرير السرى المقدم من القلم السياسسى بوزارة الداخلية من أنه يعتنق المبادئ الشيوعية عن عقيدة ، فرد بقوله هذه النقطة خاطئة من أساسها إذ اننى قلت انى لم أدرسها وهذا يعنى اننى لا أعتنقها .

وسئِلَ عن دار الأبحاث العلمية فأقر أنه عضو فيها منذ حوالى سنة ونصف تقريباً ، وإنها قد أسست قبل التحاقه بها بسنة تقريباً ، وإن هذه الدار قد أسست بغرض أن يتبادل أعضاؤها معلوماتهم فيستفيدون جميعاً بدل من تضيق الشباب لوقتهم فيما لا ينفع ، وإن للدار لائحة مطبوعة أطلع عليها قبل الالتحاق بها ، وأما عن رئاستها فليست ثابتة ويظن أن رئيسها الآن هو أنور عبد الملك . والدار علمية بمعنى أنها ليست تهتف فى العلوم الأكاديمية فقط ولكن لها نشاط اجتماعى مثل حفلات ورحلات فهى نادى وجماعة علمية فى وقت واحد . ولا يشترط فى الأعضاء ثقافة معينة ، فترى من أعضائها خريجي كلية العلوم مع خريجي الكليات المختلفة ، ويشترط أن يكون العضو من خريجي الجامعات أو طالب بالجامعة أو ما يعادل ذلك ، وعدد أعضائها حوالى المائتة وخمسين .

وعندما سئِلَ عن الأغراض التى تهدف إليها هذه الجماعة ، ذكر أنها تهدف الى دراسة الأحوال القائمة فى مصر وفى العالم حتى يكمل كل فرد منهم ثقافته من النواحي المختلفة بدلاً من الثقافة المحددة التى يتخرج بها من الجامعة .

وعندما سئِلَ عن الأبحاث التى كتبها فى نشرة دار الأبحاث العلمية

قرر انه كتب مقالة في العدد رقم (٥) عن الدروس التي تعلمناها من هذه الحرب الماضية ، وقلت في هذا البحث ان هذه الحرب كان الغرض منها القضاء على الفاشية وتحالفت الدول الديمقراطية في القضاء عليها، وانه يجب ألا ننخدع فنظن انها قد قضى عليها نهائياً بل يجب أن نستمر في القضاء على الفاشية فلا تقوم المانيا بمعدون مطلقاً ، وقد حققت النيابة معى في جزء من نفس هذا المقال كنت قد قلت فيه ان الفكرة التي كانت معطاة لنا عن الاتحاد السوفيتي من أنه بلد فاشيستي فكرة خاطئة لأنه دخل هذه الحرب ضد الفاشيستي ولا أعرف ما تم في هذا التحقيق حتى الان .

كما سُئل عن اتصاله باتحاد خريجي الجامعة فقرر انه كان قد قدم استمارة للاتحاد منذ حوالى أربعة أو خمسة اشهر ويعث له الاتحاد ب خطاب يفيد قبوله عضواً فيه ، إلا انه نظراً لمشغوليته لم يذهب هناك إلأماماً ولم يقم بأى عمل هناك مطلقاً ، كما ذكر انه لم يكتب أى شيء بمجلة خريجي اتحاد الجامعة .

وسُئل أيضاً عن صلته بالجامعة الشعبية الأهلية ، فنذكر ان زميله في الجامعة محمد عبد المعبود الجبيلي وهو معيد في كلية العلوم ويدير هذه الجامعة الشعبية كان يطلب منه في بعض الأوقات بعض خدمات في هذه الجامعة كاعطاء حصة في العلوم أو في الانجليزي ، فكان يؤدي هذه الخدمات والغرض منها الغاء الأمية ونشر الثقافة العامة.

فواجهه المحقق بما جاء بالتقرير السرى للقلم السياسي ان الجامعة الشعبية الأهلية تعمل على نشر المبادئ الشيوعية بين العمال تحت ستار محو الأمية ونشر الثقافة الاجتماعية ، فنفى ذلك بشدة وقال ان هذا الادعاء غير صحيح .

وفي مساء يوم ١١ يولييه سنة ١٩٤٦ أعيد سؤال الأستاذ أحمد شكرى سالم في المقال التي حقق معه فيه في شهر ديسمبر سنة

١٩٤٥ بعد اطلاع وكيل النيابة المحقق على هذا التحقيق الأخير فسئل الأستاذ أحمد شكرى سالم عن الهدف الذى قصده من كتابة هذا المقال، فأجاب بأنه من واقع دراسته العملية فى كلية العلوم انه بعد انتهاء أى تجربة من التجارب لا بد من استخلاص بعض نتائج لهذه التجربة . وقد قصدت من هذه المقالة محاولة تطبيق هذه النظرية العلمية بالنسبة الى الحرب العالمية الماضية .

فواجهه المحقق بما ورد فى هذا المثال ما نصه : « لقد أظهرت لنا هذه الحرب الاتحاد السوفيتى بشكله الحقيقى كقوة شعبية لها وزنها فى الموقف العالمى كقوة ديمقراطية تقف بجانب الحركات الديمقراطية حيثما كانت وفى أى وقت تكون ، كقوة ترمى بكل ما فى وسعها الى تدعيم سليم يقوم على أساس الارتفاع بمستوى معيشة الشعوب وتأمينها ضد الفقر والعوز ، كقوة ترمى الى تخليص الانسان من استعباد أخيه الانسان ، كقوة ترمى الى ايجاد عائلة من بنى الانسانية يعيشون على قدم المساواة فى عالم حر ليس فيه ممالك ولا مملوك . واعتبر المحقق انه بهذه العبارات يكون قد روج نظاماً يقوم على أساس عبّر عنه بأنه ليس فيه ممالك ولا مملوك وهو النظام الشيوعى كان يصدد الكلام عنه عن روسيا التى أصبح حقيقة واقعة بالقوة والثورة .

وقد رد عليه الأستاذ أحمد شكرى سالم بقوله : عندما ننظر الى هذه الفقرة ونحاول أن نحللها فيجب أن نأخذ فى اعتبارنا نقطتين أولهما ان هذه الفقرة جاءت فى مقالة عنوانها - ماذا علمتنا هذه الحرب وهذا يعنى اننى أربط نظرتى الى الاتحاد السوفيتى بالدور الذى قام به فى هذه الحرب بالذات فالمقالة كانت أساساً عن الحرب والدروس التى تعلمناها منها ولم تبين مطلقاً عن الاتحاد السوفيتى بشكل أساسى ، والنقطة الثانية هى ان هذه الفقرة ما هى إلا جزء من مقالى يجب أن تربط ببقية المقال بأكملها فهى درس واحد من عدد دروس أوردت ذكرها فى المقال وسأخذ كل جزء على حدة ، عندما قلت قد أظهرت لنا هذه

الحرب الاتحاد السوفيتي بشكله الحقيقي قصدت ان الدعاية التي كانت تقوم بها الدول الأخرى عنه كبلد فاشيستي قد زالت إذ أنه قد أصبح في زمرة البلاد الديمقراطية التي تحارب الفاشيستي وهذا طبيعي جداً فإنه كان وما زال عضواً بمجلس الأمن الذي يتزعم العالم الآن ، وعندما قلت كقوة شعبية كبيرة لها وزنها في الموقف العالمي وكقوة ديمقراطية تقف بجانب الحركات الديمقراطية قصدت ان أقول انها قد قامت بمجهود كبير لا يمكن انكاره مطلقاً كما قال زعماء العالم انفسهم في الكفاح ضد الفاشيستي وفي القضاء عليها ، وعندما قلت كقوة ترمى بكل ما في وسعها الى تدعيم سلمى يقوم على أساس ارتفاع مستوى معيشة الشعوب وتأمينها ضد الفقر والعوز قصدت انها كأحد الدول الخمس الكبرى أو كأحد الدول الثلاث الكبرى التي اجتمعت في المؤتمرات المختلفة كمؤتمر يالتا وطهران والقرم وبوتسدام التي أعلنوا جميعاً بعدها يرمون الى تخليص الانسان من الاستبعاد بمعنى تخليصه من الاستعمار الفاشيستي والارتفاع بمستوى معيشتهم . وفي هذا ما يفسّر لنا الكلمة التي أتت بعد ذلك وهي كقوة ترمى الى تخليص الانسان من استبعاد أخيه الانسان أي من الاستبعاد الفاشيستي سواء كان ألمانيا أو إيطاليا أو يابانياً . وأما عن الفقرة التالية وهي كقوة ترمى الى ايجاد عائلة من بني الانسان يعيشون على قدم المساواة في عالم حر ، فقد جاءت على ما أتذكر في قرارات الزعماء العالميين في مؤتمر سان فرانسيسكو ، وهنا قلت في عالم حر ليس فيه مالك ولا مملوك ، وأحب هنا أن أقول أن عدم وجود مالك ولا مملوك لم اقتصد بها مطلقاً الترويج لمذهب سوفيتي كما جاء بالسؤال وإنما أردت بها صفة العالم بأجمعه الذي تحارب كل الدول الديمقراطية وكل الشعوب من أجل ايجاده وقصدت هنا من مالك ومملوك كما هو ظاهر جداً من سياق الحديث دولة مالكة ودولة مملوكة . فالحرب كانت بين دول ولم تكن بين أفراد ، فقد حاربت الديمقراطيات حتى تقضى على الاستعمار الفاشيستي ، وقد يلتفت النظر انني قد قلت هذه الصفات السابقة بالنسبة للاتحاد

السوفيتي مثلاً ولم أقلها بالنسبة لأي دولة أخرى من الدول ، وهذا لأن الدرس التي أخذناه من هذه الحرب هو اظهار الاتحاد السوفيتي كحليف للدول الأخرى الديمقراطية الرأسمالية . انما الدول الأخرى فلم تكن هناك دعاية ما ضدها تكشف لنا الحرب عن عكسها .

إلا ان المحقق أصر على ما يؤيد تحبيد شكرى سالم للشيوعية ما قاله عقب العبارة السابقة ونصه : « فنظرة العالم الى الاشتراكية أو الشيوعية تختلف الآن اختلافاً بيناً عما كانت عليه قبل الحرب ، فالشيوعية الآن هي قوة من القوى المنتصرة بل تقف عند طليعة القوى المنتصرة » . واعتبر المحقق ان قول ذلك يعتبر اشادة بالشيوعية وتحبيداً وترويجاً لها .

وقد رد الأستاذ أحمد شكرى سالم على ذلك بقوله : انني اعتقد ان هذا الجزء يؤكد ويظهر بكل جلاء النقطة الأساسية التي قلتها سابقاً وهي ان الاتحاد السوفيتي كبلد اشتراكي أو كبلد شيوعي أصبح أحد الدول الكبرى التي يبنى العالم على اكتافها الآن إذ أنها عضودائم بمجلس الأمن . فعندما قلت ان نظرة العالم الى الاشتراكية أو الشيوعية تختلف الآن اختلافاً بيناً عما كانت عليه قبل الحرب قصدت من ذلك ان العالم بدلاً من أن ينظر الى الاتحاد السوفيتي كدولة فاشيستي معادية للديمقراطية يراها الآن كدولة ديمقراطية تتحد مع الدول الديمقراطية الأربع الأخرى في القضاء على الفاشية . وعندما قلت فالشيوعية الآن هي قوة من القوى المنتصرة بل تقف في طليعة القوى المنتصرة قصدت ان الاتحاد السوفيتي الذي كنى عنه هنا بالشيوعية قوة أو بلد من البلدان التي انتصرت في الحرب وهذه حقيقة تاريخية لا يمكن انكارها . وعندما قلت بل تقف في طليعة القوى المنتصرة قصدت انها إحدى الدول الداعمة في مجلس الأمن الذي يقف في طليعة الديمقراطيات .

ولكن المحقق ذكر له - رأيك تتحدث عن الدول باسمها وقلت في هذا المقال بالذات : فكم أخذنا من دروس كفاح يوغوسلافيا وبولندا وهنغاريا ورومانيا وفرنسا ، ثم بدأت الكلام عن الاتحاد السوفيتي

فأطلقت عليه اسم الاتحاد السوفيتي كما هو معروف كدولة ولما أخذت تشيد به غيّرت التعبير وعبرت بكلمة الشيوعية الآن هي قوة من القوى المنتصرة بل تقف في طليعة القوى المنتصرة ، وفرّق في التعبير بين الاتحاد السوفيتي وبين الشيوعية فالأول هو الدولة والثاني هو النظام القائم في هذه الدولة وأنت إذا أشدت إنما تشيد بالنظام لا بالدولة .

وقد رد على ذلك الأستاذ أحمد شكرى سالم بقوله : بالنسبة الى الجزء الأول من السؤال وهو عن الدروس التي أخذناها في كفاح يوغسلافيا وبولندا وهنغاريا ورومانيا وفرنسا وغيرها فأننى رميت الى أن هذه البلدان قد قامت الشيوعية فيها ضد الاحتلال الفاشستي فناضلت بكل ما فيها من قوة ، وقد تكلمت بعد هذا مباشرة عن الاتحاد السوفيتي كدولة من مثل هذه الدول السابقة الذكر التي قام الشعب فيها بدور أيضاً في الكفاح ضد الفاشية . أما عن الملاحظة باننى قصدت الترويج للنظام فهذا غير صحيح مطلقاً بدليل اننى قلت أولاً ان الاتحاد السوفيتي كبلد هو أحد الشعوب التي انتصرت في الحرب ثم قلت بعد هذا ان الدعاية كانت قبل الحرب تتهم الاتحاد السوفيتي بالفاشية ثم تغيّرت هذه النظرة الى الشيوعية ، بمعنى انها أحد النظم الموجودة في بلد من البلدان المنتصرة في هذه الحرب . فالمقال لم يتضمن ترويجاً للنظام الشيوعي ، وانما كما قلت قبل ذلك كان مقال درس أخذناه من هذه الحرب وان الاتحاد السوفيتي لم يعد في نظر العالم أجمع بلداً فاشيستياً إنما أصبح أحد البلدان التي تحارب الفاشية .

وعندما صدر قرار الاتهام في هذه القضية نسب الى الأستاذ أحمد شكرى سالم انه ألف مقالاً بعنوان « ماذا علمتنا الحرب » بالمشرة رقم ٥ من نشرات دار الأبحاث العلمية التي تم نشرها وتوزيعها على الجمهور بغير تمييز خلال عام ١٩٤٥ ضمنها تحبيكاً وترويجاً للشيوعية بأن قال

ان نظرة العالم للشيوعية والاشتراكية تختلف الآن اختلافاً بيناً عما كانت عليه قبل الحرب فالشيوعية الآن هي قوة من القوى المنتصرة بل انها في طليعة القوى المنتصرة وانها ترمى الى ايجاد مجتمع ليس فيه مالِك ولا مملوك .

الباب السابع

أهداف الاشتراكية

فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ حرر القلم السياسى بوزارة الداخلية مذكرة بخصوص مؤلفات الأستاذ محمود فتحى الرملى جاء فيها انه دأب على اصدار مؤلفات تتضمن تمهيداً للشيوعية وتروج لها آخرها ذلك الكتيب الذى اخرجه تحت عنوان « أهداف الاشتراكية » وقد اوضحت مذكرة القلم السياسى ان المؤلف قد اشار فى الباب الأول الى ان اهداف الاشتراكية والشيوعية واحدة والى ان الشيوعيين يقولون انهم يريدون ان يضعوا حداً لالام البشرية فى اسرع وقت ويمثلون انفسهم فى هذا كالطبيب الذى يقوم بعملية جراحية قد يتعب منها المريض ربع ساعة ولكنها تنقذ حياته وتريحه مدى الحياة ، وليست الثورة اكثر من عملية جراحية لا بد منها لمجتمع مريض .

وفى الباب الثانى اشار الى فساد المجتمع بسبب قيام الملكية الفردية وتركيز الثروات فى يد طبقات ضئيلة هى حفنة من اصحاب الأرض والمصانع وحرمان طبقات كثيرة هى الشعب كله ولا يسع الشعب لكى يعيش إلا ان يبيع جهده بأرخص سعر لهذه الطبقة المالكة فيتحوّل المجتمع الى عشرات من السادة يفرقون فى البذخ وملايين من العبيد يفرقون فى الفقر والجهل والمرض ، يصنعون الحياة ويسلبونها ، يبنون العمارات ليناموا على الأرض ، ينسجون الصوف والحريير ليعيشوا عرايا ، يزرعون القمح ليتضوروا جوعاً ، يصنعون السيارات ليدفحوا تحت عجلاتها ، وهكذا لا يستطيع العامل مطلقاً ان يحب الرأسمالى الذى يستغله ويأكل حقوقه .

وفى الباب الثالث نادى بأنه لا طريق الى الاصلاح غير الغاء الملكية الفردية توطئة لالغاء الطبقات فى المجتمع وتعبئة وسائل الانتاج تحت اشراف شعبى ديمقراطى ، وندد بفكرة تحديد الملكيات الكبيرة وفرض الضرائب التصاعدية لأن الأغنياء هم الذين يمثلون وحدهم عادة فى البرلمانات وماداموا يملكون وحدهم حق التشريع فلا يمكن أن يقيدوا انفسهم بهذه الالتزامات .

وانهى مؤلفه تحت عنوان « انتصار لا بد منه » مؤكداً بأن التطور يجرف كل العصابات الانتهازية ويكتسحهم اكتساحاً فى سبيل فرض نفسه والويل للغبى الأحمق الذى يتوهم أنه يستطيع أن يوقف عجلة التطور وان لا عبرة مطلقاً بما يقال من ان الاشتراكية لها انتصار هناك وليس لها انتصار هنا ، فالعالم كل لا يتجزأ ومادام هناك تيار عالمى فى أغلبية دول العالم فعما لا شك فيه ان الدول الباقية ستتأثر بهذا التيار فى الوقت المناسب .

واضافت مذكرة القلم السياسى ان محمود فتحى الرملى كان قد أخرج قبل ذلك مؤلفاً بعنوان « هل انحرفت روسيا » ورد فيه تقدير للمذهب اللينينى وأشار فيه الى عدم تطوع روسيا الى الاستعمار ، وان لينين عرض المساعدة على سعد زغلول باشا فى عام ١٩٩ فرفض ، وان روسيا مازالت مستعدة لمعاونة الدول التى تقع فريسة الأعداء .

كما اكدت مذكرة القلم السياسى ان نادى محمود فتحى الرملى وشيعته ممن تمذهبوا بالمبادئ الشيوعية فى انتهاك حرمة القانون على تلك الصورة أمر يستلغف النظر ويتطلب كفافاً عاجلاً قبل ان يستفحل شراً إذ ان قانون العقوبات قد كفل فى المادة (١٧٤) سبل مقاومة هذه التيارات حين قرر عقوبة الجناية لكل من حبذ أو روج بإحدى طرق العلانية المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة ، ومن البديهي ان عبارة بالقوة أو الارهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة إنما تنصب على المذهب لا على التحجيز والترويج إذ لا يمكن أن يستقيم

أى تفسير مخالف مع قصد الشارع ، وليس أقطع فى الدلالة على صحة هذا النظر من أن المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٣١ الذى عدل تلك المادة قد أشارت الى أن صيغة المادة لا تقتصر على من يحبذ بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الأساسية أو مبادئ الدستور الأساسية بل تتناول من ينشر أو يحبذ المذاهب التى ترمى الى تغيير هذه المبادئ أو هذه النظم بالقوة ولو لم ينصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها ، فمن يحبذ مثلاً نظريات الشيوعية كما تطبق فى روسيا أى البلشفية ومن يقرظ مذهب لينين يقع تحت طائلة العقاب ولو احتاط لنفسه وصرح بأنه لا يشهد باستعمال القوة لأن هذه المذاهب تنطوى على استيلاء العمال مباشرة وبالقوة على مقاليد الأحكام فى الدولة .

واختتم القلم السياسى مذكرته بقوله : « وبما أن ما نشره محمود فتحى الرملى فى مؤلفيه المذكورين لم يتضمن تحبيذاً أو ترويجاً للنظم الشيوعية فحسب بل فيه إشادة بالثورة باعتبارها الوسيلة الموصلة الى قيام تلك النظم لذلك اقترح احالة المؤلفين الى النيابة العامة مع ارسال جميع مؤلفاته السابقة والمؤلفات الشيوعية المماثلة الموجودة لدى البوليس اليها . فإذا صادف رأى هذا قبولاً فأرجو الموافقة على حصر أسماء جميع من لهم نشاط شيوعى وتقديم أسمائهم للنيابة لتأمر بتفتيشهم فى وقت واحد » .

ورغم أن القلم السياسى بوزارة الداخلية قد طلب الموافقة على حصر أسماء جميع من لهم نشاط شيوعى وتقديم أسمائهم للنيابة العامة لتأمر بتفتيشهم فى وقت واحد فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ إلا أن الحكومة التى كانت قائمة وقتئذ وهى حكومة النقراشى باشا لم توافق على ذلك ، وتأجلت الاستجابة الى طلب القلم السياسى الى أن جاءت حكومة اسماعيل صدقى فنفذه فى ١٠ يوليه سنة ١٩٤٦ ، وكما سبق أن أوضحنا فقد أمر النائب العام باجراء تفتيش جميع المأذون بتفتيشهم فى وقت واحد بعد منتصف ليلة ١٠/٧/١٩٤٦ .

نعود بعد ذلك الى محضر التفتيش المؤرخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ والمحرر بمعرفة وكيل نيابة شمال القاهرة الأستاذ ابراهيم نور الدين الساعة التاسعة و ٢٠ دقيقة مساء بمنزل فتحى الرملى حيث وجد به خمس نشرات بدار الأبحاث العلمية وهى النشرات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة ، وعدة نسخ من كتاب هل انحرفت روسيا وأهداف الاشتراكية وكتاب حزب العمال البريطانى والطريق الى الاستقلال وكتاب عنوانه آراء مضطهدة ونسخة واحدة من كتاب معنون « قضية المرأة » والعديد من الكتب الماركسية .

وبتاريخ ٢٢/١٢/١٩٤٥ استجوبت النيابة محمود فتحى الرملى فقرر انه مؤلف كتاب أهداف الاشتراكية وكذلك كتاب هل انحرفت روسيا ، وانه وزع حوالى ألف نسخة من كل كتاب ، كما قرر انه اشتراكى ويدين بالمبادئ الاشتراكية وان رشح نفسه على المبادئ الاشتراكى فى الانتخابات الأخيرة التى أجريت لانتخاب أعضاء مجلس النواب .

وعندما سئل عما يقصده من كلمة اشتراكى ، قرر ان الاشتراكية فى نظره هى إلغاء الملكية الفردية وتعبئة وسائل الانتاج ليعمل كل انسان ويأخذ بقدر عمله ، وانه يؤمن بتحقيق ذلك بالوسائل الديمقراطيةية القانونية البرلمانية من نشر وخطابة ومحاولة دخول البرلمان .

وقد سأل المحقق هـى يؤخذ من ذلك انك تنادى بإلغاء الرأسمالية ، فأجاب - بـ بوه .

فأعاد سؤاله وهل يؤخذ من ذلك أيضاً انك تحبذ المبدأ الشيوعى (مبدأ لينين) فأجاب : ليس هناك أى فرق بين الاشتراكية والشيوعية إلا فى الوسيلة ، فالاشتراكيون يؤمنون بالكفاح السلمى الذى ذكرته والشيوعية ينادون بالثورة ، وأنا مبادئ ماركسية ووسائل ديمقراطية.

فاستفسر منه المحقق عما يفعله إننا أبى أوامره تحقيق المبادئ التى تنادى بها وهى إلغاء الرأسمالية ، فأجاب : نظام الحكم فى مصر ديمقراطى بحكم الدستور وأولو الأمر فيه غير خالدين ، فسنظل ندعو لمبادئنا حتى يتغير أولو الأمر هؤلاء ويكون لنا الأغلبية فى البرلمان فنحقق مبادئنا ، وعلى ذلك فأنا لا أدعو إلى الثورة لتحقيق مبادئى .

وقد سأله المحقق بعد ذلك عما يقصده فى كتابه أهداف الاشتراكية من أن الثورة ليست أكثر من عملية جراحية لا بد منها لمجتمع مريض ، فأجاب بأنه : قال هذه العبارة كصحفى فى معرض عرض وجهتى النظر بين الاشتراكية والشيوعية بدليل أنه لا يحبذ المبدأ الشيوعى فيما يختص بتحقيق مبادئه عن طريق القوة . وأضاف : اننى أعود فأكرر ما قلته من اننى أؤمن بالوسائل الديمقراطية والذين يشجعون الشباب على الثورة هم ولاة الأمور فى مصر من العناصر الرجعية الفاشية التى تطارد الديمقراطيين والاشتراكيين بالارهاب والاضطهاد .

ثم سأله المحقق عما يقصده من قوله فى الباب الثانى من كتابه «أهداف الاشتراكية» حيث أرجعت فساد المجتمع بسبب قيام الملكية الفردية وتركيز الثروات فى طبقات ضئيلة هى حفنة من أصحاب الأرض والمصانع وانتهيت إلى أن العامل لا يستطيع مطلقاً أن يحب الرأسمالى الذى يستغله ويأكل حقوقه ، فأجاب : لقد قلت ما يقوله الكتاب فى كل يوم بل ما يقوله بعض الوزراء المسئولين السابقين واللاحقين من أن تركيز الثروات فى يد أقلية ضئيلة وحرمان الأغلبية الكبرى ، وهذه هى الدعوة الاشتراكية التى تنتشر اليوم فى العالم بأسره والتى يضطر حتى الوزراء وحتى أشد الناس رجعية إلى المناداة بتنفيذ ولو قسط ضئيل منها ، وفى بيانات رسمية لمعالى وزير المالية الحالى عبارات أشد وأقوى من عبارتى هذه .

وواجهه المحقق بما جاء فى الباب الثالث من هذا الكتاب من أنه لا طريق إلى الإصلاح غير إلغاء الملكية الفردية توطئة لإلغاء الطبقات فى

المجتمع وتعبئة وسائل الانتاج تحت اشراف شعبي ديمقراطي ، كما ندد بفكرة الملكيات الكبيرة وفرض الضرائب التصاعدية لأن الأغنياء هم الذين يمثلون وحدهم عادة في البرلمانات ، وقد أجاب الأستاذ فتحي الرملى على ذلك بقوله : أما اننى ادعو الى الغاء الملكية الفردية فهذه هى مبادئى فعلاً ، وأما اننى قلت ان تحديد الملكية لا يمكن أن يصلح فساداً فليس هذا رأيى وحيدى ولكن رأى أعضاء مجلس الشيوخ الحالى جميعاً ، فقد ذكر بعضهم عند نظر هذا المشروع نفس ما ذكرت وهو ان هذا المشروع من شأنه ان يفتت الأرض دون أن تكون من وراءه أى فائدة اصلاحية ، واننى حين أنتقد الضرائب التصاعدية بحجة ان أكثر الذين يمثلون في البرلمان هم من كبار الملاك إنما أحفز الطبقات العاملة الى ضرورة تصويتها لممثلين من طبقتها في الانتخابات البرلمانية ، وقد رددت كثير من الصحف نفس هذه المعانى في مقالات احتفظ بها .

ولكن المحقق عاد وذكر في التحقيق ان هذه المبادئ التى تنادى بها وأخصها الغاء الرأسمالية معناها انك تروج المبادئ الشيوعية التى لا تتم إلا بالثورة ، فرد فتحي الرملى بأنه قال : انه يدعو الى مبادئ بالوسائل الديمقراطية وأنه نادى بهذه المبادئ ولا يزال منذ أكثر من خمس سنين وحقق معه أكثر من مرة وفتش بيته عشرات المرات فما ظهر مطلقاً من تصرفاته انه يدعو الى هذه المبادئ بغير الكفاح السلمى الذى عرف به طوال هذه المدة .

ثم بدأ المحقق في استجوابه بخصوص كتابه « هل انخرفت روسيا » وسأله عما قصده من قوله في هذا الكتاب انه عندما نشبت ثورة مصطفى كمال لتحرير تركيا كانت روسيا هي الدولة الوحيدة التى وقفت الى جانبها واعانتها بالمال والسلاح ، كما أعانتها مالياً حين فضحت المعاهدة السرية التى أبرمتها القيصريّة مع الحلفاء للتأمر على استغلال الشعوب ومنها تركيا ، وعندما نشبت الثورة المصرية سنة ١٩١٩ ضد الاستعمار البريطانى ابسرق لينين الى سعد زغلول

يعرض عليه المساعدة ولكن سعد زغلول رفض ، وقد أجاب الأستاذ فتحى الرملى على ذلك بأن قرر - أقصد ان روسيا الحديثة هى صديقة الشعوب وتعينها فى التحرير من الاستعمار ، وقد ضربت مثلاً بالثورة الوطنية فى تركيا ، كما ضربت مثلاً بما فعله لينين حين أراد مساعدة سعد زغلول على التحرر من الاستعمار البريطانى وهى واقعة تاريخية معروفة ، وقد أظهرت الأيام ان روسيا هى صديقة الشعوب فعلاً وصديقة الحرية فعلاً بدليل ان روسيا هى التى قامت بالعبء الأكبر فى تحرير العالم من الفاشية ومن الاستعمار اليابانى .

وقد سأله المحقق أيضاً عما قصده فيما جاء بهذه الكتاب من انه ثبت من تجربة الحرب الماضية ان حركات التحرير الفردية تفشل دائماً لأنها تثير الدول الرأسمالية وتدعوها للتدخل السريع لقمعها ، وان حركة التحرير فى العالم كله ينهض أن تكون واحدة وان تبدأ فى وقت واحد مناسب . وقد أجاب على ذلك بقوله : أقصد ان الدول المستعمرة تستغرد بالشعوب الصغيرة إذا نهضت لتحرير نفسها من الاستعمار كما تستغرد انجلترا اليوم باندونيسيا لتقمع حركتها الوطنية ، ولو ان الحركة الوطنية فى بلاد الشرق كله مثلاً قامت فى وقت واحد لاستحال على انجلترا او على أية قوة استعمارية أخرى أن تقمعها .

فسئل : هى ترمى من ذلك الى مساعدة الدولة الشيوعية لتحقيق مبادئك ، فرد على ذلك بأننى سبق أن قلت ان روسيا هى التى تمد يدها لأى شعب يطلب التحرر من الاستعمار وهذا كلام واضح بالطبع ، وأنا لا اطلب المعونة من روسيا وحدها ولكنى اطلب المعونة فى الكفاح الوطنى من كل الدول وقد ذكرت فى كتابى الطريق الى الاستقلال اننا يجب أن نخرج بالقضية المصرية من نطاقها الضيق بين مصر وانجلترا الى نطاق دولى واسع حتى تساعدنا الدول الكبرى ضد الاستعمار .

وعقب ذلك واجهته النيباهة بأنه متهم بالترويج والتحميذ علناً للشيوعية وهى من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية للقطر المصرى .

فرد على ذلك بقوله : هذه التهمة توجه الى اليوم كما وجهت الى جملة مرات من قبل دون ان تثبت على اطلاقاً ، والبوليس السياسى الذى يقدمنى دائماً الى النيابة يعرف قبل غيره أسلوبى الديمقراطى فى نشر دعوتى ولكنه يأمل كقوة رجعية فى يد الاستعمار أن يحبسنى بعض أيام تحت التحقيق تشفى غله وتبرر ما يأخذ من أموال باهظة هى أموال الشعب لمحاربة الشبان الوطنيين الذين يكافحون ضد الاستعمار ولذلك فاننى أرجو من النيابة أن تفرغ من التحقيق معى فى أسرع وقت ممكن حتى تضيق على القلم السياسى هذه الفرصة أو تقدمنى للمحاكمة بأسرع وقت إذا رأت ذلك .

وعقب ذلك قرر وكيل النيابة القبض على المتهم وحبسه احتياطياً لمدة أربعة أيام .

وبتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٤٦ اضرب فتحي الرملى عن الطعام احتجاجاً على حبسه ، فانتقل وكيل النيابة الى سجن الأجانب لسؤاله عن سبب اصراره على الاضراب عن الطعام ، فأجاب بأنه مصرّ على ذلك لأنه على غير استعداد لأن يدفع كل سنة أو كل بضعة شهور أسابع أو شهور من حريته فى السجنون بلا مبرر فتكرار التحقيق فى موضوع واحد وفى حدود أسئلة واحدة وإجابات واحدة كذلك ثم ينتهى الأمر بحفظ القضية ، يتضح منه ان الغاية من حبسه احتياطياً ليس سوى التكنيل به تنفيذاً للأوامر التى يتلقاها القلم السياسى من السلطات البريطانية الاستعمارية وأضاف انه يعتبر ان تكرار التحقيق معى فى هذه الحدود يشبه تماماً التحقيق مع متهم واحد بشأن مقال واحد مرة كل سنة وحبسه احتياطياً على نمة هذا المقال نفسه . وأوضح الأستاذ فتحي الرملى بعد ذلك انه يرى كمتهم فى قضية نشر لا يطلب من النيابة أن تحفظ القضية ولكنه على العكس يلج فى تقديمه للمحاكمة حتى يضع حداً لاستغلال هذا السلاح ضده ولكنه يطلب فقط الافراج عنه الى أن تعرض هذه القضية إن شاءت النيابة ذلك ، وأضاف ان الافراج عنه لن

يؤدى الى ضياع معالم الجريمة إن كانت ثمة جريمة كما انه ليس بالشخص الذى يمكن أن يهرب وأضاف : انه بهذه المناسبة يبلغ النيابة انه فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٤ عندما رشح نفسه فى الانتخابات البرلمانية على المبادئ الاشتراكية نشر له حديث فى مجلة آخر ساعة عرض فيه برنامجه ونادى بالغاء الملكية الفردية وهى النقطة الرئيسية التى تعتبرها النيابة دليل ادانة ضده فى التحقيق الحالى ، وات إذا كان الأمر كذلك فإنه يبلغ النيابة عن هذا الحديث ونشره ويطلب انخال الأستاذ محمد الناهى بصفتة رئيساً لتحرير مجلة آخر ساعة شريكاً معه فى نفس التهمة الموجهة اليه .

وبتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٤٦ قيّد رئيس النيابة الحادثة جنابة بالمادتين ١٧١ ، ٢/١٧٤ من قانون العقوبات ضد محمود فتحى الرملى لأنه فى شهر اكتوبر سنة ١٩٤٥ وفى خلال تلك السنة بمدينة القاهرة روج وحيداً علناً المذاهب الشيوعية وهى المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقطر المصرى بوسائل غير مشروعة منها القوة والارهاب بأن نشر كتابين طبعاً ووزعاً على الجمهور عنوانهما « أهداف اشتراكية » و « هل انصرفت روسيا » وقد حيدّ فيما كتب ونشر الغاء الملكية الفردية للمقررة فى الدستور ونزع ملكية الفرد واستبدال نظام آخر به .

ولما كان اسم الأستاذ محمود فتحى الرملى من بين الأسماء التى وردت باذن النائب العام الحسانر بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٩٤٦ لاجراء تفتيش مساكنها ، فقد قامت النيابة العامة بذلك فى يوم الخميس ١١ يوليو سنة ١٩٤٦ ، وأعيد استجواب فتحى الرملى بمعرفة النيابة .

فسئل عن الكتب التى أصدرها ، فذكر انه أصدر كتاباً عن الشاعر عبد الحميد الديب ، كما أصدر ديوان شعر ، وكتاباً عن ذكرياته فى السجن بعنوان « وحى الزنزانة » ، وكتاباً عن الفاشية ، ومجموعة قصص أسمائها من تحت الانقاض ، كما أصدر كتاب « أهداف

الاشتراكية ، وكتاب « هل انحرفت روسيا » ، وكتاب الطريق الى الاستقلال ، وكتاب آراء مضطهدة . وشرح ظروف ومحتويات كل مؤلف .

وقد اثبت وكيل النهاية المحقق انه بالرجوع الى التحقيق الذى أجرى مع المتهم فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ وجدنا انه كان قائماً على مناقشة محمود الرملى فى كتابى هل انحرفت روسيا وأهداف الاشتراكية . وقد رجعنا الى محضر التفتيش فوجدنا ان وكيل النيابة الذى قام بالتفتيش قد ضبط نسخاً من كتاب هل انحرفت روسيا وأهداف الاشتراكية وكتاب حزب العمل البريطانى والطريق الى الاستقلال وآراء مضطهدة وغير ذلك غير ان التحقيق مع محمود الرملى قد قام على كتابى أهداف اشتراكية وهل انحرفت روسيا دون غيرها استناداً الى ما ورد بالكتاب العسرى الوارد لنيابة شمال القاهرة من ادارة عموم الأمن العام بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٥ ، وقد واجهنا المتهم بأن التحقيق القديم لم يتناول باقى الكتب لأنه تناول كتابى أهداف الاشتراكية وهل انحرفت روسيا دون غيرها استناداً الى أن هذين الكتابين هما اللذان تبلغ عنهما فقط من ادارة عموم الأمن العام . وقد أحضرنا من كتب الأستاذ محمود فتحى الرملى كتاب الطريق الى الاستقلال فوجدنا انه كتيب من ١٦ صحيفة مكتوب على غلافه دار الثقافة الحرة فتحى الرملى - الطريق الى الاستقلال - الاستعمار لا ينتحر وكل حديث عن المفاوضات والمباحثات جريمة وطنية .

وقد بدأ استجواب الأستاذ فتحى الرملى بأن واجهه المحقق بأنه قد مهد فى كتابه الطريق الى الاستقلال بالحملة على طائفة الرأسمالية وجعلهم عنصر الخيانة فى الوطن ، وهذا معناه انه يحبذ القضاء على النظام الرأسمالى تمهيداً لنظام غيره ، ونقل اليه ما قاله بالنص فى صحيفة (٣) « ودارت الأيام وإذا بالمصالح الشخصية التى جعلت الاقطاعيين يحاربون الثورة الوطنية فى فرنسا ويكونون عنصر الخيانة

للوطن ، إذا بهذه المصالح الشخصية نفسها تجعل الرأسماليين اليوم يحاربون الحركات الوطنية في العالم ويكونون عنصر الخيانة للوطن .

وقد رد الأستاذ فتحى الرملى على ذلك بأن الاتهام الذى وجه اليه فى شهر يناير سنة ١٩٤٦ بناء على التحقيقات التى أجريت فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ وهو الاتهام بالترويج للشيوعية يعتبر شاملاً لكافة تصرفاته السابقة لتاريخ توجيه ذلك الاتهام ، ولذلك ، فلا محل للمناقشة من جديد فى هذه الأمور- وأضاف : « وانا على غير الاستعداد لمناقشة هذا الكتاب بتهمة الشيوعية لأن تاريخ صدره سابق لتوجيه هذه التهمة التى لم يفصل فيها بعد ، ولذلك فإن كل تصرفاتى السابقة لتاريخ توجيه الاتهام المذكور لا محل لمناقشتها ، أما إذا كانت هناك تهمة جديدة فأنا على استعداد لمناقشتها .

وقد حاول وكيل النيابة المحقق أن يفهم ان كتاب الطريق الى الاستقلال لم يتناوله التحقيق من قبل ومن حق النيابة أن تحقق على ضوء ما جاء فيه وتخلص من التهم ما ترى ان القانون ينطبق عليها ، فأجاب فتحى الرملى بأنه لا زال متمسكاً بقراره الخاص بعدم الاجابة على أى سؤال خاص بالاتهام السابق ، وان كانت هناك تهمة جديدة فهو على استعداد للاجابة .

فواجهه المحقق بأنه متهم بتحبيذ المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية والنظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بالملكية المصرية وهذه المذاهب التى تحبذها لا تتحقق فى نظرك إلا بالقوة (١) كان الاسم الذى ينطبق عليها فأنت مثلاً تحبذ وتروج لافناء النظام الرأسمالى وترى ان هذا لا يتحقق إلا بالكفاح والقوة وننقل اليك ما قلته بالنص صفحة(٩) هذه هى الخطوة الاولى التى لا بد منها للسير قدماً فى طريق الاستقلال ان تكسر الحركة الوطنية الرأسماليين المصريين فى هذه المرحلة التاريخية وان ننفض ايدينا منهم تماماً بأن نعتد على انفسنا فقط نحن الطبقة العاملة فى تنظيم حركة الكفاح الوطنى، بل

وليس ذلك فحسب بل ينبغي علينا أيضاً أن نفضع تعاون الرأسمالية المصرية مع الرأسمالية الانجليزية ضد الشعب المصري وأن نجعل هذا نصب أعيننا دائماً إذ لا يكفى الموقف السلبي إزاء المستغلين المصريين بل ان الموقف الايجابي هو الوسيلة الوحيدة للوصول رأساً الى أهدافنا إذ لا مناص من هذه الحرب

وقد أجاب الأستاذ فتحى الرملى على ذلك بقوله : هذا الاتهام ليس شيئاً جديداً ، فهو اتهام مؤسس على نص المادة ١٧٤/٢ من قانون العقوبات ، وقد وجهت اليه التهمة فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ على هذا الأساس ومازال اتهمى هذا قائماً لم يفصل فيه بعد ، فأى تصرف من تصرفاتى السابقة على توجيه هذا الاتهام فأنا على غير استعداد لمناقشته ، أما إذا كانت هناك تهمة جديدة فأنا متمسك بمعرفتها أولاً . أما أن يدور الاتهام حول الأفعال المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ عقوبات فهذا ما لا أجيّب عليه لا عن هذا الكتاب ولا عن غيره من الكتب مادام قد صدر قبل ديسمبر سنة ١٩٤٥ . وإذا كان الأمر يستدعى مناقشتى فيما سبق أن سئلت عنه فى القضية السابقة فليكن هذا بمعرفة المحكمة لا بمعرفة النيابة إذ سبق أن تولت التحقيق ووجهت الاتهام وقيدت الواقعة جنائية ولحب أن أضيف أنه لم تصدر لى أى كتب بعد ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

وبتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٦ أعيد سؤال الأستاذ فتحى الرملى فواجهه المحقق بما ورد فى الصحيفة ١٠ من كتاب الطريق الى الاستقلال - والخطوة الثانية فى طريق الاستقلال هى أن يچند المثقفون الأحرار لنشر الوعى الطبقي والوطنى معاً ، وطالب المحقق من فتحى الرملى أن يشرح له عبارة الوعى الطبقي وعبرة الوعى الوطنى واذكر لنا الفرق بينهما - فأعاد الأستاذ فتحى الرملى امتناعه عن الاجابة للأسباب التى سبق أن ذكرها .

ورغم اصرار فتحى الرملى على الامتناع عن الاجابة على أى سؤال

يتناول أى أفعال أو كتابات سابقة على شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ إلا أن المحقق أصّر هو الآخر على استعراض بعض الفقرات الواردة فى بعض مؤلفات المتهم ، فواجهه بما جاء بالصحيفة ١١ من هذا الكتاب - ولعل شيئاً لا يقف أمام هذه العقبة إلا خوف الرأسمالية المصرية الضعيفة من هذه الساعة التى تواجه فيها الشعب بمفردها فى معركة قريبة هى فى غنى عن خوض غمارها على الأقل فى الوقت الحاضر فهل لك أن تفسّر لنا تفصيلاً هذه العبارة .

كما واجهه بما ورد فى صحيفة ١٤ من أنه : لا شك أن سهيل التنفيذ هو تنظيم حركة وطنية لا تعترف بالمفاوضات ولا بالمساومات وأن يكون قوام هذه الحركة الطبقة العاملة التى تصنع الحياة وفى وسعها وحدها أن تعطل هذه الحياة فى أى لحظة بل فى وسعها إن شاءت أن تكون هذه الحياة لها لا لسواها ، واعتبر المحقق أن تقرير أن الطبقة العاملة دون سواها الحياة بمثابة ترويج لنظام اجتماعى غير النظام الاجتماعى القائم - نظام يقوم كما يستفاد من عبارات المتهم على القوة إذ قال : أن الطبقة العاملة فى وسعها أن تصنع الحياة وأن تعطل هذه الحياة وأن تكون لها دون غيرها الحياة .

كما ورد فى صحيفة ١٥ : وفى فرنسا اليوم اتجاه يسارى يظهر بتأييد أغلبية الشعب الفرنسى ، وقد حُبذَ المتهم هذا الاتجاه اليسارى بما قاله تعقيباً على العبارة السابقة - ومن طبيعة هذا الاتجاه أن يقف مع الحركات التحريرية التقدمية ضد أى عدوان رجعى استعمارى .

وعندما أصّر فتحى الرملى على عدم الاجابة ولجهه المحقق باتهام تحبيذ النظام الذى أسسه لينين بما قاله فى صحيفة ١٥ من هذا الكتاب - وفى وسعنا أن ندعو الى قضيتنا بين هؤلاء وهؤلاء وإن نطلب اليهم المعونة وليس فى هذا أى سناجة أو خيال فقد اعتمد لينين على مثل هذه المعونة يوم جندت الرأسماليات الكبرى جيوشها للقضاء على

ثورته ضد القيصريّة فوجه نداء الى عمال وجنود هذه الدول الرأسمالية وكانت نتيجة اضراب عمالها عن العمل احتجاجاً على هذه الحملة .

ثم انتقل المحقق الى سؤال الأستاذ فتحرى الرملى عما ورد بكتاب اهداف الاشتراكية بأنه لا فرق بين الاشتراكية والشيوعية ، وطلب منه شرح معنى كل من اللفظين ووجه عدم التفرقة بينهما فى نظره ، فرد فتحى الرملى على ذلك بقوله ان هذا الكتاب وكتاب هل انحرفت روسيا تناولهما التحقيق الذى أجرى معه فى شهر ديسمبر ١٩٤٥ بمعرفة الأستاذ الامام الخريبي وانتهى بتوجيه تهمة الترويج للشيوعية فلا محل مطلقاً لتوجيه أى سؤال بخصوصه خاصة وان قاضى المعارضات قد أقرج عنه بعد شهرين من حبسه احتياطياً ويعد قيد الحادثة جناية ضده .

وبتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ قام وكيل النيابة المحقق بافتتاح المحضر الخاص بالتحقيق مع فتحى الرملى وأثبت انه بالاطلاع على كتاب اهداف الاشتراكية وجد انه يشمل على العبارات الآتية :

صحيفة ٢ : ويظن كثيرون ان شمة فروقاً بين الاشتراكية والشيوعية وهذا خطأ فقد استعمل كارل ماركس الاشتراكية والشيوعية ككلمتين مترادفتين .

ليس هناك مبدأ ان ان اشتراكية وشيوعية وليست الأولى كما يظن الناس تحقيقاً للثانية كلا فكلاهما له اهداف واحدة وفلسفة واحدة هي التى سنعرضها فيما يلى بايجاز ، ولكن الخلاف الوحيد بين الاثنين فى الوسيلة فالاشتراكيون يقولون اننا نؤمن بمبادئ انسانية فيجب ان نكون انسانيين فى طريقة تنفيذها ، والشيوعيون يقولون انهم أكثر انسانية لأنهم يريدون ان يضعوا حداً لآلام البشرية فى أسرع وقت وانهم فى هذا كالطبيب الذى يقوم بعملية جراحية قد يتعب منها المريض ربع ساعة ولكنها تنقذ حياته وتسعده وترريحه مدى الحياة وليست الثورة أكثر من عملية جراحية لا بد منها لمجتمع مريض .

صحيفة ٣ : ولكنى أردت بهذه الرسالة ان أقرب الى أذهان الناس فكرة أولية عن أهداف الاشتراكية أرجو أن نتبعها بعد قليل برسائل أخرى تكمل هذه الدراسة التي ظل الناس محرومين منها زمناً طويلاً بسبب تحكم السياسة الرجعية فى مصر والتي كانت تظن انها تستطيع أن تحمى نفسها باخفاء الحقائق عن الناس حتى اضطرتها ظروف الحرب اضطراراً الى التخلي عن ذلك .

صحيفة ٤ : ومن هنا يرى الاشتراكيون ان ظهور الملكية الفردية قد شطر المجتمع الواحد الى طبقات وأن انقسام الناس الى ملاك وعبيد أى رأسماليين وعمال قد خلق فى المجتمع تناقضاً وصراعاً هو سر ما نشكو منه من الآم ومشكلات وأن هذا التناقض وهذا الصراع أصبح شيئاً لا مفر منه نتيجة لتعارض المصالح بين هذه الطبقات ، وقد كانت النتيجة الطبيعية لنظام الملكية الفردية ما نراه اليوم من تركيز الثروة فى يد طبقة ضئيلة هى حفنة من أصحاب الأرض وحرمان طبقة كبيرة هى الشعب كله الذى لا يملك شيئاً من وسائل الانتاج ولا يسعه حتى يعيش الآن أن يبيع جهده بأرخص سعر لهذه الطبقة المالكة .

صحيفة ٥ : والزنا هو الآخر له اسبابه المادية البحتة فإما أن الدافع اليه الحاجة والحرمان ، هو نتيجة عدم حرية الاختيار ، اختيار الرجل والمرأة كل منهما للآخر حيث تحول التقاليد الرأسمالية دون زواج كل انسان بما يناسبه ، الى أن قال فلا يشعر كلاهما انه يميل الى الآخر ومن ثم يروح يعوض هذا النقص بأساليب غير طبيعية أو أن يكتفم عواطفه ويعيش مع شريكه مرغماً تحت ضغط ظروف مادية أيضاً كان تعرف الزوجة ان زوجها هو عائلتها الوحيد ، ومثل هذه العلاقة هى الزنا بعينه - الى أن قال - وما يقال عن السرقة والزنا يقال عن القتل وعن كل جريمة خلقية أخرى فالأسباب دائماً مادية وثيقة الصلة بنظام الطبقات

صحيفة ٨ : ليس ثمة طريق للإصلاح اذن سوى الغاء الملكية الفردية لنلغى وجود الطبقات فى المجتمع .

صحيفة ١٠ : ولا علاج لهذه الحالة عند الاشتراكيين بتحديد الملكيات الكبيرة .

صحيفة ١١ : ولا علاج لهذه الحالة عند الاشتراكيين بفرض ضرائب تصاعدية على الدخل ، والأرباح لأن الأغنياء وحدهم هم الذين يمثلون عادة فى البرلمانات وهم الذين يملكون وحدهم حق التشريع ومن هنا فهم لا يقبلون طبعاً أن يفرضوا على انفسهم التزامات مادية .

صحيفة ١٢ : فالعلاج الوحيد الذى تعرفه الاشتراكية لكل مشكلات المجتمع المتداخلة المتشابكة المعقدة هو الغاء الطبقة المستغلة بالغاء سبب وجودها وهو الملكية الفردية حتى يستطيع الشعب أن يعيش حراً سعيداً لا تستعبده قيود ولا يشقيه حرمان .

صحيفة ١٦ : فالتطور يجرف كل هؤلاء أمامه ويكتسحهم اكتساحاً فى سبيل أن يفرض نفسه والويل للفقير الأحمق الذى يخيل اليه انه يستطيع أن يوقف عجلة التطور أو يؤخر دورانها بقيقة واحدة .

وبتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٤٦ استدعى المحقق الأستاذ فتحى الرملى وواجهه بما سبق أن اطلع عليه فى محضره السابق من أنه اعتبر الاشتراكية والشيوعية فى كتابه أهداف الاشتراكية لفظين مترادفين وأنه أخذ يروج ويحذ فى هذا الكتاب النظام الاشتراكى وإنما على أساس من القوة الأمر الذى حرمه القانون وذلك بما قاله ان الثورة ليست أكثر من عملية جراحية لا بد منها لمجتمع مريض وإنه كان صريحاً فى التحبيذ والترويج بأنه نعى على النظام الرأسمالى ما فيه من جرائم وأرتأتى ان هذه الجرائم تنمى فى ظل النظام الاشتراكى . وقام المحقق بقراءة العبارات التى أثبتها فى محضره السابق واعتبر أن هذه العبارات دالة على التحبيذ والترويج لنظام يرمى الى تغيير المبادئ الأساسية للدستور والنظم الأساسية للمهنة الاجتماعية بالقوة .

وقد رفض فتحى الرملى الاجابة على ما ذكره المحقق .

وعندما صدر قرار الاتهام فى هذه القضية اسند الى فتحى الرملى انه ألف ونشر كتاب « اهداف الاشتراكية » الذى تم طبعه ونشره فى خلال عام ١٩٤٥ حُبذ فيه الشيوعية وكفاحها الثورى وروج لها قائلاً انه ليس ثمة فرق بين الشيوعية والاشتراكية فالكلمتان مترادفتان وكلاهما يهدف لغرض واحد وفلسفتها واحدة والخلاف الوحيد بين الاثنين حسب دعواه فى الوسيلة فهو يرى ان الاشتراكيين يقولون انهم يؤمنون بمبادئ انسانية فيجب ان يكونوا انسانيين والشيوعيون يقولون انهم اكثر انسانية لأنهم يريدون وضع حد لآلام البشرية فى أسرع وقت وهم فى هذا كالطبيب الذى يقوم بعملية جراحية قد يتأذى منها المريض ولكنها تنقذ حياته وتسمعه مابقى - وهى حسب ما يرى المؤلف ليست اكثر من عملية جراحية لمجتمع مريض ثم عقب على ذلك بقوله انه أراد أن يقرب الى اذهان الناس فكرة لولى عن اهداف الاشتراكية بسبب حرمانهم من ذلك زمناً طويلاً نتيجة لتحكم السياسة الرجعية فى مصر تلك السياسة التى كانت تظن انها تستطيع حماية نفسها باخفاء الحقائق عن الناس حتى اضطرتها ظروف الحرب الى التخلي عن ذلك ، ثم اشار بروح الاعجاب الى رأى الاشتراكية فى أن الملكية الفردية تؤدى الى شطر المجتمع الواحد الى طبقات وإلى انقسام الناس الى ملاك وعبيد أو رأسماليين وعمال وقد خلق هذا فى المجتمع تناقضاً وصراعاً هو سر ما يشكو منه الناس من آلام ومشكلات ثم رأى ان الملكية الفردية تنتهى الى تركيز الثروات فى يد طبقة ضئيلة هى حفنة من اصحاب الأرض والمصانع وحرمان طبقة كبيرة من الشعب كله الذى لا يملك شيئاً من وسائل الانتاج ولا يسعه لكى يعيش إلا أن يبيع جهده بأرخص سعر للطبقة المالكة ونعى على المجتمع نظام الطبقات ونظام الملكية الفردية .

الباب الثامن

لا طبقات

بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ قدم القلم السياسى بإدارة الأمن العام بوزارة الداخلية مذكرة جاء فيها انه بالاطلاع على كتاب « لا طبقات » لأنور كامل تلاحظ انه أورد فيه العبارات التالية :

فى الصفحة السادسة : ان مليوناً من المصريين أو أقل هم الذين يحظون وحدهم بالفنى والصحة والعلم وان أغلبية ساحقة يربو عددها على ستة عشر مليوناً من المصريين هى التى تشقى بحياة الفقر والمرضى والجهل والسرف فى هذا هو نظام الطبقات .

وفى الصفحة السابعة : ان توزيع وسائل الانتاج على أفراد الشعب فى مصر لا تختلف عن كيفية توزيعها على أفراد الشعوب فى بلاد العالم الرأسمالى كله .

وفى الصفحة السابعة : وسبع مجموع السكان تصوروا أيها العبيد يمتلكون الأراضي الزراعية .

وفى الصفحة الثامنة : ارتفع مجموع رؤوس أموال الشركات المساهمة من عشرين مليوناً الى مائة وعشرين مليوناً فى سنة ١٩٤٢ ، واجمالى أرباح هذه الشركات قد بلغ فى السنة نفسها أكثر من مليونين وربعم مليون جنيه امتصت من دماء العمال بطبيعة الحال .

وفى الصفحة التاسعة : ان حفنة تعد على أصابع اليد من كبار حملة الأسهم فى هذه الشركات هى التى تسيطر على ادارتها .

فى الصفحة التاسعة : عمال وفلاحون يعيشون كالانعام ...

فى الصحيفة العاشرة : هل يمكن أن ترتفع حياة مثل هذا القطيع فوق المستوى الذى تعيش فيه دواب الأرض ؟ كلا بطبيعة الحال .

فى الصحيفة العاشرة : مليوناً أو أقل يحظى وحده بحياة النعيم وستة ملايين أو أكثر يحيون حياة الجوع أو ولائم الديدان .

إن أمة يدفعها الحرمان نحو الجريمة بل ونحو الاتجار فى حوانيت الأعراض .

رجال الشعب أبائنا وإخوتنا وأبنائنا يرتكبون الجرائم ... يسرقون يذهبون بل ويقتلون تحت ضغط الحاجة والعوز .

نساء الشعب زوجاتنا وأمهاتنا وإخواتنا وبنااتنا ينحدرن الى الحضيض يبعن أجسادهن لمن يطلب اللحم الرخيص من ذئاب المجتمع الجائعة تحت ضغط الحاجة والعوز .

اليس هذا هو الوضع الحاضر فى مصر ؟ أجل انه هو ...

فى الصحيفة الثالثة عشر - نظام الطبقات هو العلة الوحيدة .

فى الصحيفة الرابعة عشر : طبقات مستغلة تستأثر وحدها بوسائل الانتاج وتحصل نتيجة لهذا على الجزء الأكبر من المنتجات ، وطبقات مستغلة يحرمها المستغلون من ملكية هذه الوسائل فتضطّر لكى تعيش الى أن تبيع قوة عملها الى هؤلاء المستغلين نظير جزء تافه من المنتجات على شكل أجر ضئيل لا يتخطى حد الكفاف .

وليمت بعد هذا أفراد من الجوع أو فليصحبهم الانحلال مع الزمن فإن الأغنياء الذين يعلفون مواشيهم لن يحركوا لهذا ساكتاً لأنهم يعرفون جيداً أن سوق العبيد مليئة بالعبيد ... وصرخات الاصلاح ترتفع هنا وهناك زائفة مضللة .

وبعض هذا التضليل يخرج من أفواه الدعاة من غير وعى وبعضه تنطلق به سنتهم عن وعى كامل بل وتعمد مرسوم .

فى الصحيفة الخامسة عشر : وهل أدل على هذا الزيف ان احدا لم يجرؤ على أكثر من مطالبة الحكومة - حكومة الأغنياء لا الفقراء - السادة لا العبيد - الملاك والرأسماليين لا العمال والفلاحين - بالعمل على زيادة الدخل الأهلى والعناية بالصحة العامة ونشر التعليم .

فى الصفحة السادسة عشر : انا لا نريد احساناً من أحد وإنما نريد الحق المفتصب - نريد القمح الذى زرعناه والحرير الذى نسجناه والقصور التى شيدناها ، ولسوف يأتى يوم نلقى فيه كلمة الاحسان لتحل محلها كلمة أخرى هى كلمة الحق (من لا يعمل لا يأكل) وويل للطغاة من ارادة الشعب إذا لم يخففوا من غلوائهم .

فى الصحيفة السابعة عشر : القضاء على جوع الشعب مرتبط أولاً وأخيراً بالقضاء النهائى الكامل على الفوارق الطبقيه وعلى السيطره الاقتصادية التى تباشرها طبقة ضد طبقة أو مجموعة من الطبقات ضد مجموعة أخرى .

فى الصحيفة الثامنة عشر : وسيتحول اليأس القاتل املاً يعقد العزائم ويحرك النفوس ويشعل القلوب - القلوب النظامية .

فى الصحيفة التاسعة عشر : ونحن صوت الجماهير الكاشحة ينادى بالفاء الطبقات ، بالفاء الاستغلال الرأسمالى وتحقيق التعاون الاخائى الحر بين الناس حيث لا سادة ولا عبيد ولا استغلال ولا امتصاص للدماء ...

نحن صوت الجماهير ينادى بتحقيق الاشتراكية بتحقيق الملكية العامة لوسائل الانتاج (من كل حسب قوته ولكل حسب عمله) ، هذا الخبز الأسود لن نأكله ، هذه الأسماك البالية لن نلبسها .

قد نطوق بالاغلال وقد يوضع الحديد فى اقدامنا ، ولكننا هنا وسنبقى هنا والنصر سيكون لنا - وأضافت مذكرة القسم المخصوص بادارة الأمن العام- والظاهر من مجموع ما تقدم ان المؤلف قد صور

الحالة الاجتماعية في المملكة المصرية فى أخط صورة ونسب اليها دون وجه حق جرائم القتل والنهب والسلب والسرقة وما اليها ... كما أرجع اليها أحوال الاتجار بالأعراض وانحدار الزوجات والأمهات والأخوات والبنات الى الحضيض ببيع أجسادهن فى سوق اللحم الرخيص ، وحرض العمال والزراع على أصحاب المصانع والملاك ، ونادى جموع الشعب بكلمة العبيد ، كل هذا بقصد تأليب الطوائف على بعضها ، وما كان قصده من كل ما سبق إلا تحبيذ وترويج النظم الشيوعية حين أشار الى اصطلاحاتها - من يعمل لا يأكل - ومن كل حسب قوته - ولكل حسب عمله - وهى أمور تعاقب عليها المادتان ١٧٤/٢ عقوبات ، ١٧٦ عقوبات ، واقتרכת المذكرة حالة الأمر الى النيابة العامة .

وقد قبض على أنور كامل عثمان وحقق معه بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٥ فأقر بأن كتاب لا طبقات من تأليفه وأنه قام بطبعه فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ وأنه قصد من نشره إعطاء فكرة للرأى العام على مشاكل المجتمع المصرى كالفقر والمرضى والجهل والبغاء تتصل جميعاً بسوء توزيع الثروات وإنما لكى نعالج هذه المشاكل لا بد لنا من أن نعيد النظر فى هذه الثروات ، وهذه الفكرة فى الواقع هى فكرة كتب فيها أكثر من كاتب واحد وتحدث فيها أكثر من نائب واحد فى البرلمان بل وأكثر من وزير فى الوزارة فمثلاً تحدث خطاب بك فى البرلمان عن سوء توزيع الثروة الزراعية وطالب بتحديد الملكية ، وقد تحدث أيضاً حفنى بك محمود على ما أنكر فى هذه الموضوعات بل وأعلن فى أخبار اليوم انه يدين بالمبادئ الاشتراكية ، وأنا أعتقد انه ليس فى هذا الكتاب الذى أصدرته أى فقرة أو أى جملة تتعارض مع قوانين الدولة مادامت لا أدعو الى تغيير أى شىء من أنظمة الدولة بطريق العنف ومادامت لم أتعرض للمواد الرئيسية فى الدستور التى لا يجوز التعرض لها بنص الدستور نفسه .

وعندما سأله المحقق هل يعمل على ترويج مبدأ اجتماعى معين ،

اجاب الأستاذ أنور كامل - انه كان له في السنوات الماضية نواحي نشاط متعددة فقد أصدر في سنة ١٩٤٠ مجلة التطور وكان يضمناها آرائه الاجتماعية ثم ألف في سنة ١٩٤١ جمعية « الخبز والصبر » ومن مبادئها الأصلية الدفاع عن الطبقات العاملة في مصر ، وفي سنة ١٩٤٢ ألقى القبض عليه واتهم بالاتفاق الجنائي على قلب نظام الحكم بالقوة ثم عدل وصف التهمة الى نشر المبادئ الاشتراكية في القضية رقم ١٨٥٢ لسنة ١٩٤٢ وما زالت منظورة أمام محكمة الجنايات ، ثم اعتقل بصفة شهور في معتقل المنيا ، ثم أفرج عنه منذ سنة تقريباً ، وانحصر نشاطه بعد ذلك في إصدار بعض المؤلفات ومن بينها كتاب الصهيونية الذي عالج فيه موضوع مشكلة فلسطين ثم أصدر كتاب لا طبقات الذي يحقق معه فيه .

وعندما سئل هل يروج للمبدأ الشيوعي ، اجاب - أنا اشتراكي .

فسأله المحقق عما يقصده من كلمة اشتراكي ، فأجاب : الذي أقصده من كلمة اشتراكي هو ضرورة تدخل الدولة لحماية الطبقات العاملة وذلك عن طريق سن التشريعات التي تضمن هذه الحماية مثل نقل المرافق العامة الى ملكية الدولة وهذا الاتجاه تسير في سبيله كافة الدول مثل فرنسا وإنجلترا بعد تولى حزب العمال لمهام الحكم .

وقد سأله المحقق بعد ذلك عما إذا كان من مبدئه إلغاء الملكية الفردية ، فأجاب ، بأن الملكية الفردية أنواع فهناك مثلاً ملكية وسائل الاستهلاك وهناك أيضاً ملكية وسائل الانتاج والذي أنادي به هو إلغاء الملكية الخاصة فيما يتصل بوسائل الانتاج الكبير التي تمس مساساً مباشراً حياة الشعب وهذا هو ما عنيته عندما قلت المرافق العامة ، فشركات الاحتكار في رأيي يجب أن تنتقل الى ملكية الدولة والبنوك يجب أن تنتقل أيضاً الى ملكية الدولة وهو عين ما حدث في بلاد كفرنسا وإنجلترا . أما الملكية الصغيرة فينظر فيها بعد بمعرفة الحكومة التي تتولى حكم البلاد عن طريق البرلمان ، وفي ظل هذا النظام يجوز أن يكون للشخص ثروة خاصة .

وعندما سُئل عن الوسائل التي يتذرع بها لتحقيق مبادئه ، أجاب بأن نشاطه محصور في نشر الأفكار التي يكتبها في مؤلفاته ، وأضاف : أنا لم أؤلف حزباً حتى أضع في برنامج هذا الحزب الوسائل العملية التي يمكن عن طريقها تحقيق هذه الأفكار ، على أنني أقرر بأنني لم أدع قط الى أكثر من الوسائل السلمية .

وعندما تطرق المحقق في مناقشات سياسية ومبدئية عن أفكاره ومبادئه التي ينادي بها . طلب الأستاذ أنور كامل من ممثل النيابة أن توجه اليه تهماً عن عمل ايجابي قام به إن كان قد قام بهذا العمل وسلك فيه سلوكاً خارجاً عن القانون ، فسأل المحقق ان كان قد اتهم بترويج الشيوعية في القضية رقم ١٨٥٣ جنائيات عابدين سنة ١٩٤٢ ، فأجاب بأنه فعلاً اتهم في هذه القضية التي مازالت معروضة أمام القضاء وأنه لا يرى الحكمة من سؤاله في قضية معروضة الآن على محكمة الجنائيات ، وطلب من النيابة أن توجه اليه تهماً عن أعمال اقترفها في فترة تالية للقضية السابقة .

وسأل المحقق عن مدى علمه بالمادة التاسعة من الدستور تنص على ان للملكية حرمة ولا يجوز أن تمس إلا بسبب المنفعة العامة ومقابل تعويض ، فرد أنور كامل على ذلك بقوله انه يعلم ما جاء بهذه المادة وما يدعو اليه لا يتعارض مع هذه المادة لأنها تجيز نزع الملكية للمنفعة العامة ، فإذا رأت الدولة مثلاً أن من المنفعة العامة أن تنتقل البنوك الى ملكيتها فما الذي يمنع في الدستور من نقل هذه الملكية اليها ، وأما عن ضرورة التعويض فهذه مسألة ليست من المبادئ الأساسية في الاشتراكية لأن الحكومة الاشتراكية يمكنها أن تقرر تعويض اصحاب وسائل الانتاج الكبير عن ممتلكاتهم عند انتزاعها .

وعقب ذلك بدأ المحقق مناقشته في كتاب لا طبقات ، فواجهه بما جاء في الصفحة السادسة من هذا الكتاب من أن مليوناً من المصريين أو أقل هم الذين يحظون وحدهم بالغنى والصحة والعلم وإن أغلبية ساحقة

يربو عددها على الستة عشر مليوناً من المصريين هي التي تشقى بحياة الفقر والمرض والجهل والسر في هذا هو نظام الطبقات ، وسأله عما يقصده من هذه العبارة .

فأجاب أنور كامل أن هذا هو تقرير الواقع والمقصود بنظام الطبقات هو الإشارة الى سوء توزيع الثروة في البلاد .

فاستفسر منه المحقق عما إذا كان يستنتج من ذلك أنه يدعو الى إلغاء نظام الطبقات أو بالأولى إلغاء الملكية الفردية ، فرد بالاجاب في حدود ما ذكره في اجاباته السابقة وهو انتقال وسائل الانتاج الكبير الى ملكية الدولة . وهذا معناه التخلص الى حد كبير جداً من نظام الطبقات ، أما بقية آثاره فهذه ينظر فيها فيما بعد .

ثم سئل بعد ذلك عما يقصده بما جاء بالصحيفة التاسعة من كتاب لا طبقات « عمال وفلاحون يعيشون كالأنعام » وفي الصحيفة العاشرة « هل يمكن أن ترتفع حياة مثل هذا الفلاح فوق المستوى الذى تعيش فيه دواب الأرض بطبيعة الحال . فأجاب : بأن هذا التساؤل مرتبط بما جاء بالفقرة التى سبقتة من الكتاب وهى عبارة عن وصف مستوى الأجور الضئيل الذى يحصل عليه العامل والفلاح والتساؤل طبيعى جداً لأن العامل الذى يعيش بأجر متوسطه سبعة قروش فى اليوم والفلاح الذى يعيش بأجر متوسطه قرشان أو ثلاث قروش لا يمكن أن ترتفع حياته عن حياة البهائم ، واذكر اننى قرأت احصائية لوزارة الزراعة جاء فيها ما يثبت بالأرقام ان الحمار الواحد يتكلف أكثر مما يتكلفه الفلاح .

واستفسر منه المحقق عما ورد فى الصحيفة السابعة عشر « القضاء على جوع الشعب مرتبط أولاً وأخيراً بالقضاء النهائى الكامل على الفوارق الطبقيّة وعلى السيطرة الاقتصادية التى تبشرها طبقة ضد طبقة أو مجموعة من الطبقات ضد مجموعة أخرى . وما جاء فى الصحيفة الثامنة عشر « وسيستحيل اليأس القاتل أملاً يعقد العزائم

ويحرك النفوس ويشعل القلوب الضامنة ، وعما يقصده من هذه المعبارات .

وقد رد الأستاذ أنور كامل على ذلك بقوله أنه فيما يتحصل بالجملة الأولى وهى القضاء النهائى الكامل على الفوارق الطبقية ، فهناك اصلاح اقتصادى فى الزمن القصير والزمن الطويل . فالاشتراكية تهدف فى الزمن الطويل الى التخلص النهائى الكامل من الفوارق الطبقية وأما فى الزمن القصير فهدفنا ينحصر فيما ذكرته من ضرورة نقل وسائل الانتاج الكبير الى ملكية الدولة وهو ما ننادى به الآن ولا ننادى بغيره ومسألة تصفية الفوارق الطبقية فهذه نتركها للتشريعات التى تضعها الحكومة عن طريق البرلمان . وأما مسألة استحالة اليأس أملاً يعقد العزائم ويحرك النفوس ويشعل القلوب الضامنة ، فهو يعتبر تعبير عاطفى المقصود منه ايقاظ القارئ وحثه على التطلع الى أفاق أوسع من الأفاق التى يعيش فيها الآن .

ولكن المحقق اعتبر ان هذا التعبير العاطفى فيه تحريض على الثورة ، فرد أنور كامل على ذلك بقوله ان معنى الثورة لا يشتمل من هذا التعبير وكل ما قصده منه هو ايقاظ ذهن القارئ الى التطلع الى سهل الإصلاح .

وعاد المحقق فذكر ان مما يؤيد تحريض أنور كامل على الثورة وعلى ترويجه للمبدأ الشيوعى ما جاء بالصحيفة التاسعة عشر من كتاب لا طبقات ، نحن صوت الجماهير الكادحة ينادى بإلغاء الطبقات بإلغاء الاستغلال الرأسمالى بتحقيق التعاون الإخائى الحر بين الناس حيث لا سادة ولا عبيد ولا استغلال ولا امتصاص للدماء . نحن صوت الجماهير ينادى بتحقيق الاشتراكية بتحقيق الملكية العامة لوسائل الانتاج - من كل حسب قوته - ولكل حسب عمله - هذا الخبز الأسود لن ناكله . هذه الأسماك البالية لن نلبسها . هذه القبور المظلمة لن نسكنها .

وقد رد أنور كامل على ذلك بقوله : انه ليس فى هذه الأقوال تحريض على الثورة إنما هى الفاظ قصد بها ايقاظ الرأى العام الى ضرورة رفض الحالة القائمة التى ضج منها معظم الكتاب بل والنواب والشيوخ بل وبعض الوزراء ، ثم ان هذه العبارات ليس فيها أكثر من المطالبة بالاصلاحات الاشتراكية التى يتجه اليها العالم أجمع الآن .

وعقب ذلك ووجه أنور كامل بأنه متهم بالترويع علناً للمذهب الشيوعى وهو من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية فى القطر المصرى ورد أنور كامل على ذلك بأنه : يتضح للنياحة من أقوالى السابقة اننى لم اتخط فى كتاباتى حدود الاشتراكية وعلى هذا فهذا الاتهام يفتقر الى الأدلة ، وطلب حفظ القضية أو الافراج عنه على ان النياحة العامة لم تستجب لطلباته وفى يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٤٦ قيّد رئيس النياحة هذه الحادثة جنائياً بالمادتين ١٧١ ، ٢/١٧٤ من قانون العقوبات ضد أنور كامل عثمان لأنه فى شهر اكتوبر سنة ١٩٤٥ وفى خلال هذه السنة بمدينة القاهرة روجّ وحبّد علناً المذاهب الشيوعية وهى من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقطر المصرى ، بوسائل غير مشروعة منها القوة والارهاب بأن طبع ونشر ووزع على الجمهور كتاباً عنوانه « لا طبقات » وقد حبّد فيما كتب ونشر الغاء نظام الملكية الفردية المقرر فى دستور الدولة ونزع ملكية الفرد واستبدال نظام آخر به .

ولما كان اسم أنور كامل عثمان قد ورد ضمن القائمة التى اذن النائب العام بتفتيشها بتاريخ ١٠ يولية سنة ١٩٤٦ فقد ندب رئيس نياحة الجيزة الأستاذ أنور خلف وكيل نياحة الجيزة للقيام بذلك ، الذى قرر فى ذات التاريخ الانتقال لاجراء تفتيش منزل ومكتب أنور كامل عثمان المحرر بجريدة الوفد المصرى ، وقد فتن منزله فجر يوم ١١ يولية سنة ١٩٤٦ فلم يعثر به على شىء . وحقق معه وكيل النياحة فى الساعة

الخامسة صباحاً بسرأى نيابة الاستئناف بباب الخلق وواجهه بالاتهام المنسوب اليه من أنه يعمل على ترويج المذاهب التي ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالملكية المصرية ، فقرر أنور كامل ان هذا الاتهام غير صحيح ولا دليل على صحته فقرر المحقق القبض عليه .

وأحال رئيس نيابة الصحافة بعد ذلك دوسيه المتهم أنور كامل عثمان الى وكيل النيابة محمد أمين حماد لاستجوابه والذي تبين من مطالعته لتحريرات البوليس السياسى عنه انه قد سبق اتهمه فى قضيتين، الأولى هى الجناية رقم ١٨٥٣ لسنة ١٩٤٣ عابدين وهى مقيدة بالمادتين ١٧١ و ١٧/٢ من قانون العقوبات ضد : ١- أنور كامل عثمان . ٢- عبد العزيز حسن سالم هيكل . ٣- سعد حبيب جرجس . ٤- محمد سعيد عبد الله . ٥- حبيب صليب رزق ، لأنهم فى خلال الستة شهور السابقة على تاريخ البلاغ المؤرخ ١١ يوليو سنة ١٩٤٢ بدائرة قسم عابدين روجوا وحبنوا للشيوعية والاشتراكية وهى من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقطر المصرى بتشكيل جمعية تسمى جمعية الخبز والحرية ونشر مبادئها بين الطلبة والعمال والدعوة لحضور وعقد اجتماعات وكان من اغراض هذه الجمعية الغاء نظام الملكية الفردية المقررة فى دستور الدولة ونزع ملكية الفرد واستبداله بنظام آخر وذلك بغير الطرق المشروعة ، وقد قيدت هذه القضية فى بادئ الأمر برقم جناية عسكرية هى ٤٤٩ لسنة ١٩٤٢ عسكرية عليها وكانت مقيدة بالمادة الاولى من المرسوم الصادر فى اول سبتمبر سنة ١٩٣٩ والمواد ١ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والمواد ٨٠ مكررة ، ١٠/٢ ، ١٠/٨٠ - ٤ - ٥ ، ٨٧ ، ٩٦ من قانون العقوبات ضد : ١- أنور كامل عثمان . ٢- عبد العزيز حسن سالم هيكل . ٣- أسعد حليم جرجس . ٤- فايق سعد الله نصيرى . ٥- محمد عبد المطلب جعفر . ٦- محمد لطفى . ٧- حبيب صليب رزق الله . ٨- محمد سعيد عبد

الله . ٩٠ - فوزى اسحق قلينى . ١٠ - حسن عبد الرحمن التلمسانى .
١١ - مصطفى اسماعيل السويفى . ١٢ - محمد رشا شمس . ١٣ -
أحمد محمد أحمد شفيق . ١٤ - ابراهيم عبد السيد . ١٥ - حسن زغلول
حسن لأنهم خلال الستة شهور السابقة على البلاغ المؤرخ ١١ يوليو
سنة ١٩٤٢ بدائرة مدينة القاهرة أولاً : اشتركوا فى اتفاق جنائى
الغرض منه ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من قانون
العقوبات وهى الشروع بالقوة فى قلب نظام الدولة المصرية وشكل
الحكومة فيها باستعمال السلاح وذلك بأن كون المتهمون الثمانية الأول
لهذا الغرض جمعية وأطلقوا عليها اسم الخبز والحرية وجعلوا لها مقراً
وأداروا حركتها ونادوا بمبادئها وأذاعوها بين الناس ووالوا عقد
الاجتماعات فى مقرها حيث كانوا وباقى المتهمين ينشرون بين
الوافدين الأفكار الثورية ، وقد اتفق معهم باقى المتهمين من التاسع الى
الأخير على اعتناق مذهبها بالانتظام فى سلوكها وحضور اجتماعاتها
والعمل على تحقيق أغراضها التى ترمى الى إلغاء نظام الملكية الفردية
المقررة فى دستور الدولة ونزع ملكية الفرد بغير الطرق المشروعة
واستبداله بنظام آخر وذلك بطريق الثورة والقوة واستعمال السلاح
وقلب نظام الحكومة .

وثانياً : عمد المتهمون جميعاً الى دعاية مثيرة من شأنها القاء
الرعب بين الناس واضعاف الجلد فى الأمة وذلك بأن نشرُوا مبادئ
الجماعة التى كونها الثمانية الأول واشترك فيها الباقون والتى ترمى الى
كراهية دستور الدولة وطريقة الحكم فيها وكان ذلك أثناء قطع العلاقات
السياسية بين مصر وبعض الدول وأثناء قيام الحرب بين بريطانيا
العظمى وحليفة مصر وبين هذه الدول .

وبتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ قضت المحكمة العسكرية العليا
بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وقرر قاضى الاحالة بتاريخ ٧ يونيه
سنة ١٩٤٣ بتعديل التهمة الموجهة لكل من المتهمين : ١ - أنور كامل

عثمان ، ٢- عبد العزيز حسن سالم ، ٣- أسعد حبيب جرجس ، ٣- سعيد عبد الله ، ٥- حبيب صليب رزق على الوجه المشار اليه فيما تقدم واحالتهم الى محكمة الجنايات كما قرر بأن لا وجه لاقامة الدعوى قبل المتهمين : فائق سعد الله نصيرى ، محمد عبد المطلب جعفر ، ومحمد لطفى ، يوسف اسحق قليني ، حسن عبد الرحمن التلمسانى ، ومصطفى اسماعيل سويلى ، محمد رشاد شمس ، وأحمد محمد أحمد شفيق ، افرام ميخائيل عبد السيد ، وأحمد زغلول حسن .

أما القضية الثانية فهي التحقيقات التى أجرتها نيابة شمال القاهرة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ضد المتهم أنور كامل عثمان ومحمود فتحى الرملى ، وقد أشرّ رئيس النيابة بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤٦ بقيد الحادثة جنائية بالمادتين ١٧١ ، ٢/١٦٤ من قانون العقوبات ضد أنور كامل عثمان ومحمود فتحى الرملى لأنهما فى شهر اكتوبر سنة ١٩٤٥ وفى خلال هذه السنة بمدينة القاهرة روجا وحيداً علناً المذاهب الشيوعية وهى من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية للقطر المصرى بوسائل غير مشروعة منها القوة والارهاب بأن نشر أولهما كتاباً طبع ووزع على الجمهور عنوانه «لا طبقات» ونشر ثانيهما كتابين طبعما ووزعا على الجمهور عنوانهما «أهداف الاشتراكية وهل انهرقت روسيا ونزع ملكية الفرد واستبدال نظام آخر به» ، وقد أثبت المحقق أنه لم يتم التصرف بعد فى هذه القضية وأمر بارفاقها بدوسيه المتهم .

ثم شرع المحقق فى سؤال أنور كامل الذى قرر ان الماركسية تعارض نظام الملكية الفردية لوسائل الانتاج وأنه لا يرد فيها ما يتعارض مع نظام الحكم النهائى المقرر فى الدستور المصرى . وإشار الى أنه قد تعرض فى كتاب لا طبقات لنظام الملكية الفردية لوسائل الانتاج وان مال قال هذه الملكية الى الزوال بالتدريج ، ولكن هذا الكتاب موضوع قضية لا تزال بين يديّ النيابة فكيف يحقق معه فى قضية

أخرى لذات العمل لا سيما وأنه لم يصدر عنه بعد التحقيق السابق معه ما يمكن أن يشتم منه أنه يروج للمبادئ التي اتهم من قبل بسببها .

وعندما واجهه المحقق بأنه ذكر في التحقيق السابق معه أنه اشتراكى وإن من رأيه إلغاء ملكية وسائل الانتاج الكبير ، فرد على ذلك بقوله أنه : ذكر في هذا التحقيق أنه اشتراكى ولم يقل أنه شيوعى كما أن نقل ملكية وسائل الانتاج الكبير الى الدولة لا يمكن أن يسمى شيوعية وإلا لكانت الحكومة المصرية حكومة شيوعية لأنها وضعت يدها بالفعل على السكة الحديد وأنه يظن أن النية متجهة ايضاً فى الحكومة المصرى الى تملك الدولة لغير السكة الحديد مثل الترام وقد يمتد ذلك الى شركات المياه والنور ، وأضاف أن القلم السياسى لم يقدم ضده أى دليل تالى لتاريخ التحقيق معه يثبت أنه دعا الى هذه الأفكار .

وسأله المحقق عن الفارق بين الشيوعية والاشتراكية - فأجاب - بأن الاشتراكية قانونها الأساسى هو أن يؤخذ من كل فرد فى الدول حسب قوته وإن يعطى لكل فرد حسب عمله ، أما الشيوعية فقانونها الأساسى هو أن يؤخذ من كل فرد حسب قوته وإن يعطى لكل فرد حسب حاجته ، كما أن هناك فرقاً آخر وهو أن الاشتراكيين يؤمنون بالتدرج والاصلاح عن طريق النظم الدستورية المتبعة أى عن طريق البرلمان ، أما الشيوعيين فقد قيل عنهم أنهم يؤمنون بالطفرة .

وواجهه المحقق بما جاء بتحريات القلم السياسى من أنه حارب نظام الطبقات بقصد إثارة الطبقات الفقيرة ضد أصحاب الأموال وهى وسيلة تتفق مع وسائل المذهب الشيوعى لأنها تنطوى على الطفرة ، وقد رد أنور كامل على ذلك بأنه أكد أنه لم يدع الى شىء من الطفرة أو العنف ، وأكرر أن هذا الكتاب موضوع قضية سابقة .

وسئِلَ عما إذا كان قد اتهم فى قضية سابقة عام ١٩٤٢ ، فأجاب بالإيجاب وإن موضوعها أنه دعا الى إلغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج .

وسئـل عن تعليلـه لاتهامه فى هذه القضية ثم عن التحقيق معه فى قضية كتاب لا طبقات إذا كان كما ذكر لا يروج للشيوعية ، فأجاب - بأنه لا يوجد فى كتاب لا طبقات ، ولا فى جمعية الخبز والحرية دعوة الى الشيوعية وإنما هى دعوة الى الاشتراكية السلمية البرلمانية ، وأنه فى فترة وجود جمعية الخبز والحرية وفى الفترة التى كتب فيها كتاب لا طبقات يدعو بالفعل الى الاشتراكية كما هو ثابت من أقواله فى التحقيق الذى أجري معه فى شهر ديسمبر ١٩٤٥ وأن هذه الدعوة تنصب على الماضى البعيد ولا تمتل الصلة الى الحاضر إذ أن موضوع الخبز والحرية وموضوع لا طبقات لا يزالان معروضين على القضاء .

وسئـل عما إذا كان عضواً فى جماعة مركز الثقافة الشعبية ، فأجاب بالنفى ، فوجه بما ورد تصريحات البوليس السياسى من أنه عضو فى هذه الجماعة التى يرأسها الشيوعى رمسيس يونان وأنه انقطع عنها فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٥ لحدوث نزاع بينه وبين لطف الله حنا سليمان ، فأصر أنور كامل أنه لم يكن عضواً فى هذه الجماعة ، وكل علاقته بها أنها أصدرت له كتاباً عنوانه « الصهيونية » الذى لا يزال معروضاً بالمكتبات العامة وليس فيه ما يتعارض مع القانون كما أنه لا يعتبر دليلاً على أنه كان مرتبطاً بهذه الجماعة إذ أن علاقته بها كدار للنشر ، وأنه اختارها لأنه على علاقة قديمة بالأستاذ رمسيس يونان الذى كان يكتب فى مجلة التطور التى كان يصدرها فى سنة ١٩٤٠ ثم انقطعت صلته به بعد تعطيل هذه المجلة .

وعندما وجه بما ورد بتحريات البوليس السياسى ان لطف الله سليمان حرر تقريراً باللغة الفرنسية يتهم فيها أنور كامل بارتكاب مخالفات ادارية خاصة بالاتصال بالخلايا وكذلك باتصاله بالدكتور محمد مندور وأن البوليس السياسى حصل على صورة فوتوغرافية لهذا التقرير ، أجاب : بأنه لا يذكر شيئاً عن هذا الموضوع وطلب الاطلاع على هذه الصورة .

وعندما صدر قرار الاتهام في هذه القضية نسب إلى أنور كامل عثمان أنه ألف ونشر كتاباً سماه « لا طبقات» ثم نشره وطبعه ووزعه على الجمهور خلال عام ١٩٤٥ جرى فيه على إثارة النفوس ومخاطبة الفقراء في مواضع كثيرة منه بعبارة أيها العبيد داعياً إلى إلغاء نظام الطبقات وإلغاء الملكية الفردية وجعل وسائل الانتاج مملوكة للدولة.

الباب التاسع

«وطنيتنا»

فى الساعة الثالثة والنصف من صباح يوم ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ قام ضابط مباحث قسم عابدين ببناء على الأمر الصادر من النائب العام بتفتيش سكن الصحفى عمر رشدى وأثبت فى محضره انه قام بضبط بعض الأوراق الخاصة بالشيوعية وهى : كتاب عن تاريخ الثورة الروسية باللغة الفرنسية ونشرة شبّح المجاعة ونشرة أهدافنا : الحرية والديمقراطية والاستقلال ، وورقات مدوّنة عليها مواضيع فى الاشتراكية والشيوعية .

وقد قام الضابط المذكور باستجواب عمر رشدى فسأله عما إذا كان له ميول سياسية أو متطرفة ، فأجاب بأنه اشتراكى ، فاتهمه بترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالملكة المصرية ، فأجاب - بأنه هذا غير صحيح لأن وسيلته سلمية ودستورية ويضع نصب عينيه دائماً احترام رأى الشعب المصرى الذى هو مصدر السلطات كما نص على ذلك الدستور نفسه .

وعندما سئل عن يساعده فى نشر هذا المبدأ ، قرر انه ليس هناك هيئة منظمة بالمعنى الذى تعبّر عنه هذه الكلمة .

وبعد ظهر ١١ يوليه ١٩٤٦ عرض الأمر على وكيل نيابة الاستئناف الأستاذ أحمد مختار قطب الذى قرر له ان تحريرات رجال البوليس قد دلت على انه يعمل على ترويج المذاهب التى تؤدى الى تغيير المبادئ الأساسية فى الدستور المصرى ، فأجاب - بأن هذا غير صحيح إذ ان ما يهتم به هو عرض الاشتراكية بأسلوب سلمى دستورى يضع نصب عينيه دائماً احترام دستور سنة ١٩٢٣ ويضع أيضاً رغبة

الشعب المصرى فى المقام الأول إذ أنه هو مصدر السلطات كما ينص الدستور .

وعندما سُئل عن أهداف الاشتراكية ، قرر ان هدف الاشتراكية الذى أجمع عليه هو ان تكون وسائل الانتاج مملوكة للدولة ، وان هذا الأمر ليس بمستحدث ففى انجلترا يملك الشعب وسائل الانتاج والوزارة البريطانية حالياً وزارة اشتراكية ، وليس فى هذا ما يناقض الدستور المصرى فطبقاً لنص الدستور يجوز نزع الملكية الفردية للمنفعة العامة ، ووسائل تحقيق ذلك هى الوسائل السلمية بالتعبير الحر عن الرأى ومحاولة اقناع غالبية الشعب المصرى بوجاهة الفلسفة الاشتراكية ، وإذا اعتنقت الأغلبية جاز لها ان تعدل الدستور نفسه إذا شاءت طبقاً للدستور .

وعقب هذا الاستجواب أمر المحقق بالقبض عليه وحبسه احتياطياً .

وكان القلم السياسى بوزارة الداخلية قد قدم للنياية العامة مذكرة مؤرخة ١٠ يوليه ١٩٤٦ حاه بها ان عمر رشدى صحفى درس بجامعة السربون بفرنسا ولم يتم دراسته لظروف عائلية ، ومعروف بميوله الشيوعية وكان يتردد على لجنة نشر الثقافة الحديثة والقى بها محاضرة بتاريخ ١٠/١/١٩٤٦ بعنوان (الحركات القومية) .

كما وقع على بيان الجبهة الاشتراكية الى الشعب المصرى الذى أصدره فتحى الرملى بتاريخ ٢١ ابريل ١٩٤٦ ، كما اشترك مع المذكور فى انشاء ما يسمى بدار الثقافة الحرة . وقد ألف كتاباً بعنوان (وطنيتنا) حبّذ فيه المبادئ الشيوعية .

وبتاريخ ١٨ يوليه سنة ١٩٤٦ أعيد استجوابه بمعرفة النياية فسئل عن علاقته بلجنة نشر الثقافة الحديثة فأجاب بأنه كان عضواً بهامن صيف عام ١٩٤٥ حتى مارس سنة ١٩٤٦ ، وأنهلقى محاضرتين بها الأولى عن الفكر الحر عالج فيها حرية التفكير واقتبس آراء لفولتير

وچان چاك روسو ومكسيم چوركى وغيرهم من الكتاب الأحرار ،
والمحاضرة الثانية عن الحركات القومية وهو تحليل علمى بيّنت فيه
تعرض الدول الرأسمالية لهذه الحركات وطريقة تدخلها فيه بدافع
مصلحتها الخاصة .

وسُئِلَ عن عضويته فى الجبهة الاشتراكية التى كونها فتحى
الرملى فأقر بأنه عضو فيها وأوضح أن أهدافها وطنية ديمقراطية أى أنها
تسعى لإجلاء الانجليز أجلاء لا رجعة فيه ولا مساومة وديمقراطية أى
أنها تعمل ما وسعت لتوطيد دعائم الدستور المصرى .

وكان قد وجد عند تفتيش منزله مظروف بداخله ثلاث ورقات
محسرة بالقلم الكوبى تحت عنوان برنامج الحزب الاشتراكى
الديمقراطى ، سئل عنها بمعرفة النيابة فأنكر أنها بخطه وعلل وجودها
بمنزله بأن مجهولاً قد أرسلها تبرع بأن يضع برنامجاً للحزب
الاشتراكى ، ولاحظ المحقق أن فى هذه الأوراق ما يشير إلى أن من ضمن
الأهداف نقل ملكية المصانع والمزارع الواسعة إلى أيدي الشعب ، ولما
سُئِلَ عن سبب احتفاظه بهذا الأوراق ، أجاب - بأنهم كانوا يفكرون فى
إنشاء حزب علنى شرعى اشتراكى تتفق مبادئه مع الدستور المصرى
والقانون القائم وأضاف : « ولعل هذه الورقة الهابطة من مجهول كانت
إحدى الدوافع التى دفعتنا إلى أن نخطو هذه الخطوة الواجبة هذا مع
تسفيها لكثير من الآراء الواردة فيها لأنه يبدو لى أن كاتبها فى الوقت
الذى فيه مجهول فهو جاهل أيضاً » .

وعندما لاحظ المحقق أن بهذه الورقة بعض التوصيلحات المبهمة
بالقلم الجبر على ذات الورقة ، سأل هل أظهرت هذا التسفيه الذى تدعيه
فى هذه الاصلحات الموجودة بالورقة ؟ أجاب - ليست هذه اصلحات
وأنا لم أهتم بقراءتها لأنى أدركت تفاهتها وتفاهة كاتبها من السطور
الأولى ، ولعللى أكون قد عرضتها على بعض اخوانى فى الجبهة أو
أصدقائى فوضعوا عليها ملاحظاتهم التى لم أقرأها هى الأخرى !!

ولكن المحقق لفت نظره إلى أن الاصلحات التى وردت بالورقة لا

تتصل بالملكية بل ظلت الآراء الخاصة بالملكية دون تصليح ، فسأله عما إذا كان يشير ذلك الى اقرار ما ورد خاصاً بالملكية من زملائه . فأجاب بأنه لا يظن ذلك .

فاستفسر المحقق عن وجه اهتمامهم بتصليح هذا البرنامج ثم احتفاظه هو به مع انه يدعى ان كاتبه مجهول اهتم بأمر لا يعنيه ، فأجاب بأن : الفكرة اختمرت في أذهانهم هو وزملائه لانشاء الحزب الاشتراكي الدستوري الشرعي العلني القانوني ، ويبدو ان وضع برنامج لمثل هذه الحركات أمر متعب ، وهذه الورقة على تفاهتها قد ترشد في بعض الأحيان الى الخطوط الأساسية التي يجب ان توضع وضعاً صحيحاً سليماً دستورياً قانونياً .

فواجهه المحقق بما ذكره عقب تفيش منزله من أنه يعتنق الاشتراكية وهي جعل ملكية وسائل الانتاج للدولة ، وان هـ ١ هو عين ما ورد بالبرنامج الذي تسنده الى مجهول ، فأجاب بأن هذا مجرد توارد خواطر بين شخصين رغم عدم الدقة في تشابههما . وأضاف ان رايه الخاص الذي سبق ان قاله والذي مازال يصبر عليه والذي تبرع به من عندياته دون أن يجبر على ذلك هو الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وان هذا لا يعني المساس بملكية التمتع ، كما لا يعني تحقيق ذلك بطريق غير دستوري ، وان هذا النهج هو المطبق في انجلترا وفي فرنسا وغيرها من الدول الديمقراطية الأخرى وليس بضاعة خاصة بالاتحاد السوفيتي ، وأضاف - ان هذا هو رايه الخاص ، وليس معنى هذا ان الجبهة الاشتراكية أو الحزب الاشتراكي المزمع انشاؤه يجب أن يتقيد بتفكيره الخاص فما هو إلا عضو في وسط مجموعة اشتهرت بالحصافة والشرعية والقانونية .

وعندما سأله المحقق عن وسائل عرضه للمذهب الاشتراكي الذي أقر بأن يعمل على غرضه ، اجاب أنه إذا صادف شخصاً يسأله عن رايه في حل مشاكل الفقر والمرض والجهل فإنه يجيبه حسب ما قرأ أنه يرى

ان هذا غير ممكن بل متعذر إلا إذا ألغيت الملكية الفردية لوسائل الانتاج ،
وأضاف - انه ليست هناك طرقاً أخرى يتبعها للمناداة بهذا فى الوقت
الحاضر لأنه يعتقد ان مثل هذه المسائل يجب أن تؤجل حتى نتخلص
من الاستعمار الانجليزى وحتى نولد دعائم دستورنا للممتن .

وقد سأل المحقق عن سبب مصادرة كتاب «وطنيتنا» الذى ألفه ،
فقرر بأن هذا الكتاب هو تحليل علمى للمشكلة الوطنية والحلول الجديدة
للتخلص من الاستعمار فى الشعوب المغلوبة على أمرها ، أما عن سبب
مصادره فيسأل فى ذلك ادارة الأمن العام ، وأضاف انه لم يحقق معه فى
هذا الصدد .

وسأله المحقق عن المدى الذى يرى الوصول اليه فى نزع ملكية
وسائل الانتاج ، فأجاب بأن رايه فى هذا الأمر هو من أرائه الخاصة الذى
له حق اعتقاد بها ويحتفظ بها لنفسه .

وعندما استفسر منه المحقق عن مدى تطبيق تملك الدولة لوسائل
الانتاج فى روسيا ، أجاب : ان هذا الأمر يطبق تمام التطبيق فى روسيا ،
كما يطبق أيضاً فى الحليقة بريطانيا وفى فرنسا وفى غيرها من الدول
الديمقراطية وان هذا الأمر لا صلة له بالمبادئ الشيوعية فالخلط بين
الاشتراكية والشيوعية جهل قاضح ، فهناك فوارق شاسعة بينهما ،
فالشيوعية مرحلة لا يمكن أن تتحقق فى المجتمع إلا بعد أن تصبح
الأرض كلها من قطبها الشمالى الى قطبها الجنوبى فى نظام اشتراكى
ولن يطول العهد بهذا النظام الاشتراكى حتى يخضع ويكتمل ويصبح
هناك فائض انتاج يربو على حاجات الناس جميعاً ، وهنا تتحقق للناس
حاجاتهم كما يشتهون . والنظام الموجود فى روسيا حالياً هو نظام
اشتراكى حيث يملك الشعوب وسائل الانتاج إلا أن ملكية التمتع قائمة
والتفاوت فى الدخل موجود فهناك اختلاف فى موارد الناس المالية ولكن
ليس بالصورة البشعة الموجودة فى بعض البلاد التى تمتن فيها
الديمقراطية .

وسُئِلَ عن اشتراكه مع فتحي الرملى فى انشاء دار الثقافة الحرة ، فأجاب بأن غرض هذه الدار ثقافى صرف عن طريق المحاضرات وتبادل الأفكار والمناقشات الفكرية والثقافية والأدبية إلا أن هذه الدار لم تستمر إلا حوالى شهر ثم قامت الحكومة باغلاقها ، وكان كل مجهودنا فى هذه الفترة هو الإعداد لافتتاحها وكنا بسبيل انشاء مكتبة .

وعندما ووجه بما ورد بتقرير البوليس السياسى من انه معروف بميله الشيوعية ، أجاب - شرف لم أظ به بعد .

وعندما سُئِلَ عن أعضاء الجبهة الاشتراكية ذكر انهم : فتحي الرملى وعمر رشدى ومحمد أبو الخير وسعاد الرملى .

وفى يوم ٢٨ يولييه سنة ١٩٤٦ عاودت النيابة التحقيق مع عمر رشدى وكان التحقيق منصباً على كتاب « وطنيتنا » الذى أثبتت النيابة أنه يتكوّن من ١٣ صفحة والذى لم يخصص منه لمصر سوى صفحتين وبقية الصفحات استعراض للأراء الماركسية فى الوطنية والنضال القومى وقد أقر الكاتب أن هذا حق إلا أن بقية الصفحات تعالج مسائل شعوب مغلوطة على أمرها مثل مصر تماماً . وقرر انه ذكر فى هذه الصفحات اسم مصر وثورة ١٩١٩ الخالدة ، أما القول بأنها أراء ماركسية فهنا تعبير خاطئ لأنها أراء علمية دقيقة صادقة توضح الطرق التى يمكن أن تنتهجها الشعوب المستعبدة لوضع حد للاستعمار الذى نحاول التخلص منه .

ولكن المحقق قرر له أنه يفهم من اقتضارك فى العرض على الطريقة الماركسية وانهاء كتابك بجملة لستالين أنك تؤيد التفكير الماركسى ، وأشارت بعد أن تكلمت عن مصر أنك ترى أفضلية لهذه الطريقة دون غيرها من الطرق التى لم تستعرضها ، فأجاب على ذلك بأنه من غير المنتظر أن يتحدث تشرشل وبيفن وكرومر عن كيفية التخلص من الاستعمار . أما فيما يتعلق بخاتمة الكتاب فقد قرر عمر رشدى أنه يظن انها نتيجة للطابع الفكرى الذى يابى إلا أن يلاحقه حتى وهو يتحدث عن

وطنه المسكين ومفهوم النظرية الماركسية عن التحرر الوطنى أنه يفرق بين الطبقات وينصح العمال بالحد من البرجوازية التى قد تستغلها فى هذه الحركات وقد يدعوها ذلك الى اغفال مطلبها الأسمى وهو الاتحاد التام بين عمال الأرض كلها - وأضاف ان النظرية الماركسية حسب استعراضه لها لا تفرق بين الطبقات فى المسألة الوطنية ولكنها تقسم البرجوازية الى قسمين برجوازية تتواطى مع الاستعمار وهناك برجوازية أخرى صادقة وثائرة تعادى الاستعمار عداء لا هوادة فيه . وهذه البرجوازية الأخيرة تنصرها الماركسية وتأخذ بيدها وتعصدها . والماركسية ترى دائماً أن يكون كفاح الشعوب المستعمرة فى دائرة وطنية صرف وان حرب الطبقات يجب أن يؤجل حتى يمكن التخلص من الغول الأكبر . وأوضح بعد ذلك ان هذه هى وجهة النظر الماركسية وليست وجهة نظره فالباحث العلمى الأمين لا يمكن أن ينتقص منها شيئاً .

وقد اقتبس المحقق بعض العبارات التى وردت فى الصفحتين الثالثة والرابعة من كتاب - وطنيتنا والتى نصها : : دون شك يجب على البروليتاريا أن تقاوم الاستعباد القومى الذى يلجأ اليه الغاصبون ، فوسائل القمع التى يلجأ اليها الغاصبون الأجانب تضر مصالحها أكثر مما تضر مصالح البرجوازية وتؤخر تقدمها الفكرى رغم أن انغمارها فى هذا الكفاح القومى يصرفها عن كفاحها الطبقي ويتيح للبرجوازية اللثيمة أن تردد أناشيد المصالح المشتركة بين أبناء الشعب الواحد ، هذا إلا أنه يقيم الحوائل دون توحيد العمال من مختلف القوميات ... ولم يعالج كارل ماركس وفريدك انجلز المسألة الوطنية فى البيان الشيوعى الذى اقرته العصبة الشيوعية أولى جمعيات العمال الدولية فى مؤتمرها المنعقد بلندن فى نوفمبر سنة ١٨٤٧ بتفكير وطنى مغلق ولكن بتفكير عالمى رحب يضع مصالح البروليتاريا العالمية فى المقام الأول . واعتبر المحقق أن مفهوم هذه العبارات أن وجهة نظر الماركسية تخصص

للعمال جانباً ذهنياً هو الصراع الطبقي العام بجانب التحرر القومي .

وقد أجاب عمر رشدى عن هذه الملاحظة بقوله - ان هذه هى النظرية الماركسية وانه غير مسئول عنها ، وان ما دعاه للافاضة فى شرح هذا الأمر أنها أفاضت فى الحديث عن وسائل القضاء على الاستعمار العالمى ولها وجهة نظرها الخاصة التى لا يتقيد بها .

فأشار المحقق الى ما ذكره فى الصفحة (١٤) ما نصه : « هكذا يجب أن تلقن الجموع الكاسحة فى الشعوب المغلوبة على أمرها تلقينا يتفق مع روح الدولية الثورية » . وقد برر الكاتب ذلك بأن طبيعة الاستطراد تستوجب ذلك فهذا رأى ليس رأيى ولكنه رأى لينين .

وسأله المحقق عن معنى يعنيه بما ورد فى نهاية الكتاب من نفيه لوجود من يسمون بأصحاب المبادئ الهدامة داخل البرلمان ، فرد على ذلك بقوله أنه يعنى الديمقراطيين الحقيقيين الذين تسرف الحكومات الرجعية فى تسميتهم خطأ واقتنائاً باسم أصحاب المبادئ الهدامة ، وأوضح ان هذا التعبير ليس من تعبيراته إنما هو من تعبيرهم الذى لا ينسجم بأى حال من الأحوال مع دعوات الأحرار الصادقين المعادين لسياسة التعسف التى تتبع ازائهم وهى سياسة الهدم وهى سياسة تقويض الدستور القائم والعبث به ، وقد برز صدق باشا فى هذه الناحية برونزاً عجيباً فهو الهادم الأكبر ومن شك ويكفى ذكر سنة ١٩٣٠ حينما ألغى دستور الأمة بجرة قلم وطالعتنا بدستوره البغيض .

وأخيراً وأجبه المحقق بما ورد فى نهاية الكتيب من اقتباسه جملة لستالين بعد استعراض للنضال الوطنى المصرى نصها : « ان مصير الحركات القومية التى هى فى أصلها حركات برجوازية مرتبط ارتباطاً طبيعياً بمصير البرجوازية ولا يستطيع زوال الحركات القومية نهائياً إلا

بزوال البرجوازية . فالسلام الدائم لا يمكن اقامته إلا في ظل الاشتراكية . واعتبر ان هذا يتضمن تحبيذاً وترويجاً .

وقد رد على ذلك بقوله ان طبيعة البحث العلمى ان يستخلص الباحث الأمين من هذه العبارات أرضاً صالحة ، وقد راعيت هذا الأمر بصورة دقيقة ، ولو أردت أن أحبذ أو أروج لنهجت نهجاً آخر .

وعندما صدر قرار الاتهام فى هذه القضية نسب الى عمر رشدى أنه ألف ونشر كتاباً اسمه « وطنيتنا » تم نشره وتوزيعه على الجمهور خلال شهر يوليو سنة ١٩٤٦ حبذ فيه وروج للشيعوية وكفاحها الثورى . بأن عالج فى كتابه المسائل الوطنية والحركات التحريرية فى مختلف بلدان العالم وفى مصر على ضوء المذاهب الماركسية والشيعوية مشيراً الى قيام ترابط تام بين القضاء على نظام الطبقات والنظام الرأسمالى فى الدول وبين نجاح الحركات الاستقلالية ثم أوضح الدور الذى يجب على العمال القيام به فى الحركات التحريرية ووجوب مراعاة واجباتها فى الكفاح الطبقي العالمى ثم يستمر محبذاً هذا الأسلوب فى مصر .

الباب العاشر

الاتفاق الجنائى

كان الأستاذ أنور عبد الملك من بين الأشخاص الذين أذن النائب العام فى ١٠ يولييه سنة ١٩٤٦ بتفتيشهم ، وقد نفذ هذا الأمر صباح يوم ١١/٧/١٩٤٦ وحقق معه وكيل نيابة الاستئناف الأستاذ أحمد مختار قطب ، وقد نفى أنور عبد الملك أنه يعمل على ترويج المذاهب الشيوعية التى من شأنها الإخلال بالنظم الأساسية فى الدستور المصرى ورفض الاجابة عن السؤال الخاص باعتناقه مذهباً اقتصادياً فأمر المحقق بحبسه احتياطياً . وفى يوم ١٧ يولييه سنة ١٩٤٦ أعاد المحقق سؤاله حيث ووجه بالتقرير السرى للقلم السياسى من أنه يمتنق المبادئ الشيوعية عن عقيدة فنئى ذلك وقال انه كلام لا أساس له من الصحة وإن البوليس السياسى يطارد كل وطنى معارض لسياسة الحكومة فى المرحلة الحالية مهما كانت ميولهم وأحزابهم وإن ميوله وطنى ديمقراطى وأنه يعنى بالوطنية التخلص التام من الاستعمار البريطانى عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً ، وأنه يعنى بالديمقراطية رفع مستوى معيشة الشعب المصرى عماله وفلاحيه ومثقفيه وتجاره وموظفيه ورجاله ونسائه وذلك بطريق التشريع . وعن علاقته بدار الأبحاث العلمية ذكر انه مقرر لجنة الادارة لدار الأبحاث العلمية والمسئول الأول والوحيد عن كل ما يتعلق بهذه الدار ، وإن الأغراض التى تهدف اليها هذه الدار هى بحث جميع المشاكل بحثاً علمياً صحيحاً وهى مشاكل متنوعة منها الاقتصادى والاجتماعى والأدبى والفلسفى والنفسانى . وقد واجهه المحقق بما ورد بالتقرير السرى للبوليس السياسى بأنه القى بدار الأبحاث محاضرة فى ٢٧ مارس سنة ١٩٤٦ عن الديمقراطية امتدح فيها النظام السوفيتى فى روسيا فأجاب بأنه لا يذكر هذا .

وفى ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٦ أرسل أنور عبد الملك الى المحقق طلباً لسماع أقواله ، فاستدعاه من السجن لسؤال عما يريد أن يبدية فى اليوم التالى فذكر انه قال فى التحقيق السابق انه مقرر لجنة الادارة والمسئول عن دار الأبحاث ، وقاته ان يذكر ان ذلك كان من أول يولييه سنة ١٩٤٦ ، وانه قبل ذلك كان عضواً عادياً منذ سنتين . وعندما سأله المحقق عن المطبوعات التى تصدرها دار الأبحاث ذكر ان للدار نشرة غير دورية صدر منها ستة اعداد . فسئل عما إذا كان قد كتب فى هذه النشرات فنفى ذلك . فأحضر المحقق التقرير الذى قدمه البوليس السياسى والخاص بدار الأبحاث العلمية واطلع على الكشف الخاص بالمحاضرات فوجد ان أنور عبد الملك ألقى محاضرة فى ١٩٤٦/١/٢١ بعنوانها « الديمقراطية » . وقد أشار كاتب التقرير الى ما سمعه من المحاضرة ونصه : « بدأ هؤلاء العمال المطالبة بحقوق ديمقراطية مما أدى الى تنازع هذه الطبقة مع طبقة أصحاب المصانع الرأسمالية ثم تطور هذا النزاع واستقر فى الاتحاد السوفيتى الى الحالة الحاضرة التى تسارى فيها الشعب فى حقوقه الديمقراطية » . وجاء فى نهاية التقرير العبارة التالية : « ثم تبين ان الديمقراطية الصحيحة ونشرها بين أفراد الشعب لزيادة الوعى هى السبب فى انشاء هذه الدار وهى الأمل الذى يجب أن يسعى لتحقيقه كل مصرى ويجب على البلاد أن تطالب الى جانب الجلاء والاستقلال بالحقوق الديمقراطية المسلوبة » .

وقد سأله المحقق عما إذا كان قد ألقى هذه المحاضرة ، فأجاب بالنفى وانه غير مسئول عن الأكاذيب التى أوردها القلم السياسى فى تقريره .
وبتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٤٦ أمرت النيابة بالافراج عن أنور عبد الملك

كما كان كمال محمد عبد الحليم الطالب بكلية الحقوق من بين الأشخاص الذين أذن النائب العام فى ١٠ يولييه ١٩٤٦ بتفتيش منازلهم ، وقد قام بتنفيذ هذا الأمر ضابط بندر الجيزة فوجد كتاب روح

الاشتراكية تأليف جوستاف ليبون وتعريب محمد عادل رعيتر ، كما وجد كتاب تعاليم كارل ماركس باللغة العربية ، وبعض مذكرات تتصل ببروسيا والشيوعية مكتوبة بالقلم الرصاص فى كراسة ، وبعض كتابات أخرى تتصل بالتعاليم الشيوعية والاشتراكية ، وبعض الكتب باللغة الانجليزية من بينها كتاب الطريق الى السلطة . وقد وجه بالتهمة المنسوبة اليه فانكرها ، فاستدعته النيابة فى يوم ١١ يولييه سنة ١٩٤٦ وسألته عن الكتب التى ضبطت بمنزله فأجاب بأنها من الكتب التى لا يستغنى عنها شخص يريد ان يكون مثقفاً ، فأمرت النيابة بحبسها احتياطياً .

وقد تقدمت مباحث أمن الدولة بتقرير سرى عن كمال عبد الحليم ورد به انه طالب بكلية الحقوق وانه سودانى الأصل ، وانه كتب بمجلة أم درمان بعددها الصادر فى اول يناير سنة ١٩٤٦ الافتتاحية المعنونة « المدينة الجامعية » وهى تتضمن تعريضاً بالحكومة ، كما نشر بالمجلة المذكورة شعراً بعنوان « قصور وقبور » وهو من المتصلين بعبده ذهب رئيس تحرير مجلة أم درمان وكذلك من المتصلين بأحمد رشدى صالح رئيس تحرير مجلة الفجر الجديد .

وبتاريخ ٢٢ يولييه سنة ١٩٤٦ قام وكيل النيابة الأستاذ أحمد موافى باستجواب كمال عبد الحليم فسأله عن علاقته بعبده ذهب حسانير فأفاد بأنه يعرفه من حوالى نصف سنة تقريباً ، وسبب هذه المعرفة ان بعض زملائه من السودانيين أفهموه انهم يريدون عدداً جامعياً فاتصل به وكتب بالمجلة التى يرأس تحريرها بعض القصائد ومقال خاص عن الفن المعاصر ومقال عن المدينة الجامعية .

وسُئِلَ عن علاقته بأحمد رشدى صالح ، فقال انه يعرفه منذ نصف سنة تقريباً وسبب هذه المعرفة انه نشر له قصيدة أخذها عن مجلة أم درمان فاتصل به وطلب منه ان يوالى النشر لديه بمجلة الفجر الجديد

وسُئِلَ عن المذكرات المكتوبة بالقلم الرصاص فقرر انها ترجمة من كتاب الاشتراكية فى المحاكمة وسبب ترجمته ان المتهم كان بارعاً فى الردود القانونية وفى التخلص من الاجابة على الأسئلة .

وسُئِلَ عن كتاب الطريق الى القوة لستالين الذى وجد بمنزله ، فاجاب بأن هذا الكتاب يباع فى السوق وانه لم يقرأه ولا يعرف ما جاء به واضاف انه ليس فى اقتنائه هذه الكتب أى حرج يعاقب عليه القانون .

وبتاريخ ٢٧ يوليه سنة ١٩٤٦ أمرت النيابة الافراج عن كمال عبد الحليم

كما كان عبد اللطيف ذهب حسانين مدير ادارة مجلة أم درمان ومدير دار النشر السودانية أحد الذين أمر النائب العام فى ١٠ يوليه سنة ١٩٤٦ بتفتيش منازلهم ومكاتبهم ومحال عملهم ، وقام بتنفيذ هذا الأمر وكيل النيابة الأستاذ أحمد عتيق ، وقد قام بتفتيش منزله فوجد به أربعة كتب هى : - خطاب ستالين فى انتخابات ١٩٤٦/٢/٩ ، وكتاب الاستعمار على مراحل الرأسمالية تأليف لينين ، وكتاب مصر فى مجلس الأمن ، وبحوث سياسية واقتصادية علمية . كما فتش مكتبه فوجد به ٦ نسخ من كتاب ذكريات مكسيم جورجى . ٢٠ نسخة من كتاب مصر بعد اعلان الحرب بقلم أسعد حليم ، ونسخة من كتاب الثقافة السوفيتية ، ٤ نسخ من كتاب الماركسية والحرب ترجمة مصطفى كامل منيب . ٤ نسخ من كتاب برنامج لجنة العمال لتحرير القوانين ، ٢ نسخ من كتاب الدين فى الاتحاد السوفيتى ، وورقة بها العبارات الآتية (اخوانى صدر اليوم قانون من القوانين التى تحرم الطلبة المصريين الاشتراك فى المؤتمرات الدولية وبمقتضى هذا القانون سيحرم على طليتنا الذين يتلقون العلم فى مصر السفر الى براغ ، فاعملوا كل جهدكم لارسال الطلبة ممن يتلقون دروسهم فى السودان وتحياتى) وموقعة بامضاء غير متيسر قراءتها وقرر عبده ذهب انها محررة بخط شخص لا يعرفه أرسلها لنشرها بمجلة أم درمان .

وكانت ادارة الأمن العام قد أرسلت الى النيابة تقريراً مؤرخاً ١٩٤٦/٦/٢٧ عن عبد اللطيف ذهب حسانين الشهير بعبد ذهب مدير ادارة مجلة أم درمان وكذلك مدير دار النشر السودانية بشارع ابراهيم باشا ، شيوعى المبدأ وله نشاط ستيالنى ، اتصل بدار الفجر وحصل منها على مجموعة من الكتب الشيوعية لتصديرها للسودان وقد دأب على عقد اجتماعات بدار النشر السودانية بدون تصريح بذلك . وبتاريخ ١٩٤٦/٤/١٤ حضر الاجتماع الذى اقامه مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى واللجنة الوطنية للطلبة والعمال لتكريم الوفد السودانى بنادى الشرقية . وقد دعت الأنسة انجى أفلاطون الشيوعية لاجتماع بدار النشر السودانية يحضره بعض الفتيات السودانيات وبعض عضوات رابطة فتيات الجامعة . وقد منع هذا الاجتماع بناء على أمر ادارة عموم الأمن العام حيث لم يقدم اخطار عنه . وأضاف التقرير ان عبده ذهب أيّد فكرة دار الأبحاث العلمية فى اصدار كتاب الاخوان المسلمين فى الميزان ، كما كان ضمن الداعين لعقد اجتماع بشأن يوم فلسطين بدار الأبحاث العلمية فى ١٩٤٦/٦/١ ، وهو من المنتقمين لهنرى كورييل الشيوعى الذى يقوم بتوجيه عبده ذهب فى ادارة مجلة أم درمان لنشر الوعى الشيوعى

وقد استجوب عبده ذهب بتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٦ بمعرفة وكيل النيابة الأستاذ أحمد موائى ، فقرر انه عمل كمدير ادارة لمجلة حربة الشعوب فى خلال عام ١٩٤١ والتى كان يصدرها عصام عبد المعطى ورئيس تحريرها أنور ماهر فراج ويعمل معها هنرى كورييل ، وفى مارس سنة ١٩٤٥ طلب منه محمد أمين حسين الحامى وهو سودانى ورئيس تحرير مجلة أم درمان أن يعمل معه كمدير ادارة لها .

وسُئل عن هنرى كورييل فقرر انه صاحب مكتبة الميدان وأنه يقوم بتوزيع اعداد مجلة أم درمان بهذه المكتبة .

كما سئل عن محررى مجلة أم درمان فقرر انهم محمد أمين حسين وعبد الماجد حسبهو ومحمد خليل قاسم وعدد كبير من الطلبة السودانيين .

وأما عن سياسة المجلة فنذكر انها تدافع عن وجهة نظر حزب المؤتمر بالسودان وهو حزب يمثل الأغلبية ومبادئ هذا الحزب تتلخص فى قيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى وهذا الحزب ضد حزب الأمة الانفصالى الذى تدعو مبادئه الى فصل السودان عن مصر .

وسئل عبده ذهب عما ورد بتقرير القلم السياسى من انه كان من ضمن الداعين لعقد اجتماع بدار الأبحاث العلمية بشأن يوم فلسطين ، فأيد ذلك وقال انه من ضمن الداعين فعلاً إذ انه علم من أحمد رشدى صالح رئيس تحرير مجلة الفجر الجديد ان هناك اجتماع بدار الأبحاث العلمية لعمل يوم يسمى يوم فلسطين وان رشدى صالح طلب منه أن يحضر هذا الاجتماع ليلقى تحية الشعب السودانى لشعب فلسطين فقبل الدعوة وتوجه فى الميعاد المحدد فوجد ان البوليس قد صادر الاجتماع .

وسئل عن الكتاب المعنون خطاب الرفيق ستالين فى اجتماع الناضحين فقرر انه وصله بالبريد .

كما سئل عن النسخ الأربعة من برنامج لجنة العمال للتحرير القومى فقال ان هذه النشرات توزعها لجنة العمال للتحرير القومى لرفع مستوى العمال وقد وردت أيضاً بالبريد . أما عن نشرة دار الأبحاث العلمية . ونشرة عن مصر فى مجلس الأمن وهى من بحوث دار الأبحاث أيضاً فقد قرر انه اشتراهما من دار الأبحاث .

وقد صدر قرار بعد ذلك بالافراج عن عبد اللطيف ذهب حسانين....

وفى يوم الخميس ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأثناء مرور الموكب الملكى من قصر عابدين الى شارع القصر العينى لافتتاح البرلمان اشتهبه أحد أفراد البوليس الملكى بالقسم السياسى فى شخص كان يحمل محفظة سوداء وتبين أنه أسعد حليم وكان ذلك أمام محل استرا أمام عمارة عزيز بحرى فى ميدان الخديوى اسماعيل ، وكانت الأوامر الصادرة الى البوليس الملكى بالقبض على أى شخص يعتنق المبادئ الشيوعية ويكون متواجداً فى الجهة التى يمر بها الموكب الملكى وذلك خوفاً من قيامهم بتوزيع منشورات أو إحداث هياج ، فتوجه البوليس الملكى وزميل له الى أسعد حليم وعرفه بأنه بوليس ملكى بالقسم السياسى وطلب منه مصاحبته الى قسم عابدين فسار معهما من شارع القاصد الى محطة باب اللوق وعندما وصلوا الى هذه المحطة ذكر أسعد حليم للبوليس السياسى انه سيقابل زوجته بالمحطة ويأخذ منها فلوس وقابل زوجته بالمحطة وطلب منها فلوس فأعطته وأعطاهما الشنطة ، فطلب أفراد البوليس الملكى منه أن يسترد الشنطة منها فرفض وقال لهما ان القبض ده غير قانونى ومش رايح أمشى معاكم فما كان من أفراد البوليس الملكى إلا أن نادى عسكرى الدورية التابع لمحطة باب اللوق وأدخلاهما مكتب ناظر المحطة واتصلا برياستهما حيث حضر الأميرالاي أحمد حمدى وكيل القلم السياسى ومعه اليوزباشى مراد عفت الضابط بالقسم السياسى والذى شاهد أسعد حليم جالساً على إحدى الكراسى ومعه محفظته السوداء وزوجته السيدة أسما حليم التى كانت تضع حافظة يدها على حجرها تحاول اخراج شيئاً منها وشاهد أسفل الكرسي الجالسة عليه أوراقاً من بينها منشوراً مثيراً للخطاير كان قد وزع أمس وكذلك أوراقاً بها موضوعات تتعلق بالحركة الشيوعية ، كما قدم اليهما أسعد حليم المحفظة التى كانت معه وأخرجت السيدة / أسما حليم جميع الأوراق التى بحافظتها ، وقرر أسعد حليم ان جميع هذه الأوراق كانت فى حافظته السوداء وأنه كان قد أعطاهما لزوجته بعد ضبطه وقام بتحرير اقراراً بذلك ووقع عليه ، كما

أقرت زوجته اقراراً بذات المعنى حررت أربع كشوف . بكافة الأوراق المضبوطة بمعرفة اليوزباشى مراد رفعت .

وفي مساء ذات اليوم عرض الأمر على وكيل نيابة الاستئناف الأستاذ أحمد مختار قطب الذى قام باثبات الواقعة بمحضره كما اطلع على الأوراق المضبوطة حسب ترتيبها المبين فى الكشف المبلغ من البوليس فتبين الأتى :

أولاً: الكشف (١) وهو ما ضبط أسفل قدمى السيدة / أسما حليم وهو عبارة عن :

١- مذكرات من ست ورقات حررت فى عشر صفحات وهى عبارة عن مذكرات أحد الذين سجنوا فى قضية الشيوعية الماضية ويبين منها ان كاتبها طالب بكلية الحقوق وفيها كيف تم القبض عليه وكيف تم تفتيشه وكيف تمكن من اخفاء بعض الكتب عند تفتيشه كما ذكر لزملائه فى السجن كيف تعرض لمصطفى كامل منيب ووصف وهو شيوعى قديم ما كان يجب ان يظهر ميولاً عدائية فى السجن لهنرى كورييل وتعرض للبيب حنا الذى كان معه فى السجن وقال انه شيوعى بحق .

ب- ورقة مكتوبة بالقلم الرصاص بها بعض بيانات سياسية مهمة عن موقف مصر الدولى .

ج - منشور عنوانه ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ - و ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، وفيه حديث عن المفاوضات والجلاء موجه الى العمال والفلاحين والطلبة وصغار التجار والموظفين والنساء ورجال الجيش والبوليس .

ثانياً : الكشف (ب) وهو خاص بالأوراق التى وجدت فى يد السيدة / أسما حليم اثناء وجودها بمكتب ناظر محطة باب اللوق وتتلخص فيما يلى :

١- مذكّرة من سبعة عشر ورقة ، وهذه المذكرة تتضمن حاجة مصر الملحة لتأليف حزب شيوعي بدونه لا تجدى كل الحركات الأخرى مع استعراض لمختلف التيارات التي تسيطر على مثل هذه المحاولة في انشاء الحزب ، وكيفية التوفيق بين هذه التيارات المختلفة للوصول الى النتيجة المقصودة وبه بعض إيماءات عن الحركات الشيوعية في سوريا وفلسطين .

ب- تقرير مكوّن من ثمانية صفحات عنوانه تقرير عن المدة التي قضيتها في السجن وهذا التقرير مقسّم الى الأبواب الآتية :

١- الغرض من وضع هذا التقرير وقد أبان الكاتب ان المقصود هو الاستفادة الرفاق فيما سوف يلاقونه في المستقبل من اضطهاد .

٢- التفتيش الذي وقع له والقبض عليه .

٣- المرحلة الأولى من مراحل كفاح المسجونين في قضية الشيوعية ، وفي هذه المرحلة ذكر الكاتب ان المسجونين كانوا يؤلفون الرؤوس الأصلية للحركات الشيوعية فمنهم التروتسكيون واللجنة وأنصار فتحى الرملى والوفديين وكانوا يعملون على تقوية روحهم المعنوية في السجن وكانوا ينشدون في الصباح بصوت خافت نشيد شعوب الشرق ونشيد بنديدا روسيا ونشيد الدولية وكان عبد المعهود الجبيلى يمثل في هذه المرحلة دور الزعيم .

٤- والمرحلة الثانية من كفاح المسجونين في قضية الشيوعية تتلخص في ضرورة مهاجمة النيابة للحصول على حقوق في السجن خاصة بالطعام وغيره والانتقال الى سجن الأجانب وحدث فعلاً ان نقلوه الى سجن الأجانب ، وعلق كاتب المذكرات على هذا النصر بأنه يشير الى كفائتهم كمكافحين ماركسيين .

٥- مرحلة التحقيق والاثهاتات وقال انه أجرى معه التحقيق والتزم

جانِب الإنكار .

٦- ثم شرح موقفه أمام المعارضات .

٧- شرح موقف المنظمات المختلفة في السجون فقال عن هنري كورييل انه كان يلعب دائماً دور القيادة الديماجوجية وهو يجمع حوله الوفديين والتروتسكيين ورجال الجبهة الاشتراكية بينما تقف الدار واللجنة والفجر في جانب المعارضة . ثم عقب بعد ذلك على الفجر الجديد باعتبارها منظمة وقال ان اعضاءها عندهم روح الكفاح ثم لجنة نشر الثقافة التي يمثلها الأستاذ مصطفى كامل منيب ، وعرج بعد ذلك على جماعة الجبهة الاشتراكية ونعى عليهم انهم في طريقهم ليكونوا فاشيين ، ووصف التروتسكيين بأنهم يلعبون دور المخرب . ثم ذكر الوفديين وقال ان ممثلهم كان مصطفى موسى الذي اظهر روحاً كفاحية قوية وان قيادته كانت تتجه الى اليمين . ثم فكر مصر الفتاة وكان مسجوناً من اعضائها سعد زغلول فؤاد وقال انهم توصلوا الى اقناعه بان حزب مصر الفتاة حزب فاشي .

والقسم الأخير من التقرير يتكلم عن الدروس التي يجب أن تستخلص مما وقع من تفتيش وقبض وسجن . فذكر انه عند التفتيش يجب على الشخص الذي يجري تفتيشه أن يسجل جميع ظروف هذا التفتيش وكافة احتجاجاته وان على المسجونين أن يطالبوا بسجن الأجانب ليسر الاتصال والاقامة فيه . وأردف قوله هذا بما قاله لينين ان اعمال الشيوعيين عبارة عن دراسة ودعاية وتهييج وتنظيم ، وان لم تطبق هذه القاعدة في السجن ينتج عن ذلك انخفاض الروح المعنوية ، ومن ضمن هذا انه يجب شرح القضية الوطنية ومطالبنا الديمقراطية لكل من نستطيع الاتصال بهم من مساجين وجنود . وختم تقريره بأنه يجب أن تحول القضية الى قضية وطنية كما فعل ديمتروف وغيره من الشيوعيين في مقاومة الفاشية .

ج - خمس ورقات تتضمن صورة محضر أجرى مع احد الشيوعيين ، ويستفاد من هذا المحضر أن كاتبه متخرج من كلية العلوم

وأنه عصبو بالجامعة الشعبية الأهلية . وأنه سبق أن حقق معه في ديسمبر سنة ١٩٤٥ وأن من أسانيد التهمة الموجهة اليه أنه كتب مقالاً عن الحرب والدروس التي استخلصت منها

د - ورقتان عبارة عن محضر تفتيش الشخص الذي حرر صورة المحضر المنوه عنه في البند السابق وفيه اعتراف أنه هو الذي حرر هذا المحضر

هـ ست ورقات عبارة عن تقرير كتبه أحد الذين كانوا في السجن في قضية الشيوعية وفيه يشرح كيف قبض عليه وكيف فُتس وذكّر في الصفحة الثالثة منه أنهم حين كانوا في السجن كانت جماعة دار الأبحاث يرد اليهم الطعام من مصدر واحد وكانهم في إحدى لوكاندات القاهرة . وذكر أن الروح المعنوية كانت مرتفعة جداً بين المسجونين فيما عدا التروتسكيين وأن بخور منشأ ورمسيس يونان كانا منهارين وعمر رشدي مثال الاحلال الخلقي ويتضمن التقرير مذكرات عن المسجونين وآراءهم

و ست ورقات معبونة بما يأتي لحة تاريخية عن شخصه - مراحل وأدواره المرحلة الحاصرة مدى خطورته وهذا التقرير يحوى فحص حالة شخص رمر له كاتب التقرير بصرف ١ وأنه ولد بالسيا وحضر الى مصر وانضم لجماعة مصر الفتاة ثم دخل جماعة الحبر والحرية وجماعة بحر انفسا ثم آلف الجبهة الاشتراكية ورشح نفسه في مجلس النواب ثم بدأ نشاطاً حريباً مستقلاً ووصف هذا الشخص بأنه انتهارى حطر

ر - ورقتان عنوانهما « دروس عملية » ويتضمن البصيح مع اقراز الكتب التي يصح أن يحتفظ بها الشخص في منزله وكذلك الأوراق وما يجب أن يكون عليه موقف المسجونين وتكتلهم

ج عشرة ورقات بالآلة الكاتبة عبارة عن تقرير باللغة الانجليزية عنوانه تقرير الى عصبة الدفاع عن حقوق الاساس . يحتوى على مقد

لسياسة دولة صدقي باشا وللمفاوضات الدائرة بين مصر وبريطانيا وشرح لما لاقاه الذين قبض عليهم في قضية الشيوعية وأوضح أن الحركة كانت حركة سياسية .

ثالثاً : الكشف (ج) وهو خاص بالأوراق التي ضبطت بداخل الحافظة السوداء التي وجدت مع أسعد حليم وهي :

أ- ورقتان تضمنتا موقف الشيوعيين من الأحزاب القائمة .

ب- كتاب عنوانه « العرب والحرب الأهلية في إسبانيا » ألفه خالد بكداش .

وثابت على جميع هذه الأوراق المضبوطة توقيعات للأستاذ أسعد حليم تفيد أن هذه الأوراق ضبطت معه وإنها له ، كما قدم ضابط القلم السياسي اقرارين أحدهما موقعاً من أسعد حليم بأن جميع الأوراق خاصة به ، والثاني من السيدة أسما حليم فيه اعتراف بأن جميع الأوراق المضبوطة خاصة بزوجها .

وقد سئل أسعد حليم بمعرفة النيابة مساء يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ فاعترض على الأسلوب الشاذ والمنافي للقانون الذي تعرض له واعتبر أن ما حدث اعتداء على حريته الشخصية إذ لم يكن هناك أمر قبض واحضار ولا أمر تفتيش وليس هناك مبرر ولا مسوغ قانوني لتفتيشه والاعتداء عليه ولا يمكن الاعتذار بالتحري أو الاشتباه أو التشدد وعلى ذلك يكون هذا القبض غير قانوني وهذا التفتيش باطل .

وعندما سئل عن الأوراق التي ضبطت معه أجاب أنها أصول ومراجع وتقارير جميعها من أصدقاء مختلفين ليعد منها ريبورتاج صحفي عن مسألة الشيوعية وقضيتها الأخيرة ورفض ذكر أسماء الأشخاص الذين سلموه هذه التقارير ، إذ أنه كما قال أن المتهمين في القضية الشيوعية كانوا يزيدون على السبعين أو الثمانين وهذه الأوراق متعددة ومتفاوتة بحيث لا يستطيع أن يحدد أو يذكر كاتبها ، فأمر المحقق بحبس احتياطياً

وقد رأت النيابة بعد ذلك الاطلاع على ملفات قضية الشيوعية لحالة معرفة محررى هذه المذكرات المضبوطة مع اسعد حليم ونسبتها ان امكن الى اصحابها المتهمين ، وبعد فحص بوسيات المتهمين ومقارنتها بالبيانات الواردة بهذه التقارير توصلت النيابة الى ما يلى :

أولاً: بالنسبة للمذكرة المكوّنة من عشر صفحات لاحظت النيابة ان كاتبها طالب بكلية الحقوق حيث ان الثابت بالصفحة العاشرة من هذه المذكرة انه من بين طلبة كلية الحقوق ، وان الذى قام بتفتيشه هو أحد الضباط ولم يكن من وكلاء النيابة طبقاً لما هو ثابت بالصفحة الأولى من هذه المذكرة ، كما هو ثابت من هذه المذكرة ان من بين المضبوطات كتاب روح الاشتراكية لجوستان ليون .

وقد تبين من الاطلاع على ملف التحقيق الخاص بكمال عبد الحليم ، انطباق هذه المعلومات عليه .

ثانياً : بالنسبة للتقرير المعنون (تقرير عن المدة التي قضيتها فى السجن) فقد تبين من هذه المذكرة ان الذى قام بتفتيش محررها أحد الضباط وان الضباط بعد أن فتشه نقله الى سجن الأزيكية ثم بعد ذلك نقل الى سجن الاستئناف وان استجوابه وقع أولاً بمعرفة الأستاذ مختار قطب ثم تولى التحقيق معه الأستاذ أحمد موافى على مرحلتين . وبالاطلاع على محاضر التحقيق الخاصة بالمتهمين تبين للنّياية ان الأستاذ أنور اسكندر عبد الملك قد فتشه أحد الضباط وانه بعد أن فتشه أودعه قسم الأزيكية وانه بعد ان استجوب بمعرفة الأستاذ أحمد مختار قطب استجوب على مرحلتين بمعرفة الأستاذ أحمد موافى وانه أودع فعلاً سجن الاستئناف ، وقد اورد كاتب التقرير انه فى التحقيق الأول الذى أجراه معه الأستاذ أحمد موافى سألّه عن تاريخ حياته واطلاعه الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ورايه فى الاتحاد السوفيتى والاشتراكية والشيوعية وقد تبين فعلاً من الاطلاع على التحقيق الذى

أجراه الأستاذ أحمد موافى مع أنور اسكندر عبد الملك انه سأله فعلاً عن تاريخ حياته وعن اطلاعه وعن المذهب الشيعى . وقد أثبت كاتب التقرير انه فى هذه المرحلة من التحقيق سأله وكيل النيابة عن ميوله فأجاب بتعبير وطنى ديمقراطى وثبت من تحقيق النيابة أن أنور اسكندر عبد الملك قد أجاب بهذا التعبير - وأضافت النيابة ان كاتب التقرير قد ذكر فيه انه أقرج عنه فى اليوم التالى للتحقيق الثانى معه ، وقد ثبت من ملف التحقيق أن أنور اسكندر عبد الملك قد سئل بمعرفة النيابة فى ١٩٤٦/٧/٣١ وأقرج عنه فى ٤٦/٨/١ وأضافت النيابة فى محضرها انه من كل هذا يبين ان كاتب التقرير المنوّه عنه هو أنور اسكندر عبد الملك .

ثالثاً : فيما يتعلق بالمذكرات التى أرفق بها صورة من محضر التحقيق الذى أجرى مع كاتبها فقد تبين من الاطلاع على هذه المذكرات ان كاتبها معيد بكلية العلوم وان وكيل النيابة الذى قام بتفتيشه لم يعثر على شىء وان لم يقبض عليه عقب التفتيش مباشرة وانّه انصرف وتركه بالمنزل ثم عاد وأرسل ضابطاً للقبض عليه حوالى الساعة الخامسة صباحاً وانّه سجن بسجن مصر ، وقد تبين للنّياية من الاطلاع على ملفات القضايا التى تتصل بالمتهمين الذين لهم اتصال بالدراسة بكلية العلوم سواء كانوا معيدين بها أم طلبة ان الذى قام بتفتيش أحمد شكرى سالم المعيد بكلية العلوم هو وكيل النيابة الأستاذ محمد محفوظ الذى أثبت بالمحضر انه لم يعثر على شىء ولم يقبض عليه عقب التفتيش مباشرة ، وأثبت بعد ذلك فى محضر استجوابه الساعة السادسة والنصف صباحاً انه أرسل أحد الضباط لاستدعاء أحمد شكرى سالم ثم استجوبه وألقى القبض عليه .

وإثبت كاتب المذكرة انه بقى فى السجن مدة عشرة أيام بعد القبض عليه تقريباً ثم استدعته النيابة وحقق معه الأستاذ أحمد موافى ، وتبين من التحقيقات ان أحمد شكرى سالم المعيد بكلية العلوم

حقق معه الأستاذ أحمد موافى فى يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٤٦ وكان قد قبض عليه فى ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ .

كما أثبت كاتب المذكرة أن أرفق ٤ صور من الأسئلة التى وجهها اليه الأستاذ أحمد موافى فى التحقيق وقد قامت النيابة بمضاهات هذه الأسئلة التى أثبتتها كاتب المذكرة بالأسئلة التى وجهتها النيابة الى أحمد شكرى سالم بالتحقيقات فتبين أنها صورة طبق الأصل مع اختلاف طفيف . ثم انتهت النيابة الى أنه من كل هذا يتبين أن كاتب هذه المذكرات هو الأستاذ أحمد شكرى سالم المعيد بكلية العلوم .

وأخيراً : فيما يتعلق بالمذكرات المكوّنة من ست ورقات فقد تبينت النيابة من مطالعتها ان محررها ذكر ان الكتب التى ضبطت من بينها كتاب الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية وان وكيل النيابة الذى استجوبه هو الذى استجوب الأستاذ رمسيس يونان وان رمسيس يونان أجاب انه بعد عن السياسة من زمن بعيد ويعمل بالفن فقط وأنه سجن بسجن الاستئناف وان وكيل النيابة الذى حقق معه سأل عن مقالات كتبت فى ام درمان وعن عمله فى السودان ووصف الهيئات السودانية وعضويته فى دار الأبحاث ولجنة نشر الثقافة وعلاقته بكورييل وأنه أجاب انه تعرف بكورييل بواسطة عصام عبد المعطى واشترك معه فى مجلة حرية الشعوب وأنه يوزع مجلة ام درمان فى مكتبة هنرى كورييل .

وقد تبين للنيابة من الاطلاع على القضية الخاصة بالأستاذ رمسيس يونان ان الذى استجوبه هو وكيل النيابة الأستاذ أحمد العتيق وان رمسيس يونان أجاب فعلاً انه لم يعد يتصل بالسياسة ، وتبين ان الأستاذ أحمد العتيق استجوب عبد اللطيف ذهب حسانين وان هذا الأخير حبس بسجن الاستئناف كما تبين من تقرير للجوليس السياسى انه مدير دار النشر السودانية ، وتبين من التحقيق الذى أجرى معه انه سئل فعلاً عن علاقته بمجلة حرية الشعوب فأجاب بأنه اشترك فى تحريرها ، وعن علاقته بهنرى كورييل فذكر انه تعرف به فعلاً

وورد ذكر اسم عصام عبد المعطى فى كيفية نشأة هذا التعارف وان علاقته بهنرى كورييل الآن قاصرة على ان مكتبة الميدان توزع مجلة أم درمان

وانتهت النيابة الى انه من كل هذا يتبين من الاطلاع على المذكرات ومقارنتها بأوراق التحقيقات الخاصة بقضية الشيوعية ان كاتب هذه المذكرات هو عبد اللطيف ذهب حسانين .

وقد طلبت النيابة احضار كمال محمد عبد الحليم فلم يحضر فى الميعاد المحدد ، فاصدرت النيابة بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أمر ضبط كل من : أحمد شكرى سالم ، وكمال محمد عبد الحليم وعبد اللطيف ذهب حسانين ، وأنور اسكندر عبد الملك .

وبتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ورد للنيابة خطابان من البوليس السياسى ومعهما ثلاث محاضر أولهما يفيد ان عبد اللطيف ذهب حسانين متقيّب عن منزله من خمسة عشر يوماً وان أنور عبد الملك غير موجود ومسافر بجهة غير معلومة من مدة شهر ، والمحضر الثانى يفيد ان احمد شكرى سالم غير موجود بالمنزل ولا يعلم محل اقامته ، والمحضر الثالث يفيد ان كمال محمد عبد الحليم متقيّب من أربعة أيام بمنيا القمح طرف أحد أصدقائه ولا يعرف عنوانه .

وبتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ قام المحقق باستجواب أنور اسكندر عبد الملك حيث قبض عليه بتاريخ ١٩٤٦/١١/٣٠ وأثبت محرر محضر الضبط انه قد ضبط معه تقرير من عشرة صفحات باللغة العربية مؤرخ ١٩٤٦/١١/٣ عنوانه « تقرير اللجنة المركزية للكاردار الخامس » وهذا التقرير يعالج الحركة الشيوعية فى الشرق الأوسط والحركة الشيوعية بصفة خاصة فى مصر ومواقف المنظمات المختلفة وطرق التنسيق بينها ومدى تدخل الشيوعيين المصريين فى الحركات الوطنية .

وقد عرضت عليه المذكرات التي ضبعت مع أسعد حلیم وسُئل عما إذا كانت بخطه فأجاب بأنها ليست بخطه ولا يعلم عنها شيئاً . وعندما ووجه بأن البيانات التي وجدت بهذه المذكرات تنطبق عليه فاصر على انكاره أو أنه قام بتحريرها ، وعدد عشرة أسباب للتدليل على أن هذا التقرير كتب بخطه أو يمكن نسبته اليه .

وعندما سُئل عن التقرير الذي ضبط معه عند القبض عليه مؤخراً وهو تقرير اللجنة المركزية لمؤتمر الكادر الخامس ، أجاب بأن القانون ينص كما جرت العادة على أن أي تفتيش يصحبه محضر يذكر فيه ميعاد وكيفية التفتيش ويحرر هذا المحضر القائم بالتفتيش ويوقع عليه المتهم . وفيما يتعلق بضبط هذا التقرير المزعوم فإنني أقرر أن هذا محض افتراء إذ أنني لم أشاهد أي تفتيش كما أنني لست مسئولاً أن أبرر ادعاءات أي رجل من رجال البوليس السياسي .

وقد أحييت الأوراق الى الطب الشرعى وثبت من أوراق المضاهاة أن التقرير المضبوط مع أسعد حلیم والمنسوب صدره الى أنور اسكندر عبد الملك قد كتب بخط الأخير ، فاستدعته النيابة بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ لمناقشته في هذا التقرير ، فقرر أنه يطلع في هذا التقرير لأنه وجد عند أسعد حلیم الذي قبض عليه بطريقة غير قانونية مما يؤدي الى بطلان أية تهمة مبنية على هذه الأوراق ، كما أنه غير مستعد لمناقشة تقرير الطب الشرعى ويرفض الاجابة .

وبتاريخ ١٩٤٦/١٢/٣١ قررت النيابة اخلاء سبيل أنور اسكندر عبد الملك بالضمان الشخصي وذلك بعد أن أصدر وكيل محكمة مصر الأهلية قراراً بالافراج عن أسعد حلیم بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٣٠ وكانت جلسة سماع اقوال قد عقدت تحت رئاسة وكيل محكمة مصر الأستاذ محمد صبحي بهجت لنظر المعارضة في أمر حبس أسعد حلیم الذي كان مضرباً عن الطعام بالسجن وقرر وكيل النيابة أحمد مختار قطب أن المسجون رفض العضور لأن حالته الصحية لا تسمح وأن

طبيب السجن كشف على أسعد حليم بسجن الأجانب فوجد عنده اضطراب قلبي ونهض سريع وإن حالته الصحية قد ساءت بسبب الاضطراب عن تناول الطعام . ثم أضاف وكيل النيابة أن القضية باقية على ضبط أحمد شكرى سالم وكمال عبد الحليم الذى استنتج أن تقريرين من التقارير المضبوطة مع أسعد حليم لهما .. وقال وكيل النيابة أن التهمة الموجهة لأسعد حليم الترويج للمذهب الشيوعى بالمادة ١٧٤/٢ عقوبات ثم شرح الأدلة التى تؤيد هذا الاتهام ضده .

ثم ترفع الدكتور رياض شمس الحامى وقال انه طلب من المحكمة من أول الأمر اعتبار القبض على أسعد حليم باطلاً مخالفاً لصريح نص المادة ٤٧ من قانون تحقيق الجنايات ولا يمكن بحال أن يقع تحت نص المادة ١٥ من ذلك القانون ويبدو لنا انه قد ثبت لوكيل النيابة من استجواب المخبر انه أقر انه لم يشهد المقبوض عليه يوزع منشورات أو واقفاً فى مكان مزدحم ، لكنه كان يتلقى أوامر من رؤسائه بالقبض على من يجدهم من الأشخاص المنتمين الى هيئات معينة فى منطقة خاصة ، وأنه قبض على أسعد حليم بناء على هذه التعليمات . ونحن مازلنا على رأينا فى بطلان هذا القبض لأنه لم تكن هناك جريمة من غير المتهم حتى يستفاد ان المتهم شريك فيها ، ولم يكن هناك شروع فى جريمة النشر تنطبق عليها الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ عقوبات التى تراها النيابة منطبقة على الأستاذ أسعد حليم ، ولأنه لا يمكن أن تكون شروع فى جريمة نشر طبقاً لأحكام محكمة النقض التى برأت متهم معه منشورات كثيرة قبل أن يوزع شيئاً منها فبرئ لانعدام الركن الأساسى للجريمة وهو النشر وكانت جريمته تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ ، ونحن مصررون على أن هذا القبض باطل وأن جميع الاجراءات التى اتبعتها النيابة بناء على هذا القبض اجراءات باطلة ، كما تعتبر أن بقاء المتهم فى السجن يوماً واحداً بعد الآن وبعد أن وجهت المحكمة الواقعة نظر النيابة حين نظرت فى المرة الماضية طلب تجديد الحبس وجوب استكمال التحقيق قبل أن يحين موعد

المعارضة ، مما فهمنا منه ان هذه آخر معارضة ، ومع ذلك تجبى النيابة الآن بعد ١٤ يوماً وتقول ان هناك شخصين يراد القبض عليهما وان القبض على أسعد حليم يجب ان يستمر حتى يهتدوا الى هؤلاء الأشخاص لمجرد ان التقرير الذى ضبط يشمل هذين الشخصين لا سيما ان أحدهما متهرب وقد يكون انتحر أو خرج من القطر المصرى ، أما ضبط المنشور الشيوعى والزعم بأن شخصاً مضى عليه فى السجن ٥٦ يوماً قد كتب هذا المنشور بخطه مع ان كل القرائن تدحض هذا لا سيما ان عبارة المنشور نفسها تدل على ان كاتبه شخص غير متعلم بدليل ما جاء فيه من قوله نحن الشيوعيين . فكل ما تتكى عليه النيابة الآن عدم الافراج عن المتهم فوراً ولا سيما بعد ان تلقت من الطبيب اشارة تشير الى انه مصاب باضطراب فى القلب وسرعة فى النبض مما يحتمل معه ان يقضى هذا البرئ نحبه فى السجن بناء على قبض باطل وتفتيش باطل واجراءات باطلة مما يدعو الى الأسف الشديد ومما لا نظل ان المحكمة تؤيد النيابة فيه لا سيما وان الأستاذ أسعد حليم شخص مستقيم ومخلص وهو إذا قرر الاضراب يضرب حتى يموت ولا يتحایل بهذا على استجلاب عطف النيابة أو الفرار من القانون . والدفاع يحتفظ بحق الأستاذ أسعد حليم كاملاً فى استخدام كل ما يحول له القانون بالاحتفاظ بحقه فى التعويض بسبب حبسه بناء على قبض باطل بطلاناً جوهرياً أصلياً بما فى ذلك المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات ونحن نرجو من عدالة المحكمة وقد عرفت للمتهم ولمست ان النيابة تستند الى أسباب غير جدية قائمة على مجرد اشتباه لا أساس له ان تأمر بالافراج عن هذا المتهم البرئ .

وبتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٤٧ قبض على عبد اللطيف ذهب حسانى وقام وكيل النيابة بسؤاله عن التقرير المنسوب اليه والذى ضبط مع أسعد حليم ، فأجاب بأنه قرأ فى الجرائد قبل ثلاثة أيام انه

مشارك في اشتراك جنائى للقلب نظام الحكم وذلك بأن كتب تقريراً سلمه لأسعد حليم .

وأضاف أنه لما كان اجراء تفتيش أسعد حليم يعد باطلاً كما جاء فى دفاع الأستاذ رياض شمس فأى شىء يترتب عليه يعد باطلاً ولذلك امتنع عن الاجابة ، فأمر المحقق بحبسه .

وبتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٤٧ أمرت النيابة باخلاء سبيل عبد اللطيف ذهب حسانين

ولم يتوصل البوليس السياسى الى القبض على أحمد شكرى سالم وكمال محمد عبد الحليم وأقاد النيابة بأنهما متهربان .

وعندما صدر قرار الاتهام الخاص بهذه القضية وجه الاتهام الى كل من أسعد حليم وأحمد شكرى سالم وأنور اسكندر عبد الملك وعبد هب حسانين وكمال محمد عبد الحليم بأنهم كونوا اتفاقاً جنائياً بأن اتحدوا على ارتكاب الجريمة المنصوص عنها بالمادة ١٧٤ فقرة ثانية عقوبات وعلى الأعمال المجهزة المسهلة لارتكابها وذلك بأن اتفقوا على نشر المبادئ التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم السياسية للهيئة الاجتماعية بالملكمة المصرية بالقوة والارهاب وذلك بأن عقدوا العزم على نشر هذه المبادئ فى مصر وأعدوا لذلك عدتهم وبنوا خلاصة تجاربهم فى سبيل تلك الدعوة فى تقارير عهدوا بها الى أحدهم وهو أسعد حليم لوضحوا فيها أسلوبهم فى الكفاح ومبلغ اخلاص كل منهم فى العمل على بث هذه الدعوة المحرمة .

الباب الحادى عشر

هنرى كوربيل

والحركة الشيوعية فى مصر

بتاريخ ١٩٤٦/٦/٢٧ حرر البوليس السياسى بالقسم المخصوص بإدارة الأمن العام بوزارة الداخلية مذكرة بشأن هنرى دانجيل نسيم كوربيل ذكر فيها ان والده ايطالى الجنسية ولكن هنرى حصل على الجنسية المصرية بتاريخ ١٩٣٩/١٠/١٩ وهو شيوعى خطر ويفذى الحركة الشيوعية بالقاهرة ، ففى شهر يونيه سنة ١٩٤١ استأجر جريدة حرية الشعوب من صاحبها رجب أحمد عمر وأسند رئاسة تحريرها الى أنور ماهر حسن فراج لاستغلالها فى الدعاية للمبدأ الشيوعى . وقد ألف جمعيات تحت ستار الثقافة ضم اليها بعض الأشخاص المعروفين بميولهم الشيوعية وهى (جمعية الثقافة والفراغ) و (جمعية الخبز والحرية) و (المركز الثقافى والاجتماعى) وكان هنرى كوربيل يحركها من وراء الستار حتى قبض على زعماء الجمعية الأولى وهى الثقافة والفراغ بتاريخ ١٩٤١/١٠/١٥ واعتقل رئيسها اسراييل مارشيللو ماريو الايطالى الجنسية وتولت النيابة التحقيق الذى حفظ ادارياً بتاريخ ١٩٤١/١١/٢٧ . كما قبض على أعضاء جمعية الخبز والحرية بتاريخ ١٩٤٢/٦/١١ وهى برئاسة الشيوعى أنور كامل عثمان وأخطرت النيابة بالحادث وقيدت برقم ٤٤٩ جنابات عسكرية سنة ١٩٤٢ ولم يتم نظرها بعد حيث أحيلت لدور مقبل لم يحدد حتى الآن . كما قبض على زعماء المركز الثقافى والاجتماعى وهم : سلامون سليم سيدنى ، توماس بلاموتس ، عزرا هراى بتاريخ ١٩٤٣/١/١٣ وصدر أمر الحاكم العسكرية العام باعتقالهم فى ١٩٤٣/١/١٦ وأفرج عن سلامون سليم سيدنى فى ١٩٤٣/٩/٤٢ وأفرج عن توماس بلاموتس

وعزرا هراى بتاريخ ١١/١٠/١٩٤٢ مع مراقبتهم لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد وقد انتهت مراقبة سلامون سيدنى فى ١٨/١١/١٩٤٥ وانتهت مراقبة توماس بلاموتس وعزرا هراى فى ٥/٧/١٩٤٥ ، وقد قبض على هنرى كوربيل فى ٤/٨/١٩٤٢ بناء على امر الحاكم العسكرى العام واعتقل بدار معتقل الزيتون حتى أفرج عنه فى ١١/١٠/٤٢ ووضع تحت المراقبة العسكرية بمنزله لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد حتى رفعت عنه الرقابة فى ٥/٧/١٩٤٥ بناء على قرار وزير الداخلية . وفى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٤ أوعز هنرى كوربيل الى أحد أذنيه الشيوعى محمود فتحى الرملى بأن يتقدم لترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب عن دائرة السيدة زينب وأمهه بالمال اللازم وعلاونه معاونه صادقة بالاشتراك مع أتباعه رغم علمه باستحالة نجاحه ، وكان غرضه من ذلك نشر المبدأ الشيوعى .

ويعمل هنرى كوربيل جهد استطاعته على نشر الوعى الشيوعى يتبعه فى ذلك بضعة شبان انشطهم كمال أحمد شعبان الطالب بمدرسة الفنون الجميلة ، وحسين كاظم ، وعبد هب ، وعبد الماجد أبو حسبو ، ومحمود العسكرى ، وابراهيم حافظ العطار .

والحق البوليس السياسى مذكرته هذه بمذكرة أخرى رفعها الى حسن فهمى رفعت باشا الوكيل الدائم لوزارة الداخلية بشأن هنرى كوربيل وتغذيتة الحركة الشيوعية جاء بها . ان هنرى كوربيل ألف أخيراً جماعة أطلق عليها اسم الجبهة الاشتراكية من بين أعضائها كل من : محمود فتحى الرملى ، محمد فتحى الرملى ، مصطفى محرم الرملى ، رمسيس يونان ، ولطف الله سليمان ، جورج حنين ، عبد العزيز سالم هيكل ، موسى عبد الحميد الشهير بالكاظمى ، محمد ناهيد أبو زهرة ، أنور كامل عثمان ، قزاد كامل عثمان ، حسين صالح هب ، عبد الوهاب محمد ، ابراهيم ايليا مسعود ، محمد فتحى البكرى ، خضر محمود خضر . سلامونى سليم سيدنى ، توماس بلاموتس ،

عزرا هرارى ، عبد الفتاح صادق الشرقاوى ، مصطفى كامل منيب ،
مختار توفيق العطار ، ابراهيم توفيق العطار ، كامل التلمسانى ، حسن
عبد الرحمن التلمسانى ، بخور مناخم منشه .

وأضافت المذكرة ان هؤلاء جميعاً معلومين للبوليس السياسى
بميلولهم الشيوعية وسبق أن اتهم بعضهم فى قضايا شيوعية .
والفرض من تكوين هذه الجبهة هو نشر الدعوة الشيوعية بين طبقات
الشعب تحت ستار الاشتراكية ولم يتخذ لها موقفاً وإنما جعل من مكتبة
الميدان بميدان مصطفى كامل ومكتب رمسيس يونان بشارع علوى رقم
١٠ محلاً للقاء . وبمناسبة اجراء الانتخابات الحالية لعضوية مجلس
النواب اراد هنرى كورييل انتهاز هذه الفرصة لنشر الدعوة الشيوعية
فاوعز الى محمود فتحى الرملى أن يرشح نفسه لعضوية مجلس
النواب عن دائرة محكمة السيدة زينب على المبادئ الاشتراكية ومدته
بالمال اللازم وسيان نجح محمود فتحى الرملى أو لم ينجح فى
الانتخابات لأن غرض هنرى كورييل الأساسى أن يتخذ من ترشيح
فتحى الرملى ذريعة لاثارة حرب الطبقات بالهغار صدور الفقراء ضد
الأغنياء ولنشر الدعوة الشيوعية بأوسع مدى بين أهالى الحى لا سيما
الطبقات الفقيرة بدعوى أنه يدعو أهل الحى لتأييده فى الانتخابات لممثل
العمال . ولم يكتفِ هنرى كورييل بالمعونة المالية التى قدمها لمحمود
فتحى الرملى بل اعتاد أن يولد اليه بمقره الانتخابى بشارع مجلس
النواب موظفى مكتبته وبعض أعضاء هذه الجبهة السالفة ذكرها
للدعوة لتأييده ومرافقته فى المرور بأحياء الدائرة الانتخابية وتوزيع
النشرات لصالحه وقد حدث بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ أن ضبط
المدعو بخور مناخم منشه أحد أعضاء الجبهة المذكورة يكتب على جدران
المباني بدائرة قسم عابدين والوالى عبارات للدعاية الشيوعية باللغة
الفرنسية (عاشت الشيوعية) وبالعربية - الاشتراكية ستقود العالم -
الاشتراكية ضد الاستعمار .

وبتفتيش منزل بخور منشه ومكتبه وجدت أوراق ومذكرات وكتب تدل على انه من معتنقى المبدأ الشيوعى وتتضمن تعريضاً بنظام الحكم القائم كما تدل على انه يتصل بمحمود فتحى الرملى ورمسيس يونان وآخرين ، وقد اعترف المذكور شفاهة بكتابة الجمل المذكورة لأنه من أتباع محمود فتحى الرملى ويروج لانتخابه ويدعو للاشتراكية .

وقد تمادى محمود فتحى الرملى بطبع جملة منشورات تحت ستار الدعاية الانتخابية تتضمن الاشتراكية والدعوة لها .

كما قدم البوليس السياسى مذكرة ثالثة عن هنرى دانييل كورييل ، جاء به انه يشتغل منذ عام ١٩٢٨ بتغذية الحركة الشيوعية فقد ألف جماعة الاتحاد الديمقراطى واتخذ المنزل رقم ١ شاع سكة الفضل مقراً لها وقام هو بأعمال الوكالة فيها وكان من بين أعضائها : ريمون أجيون ، مدموازيل استر ستون ، هنريت أربى المدرسة بمدرسة الظاهر الفرنسية ، وعزرا هراوى المهندس بشركة موصيرى .

وفى عام ١٩٢٩ ألف جماعة الفن والحرية بالاشتراك مع جورج حنين وأنور كامل عثمان وقد اتهم الأخير بالعيب فى الذات الملكية ، كما أصدر بياناً مقارناً عن حالة العمال والفلاحين وصفار الموظفين من جهة وحالة الملاك وأصحاب الصناعات وكبار الملاك ومن جهة أخرى . وفى يونيه ١٩٢٩ أحيل الى النيابة العامة ولكن الدعوى لم ترفع عليه . وفى يناير سنة ١٩٤٠ أصدر أنور كامل ومحمود فتحى الرملى مجلة التطور الشهرية لتكون لسان حال جماعة الفن والحرية ومن بين ما ورد فى بعض أعدادها : الشعب يموت جوعاً فى ظل الحياة النيابية ، يا عمال العالم اتحدوا . وقد قررت ادارة المطبوعات شطب المجلة المذكورة من عداد الصحف وذلك فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ لعدم قيام صاحبها بدفع التأمين المنصوص عليه فى المادة ١٥ من قانون المطبوعات .

وفى عام ١٩٤٠ أنشأ المذكورون نادى الثقافة والفراغ بشارع الفلكى ثم بشارع أبو السباع وكان يهيمن على النادى مارسيلو ماريو وزوجته

جانبية وكاننا على صلة بهيئة شيوعية فلسطينية كما كانا يمدان أنور كامل عثمان بالمال وكان ظاهر النادى الرياضة والثقافة وحقيقته الدعاية للشيوعية الى أن أغلق فى أغسطس سنة ١٩٤١ .

وفى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٠ ألفوا جماعة الخبز والحرية وكان معهم عبد العزيز هيكل الطالب وأسعد حلیم وعبد الرحيم صالح عرابى الصحفيان وكان هذا الأخير مع فتحى الرملى يكوّنان جمعية (نحن أنفسنا) وأغراضها متفقة مع جماعة الخبر والحرية. ولما سئل أنور كامل عن مغزى الخبز والحرية قال ان ذلك اختيار طبيعى فى بلد يعيش معظم سكانه فى جوع وفى عبودية وظلم . وكان مقر جماعة الخبز والحرية حجرتين فوق سطح المنزل رقم ١٥٨ شارع محمد على وأغراضها الظاهرة تحسين حالة الطبقات العاملة ونشر الثقافة الحرة بينهم غير ان حقيقتها كانت الترويج للشيوعية .

أما جماعة نحن أنفسنا فكان مقرها شارع المدايح رقم ٢٨ ولكنها ما لبثت أن اندثرت . وفى شهر يونيه سنة ١٩٤٢ أبلغ بعض طلبة مدرسة النسيج بالعباسية بأن محمد سعيد عبد الله الطالب بمدرسة الصناعات استدرجهم الى حجرة فوق سطح العمارة رقم ٦٠ بشارع القصر العينى حيث كان يسكن أنور كامل عثمان وقتذاك ولخص لهم مبادئ الخبز والحرية فى الآتى : ان طبقة الأغنياء تستغل الطبقة الفقيرة والأحزاب تعمل لصالح أعضائها ،ولا بد من حصول ثورة فى مصر كما حصل فى إسبانيا وستقوم الجمعية بتبشير ذلك وبإعطاء كل عضو مسندس لقلب نظام الحكم وتسليمه للعمال كذلك أوجز لهم أنور كامل عثمان سلام الجماعة فى انه يتكوّن من ضم اليد وثنى الذراع ، وقد أجرت النيابة تحقيقاً وتفتيشاً أسفر عن ضبط ما يأتى :

أولاً : لدى عبد اللطيف ذهب حسانين ، الذى قام فيما بعد برئاسة تحرير مجلة أم درمان :

١- عقد استنجاز هنرى كوربيل لحجرة فى الطابق الأول رقم ١٨
فى ٨٢ شارع المدابغ .

ب- برنامج جماعة نحن أنفستنا وهو يشير الى الغاء الرتب
والنياشين واعادة الصلات التجارية بحكومة السوفيت والغاء القيود
المالية بالنسبة للناخب والمرشح .

ثانياً : ولدى اسرائيل مارسيلو :

١- مؤلف عن الاشتراكية بقلم عصام الدين حفى ناصف .

ب- مذكرات بخط اليد تفيد أن الشيوعية إنما تدخل الى مصر عن
طريق العمال وأنه يجب على الشعب والعمال القيام بثورة للتخلص من
السيطرة الأجنبية ومن أصحاب الأموال المصريين والأجانب ولنشر
المذهب الشيوعى .

ج- مذكرات عن كيفية قيام الثورة وقلب نظام الحكم .

**ثالثاً : ولدى خضر محمود خضر المهندس المعماري المقيم بشارع
السلمانية رقم ١٦ ببولاق أوراقاً عنوانها جماعة « تحرير الشعب »
المؤسسة فى القاهرة وفى باريس سنة ١٩٤١ لتحرير الشعب من
الاستغلال الرأسمالى والاستعمار على أساس برنامج الدولية
الثالثة وذلك بانشاء الخلايا والجماعات السرية بأسماء مستعارة .**

رابعاً : ولدى مارك ليون مارسيل الموظف بشركة شل :

١- ملفات لاجبار السراى الملكية والشخصيات البارزة والأحزاب
والجماعات وزعماء العمال والخلاقات بين الرأسماليين والعمال وبين
الملك والفلاحين وعمال الزراعة .

ب- ورقة بالفرنسية عنوانها اعادة التنظيم بدأت بعبارة نحن لا
نريد شيوعية استعراضية يجب أن يكسب الحزب مجاهدين جدد من
العمال البسطاء . وفى روسيا يرتبط الصراع اليومى بالخط الثورى
العام .

ج - تعليمات عن كيفية تكوين الخلايا وتدريب المسائل الاقتصادية والسياسية لأعضائها وربط الخلايا المحلية بالكتلة المحلية ، ووجوب وعى العمال بما يحصل فى مصنعهم وقراءة الجريدة لهم وتمرينهم على التحرير فيها .

د - تعليمات خاصة بالعمل النقابى وتحرير الجريدة والأعمال الاتحادية والاتصال بالعمال والارتباط مع العمال والفلاحين العاطلين والمساعدة الحمراء والتي يوصى بها النظام الشيوعى لمساعدة المطرودين من المصانع ، ونشر الأدب الثورى .

هـ - تعليمات عن خلية مكان العمل وخلية الورشة وخلية الشارع ولجنة المنطقة ولجنة المدينة واللجنة المركزية المحلية .

وقد قيّدت القضية المذكورة جناية تحت رقم ١٨٥٣ سنة ١٩٤٣ جنائيات عابدين .

ضد ١ - أنور كامل عثمان ٢ - عبد العزيز حسن سالم طالب بكلية التجارة ٣ - أسعد حلم جرجس مترجم بالدعاية البريطانية . ٤ - محمد سعيد عبد الله طالب بمدرسة الصناعات الميكانيكية جوى .

لأنهم فى أوائل سنة ١٩٤٢ روجوا الشيوعية والاشتراكية وهى من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية بتشكيلهم جمعية الخبز والحرية ونشر مبادئها بين الطلبة والعمال وكان من أغراضها إلغاء نظام الملكية الفردية المقررة فى دستور الدولة ونزع ملكية الفرد واستبدالها بنظام آخر وذلك بغير الطرق المشروعة .

وفى ٢٤ يوليه سنة ١٩٤١ بدأ رمسيس يونان بالقاء محاضراته بدار الاتحاد الديمقراطى الذى سعى بالمركز الثقافى الاجتماعى وكانت هذه المحاضرات عن روسيا والدستور الروسى .

وفى ٢٣ يوليه سنة ١٩٤٢ طلب توماس بلاموتس سكرتير المركز الثقافى الاجتماعى بسكة الفضل رقم ١ عقد اجتماع ولكنه طلبه رفض لأنه هو وزميله سلمون سليم يروجون للشيوعية حيث اصدر

الآخر منشوراً مفيداً بعبارة (اللجنة الشيوعية بالقطر المصري) وقد ورد فيه : ان قانون الاعتراف بالانقلابات هو سُم زعاف قدمه الراسماليون . الويل ثم الويل لكم يا من تحكمون بغير ضمائركم سوف تحين الساعة وتذهب هذه القوانين وتحل محلها القوانين العمالية الشريفة التي تضمن حقوقنا من مخالفكم .

وفي شهر سبتمبر سنة ١٩٤٢ اتصل توماس بلاموتس بعلي أبو النيل سكرتير نقابة عمال الأحذية بالاسكندرية . وقد ضبط لدى علي أبو النيل جملة أعداد من منشور بعنوان (لتسقط الرجعية الراهبية) ورد به : لا إلى عابدين تتوجهون بل إلى الطبقة الكادحة ، وهذا المنشور هو الذي القيت منه عدة نسخ في جامعة فؤاد الأول في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٦ بواسطة سعد زغلول فؤاد الطالب المفضل من كلية الحقوق ، وقد ضبطت بذلك واقعة بالاسكندرية وقدمت للمحكمة ضد علي أبو النيل .

وقد ظهر ان سالون سليم كان يتردد في سنة ١٩٤٢ على ادارة جريدة اليراع وان علي أبو النيل كان معتمداً كمراسل بالاسكندرية لجريدة اليراع . وقد عطلت هذه الجريدة بقرار من مجلس الوزراء في شهر يولييه الجاري لنشرها عبارات تمض على قلب النظام الاجتماعي في البلاد .

وكان توماس بلاموتس يحمل في عام ١٩٤٢ على تأليف خلايا شيوعية بالقاهرة والاسكندرية كل خلية من ثلاثة اشخاص وذلك لحساب الحزب الشيوعي الفلسطيني حيث ضبط لديه في الحجرة التي كان يتردد عليها هو وسالون سليم فوق سطح المنزل رقم ١٦ شارع امين باشا سامي ما يلي :

١- (٧٠٠) نسخة من منشور بأعمال عمال العالم اتحدوا.

ب- أربعة أعداد لمجلة المثل العليا الشيوعية

ج- عدد من مجلة الطريق الشيوعية

د- عدد من جريدة صوت الشعب الشيوعية التي تصدر في بيروت.

هـ - مذكرات عن صراع الطبقات ودراسة عن الأحزاب المصرية وعلاقتها بالعمال وتقارير عن مدى النشاط الخاص بتكوين الخلايا وأسماء أعضائها وفيها أن الخلية الثالثة مؤلفة من طلعت چوچو الطالب بالجامعة وأحمد معروف المقرئ وزينب چوچو الطالبة بمدرسة الأشراف ، وأن الخلية الرابعة مؤلفة من محمد الهندي المقاول وعلى أهر النيل العامل ومحمد محمود العامل ، وأن الخلايا قررت الأخذ بنظام الدولية الثالثة والقيام بشورة عمالية

د- آله رونيو .

وقد علم أن عزرا هراري على اتصال بتوماس وبلاداموتس وسالمون سليم وكان يتردد معها على الحجرة سألقة الذكر .

وفى ١١ أغسطس سنة ١٩٤٢ أنشأ رمسيس يونان الصحفي ومدير إدارة المجلة الجديدة دار مركز الثقافة الشعبية بشارع علوى رقم ١٠ بقصد نشر الدعاية الشيوعية وكان يعاونه فى ذلك مصطفى كامل منيب المحامى وچورچ حنين وأقبال العلايلى الشهيرة ببولا العلايلى وهنرى كوربيل ، وكان من أعضاء الدار : لطف الله حنا سليمان وحسن التلمسانى وأنور كامل وإبراهيم عبد السلام مدير جريدة العهد الجديد بالاسكندرية وحسن عواد وفؤاد كامل عثمان وعبد الحميد الحديدى المذيع بمحطة الاذاعة اللاسلكية وزوج شقيقة أنور كامل .

وهؤلاء جميعاً أيدوا محمود فتحى الرملى عندما رشح نفسه لانتخابات مجلس النواب فى أواخر عام ١٩٤٤ إلا أنه اختلّفوا معه بعد ذلك لأنهم يدينون بالمبادئ التروتسكية ويطلقون على أنفسهم جماعة مركز الثقافة الشعبية

وأخيراً وقع نزاع بين لطف الله حنا سليمان وبين أنور كامل لاتصال الأخير بالدكتور محمد مندور رئيس تحرير جريدة الوفد

المصري مما أدى الى انقطاع أنور كامل عن التردد على مركز الثقافة الشعبية .

وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ أصدرت الجبهة الاشتراكية بياناً لتأييد مرشحها محمود فتحي الرملى طلبت فيه اشتراك الطبقات الشعبية الكاسحة فى التشريع والحكم وذلك بتكوين لجنة تنتخب انتخاباً شعبياً من العمال والفلاحين وصغار الموظفين والمنتخبين للاشتراك مع الحكومة فى وضع خطط الإصلاح الاجتماعى والاشراف على تنفيذها ، وتكوين لجنة من ممثلى جميع نقابات العمال للاشتراك فى وضع القوانين العمالية والعمل على تطبيقها ، وقد انتهى هذا البيان بعبارة (نريد أن نتولى نحن مصيرنا فلنبداً يا رفاق بالجهاد) . أما مؤلف الجبهة الاشتراكية فهو هنرى كورييل يعاونه محمود فتحي الرملى ورمسيس يونان ولطف الله سليمان وعبد العزيز سالم هيكل وموسى عبد الحفيظ الشهير بحسين كاظم وأنور كامل عثمان وخضر محمود خضر وسالمون سليم وعبد الفتاح الشرقاوى ومصطفى كامل منيب وابراهيم توفيق العطار وحسن عبد الرحمن التلمسانى وبخور مناهم منشئه . وكان الغرض من تكوين تلك الجبهة هو نشر الدعاية الشيوعية فقد رأى ان ترشيح محمود فتحي الرملى لانتخابات مجلس النواب من أحسن الفرص المواتية لذلك حيث يمكن تحت ستار الدعاية الانتخابية القيام بعقد اجتماعات ونشر العبارات والشعارات التى قد تؤلف الطوائف على بعض وقد تم كل ذلك بفضل المساعدة المالية التى قدمها هنرى كورييل وبفضل من أوفدهم من أفراد الجبهة لطبع المنشورات المثيرة وتوزيعها حتى ان أحدهم وهو بخور منشئه قام فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بكتابة العبارات التالية على جدران بعض المباني بدائرة قسم عابدين والوايلى وهى : عاشت الشيوعية - الاشتراكية ستقود العالم - الاشتراكية ضد الاستعمار . وقد تمكن البوليس من ضبطه وبتفتيش منزله عثر على مذكرات تتضمن تعريضاً لنظام الحكم وتحبيذاً للمبادئ الشيوعية .

وخلال الحملة الانتخابية التي رشح فيها محمود فتحى الرملى أعد لافتات كتب عليها :

يجب علينا نحن الاشتراكيون أن نقضى القضاء المبرم على الرأسمالية . وكانت الهتافات تتخلص فى العبارات الآتية : نريد حكومة اشتراكية - المصانع للعمال والأطيان للفلاحين - تحيا الاشتراكية رغم أنف الجميع .

وفى إحدى الحفلات الانتخابية قال رمسيس يونان إن سبب الثورة فى اليونان الرأسمالية فالملك والحكومة يجمعون الأموال والشعب اليونانى فى جوع شديد . وقال محمود فتحى الرملى أن فى مصر مائة عائلة تحكم سبعة عشر مليوناً وإن الزعماء والأغنياء يستغلون العامل البسيط لحطامهم الشخصية . وكان المجتمعون يرتلون النشيد الشيوعى ومن بين ما ورد فيه :

يا ضحايا مرزقوا ثوب الخضوع وانشروا السخط معاً بين الجموع
يا جموع الشعب هيا حطمووا كل القيود
واشعلوا النار سوياً وابعدوا زحف الخلود

وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ اجتمع هنرى كورييل وأحمد رشدى صالح وسعيد خيال - ومصطفى كامل منيب وصالح عرابى حيث اتفقوا على أن يصعدوا نداء إلى الشعب لا إلى الملك ولا إلى الحكومة . والفكرة نفسها قد ظهرت بعد ذلك فى منشور (لتسقط الرجعية الارهابية) وقد ورد فيه : لا إلى عابدين تتوجهون ولا إلى الوزارة تحتجون انما إلى الشعب يجب أن تلجأوا إلى الطبقة العاملة إلى شبرا الخيمة إلى كرموز إلى العمال والفلاحين . وقد بقيت ١٠٠٠ نسخة من ذلك المنشور يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٦ فى حرم جامعة فؤاد الأول بمعرفة سعد زغلول فؤاد ، كما ضبطت ٣٦٢ نسخة من ذلك المنشور بمحل على أبو النيل صاحب محل أحذية بالاسكندرية وقد

سبق القول بأنه من أعضاء الخلايا الشيوعية وعلى اتصال بتوماس بلاموتس .

وفى يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٦ المذكور تجمع طلبة كلية الحقوق بالاسكندرية وتسلموا بفروع الأشجار وقطع الطوب والأحجار وبعض أعمدة حديدية انتزعوها من سور الجامعة وساروا قاصدين شركة الغزل الأهلية بكرموز لخراج العمال والتكاتف معهم ولكن البوليس حاول منعهم فقاوموه مقاومة عنيفة بما لديهم من فروع الأشجار وقضبان الحديد والأحجار .

وفى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٤٦ وزع بجامعة فؤاد الأول المنشور الثانى وقد ورد فيه : أيها الشباب لقد طالبناكم فى منشورنا السابق بالنزول الى الطبقة الكاسحة فلهيتم النداء ونزلتم الى الأحياء الشعبية (كرموز) ولمستم بأيديكم هناك مدى الثورة الطاغية فى الكتل الشعبية الكاسحة المناضلة . لقد بدأ الكفاح بطرد الانجليز وتحطيم الطبقة الحاكمة التى ألهاها المستعمر بغتات مائتة . أن الملايين تصرف لاقامة أقواس النصر والاحتفالات ولاستقبال الملوك وللانفاق على الشعلة . اننا ننتهم الملك لأنه هو الممثل للرجعية البهشة ولبقايا الاقطاع .

وعلقت مذكرة القلم السياسى على هذا بقولها : ولعل الأفكار الوارد فى هذا المنشور تكشف عن مدى الخرافات الثورية التى وجهت بعض طلبة جامعة فؤاد الى ائتلاف الشعلة وزينات الجامعة فى يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٤٦ أى يوم عيد ميلاد حضرة صاحب الجلالة الملك أثناء هياج تزعمه أبو شادى الكيلانى وعبد الرؤوف أبو علم عضو لجنة الطلبة التنفيذية وعبد المحسن حمودة وآخرين .

وقد قام هنرى كورييل بتأثيث مقر لجنة مجلة أم درمان لامكان عقد اجتماعات شيوعية بها فى الدار رقم ٥٢ شارع ابراهيم باشا ويمثله فى الاجتماعات كل من عز الدين عامر وعبد الرحيم صالح عرابى وكلاهما عضو فى جماعة كورييل الرئسية وجماعة أم درمان الفرعية

وكذلك يشترك معهم أسعد حليم وعلى رأس جماعة هيئة تحرير أم درمان عبد اللطيف ذهب حسانين مدير ادارة المجلة وعلاقته بهنرى كوربيل تبين من عقد الايجار المضبوط لديه باسم هنرى كوربيل والسابق الاشارة اليه فى صدر هذه المذكرة ، وعز الدين على عامر طالب بكلية الطب ، وعبد الماجد حسبو وكمال عبد الحليم ومحمد يوسف وعادل أمين وزكى مراد وعمر محمد الطاهر من كلية الحقوق ، وحامد حمدان الطالب بمعهد التربية . وفى إحدى الاجتماعات المذكورة قال عبد الماجد حسبو بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ان نظام الحياة فى أوائل اشكاله كان شيوعى وأنه لا بد فى مصر من ايجاد حزب تكون مهمته قيادة الناس الى نظام جديد فى المجتمع . ولتلك الهيئة مجلة باسم مجلة أم درمان كانت تدعو دعاية سافرة الى المبادئ الهدامة وقد عطلت نهائياً بقرار من مجلس الوزراء فى شهر يوليو سنة ١٩٤٦ . ومن بين ما ورد بها :

أولاً : أخى بالسجن هل فى السجن تعذيب وحرمان
وهل يجدى مع الأحرار قضبان وسجان
سوانا يرهب القضبان أو تثنيه جدران
إذا كنا شرارات فنحس اليوم بركبان

ثانياً : تُرصف الطرقات فى الجامعة وتنظم الممرات لا لأن هناك قوماً يجب ان تُرصف لهم بل لأن زائراً عزيزاً سوف يشرفنا بزيارته (نقصد جلالة الملك عبد العزيز آل سعود) .

ثالثاً : وقرر مؤتمر الهند القيام بثورة مسلحة - الحاج سودان : انتم السابقون ونحن ... وكان هنرى كوربيل يبيع فى مكتبته الكتب التى تحبذ المبادئ الهدامة وتروج لها وجد بها مؤلفات محمود فتحى الرملى مثل أهداف الاشتراكية وهل انصرفت روسيا والطريق الى الاستقلال وقد سبق احالتها الى النيابة العامة فى ديسمبر ١٩٤٥ . كما كار يستخدم محمد مدبولى سليمان العامل المفصول من شركة انجلو اميركان بشهر ، فى توزيع تلك المطبوعات وهو عضو لجنة العمال

للتحرير القومي الذي يرأسها محمد يوسف المدرك ومن أعضائها محمود العسكري وطه سعد عثمان ومحمود محمد قطب ومحمود حمزه وقد سبق تقديم الأول والثاني منهم لمحكمة الجنايات بسبب مقالات صحفية نشرها في مجلة الضمير

وبعد ذلك قام أنور كامل بالعمل على توحيد النشاط الشيوعي تحت لواء حزب يسمى الحزب الاشتراكي فاتصل بزعماء الكتل المختلفة وفاتحهم في أمر ذلك الاتحاد وهياً لهم اجتماعاً في منزله حضره كل من : جورج حنين رئيس المذهب التروتسكي ، وحسين كاظم هنري كورييل ، وريمون أجيور ، ريمون دويك وغيرهم وشكلت لجنة من جورج حنين وحسين كاظم وأنور كامل وريمون دويك لوضع مشروع للاتحاد غير أن الحركة فشلت لإصرار هنري كورييل على أن هيئته هي الوحيدة المعتمدة رسمياً من الكومنترن بباريس .

وقد قام هنري كورييل في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ بترشيح مصطفى موسى الطالب المفصول من كلية الهندسة وعباس حلمي وفؤاد السيد لتولي تنظيم الخلايا الموجودة بالجامعة كما قام بتكليف الأستاذ محمد زكي عبد القادر لمقابلة الشيخ ابراهيم أبو خشب وبعض اخوانه لترشيح من يتولى خلايا الأهر

وبتاريخ ديسمبر سنة ١٩٤٥ اجتمع عبد اللطيف ذهب مع عر الدين على عامر الطالب بكلية الطب ومندوب هنري كورييل في شعبة أم درمان بخمسة آخرين من رفاقهم منهم الدكتور عبد الفتاح العاطي وعصام سليمان وعصام ناصف وعبد الرحيم صالح وعبد المعين الملوحى وأحمد مرداش وحامد أحمد حمدان . وقال هذا الأخير باحتمال قيام ثورة بالشرق الأوسط وإنقلاب الحكم في مصر من ملكي الى جمهوري يعطى للشعب حرية التعبير عن الآراء ومما عرف من اجتماعات الهيئة المذكورة أنها تضع بذور الثورة حيث ينادى عبد اللطيف ذهب بينهم بأن روسيا على استعداد لمساعدة الدول المقهورة مادياً

وأدبياً إذا أظهرت رغبة واستعداداً وحطت الخطوات الأولى نحو الهدف المقصود

ويبدو ان حسين كاظم صنيعة هنرى كورييل وسكرتير مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى قد أرسل برقية استنجد فيها بدولة أخرى للتدخل فى شئون مصر الداخلية على أساس تلك التوصيات .

وفى شهر يناير سنة ١٩٤٦ عقد اجتماع حضره عز الدين على عامر مندوب هنرى كورييل فى شعبة أم درمان وعبد الماجد حسبو والأستاذ سلامة موسى وقرروا انشاء رابطة للكفاح المشترك ، ثم عقدوا اجتماعاً بعد الظهر قرروا فيه البدء بكتابة منشورات على الآلة الكاتبة بعنوان (الملك يعيث بأموال الشعب) .

وكان من نشاط هنرى كورييل بين العمال أن قام محمد مدهولى عضواً فى لجنة العمال للتحرير القومى المنشأة على هدى تلك اللجنة التى قامت فى دولة أجنبية مغايرة نظمها لنظمنا وذلك فى أواخر القرن التاسع عشر . وقد نشرت لجنة العمال للتحرير القومى بياناً تطلب فيه جعل حق اقالة الوزارة من حق مجلس النواب وحدة ولأخذت تعرض العمال على بغض أصحاب الأعمال . وألفت تلك الهيئة لجنة فرعية لتنظيم حركات الاضراب للعمال وتوفير المبالغ التى تخصص للانفاق على المضربين ، وتم لتلك اللجنة الاتصال بعبد الحميد شبيحه رئيس نقابة شركة سيارات فورد بالاسكندرية وابراهيم عبد السلام عن نقابة الأحذية . وقد تخصص تأليف تلك اللجنة عن وقوع ما يزيد عن ٥٧ اضراباً فى شبرا الخيمة من عمال النسيج فى المدة من يوليه سنة ١٩٤٥ الى نهاية يناير سنة ١٩٤٦ . حيث حدث الاعتصام العام جملة مرات وعندما قبض على بعض اعضاء لجنة التحرير القومى للعمال لدعاياتهم الخطيرة فى مجلة الضمير وزع منشور ورد فيه بأن الحكومة تتآمر على العمال وعلى حقوقهم وظهر ان الذى كان يوزع هذا المنشور هو محمد مدهولى سليمان صنيعة هنرى كورييل .

وفى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ تُلقت بعض نقابات عمال الاسكندرية منشوراً بأن حكومة كبار الرأسماليين تريد بالعمال شراً وضبطت صورتان من ذلك المنشور مع محمد مديولى سليمان صنيعة هنرى كورييل ، كما ضبطت بيده أوراق مشروع تأليف مؤتمر لنقابات العمال مع أن مثل هذا الاتحاد غير جائز قانوناً ويحرّمه القانون .

وأخيراً انضم حسين كاظم صنيعة كورييل الى لجنة الطلبة والعمال التى كانت تعرّض على الاعتصامات فى كل مناسبة وفى غير مناسبة وكانت تجد من بعض الصحف لساناً لها مع علمها بأن الاعتصامات محرّمة فى المدارس والمصانع طبقاً للمرسومين بقانونين رقم ١٠١ ، ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ . وقد نسب مؤتمر نقابات العمال الى الحكومة التعسف والاضطهاد مع العمال .

وقد صدر أمر النائب العام بتاريخ ١٠ يوليه ١٩٤٦ بتفتيش هنرى كورييل صاحب مكتبة الميدان بميدان مصطفى كامل رقم ٢ ومقيم بشارع حسن صبرى رقم ٣٦ بالزمالك ، وله مكتب بشارع الشواربى رقم ٦ ، وتفتيش منزله ومكتب ومحل عمله ، وقد تم ذلك فى الساعات الأولى من صباح يوم ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ وسُئل هنرى كورييل فى صباح هذا اليوم بمعرفة النيابة ووجه بالمضبوطات ، ثم سُئل هل لك مبدأ سياسى معيّن ، فأجاب - أنا لرى عدم الرد على هذا السؤال ، وأرى انه لا مسئولية عن افكارى ، وهذا هو سبب رفضى الاجابة . فسُئل ألا تنتمى لجمعية من الجمعيات ، فأجاب - أنا مشترك فى جمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع وكذلك عضو فى الجمعية الملكية للقانون الدولى واتحاد المزارعين فى مصر . فوجه بأنه قد وصلت للجوليس تحريات تنفيذ أنه يسعى لترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية للهيئة الاجتماعية ، فأجاب - بأن هذا غير صحيح . فأمر المحقق بحبسه احتياطياً ، كما أمر بغلق مكتبة الميدان وقد نفذ ذلك ظهر يوم ١٢ يوليه سنة ١٩٤٦ .

وفى يوم ١٢ يولية سنة ١٩٤٦ استجوب هنرى كورييل بمعرفة رئيس نيابة الصحافة الأستاذ مصطفى حسن الذى استفسر منه عما سبق أن قرره بالتحقيق السابق عندما سئل عما إذا كان له مبدأ سياسى أو اجتماعى معين فقال انه يرى عدم الرد على هذا السؤال ورفض الاجابة ، فما سبب ذلك ؟ فقال انه يعتقد ان له الحق فى ألا يجاوب ومع ذلك فانا تقدمى . فسئل عما إذا كان يعتنق الشيوعية . فأجاب - بالنفى - فسئل عما إذا كان متصلاً بأحد من الشيوعيين فأجاب - بحسب ما أعرف لا يوجد شيوعيين فى مصر واقصد انه لا يوجد حزب شيوعى فى مصر . فسئل عن معنى الشيوعية ، فأجاب - الشيوعية ان الانسان يكون عضو فى حركة أو حزب لتحقيق برنامج أو أهداف معينة . فسئل عن هذا البرنامج أو الأهداف ، فأجاب - على الشيوعيين انفسهم أن يبينوه أما انا فلا يمكننى ، لأن من ينشئ حزب شيوعى لازم يكون دارس كل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وعندما استفسر منه المحقق عما إذا كان قد درس الحالة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية فى مصر ، أجب بأنه يشغل بدراستها ولكنه لم يستكمل دراسته ، وان معلوماته فى هذا الخصوص معلومات عامة وأنه كعضو فى جمعية الاقتصاد السياسى قدلقى بعض المحاضرات بها عن العلاقة بين الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين وقد نشرت هذه المحاضرة فى مجلة الاقتصاد والتشريع ، كمالقى محاضرة أخرى عن مشاكل ما بعد الحرب ونشرت أيضاً بذات المجلة . وعندما سئل عن رأيه فى العلاقة بين الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين ، أجب بأن المحاضرة التى ألقاها لم يكن فيها رأى بمعنى أنه لم يبد رأياً وإنما بين العلاقة بين الملاك وبين المستأجرين والعلاقة بين المستأجرين والعمال الزراعيين ، كما بين المساحة المزروعة وعدد الملاك وعدد المزارعين وبسبب تأخر تربية الماشية فى مصر . فسأله المحقق عن وجهة نظره فى هذا الخصوص ، فأجاب بأن المنافسة كبيرة بين المستأجرين وهذا سبب ارتفاع ايجار الاراضى الزراعية وذلك ناتج عن ازدهار السكان وتأخر

الصناعة ، والحل سهيله التقدم العلمى فى الزراعة والصناعة لأن انتشار الصناعة يخفف الضغط على الزراعة ويؤدى الى زيادة الانتاج العام . كما ان استعمال الوسائل العلمية فى الزراعة يؤدى الى زيادة الانتاج . كما ان الثابت ان نسبة توزيع المزارعين على الأرض الزراعية فى مصر اكبر بكثير عن نفس النسبة فى أمريكا ، الأمر الذى يدل على انه توجد فى مصر قوة معطلة يمكن أن تعمل وتجد عملاً . وعندما سُئل عن رأيه فى الملكية الزراعية فى مصر ، أجاب بأنه لا بد من تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر بقانون لأن مناقسة المزارعين تؤدى الى مطالبتهم بايجار مرتفع ، فالمالك فى مصر يأخذ حوالى نصف المحصول الذى ينتج من الأرض أو نصف قيمته وفى بعض الأحيان أكثر من ذلك ، أما فى فرنسا فالمالك لا يأخذ أكثر من عشرين فى المائة أى خمس المحصول ، أما عن الملكية الزراعية فى مصر فيصح تحديدها . فسأله المحقق عن امكان تطبيق النظام الروسى فى الأراضى الزراعية على مصر ، فأجاب بأن هذا الأمر غير ممكن لأن النظام الروسى مبنى على ظروف مختلفة لأن المزارع التعاونية فى روسيا متسعة جداً وهذه المزارع هى أساس النظام الروسى الحالى ، وهذا غير ممكن التطبيق فى مصر لأن نظام الملكية الحالى لا يسمح ، لأن الفلاح الصغير الذى يمتلك مساحة صغيرة من الأرض لا يقبل أن يتركها ليدخل فى جمعية تعاونية ويصبح مالكا على المشاع فى المزرعة كلها ، وفى اعتقاده ان الفلاح المصرى لا يقبل هذا مطلقاً وإننا افترضنا قبوله هذا النظام فإن مصيره الفشل لأن الفلاح المصرى بحالته الضعيفة لا يستطيع أن يشترك فى ادارة مزرعة واسعة بسبب تعليمه وتجاربه .

وسُئل هنرى كورييل عن علاقته بمجلة حرية الشعوب ، فأجاب بأنه كان يشترك فى إصدارها وكان رئيس التحرير حسن ماهر فراج وكان يشترك معه بعض المثقفين . ثم اعتقل سنة ١٩٤٢ وأُخرج عنه بعد شهرين على أساس ألا يشترك فى هذه المجلة فواجهه المحقق بما

ورد في تقارير البوليس السياسى من انه كان يستغل هذه الجريدة في الدعاية للشيوعية . فأجاب بأن الرد على هذه التقرير سهل جداً لأن اعداد المجلة موجودة وليس فيها أى شيوعية . فسُئِلَ عن علاقته بـماهر حسن فراج فذكر انه عرفه بواسطة أستاذ في الجامعة هو لويس عوض الذى كان زميلاً له في كمبريدج وكان ذلك سنة ١٩٤١ ، وكان الغرض من اصدار مجلة حرية الشعوب معارضة للفاشية .

فسأله المحقق عما إذا كان قد ألف جمعيات أخرى ، فأجاب بالنفى إلا انه كان عضواً في نوادى مثل النادى الديمقراطى بسكة الفضل رقم ١ وقد أغلق هذا النادى وكان يضم مجموعة من الايطاليين واليونانيين المعارضين للفاشية وكان ذلك سنة ١٩٣٨ .

وسُئِلَ عما إذا كان عضواً بجمعية الثقافة والفراغ او جمعية الخبز والحرية او المركز الثقافى والاجتماعى ، فأجاب بالنفى ، فواجهه المحقق بحريات البوليس السياسى في هذا الخصوص ، فاكد هنرى كوريل انه لم ينضم لهذه الجمعيات وانه يرى ان القائمين على أمرها هم اشخاص غير مثقفين وغير جادين في اهدافهم التى يدعون انهم يرمون الى تحقيقتها وان هـ له لعب عيال هـ . فسُئِلَ عن يقصد بهؤلاء القائمين بهذه الجمعيات . فأجاب - مثل انور كامل وجورج حنين وفتحي الرملى والتلمسانى ورمسيس يونان . فسُئِلَ عن علاقته بهؤلاء الأشخاص ، فأجاب بأنه تعرّف بجورج حنين في سنة ١٩٣٨ وان هذا الأخير هو الذى عرفه بالهاقين ، وانه تعرّف به عند مدام ممنوح بك رياض واستمرت علاقته به بعض الوقت إلا انه اكتشف انه لا يوجد انسجام بينهما أى لا يوجد تفاهم . وعندما سأله المحقق عن سبب عدم التفاهم هذا ، اجاب بأن جورج حنين تفكيره حر الى درجة سيصل فيها بدون تفكير بمعنى ان تفكيره لا أساس له ، ففى اوقات يقول انه شيوعى وفي اوقات اخرى يكون ضد الشيوعية ، وفي اوقات يكون ضد تروتسكى وفي اوقات اخرى يصبح تروتسكى . أما عن انور كامل

وفتحى الرملى والتلمسانى ورمسيس يونان فكلهم ينتمون الى المذهب
السمى بالسوريالىست .

وسئل هنرى كورييل عن علاقته بفتحى الرملى ، فأجاب بأن
فتحى الرملى يقوم بعرض كتبه فى مكتبته . وان تفكيره ملخبط يعنى
مضطرب وان تفكيره لا أساس به وليس له كفاح لغرض معين وانه
شخصياً لا يقبله وانه قد رشح نفسه فى الانتخابات على أنه مرشح
الاشتراكية وان نتيجة هذا الترشيح كانت ضد الاشتراكية لأنه شخصياً
لا يفهم ما هى الاشتراكية ، كما ان الجبهة الاشتراكية هذه خيالية وليس
لها وجود ، كما انه ادعى انه اشتراكى ولم يقدم أى برنامج أو طريق
عملى . فسئل عما إذا كان يمدد بالمال ، فأجاب بالنفى وأضاف انه سمع
أيام الانتخابات ان البوليس يقول عنه انه دفع له تأمين الترشيح وهذا
غير صحيح لأنه كان ضد هذا الترشيح ولا نتيجة له ، وانه لا يعرف
بالضبط من الذى قام بدفع تأمين الترشيح له وانما هو كان أيام
الترشيح مختلط بهورج حنين وبولا العلالي . وعندما سئل عن بولا
العلالي أجاب بأنها بنت حامد بك العلالي وأنها مشهورة بأفكارها
التقدمية .

وقد اثبت المحقق اطلاعه على المفكرة الخضراء التى ضبظت لدى
هنرى كورييل وهى تتضمن نيزاً ومعلومات عن بعض الشخصيات
وخصوصاً فيما يتعلق بمراكزهم الاجتماعية ونزواتهم الشخصية
وسئل عن هذه المفكرة ، فأجاب بأنه يجمع فيها معلومات عن اعضاء
مجلس النواب والشيوخ وانه قد بدأ جمع هذه المعلومات باعداد كشف
بالأسماء ثم يقوم بسؤال الأشخاص الذين يعرفونهم ، وانه كتب هذه
المعلومات بين سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٤ وان غرضه من ذلك فهم
التطورات السياسية ، لأنه لا يمكن فهم السياسة فهماً صحيحاً إلا
بمعرفة معلومات عن الأحزاب وعن الرجال المنتمين لهذه الأحزاب ،
فمعرفة المعلومات عن شخص ما يمكن عن طريقها معرفة موقفه

السياسى . فمثلاً رئيس الوزراء الحالى اسماعيل صدقى باشا ، إنا علمنا
عنه انه رئيس اتحاد الصناعات فيمكن أن نفهم من ذلك ماذا تكون
مصالحه وسياسته . وعندما سئل عن سبب اهتمامه بثروة الأشخاص
الواردة أسماءهم فى هذه المذكرة ، أجاب بأن الثروة هى مفتاح شخصية
الانسان وأساس تفكيرهم ، لأن الشخص الذى يمتلك خمسين فدانا له
تفكير يختلف عن تفكير الشخص الذى يمتلك خمسة آلاف فدان
والشخص الذى يمتلك مصنعا يختلف تفكيره عن الشخص الذى لا
يملك مصنعا . ولما سئل هنرى كورييل عن سبب ذكره أمام بعض
الأسماء فى هذه المذكرة بأنهم موالين للملكية ، أجاب بأن هذه الأمور
تدخل فى بند المعلومات التى يجمعها عن مسائل واقعية عن الشخص
الذى يكتب عنه ولكن ليس معنى ذلك انه لا ينتمى الى حزب معين إنما
هو موالى للسرائى وأنه يثبت ذلك ولا يقصد منه غير بيان ميوله . فقد
نقول عن شخص انه سعدى أو وهدى أو دستورى وأنهم ليسوا من
الموالين للملك إنما لهم أحزاب ينتمون إليها ، أما الأشخاص المبين امامهم
انهم موالين للملك فصحيح انه بعضهم فى أحزاب ولكن صفتهم
الحزبية ثانوية والمعروف عنهم أنهم موالين للسرائى . وأضاف انه
يستعمل للتعبير عن ذلك لفظ موالى للملك وليس ملكيا ، لأن نظام
البلاد نظام ملكى وكلهم ملكيون ، وانما أقصد باستعمال هذا التعبير
انهم متصلين بالسرائى وليس لهم صبغة سياسية حزبية وإن كان
بعضهم أعضاء فى أحزاب إنما حزبيتهم أقل أهمية .

ثم سئل هنرى كورييل عن الكشف الذى ضبط لديه والخاص
بأعضاء مجالس ادارة الشركات فى مصر . وعن سبب احتفاظه بهذا
الكشف ، فأجاب بأن هذا الكشف منقول من كتاب لمصلحة الاحصاء لأن
شركات مصر هى قوام الصناعة المصرية . ويمكن أن يقال ان هؤلاء
الأعضاء يمثلون تيارا سياسيا معيناً . كما يمثلون مصلحة الصناعة
المصرية ضد منافسة البضائع الأجنبية أى ان لهم مصلحة فى استقلال
البلاد أكثر من أعضاء مجالس ادارة الشركات الأجنبية . وأنا شخصيا

أُريد وجود رؤوس الأموال المصرية بشرط ألا يكون ستاراً للاستعمار الإنجليزي وهذا لا يتحقق إلا إذا كانوا يمثلون مصلحة مصرية حاصلة
ثم سُئل عن النشرة التي ضببطت عنده الخاصة بمؤتمر الطلبة العالمي لسنة ١٩٤٦ المنعقد في براغ هذا العام ، فأجاب بأن هذا المؤتمر خاص بالطلبة ، وقد وردت في هذه النشرة بالبريد من اللجنة التحضيرية للمؤتمر الذي سينعقد من ١٨ الى ٢١ أغسطس الحالي لأنه لا توجد هيئة رسمية للطلبة في مصر فأرسلوا هذه النشرة للمكتبات . وهي تتضمن برنامج المؤتمر .

وقد سُئل هنري كورييل أيضاً عن المنشور الذي ضببط عنده بعنوان « بيان الى العمال » والذي ينتهى بعبارة « تحيا مطالب العمال العادلة - ليسقط الاستعمار الانجليزي - لتسقط الفاشية المصرية » . فأجاب بأن هذا المنشور قد وصل اليه بطريق البريد وهو بيان خاص بالعمال ولم يقرأه وأما عن العبارة الخاصة بالفاشية المصرية فلا تعبر عن رأيه لأنى اعتقد انه لا توجد فاشية مصرية . فسُئل عن المقصود من عبارة الفاشية المصرية الواردة بالمنشور ، فأجاب بأن قصدهم الاخوان المسلمين ومصر الفتاة والجماعات التي تنتمى الى هذا النوع لأنها شكلاً تشبه الفاشية إذ لها جولة وقمصان خضر ويستعملون عبارة الزعيم والمرشد العام - وأنا لا اعتبر هذه المنظمات فاشية لأن الفاشية الصحيحة هي التي تقوم على نظام اقتصادى معين وتقوم على ديكتاتورية شركات الاحتكار

وسُئل عما إذا كان يهتم بدور خاص بالنظام القائم في الاتحاد السوفيتى . فأجاب بالإيجاب لأنه درس وقرا عن هذا النظام وتبين له ان افكار الناس في مصر مضللة عنه ولأن هذا النظام كان تجربة اجتماعية فريدة فلا بد من دراستها خاصة وانها قد عادت بالفائدة على هذا البلد ويجب معرفة الأسباب التي أدت الى هذه الفائدة وليس معنى هذا اننى اطالب بتطبيق هذا النظام في مصر

ثم ووجه بما لاحظته المحقق من اطلاعه على المفكرة الخضراء بخصوص أحد مواب الحزب الوطنى من ذكر انه طلب من الحكومة عدة مرات فى البرلمان انشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى وانه حاول كذلك انشاء علاقات تجارية مع الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٢٦ فأجاب انه ذكر ذلك لأنها مسألة عجيبة لأن هذا النائب من الملوك الكبار ويطلب انشاء العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى ، ولا شك ان هذا اتجاه تقدمى بدليل ان الحكومة المصرية أنشأت هذه العلاقات مع روسيا مؤخرًا .

وسئِل كذلك عن اعداد المجلة الجديدة التى ضبطت لديه ، فأجاب بأن هذه المجلة يصدرها سلامة موسى وكان تصله أيام أن كان يصدر مجلة حرية الشعوب وان هذه الأعداد صدرت فى مايو ويونيه ويوليه سنة ١٩٤٢ .

وقد اطلع المحقق على تقرير مقدم من حكمدارية بوليس مصر بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٤٢ بشأن النادى الذى كان يطلق عليه اسم «المركز الثقافى الاجتماعى» ومقره بسكة الفضل رقم ١ والذى كان يتولى ادارته توماس بلاموتس ، وان هذا النادى يقوم بنشاط سياسى ظاهر وهو الدعوة للحلفاء والديمقراطية وباطنه نشر الدعاية الشيوعية وإثارة الحواطر ضد النظم الرأسمالية ، وقد قدم بلاغ الى النيابة بخصوص هذا الأمر فى ٢٠/١٢/١٩٤٢ سئِل فيه مفتش الضبط أحمد حمدي بك وقد جاء فى اقواله عن المركز الثقافى الاجتماعى انه تألف أولاً تحت اسم الاتحاد الديمقراطى بمعرفة هنرى كورييل الذى كان يقوم بالإشراف على النادى ، ثم تغير اسم هذا النادى الى اسم المركز الثقافى الاجتماعى وكان هنرى كورييل المشرف عليه كذلك ، وقد اعتقل هنرى كورييل فترة من الزمن وأُخلى سبيله بشرط الابتعاد عن التدخل فى الشؤون السياسية والاجتماعية .

وقد سئِل هنرى كورييل بعد ذلك عن علاقته بالنادى الديمقراطى

أو نادى الاتحاد الديمقراطي فأجاب بأن أخيه راؤول كورييل من ضمن مؤسسى هذا النادى وأنه كان عضواً فيه . فسُئل عما إذا كان هو مستأجر مقر النادى ، فأجاب بالنفى إنما كان المستأجر أخيه راؤول بصفته أمين صندوق هذا النادى وإن العقد موقع منه ومن ساندرو روكه . وعندما سُئل عن بلاغ البوليس ضد هذا النادى فى أوائل عام ١٩٤٣ من أنه يقوم بنشاط سياسى فى ظاهره الدعوة للحلفاء والديمقراطية وباطنه نشر الدعاية الشيوعية وإثارة الخواطر ضد النظام الرأسمالى ، أجاب بأنه اعتقل عام ١٩٤٢ وأُفرج عنه بعد شهرين وأخذ عليه تعهد بعدم الاشتغال بالسياسة وإن يكون بعيداً عن النوادى السياسية .

وقد قرر هنرى كورييل أن سبب اصدار جريدة حرية الشعوب كان الكفاح ضد الفاشية فى حين قرر عبد الرحيم صالح عرابى فى التحقيقات الخاصة بقضية الخبز والحرية أن كورييل كان يرمى الى أن تساهم الجريدة فى الاصلاح الاجتماعى . وقد سُئل هنرى كورييل عن ذلك ، فأجاب بأنه كان يقصد من اصدارها الكفاح ضد الفاشية وإنما لم يكن لديه مانع من أن تلعب دور فى الاصلاح الاجتماعى إذا كان ذلك ممكناً .

وقد قامت النيابة بالاطلاع على أعداد مجلة حرية الشعوب وقد تبين أن هذه المجلة ظهرت اسبوعية ابتداء من ١١ فبراير سنة ١٩٤٢ وظلت تصدر حتى يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٥ حيث تسمت باسم المستقبل بدلاً من اسم حرية الشعوب ورئيس تحرير هذه المجلة من وقت صدورها الأستاذ أنور ماهر فراج وصاحب امتيازها رجب أحمد عمر . وقد أوضحت المجلة منذ صدورها الأغراض التى تهدف بها وتعمل على نشرها فأوضحت أن غايتها نصررة الطبقات الكادحة والدفاع عنها ضد الرجعية وبحث مشاكل العمال ثم تعرضت للنظام الرأسمالى بالنقد وذلك طبقاً لما ورد فى مقال للأستاذ سعيد عبد المطعى خيال

بالعدد الثالث الصادر فى ١٩٤٢/٢/٥ - ووضحت ميول هذه المجلة بالاضافة الى ما تقدم عن طريق تخصيص صفحة للعمال تبحث شكاواهم ومشاكلهم ، ويمكن أن نلاحظ على نشاط هذه المجلة بعض ميول أخرى ترمى الى الاشارة الى نظام جديد لم تحدده ، فقد ورد فى مقال نُشر بالعدد الثالث عشر فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٢ فى الصفحة الرابعة عشر بعنوان « التطور المادى » ان الجُوس وقلة الأجور ستؤدى الى تطور اقتصادى يرقبه العالم بأسره ، وفى المقال المنشور بالعدد السابع عشر الصادر فى ١٩٤٢/٦/٢٠ فى الصحيفة ١٨ دفاع شديد عن طبقة الكادحين وتلقيبهم بأنهم أسياد المخدمين وقد اشترك فى تحرير هذه المجلة كل من مصطفى منيب وقد عمل كسكرتير تحرير لها ومحمود فتحى الرملى وأحمد رشدى صالح والسيدة اسما البقلى زوجة أسعد حليم .

وفى ١١ ابريل سنة ١٩٤٩ أمرت النيابة العامة باحالة هذه القضية الى المحكمة العسكرية العليا للفصل فيها ، وكان الاتهام الذى وجه الى هنرى كورييل انه فى خلال السنوات السابقة على ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ حبّذ وروّج علناً للمبادئ التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة بأن انشأ مكتبة واستخدمها فى ذلك الغرض واستورد وعرض فيها للبيع للجمهور الكتب والمؤلفات والنشرات المبينة بمحاضر الضبط والاطلاع المرافقة للأوراق وهى تدعو الى مجتمع بلا طبقات تنزع فيه الملكية ورؤوس الأموال عن اصحابها وتسوده عن طريق القوة والعنف ديكتاتورية الطبقة العاملة طبقاً للتعاليم الشيوعية القائمة على ذلك .

الباب الثاني عشر

اتفاق جنائي آخر

فى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أثناء مرور أحد كونستبلات بوليس القاهرة بشارع سليمان باشا شاهد خمسة أشخاص يجلسون على منضدة واحدة بداخل بار « بيع بن » فاشتبه فى أمرهم وعندما حاول دخول البار ارتبكوا وحاولوا الهرب لكنه تمكن من ضبطهم واصطحبهم الى نقطة كوتسيكا ووجد مع أحدهم منشور بعنوان « نظرة الى السياسة الداخلية » على ورقة فولسكاب يحض على الشيوعية وبعض أوراق أخرى ، وقد رفضوا ذكر أسمائهم وتبين من الأوراق الموجودة معهم انهم يدعون : ١- الأول السيد سليمان رفاعى مدافع جوى بوزارة الدفاع ومنقول نقلاً مؤقثاً الى وزارة الداخلية وملحق بإدارة الأسلحة والمهمات . ٢- والثانى يدعى شحاته هارون . ٣- والثالث شخص أجنبى رفض ذكر اسمه وهو الذى عثر معه على المنشور المكوّن من فرخين من الورق . ٤- والرابع محمود صبحى زغلول طالب بكلية الحقوق . ٥- شخص سودانى الجنسية ويدعى حامد حمدان .

وقد استدعى وكيل النيابة الأستاذ حسن أنور حبيب الذى افتتح محضره بنقطة بوليس كوتسيكا يوم الخميس ١٩٤٦/١٢/٥ الساعة السادسة والنصف مساء وأثبت مقابله للقائم مقام ابراهيم أمام من البوليس السياسى وأمور قسم عابدين وبعض ضباط القسم السياسى الذين أبلغوه ان الشخص الأجنبى الذى رفض ذكر اسمه هو هنرى دانييل كورييل وان حامد حمدان السودانى من الأشخاص المطلوب القبض عليهم فى قضايا الشيوعية . وقد قدم أمور القسم لوكيل

على ورقتين وتشتمل ثلاثة وجوه وهذا المنشور يتعرض للحالة السياسية فى مصر وكيفية بدء المفاوضات وكيف ان الحكومة الحالية حكومة رأسمالية وانها تعاون الاستعمار . ثم تحدث عن معاهدة سنة ١٩٣٦ ولقبها بمعاهدة الخيانة المشنومة للشعبين المصرى والسودانى . ثم تحدث عن الوغد وعن رغبته فى الوصول الى الحكم ووضع الأسباب التى يظن انها أدت الى رجوع صدقى باشا ممثل الرجعية والاستعمارية وجاء ليحطم أى تسوية ثورية بالعنف المباشر . وانتهى المنشور الى بيان ماذا نفعل ويعنى الشيوعيين ويستطرد تحت هذا العنوان الى ان خيانة الأحزاب الرأسمالية واضحة فى القضية الوطنية وان هذه الخيانة استمرار لخيانتهم منذ سنة ١٩٢٠ ، وأصبح واضحاً انه على الشيوعيين لتخلص الكتلة الشعبية نهائياً من القيادة البرجوازية أن تنزع هذه القيادة انتزاعاً من الأحزاب الحالية الى الحزب الشيوعى المصرى حزب العمال والفلاحين حزب يضم أصليح عناصر الطبقة العاملة متحرراً من سيطرة غير عمالية ، حزب يعمل على :

أ- تكوين كتلة ثورية وطنية من العمال والفلاحين والمثقفين لتكافح ضد كتلة الاستعمار والبرجوازية الوطنية المائلة .

ب- تأكيد زعامته وقيادته على الكتل الشعبية وان الحزب الشيوعى وحده هو الذى يمكنه القضاء على الاستعمار وأذنايه من البرجوازية الداخلية .

وينتهى المنشور بالعبارة التالية : « أيها الرفاق ان الكتل الشعبية المضطهدة المستقلة تطالب بحزبها حزب الطبقة العاملة » .

وقد بادر المحقق بسؤال المتهمين شفوياً عن التهمة المنسوبة اليهم وهى الترويج للشيوعية والحض على الثورة والقيام بأعمال التخريب ، وابتداً بسيد سليمان رفاعى الذى أنكر التهمة وقرر انه كان يجلس بهار بيج بن مع هنرى كورييل الذى تعرّف به حديثاً ثم تصادف مروره فدعاه للجلوس معه ليوسطه فى ايجاد عمل وان باقى الأشخاص

حضرُوا بعد ذلك بفترة وجلسوا قريباً منهما ثم حضر الكونستابل وفاجأه بالقبض عليه ، وسئل السيد سليمان رفاعى عن المنشور الذى ضبط مع هنرى كورييل فقال انه لا يعرف شيئاً عن هذا المنشور . كما سئل حامد حمدان عن ذات التهمة فأنكرها وقرر انه كان يجلس ببار بيچ بن مع طالب لا يذكر اسمه كان يعرفه من أيام الدراسة ثم فوجئ بالبوليس ، وسئل عن المنشور المضبوط فقرر انه لا يعرف شيئاً عن هذا المنشور . ثم سئل هنرى كورييل وجه بالتهمة المذكورة فأنكرها ، فسئل عن تواجده ببار بيچ بن فقال انه كان موجوداً بمفرده ولم يكن معه أحد ، وسئل عما إذا كان المنشور قد ضبط معه فقال انه أحضر الى نقطة البوليس وبعد ذلك حضر أحد الأشخاص ومعه المنشور وقال المنشور ده وجدناه فى الشارع ثم قال له انت رميت الورقة ده ، ثم قال انه لا يعرف أحداً من باقى المضبوطين . ثم سئل شحاته هارون عن هذه التهمة فأنكرها وقال انه كان ماراً من أمام بيچ بن وشاهد هنرى كورييل الذى يعرفه شخصياً وسلم عليه وجلس معه حوالى عشر دقائق وكان معهم بقية المضبوطين الذين أحضروا الى النقطة وانهم كانوا يتكلمون فى السياسة والحالة الحاضرة وحوالى الساعة الرابعة مساء اقترب ميعاد زهابى الى المكتب فاستأذن منهم وعندما هم بالخروج تعرض له مخبر وأحضره الى نقطة البوليس ، وسئل عن معلوماته عن المنشور المضبوط مع هنرى كورييل فقال ان البوليس فتش المضبوطين فعثر مع أحدهم لا يعرفه على هذا المنشور . وعقب ذلك حضر رئيس نيابة الصحافة والنشر الى نقطة كوتسيكا وتولى التحقيق فى الساعة التاسعة مساء ، كما حضر معه وكيل النيابة محمد محمود أبو العلا الذى انتدب لتفتيش منزل هنرى كورييل .

وقد قام رئيس النيابة بسؤال من قاموا بالقبض على المتهمين ، ثم أمر فى الساعة الحادية عشر مساء بالقبض على المتهمين وهم : هنرى كورييل والسيد سليمان رفاعى ومحمود صبحى زغلول وشحاته هارون وحامد أحمد حمدان وحبسهم على ذمة القضية .

وفى يوم السبت ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ سأل رئيس نيابة الصحافة والنشر جرسون بار بيج بن الذى شهد بأن المتهمين الخمسة توافقوا تباعاً وانهم جلسوا فى النهاية على منضدة واحدة ثم حضر كونستابل ومعه مخبر وتوجه الى مكان هؤلاء الأشخاص وقال لهم ارفعوا ايديكم فوق وقام بتفتيشهم أثناء تواجدهم بجوار الترابيزة وأخذهم ومشى والمخبر الذى كان مع الكونستابل رجع ثانياً وقعد يفتش تحت الترابيزة ووجد ورق صغير مقطوع تحت الترابيزة أخذه.

كما سئل هنرى كورييل فقرر انه بعد وصولهم لنقطة بوليس كوتسيكا حضر أحد المخبرين وكان معه أوراق وقال للضابط أنا وجدت الورق ده فى الشارع والضابط أخذ المنشور منه والمخبر قال انت اللى رميت المنشور ده . وادعى الضابط بعد ذلك عندما ناقشه وكيل النيابة انه وجد هذا المنشور فى الجيب اليمينى لبنطلونى وهذا غير صحيح وأضاف ان ما ورد فى هذا المنشور لا يعبر عن أفكارى السياسية لأنى لا أدعو الى الثورة أو الى شيء من ذلك ، وليس من أفكارى الكلام الوارد فى المنشور من أن الأحزاب كلها خائنة ، لنما رأى قد أثبتته فى القضية السابقة من أن الشعب المصرى يجب أن يتكتل كله بما فيه البرجوازية للحصول على استقلال البلاد ، فالظاهر من الرأى المكتوب فى المنشور انه مطلوب من الكتل الشعبية التخلص من البرجوازية . فى حين ان رأى ان الشعب يجب أن يتكتل كله كتلة واحدة بصرف النظر عن البرجوازي وغير البرجوازي ، واقصد بالبرجوازي أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأراضي ، ويمكن أن يكون معنى البرجوازية هم الأغنياء بمقارنتهم بالفقراء .

وقد سأل رئيس النيابة الضابط محمد حسين الذى قام بتفتيش هنرى كورييل فى نقطة بوليس كوتسيكا فقرر انه هو الذى قام بتفتيشه واستخرج المنشور من جيب بنطلونه ، فوجه بما ذكره هنرى كورييل من انه أثناء تواجده بالنقطة حضر أحد المخبرين وقال

انه وجد المنشور فى الطريق ، فنفى الضابط حدوث ذلك وذكر ان المخبر والكونستابل كانا متواجدين معه بعد احضار المخبوطين وذلك بحضور باقى المتهمين وكذلك الكونستابل النوباتجى وكلهم شافونى وانا افقتشهم . وقد قام المحقق بمواجهة الضابط بهنرى كورييل فأصر كل منهما على رايه وقال كورييل ان المخبر هو الذى احضر المنشور وان الضابط اعترف بذلك أمام زوجتى . وقد سئلت السيدة / روزيت كورييل زوجة هنرى كورييل فقررت ان الضابط المذكور قد قرر لها انه لم يقم بتفتيش زوجها وان الكونستابل هو الذى قرر ذلك .

كما سئل شحاته هارون عن الأوراق التى ضبطت بمسكنه ومن بينها ورقتان مكتوبتان بالحبر عنوانهما النقابات والحركة الوطنية والحوادث الأخيرة أشير فيها الى ضرورة مساهمة الطبقات العاملة فى الحركة الوطنية ، وعندما سئل بمعرفة رئيس النيابة إن كانت هاتان الورقتان قد كتبت بخطه ، أجاب بأنه لا يتذكر ، فواجه المحقق بأن هاتين الورقتين تحثان على وجوب العمل على مساهمة الطبقات العاملة مساهمة فعالة فى الحركات الوطنية وتنتهى بوجوب العمل داخل النقابات على بناء النظرية الماركسية - النظرية الثورية - نظرية الطبقة العاملة ونص فيهما على ان هذا يكون بتكوين أداة سرية نظراً للظروف الحاضرة لقيادة العمال ، فأجاب : بأنه يحتمل أن يكون قد نقل هذه العبارات من مقال أو شيء من هذا القبيل . وقد ورد فى هاتين الورقتين المطالبة بتكوين أداة سرية لتقود العمال نحو التحرر الوطنى وهو أول مرحلة للوصول الى إلغاء العمل المأجور واستغلال بنى الانسان لبنى الانسان ، ثم لخصت الواجبات اللازمة لذلك بما يأتى : تكوين كادر شيوعى داخل النقابات ، وقد شطبت كلمة شيوعى وكتب بدلاً منها واعى . وتوحيد وجود هذا الكادر فمعناه تكوين مذهب شيوعى . وقد شطبت كلمة شيوعى ووضع بدلها عمالى قوى . واختتمت هذه العبارات بعبارة موجبة للرفاق تقول : ان أوامر الحظر

التي فرضها صدقي باشا على الصحف بمنع نشر الأخبار يجب رفع هذه الرقابة.

وسئل السيد سليمان رفاعي عن سبق اتهامه في القضية التي اتهم فيها بعض قوات الجيش المصري سنة ١٩٤٥ بالترويج للمذهب الشيوعي ، فأجاب بالإيجاب وأنه لا يعلم ما تم فيها .

وسئل محمود صبحي زغلول عن الأوراق المضبوطة بمنزله ومن يهنها المذكورة المطبوعة بالرونيزو والمكوّنة من ست ورقات تضمنت بحث عوامل الانحلال والفوضى التي يعانيها المجتمع المصري وأرجاع ذلك الى استغلال العمال والحصول على ثمرات مجهوداتهم . كما سئل عن الأوراق التي تضمنت القرارات الخاصة بمؤتمر الطلبة وتلك الخاصة بمؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية .

وقد أقررت النهاية محضراً خاصاً لاثبات فحوى المنشور الذي ضبط مع هنري كورييل وعنوانه « نظرة الى السياسة الداخلية » .

لمحة تاريخية :

انتهت الحرب وتخللت سنها الستة مؤتمرات ومواثيق (ميثاق الأطلنطي ...) وعود صريحة واضحة تعبر عن رغبة الشعوب المستقلة لرفع الظلم والعبودية عنها وما تخللها من مناوشات داخلية في البلاد التي كانت تحت الاستعمار النازي (المقاومة في فرنسا ، يوجوسلافيا ، اليونان) وجاء عقب كل ذلك تحرير بعض الشعوب من الرأسمالية البغيضة ... وقيام حركات وطنية ثورية في المستعمرات تنشد الحرية والتحرر الوطني الكامل ... اندونيسيا ، اليونان ، مصر ...) .

بدأت الحركة الوطنية في مصر حيث كانت الجماهير لا تزال تحت تأثير الأحزاب البرجوازية وحيث اتضح خيانتها (في أكتوبر سنة ١٩٤٥) أثبت المد الثوري تحت ضغط الكتل الشعبية أولاً والتناقض بين الأحزاب البرجوازية . ثانياً ... لوضع المد الثوري ... وضعت الرجعية المصرية في مواقف لا تمسك عليه ... فقرر الاستغناء عن النقراشي

والالتجاء الى صدقى عميد الرجعية المصرية الأكثر وعياً للمضطهد على الكتل الشعبية ، فبدأ بمناورات المكشوفة (السماح بالمظاهرات) لكسب تأييد شعبى ثم لجأ الى القوة السافرة لخماد الحركة الوطنية .

كيف بدأت المفاوضات :

ابتدأت الرجعية بتكوين هيئة المفاوضات فحشدت فيها كل عناصرها الأكثر رجعية ، كل شخصياتها الكبيرة ذات النفوذ - أمثال على الشمسى (مدير البنك الأهلى) وحافظ عفيفى (مدير شركات بنك مصر) وحسين سرى ، عبد الفتاح يحيى... الخ وعلى رأسهم جميعاً خادماً الاستعمار (رقم ١) صدقى رئيس اتحاد الصناعات ثم بدأت بعروض شكلية على الوفد للاشتراك فى الهيئة ... وكانت متأكدة من رفض الوفد لهذه العروض وهكذا أبعد الوفد عن الهيئة بعد دعايات الصحافة البرجوازية الأكثر رجعية (اخبار اليوم - آخر ساعة) ضد الوفد وحملاتها العنيفة عليه ... ويظهر حتى انه كان لا بد للاستعمار من تكوين مثل هذه الهيئة القوية بعد إبعاد الوفد ليستطيع إمضاء المعاهدة الجديدة ... وهكذا تشكلت اللجنة وبدأت المفاوضات وكان لا بد من خلق جو مناسب للاتفاق فى تضليل الكتل الشعبية فبدأت البرجوازية والاستعمار بحملاتها الديماغوجية العقيمة :

أ- امتلأت صحف الرجعية بصور المفاوضات الوطنيين وأخذت تسبح بحمدهم وتشيد بوطنيتهم الجارفة وقوتهم السياسية التى لا تجارى ... وانهم خير نذ للمفاوضين الانجليز .

ب- تكون الوفد البريطانى ثم فوجئ العالم برئاسة بيلن له ...!!! وحضره شخصياً وبنفسه الى الاسكندرية لامضاء المعاهدة المباركة .

ج - أعلن الاستعمار مبدأ الجلاء عن مصر رغم خطورته وجلاءه عن القلعة فعلاً وما أحاط به من دعايات مصروفة كل ذلك لتقوية مركز اللجنة وإمكان امضاء المعاهدة بواسطتها .

ولكن نمو الوعي الشعبى المتزايد وشدته وفشل صدقى فى حملته الارهابية الواسعة ضد الشيوعية والأحرار ، التى لم يتوقعها الاستعمار والرجعية جعل امضاء المعاهدة على علتها مستحيلاً . فضلاً عن موقف الوفد وصحافته الذى قوى بعد فشل الحملة ... وموقف الكشف الذى اتخذه مكرم داخل هيئة المفاوضات نتيجة خسراته لتأييد السراى له ، وتاكده من استحالة توقيع المعاهدة - فلم يجد أى سند له سوى الالتجاء الى الكتل الشعبية عن طريق دعايات الواسعة .

وهكذا تبين للرجعية المصرية التى كانت متاكدة من نجاحها ان المفاوضات تسير من سوء الى أسوأ وان مركز اللجنة أخذ فى الانهيار فكان من الطبيعى فى حالة فشل المحاولة الصديقة لامضاء المعاهدة أن تنتقل القيادة الى الوفد وذلك ما يهدد الاستعمار والرجعية للمقاعدة الشعبية التى يستند عليها الوفد - انن يجب أن تحاول الرجعية من جديد تهئية الظروف لبعض العناصر من داخل اللجنة نفسها (حيث جمعت اللجنة كما ذكر فى أول المقال جميع العناصر الأكثر رجعية) لتكون منها احتياطياً يقوم بمحاولته التالية دون اللجوء الى الوفد كلية . وانتهت المهزلة المسرحية بانقسام هيئة المفاوضات وظهور شريف صبرى خال الملك ورئيس مجلس البلاط الملكى وعلى الشمسى مدير البنك الأهلى وحسين سرى رئيس مجلس الوزراء السابق وقريب السراى بمظهر الوطنى الغيور . والثلاثة أعضاء فى لجنة مكافحة الشيوعية التى كونتها السراى منذ سنين .

وقد اتجهت سياسة الرجعية لهذه العناصر لمسبيين :

انهم اشخاص فقط غير مقيّنين بأى سياسة حزبية كتلة (هيكل والنقراشى) وامكان تغيير موقفهم بسهولة والخوف من ايجاد جهة حزبية كتلية تضم الأحزاب البرجوازية ضد المعاهدة فيما لو أخذ ذلك الموقف أمثال هيكل والنقراشى وهم مقيّنين بأحزاب يصعب تغيير موقفها بسهولة وهكذا انقسمت اللجنة وهامت بالافشل ... وظهر

للاستعمار استحالة امضاء المعاهدة بجزء من البرجوازية .

محاولة تكوين لجنة وطنية :

بدأت محاولات الاستعمار فى تكوين جبهة برجوازية وطنية مماثلة لجبهة سنة ١٩٣٦ التى أمكن حينئذ نتيجة :

ان البرجوازية طبقة كانت لها مطالب اقتصادية قوية من الاستعمار .

ان التناقض الداخلى فى قضية البرجوازية المصرية كان أقل ظهوراً من تناقضها مع البرجوازية الانجليزية التى كانت تستأثر هى والبرجوازية الأجنبية بالاقتصاد الوطنى .

ابتماد أغلبية البرجوازية المصرية عن الحكم الفعلى للبلاد .

استعداد الاستعمار لمساومة البرجوازية على حساب البرجوازية الأجنبية فى مقابل تأييد استعمار البلاد .

ولذلك نجحت الجبهة فى سنة ١٩٣٦ واصفيتها معاهدة الخيانة المشنومة للشعبين المصرى والسودانى ، وقد فشلت المحاولات الأولى لتكوين الجبهة البرجوازية سنة ١٩٤٦ ونتيجة الأسباب الآتية :

ان يصبح هناك مطالب اقتصادية جديدة للبرجوازية المصرية التى تلقتها من الاستعمار .

اشتداد التناقض الداخلى داخل الطبقة البرجوازية التى تتخذ صورة الصراع على السلطة السياسية .

نمو الوعي الشعبى المتزايد القوة بالنسبة لسنة ١٩٣٦ والضغط المستمر على الوفد مما أدى الى عنف المعارضة الوفدية .

خطاب ستالين الذى حطم الاستعمار أقوى أسلحة فى الضغط على الرجعية المصرى لكى تتكتل تحت جناحه (سلاح التضويق من الاتحاد السوفيتى والمبادئ الشيوعية وبقرب وقوع حرب ثالثة) مما أدى الى

تجرد العناصر الأقل رجعية من خضوعها الكامل للاستعمار فلم يكن فشل الجبهة اذن لسبب وطني او لخلاف جوهري حول بنود المعاهدة بل كان الواضح جداً ان أسباب الخلاف الرئيسية تركزت حول الحكم وحل البرلمان او ابقائه ، هكذا يتبين دور الوفد في التلاعب بالشعور الوطني للوصول الى الحكم .

تعليق موقف الوفد :

في بدء قرب تكوين هيئة المفاوضات :

لم تكن الرجعية جادة حين تكوين الهيئة على اشتراك الأمة معها كما بينا سابقاً - وقد كان هدف الوفد في هذه الفترة متذبذباً - وقد حرص كل الحرص على الا يربط نفسه بسياسة رسمية محددة مع ملاحظة ان جميع ما كتب بالصحف الوفدية في هذه الفترة جاء على لسان غير مسئولين.

ومما يؤيد ذلك خطاب النحاس في ذكرى سعد الذي لم يحتوي على اى اشارة الى المفاوضات وكذلك اجتماعات الوفد العديدة التي لم يعقبها اى تعليق او بيان .

عند تكوين الجبهة :

حين رأى الوفد امكان وصوله الى الحكم ولو عن طريق جبهة رجعية ابتدا يتقرب الى السراى وبخلفه في نفس الوقت يهدد باصدار بيان وطبعه باللغات الأجنبية واحتفظ بالبيان كسلاح معطل طول وقت الازمة .

بعد فشل الجبهة :

وحين تأكد الوفد بفشل الجبهة أصدر بيانه الثورى تحت تأثير .
تحرره من الخوف من الشيوعية والاتحاد السوفيتي (تأثير خطاب ستالين) .
رغبته في تقوية سنده الشعبى وتأييد الكتل الشعبية الثورة الداعية لها .

لماذا رجع صدقي ؟

يتبين من كل ما سبق انه قد انحصر حتى الآن اهتمام الرجعية والاستعمار في خطتين : وجود صدقي ممثل الرجعية الأول في الحكم لتعطيم أى موجة ثورية بالعنف المباشر وهو غير مقيد بأى سياسة حزبية وخادم أمين للاستعمار والأجانب .

جبهة وطنية برئاسة الرجعية والتي فشلت اول محاولة لتكوينها للأسباب السابقة حيث لا يضمن الاستعمار ضماناً كافياً بموقف الوفد إذا ما قلد زمام الحكم ... وخصوصاً بعد أن ارتبط بهيانه الثوري الذي وضح فيه تأثره بخطبة ستالين حيث أعلن عدم خوفه من الاتحاد السوفيتي ... مع ملاحظة مبلغ ما يهدد الاستعمار ومصالحه في الشرق الأوسط تهديداً خطيراً إذا ما عرضت للمشكلة المصرية على مجلس الأمن .

ماذا يجب أن نفعل ؟

واضح جداً خيانة الأحزاب البرجوازية للقضية الوطنية وان هذه الخيانة ما هي إلا استمرار لخيانتهم منذ سنة ١٩٢٠ ومما ألتهم للاستعمار سندهم الوحيد الذي يصرون على التمسك به للبقاء على سيطرتهم على الكتل الشعبية التي تزداد وعياً وثورية وواضح جداً انه أصبح على عاتقنا نحن الشيوعيين أن نخلص الكتل الشعبية نهائياً من قيادة البرجوازية ... ان تنتزع هذه القيادة انتزاعاً من الأحزاب الحالية الى الحزب الشيوعي المصري حزب العمال والفلاحين حزباً يضم أصلح عناصر الطبقة العاملة - متحررة من كل سيطرة غير عمالية حزب يعمل على :

تكوين كتلة ثورية وطنية من العمال والفلاحين والمثقفين تكافح ضد كتلة الاستعمار والبرجوازية الوطنية المائتلة .

تأكيد زعامته وقيادته على الكتل الشعبية وان الحزب الشيوعي وحده هو الذي يمكنه القضاء على الاستعمار وأذنابه من البرجوازية الداخلية .

أيها الرفاق - أن الكتل الشعبية المضطهدة المستغلة تطالب بحزبها.
حزب الطبقة العاملة .

وبتاريخ ١١/١/١٩٤٧ أمر رئيس نيابة الصحافة والنشر بتقديم القضية لقاضى الاحالة طبقاً لتقرير الاتهام المرفق الذى ورد به توجيه تهمة الاتفاق الجنائى الى كل من هنرى كورييل والسيد سليمان رفاعى ومحمود صبحى زغلول وحامد احمد حمدان وشحاته هارون لأنهم كَوَّنُوا اتفاقاً جنائياً بأن اتحدوا على ارتكاب جنائية تحبيذ وترويج المذاهب الشيوعية الثورية والأعمال المجهزة والمؤهلة لارتكابها وهى مذاهب ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالمملكة المصرية بالقوة والارهاب الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٧٤ / ٢ عقوبات ويكوّنوا من انفسهم جماعة تعمل على نشر تلك المبادئ المحرمة بوسائل النشر والاذاعة .

على أن النيابة العامة لم تكتف بتوجيه الاتفاق الجنائى الى مجموعتين هما مجموعة أسعد حليم وأحمد شكرى سالم وأنور عبد الملك وعبد هب وكمال عبد الحليم ومجموعة هنرى كورييل المشار اليها ، فأضافت الى المتهمين جميعاً فى قضية الجناية رقم ١٩٤٩ لسنة ١٩٤٧ أنهم اشتركوا مع مجهولين فى اتفاق جنائى على تحبيذ وترويج المبادئ المخافرة للدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والارهاب وذلك بطريق النشر بأن اتحدت ارادتهم على ارتكاب الجناية المنصوص عليها فى المادة ١٧٤ / ٢ عقوبات وارتكاب الأعمال المجهزة والمؤهلة لارتكابها بتكوين المنظمات والهيئات وتاليف الكتب وعقد اللقاءات لخدمة هذه الدعوة الثورية على ما سبق بيانه .

فهرس بمحتويات الكتاب

الموضوع	صفحة
١- الباب الأول : البلاغات واذون التفتيش والتحريات	١١
٢- الباب الثاني : دار الفجر	٥٣
٣- الباب الثالث : الشيوعية فى الاسلام	٨٣
٤- الباب الرابع : حول الفلسفة الماركسية	١٠٧
٥- الباب الخامس : مجلة الفجر الجديد	١١٧
٦- الباب السادس : ماذا علمتنا هذه الحرب ؟	١٦٧
٧- الباب السابع : أهداف الاشتراكية	١٧٩
٨- الباب الثامن : لا طبقات	١٩٧
٩- الباب التاسع : وطنيتنا	٢١٣
١٠- الباب العاشر : الاتفاق الجنائى	٢٢٣
١١- الباب الحادى عشر : هنرى كورييل والحركة الشيوعية	
فى مصر	٢٤٣
١٢- الباب الثانى عشر : اتفاق جنائى آخر	٢٦٩

رقم الايداع ٥٦٨٤ / ٩٦

الترقيم الدولى

I.S.B.N.

977-03-9856-X

الكرنك للكمبيوتر

ت : ٤٨٣٢٧١١ اسكندرية

مطبعة الانتصار لطباعة الاوفست

١٠ شارع الوردى كوم الدكة

تليفون ٩٧ / ٤٩١٦٩١٦ / ٤٩٢٥٣٩٣

مع تميّات محمد صيوان

مطبعة الانتصار
ELETOR PRESS
غلاف
١٠ ش الوردى كوم النكة - ت : ٤٩٦٦٥٩٧